











الهيئة العامة لمكتبة الاسكندرية
رقم التصنيف : _____
رقم التسجيل : ٢١٠٧

الحمد لله الذي  
أنعم علينا بهذه  
المنحة العظيمة



# الحدائق النبوية

في أحكام العترة الطاهرة

تأليف

الشيخ المحدث الشيخ يوسف الجزائري

السنه ١١٨٦ هـ

حقيقه وعلق عليه محمد تقي الايرواني

الجزء السابع عشر

دار الأضواء

دمشق • لبنان

الطبعة الثانية مصححة  
جميع الحقوق محفوظة  
١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م

دار الأضواء

بيروت - النسيخ - مشارط عبد الله الحاج - بكاءة الرضفة  
ص.ب. ٢٥/٤٠ - رقية النسيخ - حنكر

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## المقصد الثالث

في نزول منى وما بها من المناسك

قال في القاموس : « منى كالتى : قرية بمكة وتصرف ، سميت لما يعنى بها من الدماء ، قال ابن عباس لأن جهنم ( عليه السلام ) لما أراد أن يفارق آدم ( عليه السلام ) قال : تمنى . قال : اتمنى الجنة ، فسميت به لآمنية آدم » انتهى .

والروى من طرقنا ما رواه الصدوق ( رحمه الله ) في كتاب العلل من محمد بن سنان (١) قال : « إن أبا الحسن الرضا ( عليه السلام ) كتب إليه : أن العلة التي من أجلها سميت منى أن جهنم قال هناك لإبراهيم ( عليه السلام ) : تمنى على ربك ما شئت ، فتمنى إبراهيم في نفسه أن يجعل الله مكان ابنه إسماعيل كعباً يأمره بذبحه فداءً له ، فأعطاه مناه » .

هذا وقد عرفت بما تقدم (٢) الكلام في وقت الاقاضة من المشعر إلى منى

---

(١) علل الشرائع - ج ٢ ص ١٢٠ طهران . والبحار - ج ٩٩ ص ٣٧٢

(٢) راجع ج ١٦ ص ٤٥٦ - ٤٥٩ .

— ٤ — (تحديد وقت الافاضة من المشعر) ج ١٧

وما فيه من الخلاف ، وأن الأحوط تأخير الافاضة إلى طلوع الشمس وإن كان المشهور جوازه قبل الطلوع ، إلا أنه لا يجوز له أن يجوز وادي عسّر الذي هو حدّ المشعر بما يلي منى إلا بعد طلوع الشمس .

ويدل عليه ما رواه الشيخ في الصحيح أو الحسن عن هشام بن الحكم (١) عن أبي عبدالله ( عليه السلام ) قال : « لا يجاوز وادي عسّر حتى تطلع الشمس » .

والتبادر من تحریم مجاوزته تحریم قطعه والخروج منه ، لأن الأصحاب ( ردّون الله عليهم ) صرحوا بعدم جواز قطعه ولا بعضه قبل طلوع الشمس ، لخروجه عن المشعر ، وهو مؤيد لما قدمناه من ترجيح عدم جواز الافاضة قبل طلوع الشمس .

ويمكن أن يكون هذا وجه جمع بين الأخبار المتقدمة بأن تحمل الأخبار الدالة على أفضلية الافاضة قبل الطلوع على الافاضة من عله الذي بات فيه وإن بقي في حدود المشعر إلى طلوع الشمس ، ولا يدخل في وادي عسّر الذي هو حدّها الخارج عنها من هذه الجهة إلا بعد طلوعها ، والأخبار الدالة على أنه لا يجوز له الافاضة قبل طلوع الشمس وإن افاض فعليه دم على الخروج من حدود المشعر قبل طلوع الشمس ، لا على الافاضة من منزله الذي بات فيه ، وعلى هذا الوجه تجتمع الأخبار . إلا أن ظاهر عبارة

(١) الوسائل - الباب - ١٥ - من أبواب الوقوف بالمشعر - الحديث ٢



ج ١٧ (استحباب السمي والدعاء في وادي عسر) — ٥ —

كتاب الفقه (١) يحتاج في قبوله إلى نوع تكلف وتأويل .  
ويستحب السمي في وادي عسر بعد دخوله والدعاء بالمأثور ، وهو  
مارواه الصدوق في الصحيح من معاوية بن عمار (٢) عن أبي عبد الله  
( عليه السلام ) قال : « إذا مررت بوادي عسر - وهو وادٍ عظيم بين جمع  
ومنى ، وهو إلى منى أقرب - فاسع فيه حتى تجاوزه ، فإن رسول الله  
( صلى الله عليه وآله ) حرك ناقته فيه ، وقال : اللهم سلم عهدي ، واقبل  
توبتي ، وأجب دهوتي ، واخلفني بخير فيمن تركت بعدي » .  
وفي الصحيح عن محمد بن اسماعيل (٣) عن أبي الحسن ( عليه السلام )  
قال : « الحركة في وادي عسر مائة خطوة » . قال الصدوق (ره) وفي حديث  
آخر (٤) « مائة ذراع » .  
وقال في كتاب الفقه الرضوي (٥) : « فإذا بلغت طرف وادي عسر فاسع  
فيه مقدار مائة خطوة ، وإن كنت راكباً فحرك راحلتك قليلاً » .  
وروى في الكافي عن عمر بن يزيد (٦) قال : « الرمل في وادي عسر  
قدر مائة ذراع » .  
والظاهر أن هذه الرواية هي التي أشار إليها الصدوق فيما تقدم من  
عبارته ، إلا أن الرواية مقطوعة كما ترى .

(١) ص ٢٨ والمستدرک - الباب - ١٢ - من أبواب الوقوف بالمشعر -  
الحديث ١ .

(٢) و(٣) و(٤) و(٦) الوسائل - الباب - ١٣ من أبواب الوقوف بالمشعر -  
الحديث ١ - ٣ - ٤ - ٥ .

(٥) المستدرک - الباب - ١١ من أبواب الوقوف بالمشعر - الحديث ٢ .

ويستحب الرجوع للسعي لو تركه في الموضع المذكور ، لما رواه الكليني في الصحيح أو الحسن عن حفص بن البختري (١) وغيره عن أبي عبد الله (عليه السلام) أنه قال لبعض ولده : هل سمعت في وادي محسر؟ قال : لا فأمره أن يرجع حتى يسمى ، قال : فقال : إني لا أعرفه ، فقال له : سل الناس .

وعن المجال من بعض أصحابه (٢) قال : « مرّ رجل بوادي محسر فأمر أبو عبد الله (عليه السلام) بعد الانصراف إلى مكة أن يرجع فيسمى . اطلاق النص يقتضي عدم الفرق في الترك بين أن يكون نسياناً أو غيره ، فيستحب الرجوع في الجميع .

إذا عرفت ذلك فاعلم أن مناسك منى يوم النحر ثلاثة : رمي جرة العقبة ، ثم الذبح ، ثم الحلق . وتحقيق الكلام في ذلك يقتضي بسطه في فصول ثلاثة :

## الفصل الأول

### في رمي جمرة العقبة

وفيها مسائل :

#### الأولى

« الأظهر الأشهر وجوب الرمي ، وظاهر العلامة في المنتهى والتذكرة أنه لا خلاف فيه ، قال في المنتهى : « إذا ثبت هذا فإن رمي هذه الجمرة بمعنى

(١) و (٢) الوسائل - الباب - ١٤ - من أبواب الوقوف بالمعصر -

المحدث ٢ -

يوم النحر واجب ، ولا نعلم فيه خلافاً .  
 مع أنه في المختلف قد نقل جملة من الاقوال المختلفة في ذلك ، فنقل  
 من الشيخ في الجمل أنه ذهب إلى أن الرمي مسنون قال : « وكذا قال  
 ابن الهراج ، والمشهور الوجوب » ومن الشيخ المنيد أنه قال : وفرض الحج  
 الاحرام والتلبية والطواف بالبيت والسمي بين الصفا والمروة وشهادة الموقفين  
 وما بعد ذلك سنن ، بعضها أوكد من بعض ، وهو يشعر بالاستحباب أيضاً ،  
 - قال - : والشيخ لما عدّ فرائض الحج في كتابي النهاية والمبسوط لم يذكر الرمي  
 وقال في الاستبصار : قد بينا أن الرمي سنة ، وليس بفرض في كتابنا الكبير  
 وقال ابن حزمة : الرمي واجب عند أبي يعلى ، مندوب عند الشيخ أبي جعفر  
 والخنف واجب عند السيد ، وقال ابن الجنيد : سنة ، ثم قال : ومن  
 ترك رمي الجمار كلها متعمداً فقد روي عن أبي عبد الله (عليه السلام) (١)  
 أنه لم يتم حجه ، وعليه الحج من قابل ، ولم تحل له النساء أيضاً ، فان  
 كان جاهلاً فعمل وهو بمكة رجع حتى يرميها متفرقاً ، فان خرج من مكة  
 أمر من يرمي عنه ، وقال أبو الصلاح : فان اخل برمي الجمار أو بقي منه  
 ابتداءً أو قضاءً أثم بذلك ووجب عليه ثلاثي ما فرطه ، وحجه ماض ، وقال  
 ابن إدريس : وهل رمي الجمار واجب أو مسنون ؟ لا خلاف بين أصحابنا  
 في كونه واجباً ، ولا اثن أحد من المسلمين يخالف فيه ، وقد يشبهه  
 على بعض أصحابنا ويعتقد أنه مسنون غير واجب ، لما يجده من كلام  
 بعض المصنفين وعبرة موهمة أوردها في كتبه ويقلد المسطور بغير فكر ولا  
 نظر ، وهذا غاية الخطأ وضد الصواب ، فان شيخنا (ره) قال في الجمل :

(١) الوسائل - الباب - ٤ من أبواب العود إلى متى - الحديث ٥٠٥ .

والرمي مسنون فظن من يقف على هذه العبارة أنه مندوب ، وإنما أراد الشيخ بقوله : مسنون أن فرضه عرف من جهة السنة ، لأن القرآن لا يدل على ذلك ، ثم اطال في الاستدلال .

اقول : لا يخفى عليك بعد ملاحظة ما سمعت من الأقوال بعد ما تكلفه ابن إدريس من هذا الاحتمال ، ولو لم يكن ثمة إلا عبارة الشيخ في الجمل التي ذكرها لأمكن ما ذكره من التأويل ، إلا أن كلمات الشيخ وغيره متكثرة بذلك .

ولهذا قال شيخنا الشهيد في الدروس : « ذهب الشيخ والقاضي وهو ظاهر المفيد وابن الجتيد إلى استحباب الرمي . وقال ابن إدريس : لا خلاف عندنا في وجوبه ، ولا اظن أحداً من المسلمين يخالف فيه . وكلام الشيخ أنه سنة عمول على ثبوته بالسنة . وقال المحقق : لا يجب قضاءه في القابل لوقت مع قوله بوجوب أدائه ، والأصح وجوب الاداء والقضاء ، انتهى . » وقال شيخنا أمين الاسلام الطوسي طاب ثراه في كتاب مجمع البيان : « وأركان أعمال الحج : النية والأحرام والوقوف بعرفة والوقوف بالمشعر وطواف الزيارة والسعي بين الصفا والمروة ، وأما الفرائض التي ليست بأركان فالتلبية وركعتا الطواف وطواف النساء وركعتا الطواف له . وأما السننات من أعمال الحج فمذكورة في الكتب المصنفة فيه . وأركان فرائض العمرة : النية والأحرام وطواف الزيارة والسعي وأما ما ليس بركن من فرائضها فالتلبية وركعتا الطواف وطواف النساء وركعتا الطواف له ، انتهى . » وعامة من يرى أن ما عدا هذه المندوبة من السننات والمستحبات هو الذي عليه المتقدموا الاصحاب عن سببه وعاصروه

من غير خلاف يعرف ، حيث إنه لم يسنده إلى قائل مخصوص ولم ينقل فيه خلافاً ، وظاهره أنه مسلم الثبوت . وهو مشكل أي إشكال ومعضل أي أعضاء ، لما يفهم من الاخبار من وجوب الأمور المذكورة كما سنشرحه انشاء الله تعالى كمالاً في موضعه .

فكما يدل على وجوب الرمي هنا قوله ( عليه السلام ) في صحيحة معاوية بن عمار أو حسنته (١) : « ثم ائت الجمرة القصوى التي عند العقبة فارمها من قبل وجهها » الحديث .

وما رواه في الكافي عن علي بن أبي حمزة (٢) عن أحدهما (عليهما السلام) قال : « أي امرأة أو رجل خائف اقاض من الشعر ليلاً فلا بأس ، فليرم الجمرة ثم ليمض وليأمر من يذبح عنه » الحديث .

ومن أبي بصير (٣) عن أبي عبدالله ( عليه السلام ) قال : « رخص رسول الله ( صلى الله عليه وآله ) للنساء والصبيان أن يفيضوا بليل وأن يرموا الجمار بليل وأن يصلوا الغداة في منازلهم ، فان خفن الحيض مضين إلى مكة وولكن من يضحى عنهن » .

وفي الصحيح أو الحسن عن حفص بن البختري وغيره عن أبي بصير (٤) عن أبي عبدالله (عليه السلام) قال : « رخص رسول الله ( صلى الله عليه وآله ) للنساء والضعفاء أن يفيضوا من جمع بليل وأن يرموا الجمرة بليل ، فان

---

(١) الوسائل - الباب - ٣ - من أبواب رمي الجمرة العقبة - الحديث ١.

(٢) الوسائل - الباب - ١ - من أبواب رمي الجمرة العقبة - الحديث ٢ .

(٣) و(٤) الوسائل - الباب - ١٧ - من أبواب الوقوف بالمشعر - الحديث

أرادوا أن يزوروا البيت وكلوا من يذبح عنهم .  
 وعن سعيد السمان (١) قال : « سمعت أبا عبد الله ( عليه السلام ) يقول : إن رسول الله ( صلى الله عليه وآله ) عجل النساء ليلاً من المزدلفة إلى منى ، فأمر من كان عليها منهم هدي أن ترمي ولا تهرج حتى تذبح ، ومن لم يكن عليها منهم هدي أن تمضي إلى مكة حتى تزور » .  
 وعن أبي بصير (٢) عن أبي عبد الله ( عليه السلام ) قال : « سمعته يقول : لا بأس أن تقدم النساء إذا زال الليل ، فيقفن عند المشعر الحرام ساعة ثم يتطلقن إلى منى فيرمين الجمرة ، ثم يصومن ساعة ثم ليصومن ، وينطلقن إلى مكة فيطعن ، إلا أن يكن يردن أن يذبح عنهن فانهن يوكئن من يذبح عنهن » .  
 وعن سعيد الأهرج في الصحيح (٣) قال : « قلت لأبي عبد الله ( عليه السلام ) : جعلت فداك معنا نساء فأفيض بين بليلى ، قال : نعم - لى أن قال - ثم افض بين حتى تأتي بين الجمرة العظمى ، فهرمين الجمرة ، فإن لم يكن عليهن ذبيح فليأخذن من شعورهن ويصومن من إظفارهن » الحديث .  
 وبذلك يظهر أن القول بالاستحباب بعد ورود هذه الأخبار مما لا يلتفت إليه ، ولا يعرج في مقام التحقيق عليه .

### المسألة الثانية

يجب فيه أمور : أحدها - النية ، وقد تقدم الكلام فيها في غير مقام .

(١) و(٢) و(٣) الوسائل - الباب - ١٧ - من أبواب الوقوف بالمعمر -

الحديث • - ٧ - ٢ .



وثانيها - العدد ، وهو سبع حصيات ، وعليه اتفاق الخاصة والعامة ، ويدل عليه رواية أبي بصير (١) قال : « قلت لأبي عبد الله (عليه السلام) : ذهبت لرمي فإذا في يدي ست حصيات ، فقال : خذ واحدة من تحت رجلك » . واستدل على ذلك برواية عبد الأعلى (٢) عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال : « قلت له : رجل رمى الجمرة بست حصيات فوقعت واحدة في الحصى ، قال : يعيدها إن شاء من ساعته ، وإن شاء من القدر إذا أراد الرمي ، ولا يأخذ من حصى الجمار » . وفي الدلالة تأمل ، لاحتمال أن تلك الواحدة التي وقعت من الست ، فلا يتم الاستدلال .

وقال في كتاب الفقه الرضوي (٣) : « وارم جرة العقبة في يوم النحر بسبع حصيات » وهو صريح في المطلوب .

ومارواه في الكافي ومن لا يحضره الفقيه في الصحيح عن معاوية بن عمار (٤) عن أبي عبد الله (عليه السلام) « أنه قال في رجل أخذ إحدى وعشرين حصاة فرمى بها ، فزاد واحدة فلم يدر من أيتهن نقصت ؟ قال فليجمع فليرم كل واحدة بحصاة ، قال : وقال في رجل رمى الأولى بأربع والأخيراتين

---

(١) و(٢) الوسائل - الباب - ٧ - من أبواب العود إلى منى - الحديث

٢ - ٣ .

(٣) المستفرك - الباب - ١ - من أبواب رمي الجمرة العقبة -

الحديث ٤ .

(٤) ذكر صدره في الوسائل في الباب - ٧ - من أبواب العود إلى منى

- الحديث ١ وذيله في الباب - ٦ - منها - الحديث ١ .

ب سبع سبع . قال : يعود فيرمي الاولى بثلاث وقد فرغ ، الحديث . وسيأتي بتمامه قريباً انشاء الله تعالى ، ونحوه غيره .

وثالثها - ايصالها بما يسمى رمياً ، فلو وضعها وضعاً من غير رمي لم يجر ، لقوله ( عليه السلام ) في صحيحة معاوية بن عمار أو حسنته المتقدمة (١) : « ثم انت الجمرة القصوى التي عند العقبة فارمها من قبل وجهها » والامر للوجوب ، والامثال إنما يحصل بايجاد الماهية التي تعلق بها الامر ، ولا ريب أن الوضع بالكف وطرحها لا يدخل تحت مفهوم الرمي ، فلا يكون مجزئاً .

وقال العلامة في المنتهى : « ويجب ايصال كل حصة إلى الجمرة بما يسمى رمياً بقعله ، فلو وضعها بكفه في المرمى لم يجره ، وهو قول العلماء » ثم استدل عليه بالامر بالرمي في حديث معاوية المذكور وحديث آخر من طريق الجمهور (٢) ثم قال : « ولو طرحها قال بعض الجمهور : لا يجوزوه ، لأنه لا يسمى رمياً » وقال اصحاب الرأي : يجوزوه ، لأنه يسمى رمياً . والحاصل أن الخلاف وقع باعتبار الخلاف في صدق الاسم ، فإن سمي رمياً اجزأ بلا خلاف ، وإلا لم يجر اجماعاً انتهى .

اقول : لا يخفى أن الظاهر من كلام اهل اللغة أن الطرح بمعنى الرمي قال في القاموس : « طرحه وبه كمنعه : رماه وابعده » .

وقال أحمد بن محمد الفيومي في كتاب المصباح المنير : « طرحته طرحاً من باب نفع : رميت به ، ومن هنا قيل : يجوز أن يعدى بالباء فيقال :

(١) الوسائل : الباب ٣ - من أبواب رمي الجمرة العقبة - الحديث ١ .

(٢) سنن البيهقي - ج ٥ - ص ١٢٨ .

طرحت به ، لأن الفعل إذا تضمن معنى فعل جاز أن يعمل عمله ، وطرحت الرداء على عاتقي ألقيته عليه ، انتهى .

وقال في كتاب شمس العلوم : « طرح الشيء ألقاه ، يقال : طرحه و طرح به بمعنى ، والتحقيق المتسارع إلى الذهن أنه إذا قيل : رميت زيدا بالحجر ورميت الجمرة بالحصاة فلا معنى له إلا باعتبار القذف بها من بُعد ورميها في الهواء حتى تصل إليه ، وإذا قيل : رميت الحجر أو رميت بالحجر فهو بمعنى القاؤه من يده وإبعاده عنه ، وهذا المعنى هو الذي يطلق عليه الطرح ، فيقال : طرحته وطرحت به ، لا المعنى الأول ، وأما الوضع فهو اخص من ذلك » .

ورابعها - إصابة الجمرة بها بفعله ، وهو مما لا خلاف فيه بين كافة العلماء . وعليه يدل قوله (عليه السلام) في صحيحة معاوية بن عمار (١) : « إن رميت بحصاة فوقعت في عمل فاعد مكانها ، وإن أصابت انساناً أو جلائم وقعت على الجمار اجزأك » .

قال في الدروس : « والجمرة اسم لموضع الرمي ، وهو البناء أو موضعه مما يجتمع من الحصى ، وقيل : هو مجتمع الحصى لا السائل منه ، وصرح علي بن بابويه بأنه الأرض » انتهى .

وقال في المدارك : « وينبغي القطع بإصابة البناء منع وجوده ، لأنه المعروف الآن من لفظ الجمرة ، ولعدم تيقن الخروج عن العهدة بدونه ، أما مع زواله فالظاهر الاكتفاء بإصابة موضعه » انتهى . وهو جيد .

أقول : ولعل مستند ما نقل عن علي بن بابويه هنا قوله (عليه السلام)

---

(١) الوسائل - الباب - ٦ - من أبواب رمي الجمرة العقبة - الحديث ١ .

في كتاب الفقه الرضوي (١) : « فان رميت ووقعت في عمل وانحدرت منه إلى الارض اجزأ عنك ، وإن بقيت في المحمل لم تجز عنك ، وارم مكانها أخرى ، فان ظاهرها الاكتفاء باصابة الارض وإن كان من أول الرمي ، ولعله لو نقلت عبارته لكانت هي العبارة المذكورة كما عرفته غير مرة . فلو وقعت على الأرض ثم وثبت إلى الجمرة بواسطة صدم الارض أو المحمل أو نحو ذلك اجزأت كما سمعته من عبارة كتاب الفقه (٢) وصحيحة معاوية بن عمار (٣) والوجه فيه ظاهر ، لأنه مستند إلى رمية . وكذا لو وقعت على ما هو اقل من الجمرة ثم استرسلت إليها . ولو شك في الاصابة اعاد ، لعدم تحقق الامتنال الموجب للبقاء تحت صفة الخطأ .

وخامسها - أن يرميها متفرقة متلاحقة ، فلو رمى بها دفعة لم يجزه ، لأن المروي من فعل النبي ( صلى الله عليه وآله ) والأئمة ( عليهم السلام ) إنما هو الأول ، وهي عبادة مبنية على التوقيف ، فلا يجزى ما عدا ذلك ، وبذلك صرح جملة من الأصحاب ( رضوان الله عليهم ) أيضاً . قال في المنتهى : « ورمي كل حصاة بانفرادها ، فلو رمى الحصيات دفعة لم يجزه ، لأن النبي ( صلى الله عليه وآله ) رمى متفرقات ، وقال : خذوا عني مناسككم (٤) »

(١) و(٢) المستدرک - الباب - ٦ - من أبواب رمي الجمرة العقبة الحديث ١ :

(٢) الوسائل - الباب - ٦ - من أبواب رمي الجمرة العقبة - الحديث ١ .

(٤) تيسير الوصول - ج ١ ص ٣١٢ .

وفي الدروس أنها تحسب واحدة ، وفيه اشكال ، قال : والمعتبر نلاحظ الرمي لا الاصابة ، فلو أصابت المتلاحقة دفعة اجزأت ، ولو رمى بها دفعة فتلاحقت في الاصابة لم يجز ، وفي الاجزاء في الصورة الأولى أيضاً اشكال . وبالجملته فالواجب الوقوف على الكيفية المنصوصة المعلومة من فعلهم ( عليهم السلام ) إذ لا مستند في اصل المسألة إلا ذلك كما عرفت ، والذي دلت عليه الاخبار وتقل من فعلهم ( عليهم السلام ) هو الرمي واحدة بعد واحدة ، وسادسها - مباشرة الرمي بنفسه ، فلو استتاب غيره لم يجز إلا مع الضرورة ، كما سيأتي بيانه إنشاء الله تعالى .

وسابعها - وقوع الرمي في وقته ، وهو من طلوع الشمس الى غروبها ، فلو رمى في ليلة النحر أو قبل طلوع الشمس لم يجز إلا لعذر ، كما تقدم وسيأتي بيانه إنشاء الله تعالى في المقام .

### المسألة الثالثة

للمرئي مستحبات ( منها ) الطهارة على الأشهر الاظهر ، وتقل عن الشيخ المفيد والمرضى وابن الجنيد أنه لا يجوز الرمي إلا على طهر .

ويدل على المشهور ما رواه الشيخ في الصحيح عن معاوية بن عمار ( ١ ) عن أبي عبد الله ( عليه السلام ) في حديث قال : « ويستحب أن يرمي الجمار على طهر » .

( ١ ) الوسائل - الباب - ٢ - من أبواب رمي الجمرات العقبه - الحديث ٣ .

— ١٦ — (استحباب كون الرامي على طهر) ج ١٧

وعن أبي غسان عن حميد بن مسعود (١) قال : « سألت أبا عبد الله ( عليه السلام ) عن رمي الجمار على غير طهر ، قال : الجمار عندنا مثل الصفا والمروة حيطان إن طفت بينهما على غير طهر لم يضرك ، والطهر أحب إليّ فلا تدعه وأنت قادر عليه » .

وأما ما رواه الكليني في الصحيح عن محمد بن مسلم (٢) قال : « سألت أبا جعفر ( عليه السلام ) عن الجمار ، فقال : لا ترم الجمار إلا وأنت على طهر » وما رواه عبد الله بن جعفر الحميري في كتاب قرب الاسناد عن علي بن الفضل الواسطي (٣) عن أبي الحسن ( عليه السلام ) قال : « لا ترم الجمار إلا وأنت طاهر » فحملهما الاصحاح ( رضوان الله عليهم ) على الاستحباب كما هو صريح صحيح معاوية بن عمار .

ولعل من ذهب الى الوجوب استند الى ظاهر هذين الخبرين ، الا أن وجه الجمع بينهما وبين غيرهما بما عرفت يقتضي الحمل على ما ذكره ( رضوان الله تعالى عليهم ) .

---

(١) الوسائل - الباب - ٢ - من أبواب رمي الجمرة العقبة - الحديث ٥ عن أبي غسان حميد بن مسعود على ما في الطبع الحديث من الوسائل والاستبصار ج ٢ ص ٢٥٨ . وفي التهذيب ج ١ ص ١٩٨ الرقم ٦٦٠ ابن أبي غسان عن حميد بن مسعود وفي الوافي ج ٨ ص ١٦١ ابن أبي غسان حميد بن مسعود .

(٢) و(٣) الوسائل - الباب - ٢ - من أبواب رمي الجمرة العقبة - الحديث ١ - ٦ .



ج ١٧ (استحباب استقبال الجمرة العقبة واستدبار القبلة حين رميها) — ١٧ —

وقد تقدم في كتاب الطهارة في باب الاغسال المستحبة (١) أن بعض الاصحاب ( رضوان الله تعالى عليهم ) ذكر استحباب الغسل لرمي الجمار وقد قدمنا أنه لا دليل عليه .

ويؤيده أنه قد روى الكليني في الصحيح أو الحسن عن الحلبي (٢) عن أبي عبدالله ( عليه السلام ) قال : « سألت عن الغسل إذا رمى الجمار ، قال : ربما فعلت ، فأما السنة فلا ، ولكن من الحر والعرق » .

وعن الحلبي أيضاً في الصحيح (٣) قال : « سألت أبا عبدالله (عليه السلام) عن الغسل إذا أراد أن يرمي الجمار ، فقال : ربما اغتسلت ، فأما من السنة فلا » .

وهذه الأخبار كما ترى ظاهرة في عدم استحباب الغسل ، وأنه ليس سنة وانما يقع لازالة العرق والحر ونحو ذلك .

و ( منها ) رمي جرة العقبة مقابلاً لها مستديراً للقبلة ، وقال ابن أبي عقيل : « يرميها من قبل وجهها من أعلاها » .

وقال الشيخ علي بن الحسين بن بابويه : « وتقف في وسط الوادي مستقبل القبلة يكون بينك وبين الجمرة عشر خطوات أو خمس عشرة خطوة وتقول وأنت مستقبل القبلة » .

هكذا نقل عنه في المختلف بعد أن نقل عن المشهور أنه يرمي هذه الجمرة من قبل وجهها مستدير القبلة مستقبلاً لها ، فإن رماها عن يسارها

---

(١) ج ٤ ص ٢٣٦ .

(٢) و (٣) الوسائل - الباب - ٢ - من أبواب رمي الجمرة العقبة

الحديث ٢ - ٤ .

— ١٨ — (استحباب استقبال الجمرة العقبة واستدبار القبلة حين رميها) ج ١٧

مستقبلاً للقبلة جاز إلا أن الأول افضل ، وهو اختيار الشيخ وابن أبي عقيل وأبي الصلاح وغيرهم ، وقال علي بن بابويه . . . ثم نقل العبارة المذكورة ، ثم قال : « لنا مارواه معاوية بن عمار (١) عن الصادق ( عليه السلام ) ثم انت الجمرة القصوى التي عند العقبة فارمها من قبلك وجهها » .

وظاهر كلامه قدس سره أنه فهم من كلام الشيخ علي بن بابويه المذكور هو رميها مستقبل القبلة ، فنسبه بهذا إلى مخالفة المشهور من استحباب رميها مستدير القبلة مقابلاً لوجهها .

الشهيد في الدروس قد نقل عنه ما هذه صورته قال : « وقال علي بن بابويه يقف في وسط الوادي مستقبل القبلة ، ويدعو والحصى في يده اليسرى ، ويرميها من قبلك وجهها لا من أعلاها - قال في الدروس - وهو موافق للمشهور إلا في موقف الدعاء » انتهى .

اقول : لا يخفى أن رسالة الشيخ المذكور لا تحضرني ، إلا أن عبارته المذكورة إنما اخذت من كتاب الفقه الرضوي على النمط الذي تكرر ذكره في غير مقام .

وهذه صورة عبارة الكتاب (٢) « ورم جرة العقبة يوم النحر يسبح حصيات ، وتقف في وسط الوادي مستقبل القبلة يكون بينك وبين الجمرة عشر خطوات أو خمس عشرة خطوة ، وتقول وأنت مستقبل القبلة والحصى في كفك اليسرى اللهم هذه حصيات فاحصن لي عندك ، وارفعن في عملي ،

(١) الوسائل - الباب - ٣ - من أبواب رمي الجمرة العقبة - الحديث ١ .

(٢) ذكر صدره في المستدرک - الباب - ١ - من أبواب رمي الجمرة

العقبة - الحديث ٤ وذيله في الباب - ٣ - منها - الحديث ١ .

ج ١٧ ( استحباب البعد عن الجمرة والدعاء حين الرمي ) — ١٩ —

ثم تتناول منها واحدة ، وترمي من قبَل وجهها ، ولا ترميها من أعلاها ، وتكبر مع كل حصاة ، انتهى .

وهو ظاهر فيما ذكره شيخنا الشهيد في الدروس من موافقة القول المشهور في رمي الجمرة العقبة من قبَل وجهها ، والمخالفة في موقف الدعاء خاصة . وبالجملـة فإن صحيحة معاوية بن عمار قد دلت على أنه يرميها من قبَل وجهها لا من أعلاها ، وهكذا عبارة كتاب الفقه المذكورة ، وهما ظاهران في الرد لما نقل عن ابن أبي عقيل ، ولم نقف له فيما نقل عنه على دليل . وأما رمي الأولى والثانية فيرميهما عن يسارهما ويمينه مستقبل القبلة . و ( منها ) البعد عن الجمرة بعشر خطوات أو خمس عشرة خطوة ، لما عرفت من عبارة كتاب الفقه . وفي صحيحة معاوية بن عمار (١) « وليكن فيما بينك وبين الجمرة قدر عشرة أذرع أو خمسة عشر ذراعاً » وهو قريب من الأول ، لأن ما بين الخطى لا يقصر عن الذراع ولا يزيد عليه غالباً . و ( منها ) استحباب الدعاء ، ففي صحيحة معاوية بن عمار (٢) المتقدمة عن أبي عبد الله ( عليه السلام ) قال : « خذ حصي الجمار ثم ائت الجمرة القصوى التي عند العقبة فارمها من قبَل وجهها . ولا ترميها من أعلاها ، وتقول والحصي في يدك : اللهم هؤلاء حصياتي فاحصن لي ، وارفعن في علي ، ثم ترمي . فتقول مع كل حصاة : الله أكبر ، اللهم ادحر عني الشيطان ، اللهم تصديقاً بكتابك وعلى سنة نبيك . اللهم اجعله حجاً مبروراً وعملاً مقبولاً وسعيّاً مذكوراً وذنباً مغفوراً ، وليكن فيما بينك وبين الجمرة قدر عشرة أذرع أو خمسة عشر ذراعاً ، فإذا أتيت رحلك ورجعت من الرمي فقل : اللهم بك وثقت وعليك توكلت ، فنعم

---

(١) و (٢) الوسائل - الباب - ٣ - من أبواب رمي الجمرة العقبة - الحديث ١ .

الرب ونعم المولى ونعم النصير ، قال : ويستحب أن ترمي الجمار على طهر «  
و ( منها ) استحباب التكبير مع كل حصة ، كما في رواية كتاب  
الفقه (١) والتكبير مع الدماء كما في صحيحة معاوية المتقدمة (٢) .  
وروى في الكافي في الصحيح عن يعقوب بن شعيب (٣) عن أبي عبدالله  
( عليه السلام ) في حديث قال : « ما أقول إذا رميت ؟ قال : كبير مع  
كل حصة » .

و ( منها ) أن يكون الحصى في يده اليسرى ويرمي باليمنى ، وقد  
تقدم ما يدل على ذلك في عبارة كتاب الفقه (٤) .

وفي رواية أبي بصير (٥) عن أبي عبدالله ( عليه السلام ) قال : « قال  
أبو عبدالله ( عليه السلام ) : خذ حصى الجمار بيدك اليسرى وارم باليمنى » .  
و ( منها ) الرمي ماشياً على ما ذكره الأصحاب ( رضوان الله تعالى عليه )  
وقد اختلف هنا كلام الشيخ .

فقال في كتاب النهاية : « لا بأس أن يرمي الإنسان راكباً ، وإن  
رمى ماشياً كان أفضل » .

وقال في المبسوط لما ذكر رمي جمرة العقبة : « يجوز أن يرميها راكباً  
وماشياً ، والركوب أفضل ، لأن النبي ( صلى الله عليه وآله ) رماها راكباً »  
ويجوز اختيار ابن إدريس على ما نقله في المختلف .

---

(١) والمستدرک - الباب - ٣ - من أبواب رمي الجمرة العقبة - الحديث ١ .

(٢) المتقدمة في ص ١٩ .

(٣) الوسائل - الباب - ١١ - من أبواب رمي الجمرة العقبة - الحديث ١ .

(٤) الوسائل - الباب - ١٢ - من أبواب رمي الجمرة العقبة - الحديث ٢ .

ج ٧١ (الروايات الواردة في الرمي راكباً) — ٢١ —

قال في المدارك بعد نقل عبارة المبسوط واحتجاجة بأن النبي (صلى الله عليه وآله) ربما ركب راكباً ما صورته : « ولم أقف على رواية تتضمن ذلك من طريق الاصحاب » انتهى .

وفيه ما سيظهر لك إنشاء الله تعالى من ورود الرواية بذلك ، إلا أنه لم يقف عليها .

والذي وقفت عليه من الاخبار المتعلقة بهذه المسألة ما رواه الشيخ في الصحيح من معاوية بن عمار (١) قال : « سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن رجل رمى الجمار وهو راكب فقال : لا بأس به » .

وما رواه في الكافي عن مثنى عن رجل (٢) عن أبي عبد الله من أبيه (عليهما السلام) « أن رسول الله (صلى الله عليه وآله) كان يرمي الجمار ماشياً » .

وما رواه الشيخ في الصحيح عن علي بن جعفر (٣) عن أخيه عن أبيه عن آبائه (عليهم السلام) قال : « كان رسول الله (صلى الله عليه وآله) يرمي الجمار ماشياً » .

وما رواه الشيخ في الصحيح عن محمد بن الحسين عن بعض أصحابنا (٤) عن أحدهم (عليهم السلام) في رمي الجمار « أن رسول الله (صلى الله عليه وآله) رمى الجمار راكباً على راحلته » .

وفي الصحيح عن أحمد بن محمد بن عيسى (٥) أنه رأى أبا جعفر (عليه السلام) رمى الجمار راكباً » .

(١) الوسائل - الباب - ٨ - من أبواب رمي الجمرة العقبية - الحديث ٤ .

(٢) و(٣) الوسائل - الباب - ٩ - من أبواب رمي الجمرة العقبية - الحديث ٣-١ .

(٤) و(٥) الوسائل - الباب - ٨ - من أبواب رمي الجمرة العقبية - الحديث ٢-١ .

ومن عبد الرحمن بن أبي نجران في الصحيح (١) « أنه رأى أبا الحسن الثاني ( عليه السلام ) رمى الجمار وهو راكب حتى رماها كلها » . وما رواه في الكافي والتهذيب عن عنبسة بن مصعب (٢) قال : « رأيت أبا عبد الله ( عليه السلام ) يمشي وبركب ، فحدثت نفسي أن أسأله حين ادخل عليه ، فابتدأني هو بالحديث ، فقال : إن علي بن الحسين ( عليهما السلام ) كان يخرج من منزله ماشياً إذا رمى الجمار ، ومنزلي اليوم أنفس من منزله ، فأركب حتى انتهى إلى منزله ، فإذا انتهيت إلى منزله مشيت حتى أرمي الجمار » .

أقول : « قوله ( عليه السلام ) : ومنزلي اليوم أنفس ، أي أفسح ، من النفس بالتحريك بمعنى الفسحة ، قال في النهاية « ومنه الحديث (٣) ثم يمشي أنفس منه ، أي أفسح وابتعد قليلاً » .

وما رواه في الكافي في الصحيح عن علي بن مهزيار (٤) قال : « رأيت أبا جعفر ( عليه السلام ) يمشي بعد يوم النحر ثم يرمي الجمرة : ثم ينصرف راكباً ، وكنت أراه ماشياً بعدما يعاذي المسجد بمعنى ، قال : ويحدثني علي بن محمد بن سليمان النوفلي عن الحسن بن صالح عن بعض أصحابنا قال : نزل أبو جعفر ( عليه السلام ) فوق المسجد بمعنى قليلاً عن

(١) الوسائل - الباب ٨ - من أبواب رمي الجمرة العقبة - الحديث ٣ .

(٢) الوسائل - الباب ٩ - من أبواب رمي الجمرة العقبة - الحديث ٢ .

(٣) نهاية ابن الأثير - جادة « نفس » .

(٤) الوسائل - الباب ٩ - من أبواب رمي الجمرة العقبة - الحديث ٤ و ٥ .

راجع الكافي ج ٤ ص ٤٨٦ .



دأبته حين توجه ليرمي الجمار عند مضرب علي بن الحسين (عليهما السلام) فقلت له : جعلت فداك لم تزلت هاهنا ؟ فقال : إن هذا مضرب علي بن الحسين (عليهما السلام) ومضرب بني هاشم وأنا أحب أن امشي في منازل بني هاشم .  
أقول : المفهوم من هذه الأخبار بضم بعضها إلى بعض هو التخيير بين الركوب والمشي من غير تفضيل في جانب أحدهما على الآخر ، لأن جملة منها قد تضمنت أنهم (عليهم السلام) كانوا يرمون مشاة ، وجملة أخرى تضمنت أنهم (عليهم السلام) كانوا يرمون ركباناً ، ودعوى حل أخبار المشي على الفضل والاستحياب وأخبار الركوب على الجواز - كما يفهم من المدارك وغيره - يحتاج إلى دليل .

وبالجملة فهذه أخبار المسألة التي وقفت عليها ، ولا يظهر لي منها وجه رجحان وتفضيل لاحد الأمرين ، كما لا يخفى على المتأمل ، ودعوى أن المشي أشق ، وأفضل الأعمال أحزمها (١) مع كونه خارجاً عن أدلة المسألة غير مسلم على إطلاقه .

و ( منها ) الرمي خذفاً على المشهور ، وقال السيد المرتضى رضى الله عنه : « بما انفردت به الإمامية القول بوجوب الخذف بحصى الجمار ، وهو أن يضع الرامي الحصى على إبهام يده اليمنى ويدفعها بظفر إصبعه الوسطى » .  
وواقفه ابن ادریس ، فقال بالوجوب ، وربما كان منشأ الاعتماد على الإجماع المفهوم من كلامه ، وإن لم يذهب إليه غيره على ما يفهم من كلام الأصحاب ( رضوان الله تعالى عليهم ) ومنهم العلامة في المختلف ، حيث

---

(١) إشارة إلى ما رواه ابن الأثير في النهاية عن ابن عباس في مادة

إنه نسبة إلى متفرداته قدس سره ، واستند الأصحاب فيما ذهبوا إليه من الاستحباب بأن الأصل وإطلاق الأمر بالرمي يقتضي عدم الوجوب .

والذي يدل على الاستحباب ما رواه الكليني عن أحمد بن محمد بن أبي نصر البزنطي (١) عن أبي الحسن ( عليه السلام ) قال : « حصى الجمار تكون مثل الأنملة ، ولا تأخذها سوداء ولا بيضاء ولا حمراء ، خذها كحيلة نقطة تخدقن خذفاً ، وتضعها على الإبهام وتدفعها بظفر السبابة » .

وهذا الحديث رواه الحميري في كتاب قرب الاسناد عن أحمد بن محمد ابن عيسى عن أحمد بن محمد بن أبي نصر البزنطي فهو صحيح .

واستندوا في حمل الأمر بالخذف في الرواية على الاستحباب إلى ما اشتملت عليه من الأوامر والنواهي التي بمعنى الاستحباب والكرامة ، وفيه ما لا يخفى . بقي الكلام في معنى الخذف بالخاء والذال المعجمتين ، والرواية المذكورة قد فسرتها بما عرفت ، وهو ظاهر كلام الشيخين وأبي الصلاح ، حيث فسروه بأنه وضع الحصة على إبهام يده اليمنى ودفعها بظفر السبابة .

يقول ابن البراج : « يأخذ الحصة فيضعها على باطن إبهامه ويدفعها بالسبابة » - قال - : وقيل : يضعها على ظهر إبهامه ويدفعها بالسبابة » .

- وإما ما ذكره المرتضى ( رحمه الله ) مما قدمنا نقله عنه فلم نقف على مأخذ ، وكلام أهل اللغة أيضاً لا يساعده .

قال في كتاب المصباح المنير : « خذفت الحصة ونحوها خذفاً من »

(١) ذكر صدره في الوسائل في الباب - ٢٠ - من أبواب الوقوف

بالمشعر - الحديث ٢ وذيله في الباب - ٧ - من أبواب رمي الجمرة العقبة

- الحديث ١ .

باب ضرب رميتها بطرفي الايهام والسبابة .  
وقال في القاموس : « الحذف كالضرب : رميك بحصاة أو نواة ونحوهما ،  
تأخذ بين سبابتك تخذف به » .  
وقال الجوهري : « الحذف بالحصى الرمي به بالاصابع » .  
وبالجملة فالعمل على ما دل عليه الخبر ، والاحوط أن لا يرمي بغير هذه  
الكيفية ، وسيأتي انشاء الله تعالى تنمة الكلام في بقية أحكام الرمي في  
المباحث الآتية .

## الفصل الثاني

### في الذبح

وتحقيق الكلام فيه يقع في مقامات :

### المقام الاول

#### في الهدى

وفيه مسائل :

#### الأولى :

لا خلاف بين الاصحاب ( رضوان الله تعالى عليهم ) في وجوب الهدى  
على المتمتع وعدم وجوبه على غيره من الفردين الآخرين حكاه العلامة في  
التذكرة والمنتبهى .

أما الاول فلقوله عز وجل (١) : « فمن تمتع بالعمرة إلى الحج فما استيسر من الهدى » والاخبار الكثيرة .

ومنها قول أبي جعفر ( عليه السلام ) في حديث زكاة في المتمتع (٢) « وعليه الهدى ، قال زكاة : فقلت : وما الهدى ؟ قال : افضله بدنة واوسطه بقرة واخسه شاة » .

وما رواه في الكافي عن سعيد الاعرج (٣) قال : « قال أبو عبد الله ( عليه السلام ) : من تمتع في اشهر الحج ثم اقام بمكة حتى يحضر الحج فعليه شاة ، ومن تمتع في غير اشهر الحج ثم يجاور بمكة حتى يحضر الحج فليس عليه دم إنما هي حجة مفردة » وهو ظاهر في أن المتمتع يجب عليه الهدى وغيره لا يجب عليه .

وما رواه في التهذيب عن اسحاق بن عبد الله (٤) قال : « سألت أبا الحسن ( عليه السلام ) عن المعتمر المقيم بمكة يجرد الحج أو يتمتع مرة أخرى ، فقال : يتمتع أحب إليّ ، وليكن احرامه من مسيرة ليلة أو ليلتين ، فان اقتصر على عمرته في وجب لم يكن متمتعاً ، وإذا لم يكن

(١) سورة البقرة : ٢ - الآية ١٩٦ .

(٢) الوسائل - الباب - ١٠ - من أبواب الذبيح - الحديث ٥ . وفيه

« وأخبره شاة » ونقله في الباب - ٥ - من أبواب أقسام الحج - الحديث ٣

وفيه « أخفضه شاة » كما في التهذيب ج ٥ ص ٣٦ - الرقم ١٥٧ .

(٣) الوسائل - الباب - ١٤ - من أبواب الذبيح - الحديث ١١ .

(٤) ذكر صدره في الوسائل في الباب - ٤ - من أبواب أقسام الحج -

الحديث ٢٠ وتامه في التهذيب ج ٥ ص ٢٠٠ - الرقم ٦٦٤ .

متمتاً لا يجب عليه الهدى .

وعن محمد بن مسلم في الصحيح (١) عن أحدهما ( عليه السلام ) قال :  
« سألته عن المتمتع كم يجزؤه ؟ قال : شاة »

وروى ابن إدريس في مستطرفات السرائر من نوادر احمد بن محمد بن  
أبي نصر عن جميل (٢) عن أبي عبدالله ( عليه السلام ) « أنه سأله عن  
المتمتع كم يجزؤه ؟ قال شاة »

وأما الثاني - وهو أنه لا يجب على غير المتمتع قارناً كان أو مفرداً  
مفترساً أو متنفلاً - فالاصل وعدم ما يوجب الخروج عنه وما تقدم في رواية  
سعيد الأخرج (٣) ورواية إسحاق بن عبدالله (٤) وقوله ( عليه السلام ) في  
حسنة معاوية (٥) في المفرد : « وليس عليه هدى ولا اضحية » .

ونقل في المختلف عن سائر أنه عدّ في أقسام الواجب سياق الهدى  
للمقرن والمتمتع ، واحتج له بما رواه عيسى بن القاسم في الصحيح (٦)  
عن الصادق ( عليه السلام ) « أنه قال في رجل اعتمر في رجب وأقام  
بمكة حتى يخرج منها حاجاً فقد وجب عليه الهدى وإن خرج من مكة  
حتى يحرم من غيرها فليس عليه هدى » ثم اجاب عنها بالحمل على الاستعجاب  
أو على من اعتمر في رجب وأقام بمكة إلى أشهر الحج ثم تمتع فيها بالعمرة

(١) و(٢) الوسائل - الباب - ١ - من أبواب الذبيح - الحديث ١ - ١٣ .

(٣) و(٤) المتقدمان في ص ٢٦ .

(٥) الوسائل - الباب - ٢ - من أبواب أقسام الحج - الحديث ١ .

(٦) الوسائل - الباب - ١ - من أبواب الذبيح - الحديث ٢ .

— ٢٨ — ( التحقيق مما دل على وجوب الهدى على غير المتمتع ) ج ١٧

إلى الحج . انتهى .

القول : وربما قيل : إن هذا الهدى جبران من كان عليه أن يحرم بالحج من خارج وجوباً أو استحباباً فأحرم من مكة ، فإن خرج حتى يحرم من موقفه فليس عليه هدى ، ولا بُعد فيه ، فإنه قد ورد به روايات .

ولعله إلى هذا المعنى أشار في الدروس حيث قال : « وفي صحيح العيص يجب على من اعتمر في رجب وإقام بمكة وخرج منها حاجاً ، لا على من خرج فأحرم من غيرها ، وفيه دققة » . انتهى . فإن الظاهر أن الدققة المثار إليها هي ما ذكرناه من جعل الهدى جبراً في الصورة المذكورة .

وقد تقدمت جملة من الأخبار دالة على أن المجاور بمكة إذا أراد الحج إفراداً فإنه يخرج من أول ذي الحجة إلى الجعرانة أو التنعيم ، فيهل بالحج ويبقى إلى يوم التروية ، ويخرج إلى الحج ، وهذه الرواية دلت على أن من خرج وعقد الحج من خارج مكة فليس عليه هدى ، ومن لم يخرج وأحرم من مكة فعليه الهدى جبراً لحجه ، حيث اخل بالخروج إلى خارج مكة ، ويدل على الهدى في الصورة المذكورة بعض الأخبار التي لا يحضرني الآن موضعها .

والحمل على التقيّة أيضاً غير بعيد ، لأنه مذهب أبي حنيفة وأتباعه كما نقله في المنتهى .

وبالجملة فإن هذه الرواية معارضة بما هو أوضح دلالة وأصرح مقالة وأوفق بمطابقة الأصول وائتاق الأسعاب كما عرفت ، عدا القائل المذكور فتمين تأويلها بأحد الوجوه المذكورة وإلا فطرحها ، والله العالم .

### الثانية :

اختلف الاصحاب في حكم المكي لو تمتع هل يجب عليه هدى أم لا ؟  
فالمشهور الاول ، لعموم الادلة الدالة على وجوب الهدى في حج التمتع  
مطلقاً ، وقال الشيخ في بعض كتبه بالثاني .

واحتج الشيخ بقوله تعالى (١) : « ذلك لمن لم يكن أهله حاضري  
المسجد الحرام » فان معناه أن الهدى لا يازم إلا من لم يكن أهله حاضري  
المسجد الحرام ، قال : « ويجب أن يكون قوله ذلك راجعاً الى الهدى لا  
إلى التمتع ، ولو قلنا : إنه راجع إليهما وقلنا : إنه لا يصح منهم التمتع  
أصلاً لكان قوياً » انتهى .

وأجاب عنه في المختلف بأن « عود الإشارة الى الأبعد أولى ، لما  
عرفت من أن النحاة فصلوا بين الرجوع إلى القريب والبعيد والأبعد في  
الإشارة ، فقالوا في الاول : « ذا » وفي الثاني « ذاك » وفي الثالث « ذلك »  
قال : مع أن الأئمة ( عليهم السلام ) استدلوا على أن أهل مكة ليس لهم  
تمتع بقوله تعالى (٢) : « ذلك لمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام »  
والحجة في قولهم « انتهى . وهو جيد .

وقد تقدمت الروايات (٣) التي أشار إليها قدس سره في استدلال الأئمة

(١) و(٢) سورة البقرة : ٢ - الآية ١٩٦ .

(٣) راجع ج ١٤ ص ٣٢٢ - ٣٢٤ .

— ٢٠ — (هل يجب الهدي على المكي لو تمتع ؟) ج ١٧

صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين في المقدمة الرابعة في اقسام الحج (٥) .  
والحق في الشرائع قد وافق الشيخ في مقدمات كتاب الحج في المقدمة  
للتضمنة لتقسيم الحج ، فقال بعد ذكر الخلاف في جواز التمتع لأهل  
مكة : « ولو قيل بالجواز لم يلزمهم هدي » ووافق المشهور في باب الهدي  
من الكتاب المذكور ، فقال : « ولو تمتع المكي وجب عليه الهدي » .  
وقال شيخنا الشهيد في الدروس من المحقق قولاً ثالثاً في المسألة ،  
وهو الوجوب إن تمتع ابتداءً ، لا إذا عدل إلى التمتع ، قال : « ولو  
تمتع المكي ثالث الاوجه وجوبه عليه إن تمتع ابتداءً لا إذا عدل إلى  
التمتع ، وهو منقول من المحقق ، ويجتمل وجوبه إذا كان لغير حج  
الاسلام » انتهى .

اقول بما ذكره قدس سره من الاحتمال إنما يتم لو سلم دلالة الآية على  
سقوط الهدي عن المكي كما ادعاه الشيخ ، لأن موردها حج الاسلام ،  
ويثبت وجوب الهدي في غيره بالعمومات ، إلا أن دلالة الآية على ذلك  
مبنيّة ، فلا وجه لهذا الاحتمال حينئذ .

### للتألف :

« لو تمتع المملوك بإذن مولاه تغتفر المولى بين أن يهدي عنه وأن يأمره  
بالصوم » وعليه اتفاق الاصحاب ( رضوان الله تعالى عليهم ) :

(١) ج ١٤ ص ٣١١ .



ج ١٧ (تخير المولى بين الهدى من مملوكه أو أمره بالصوم) — ٣١ —

وعليه يدل جملة من الأخبار كصحبة جميل بن دراج (١) قال :  
« سأل رجل أبا عبد الله ( عليه السلام ) عن رجل أمر مملوكه أن يتمتع ،  
قال : فمره فليصم ، وإن شئت فاذهب عنه . »

وصحبة سعد بن أبي خلف (٢) قال : « سألت أبا الحسن (عليه السلام)  
قلت : أمرت مملوكي أن يتمتع ، قال : إن شئت فاذهب عنه ، وإن شئت  
فمره فليصم . »

وموثقة إسحاق بن عمار (٣) قال : « سألت أبا الحسن (عليه السلام)  
عن غلمان لنا دخلوا مكة بعمره وخرجوا معنا إلى عرفات بغير إحرام ،  
قال : قل لهم : يقتلون ثم يحرمون ، واذهبوا عنهم كما تذهبون عن  
أنفسكم . »

وموثقة سماعة (٤) « أنه سأل عن رجل أمر غلمانه أن يتمتعوا ، قال :  
عليه أن يضحي عنهم ، قلت : فإن أعطاهم دراهم فبعضهم ضحى وبعضهم  
امسك الدرهم وصام ، قال : قد أجرأ عنهم ، وهو بالخيار إن شاء تركها ،  
ولو أنه أمرهم وصاموا كان قد أجرأ عنهم . »

فأما ما رواه الشيخ في الموثق عن الحسن العطار (٥) قال : « سألت  
أبا عبد الله ( عليه السلام ) عن رجل أمر مملوكه أن يتمتع بالعمره إلى

(١) و(٢) الوسائل - الباب - ٢ - من أبواب الذبح - الحديث ١ - ٢ .

(٣) الوسائل - الباب - ٢ - من أبواب الذبح - الحديث ٧ . من

الحسن بن عمار على ما في الطبع الحديث من الوسائل ، وفي الكافي ج ٤  
ص ٣٠٤ إسحاق بن عمار .

(٤) و(٥) الوسائل - الباب - ٢ - من أبواب الذبح - الحديث ٨ - ٣ .

— ٣٢ — ( تخير المولى بين الهدى من مملوكه أو امره بالصوم ) ج ١٧

الحج عليه أن يذبح عنه ؟ قال : لا ، إن الله يقول : عبداً مملوكاً لا يقدر على شيء (١) ، فقد حمله الشيخ على أنه لا يجب عليه الذبح ، وهو مخير بينه وبين أن يأمره بالصوم ، لما مر .

أقول : لا يخفى أن العمل المذكور في حد ذاته جيد ، إلا أن إيراد الآية هنا لا ملائمة فيه لذلك ، ولعل الوجه في إيرادها أن السائل توهم وجوب الهدى على المملوك ، وأنه لعدم إمكانه منه يذبح عنه مولاه . فرد ( عليه السلام ) هذا الوهم بالآية ، وأنه لا يجب عليه ولا على مولاه تعييناً ، بل يتخير بين الذبح عنه وأمره بالصيام .

وأما ما رواه أيضاً عن علي (٢) والظاهر أنه ابن أبي حمزة عن أبي إبراهيم ( عليه السلام ) قال : « سألت عن غلام أخرجته معي فأمرته فتمتع ثم أهدى بالهجر يوم القوية ولم اذبح عنه أفله أن يصوم بعد النفر ؟ قال : ذهبت الايام التي قال الله ، ألا كنت أمرته أن يفرد الحج ؟ قلت : طلبت الخير ، قال : كما طلبت الخير فاذبح فاذبح عنه شاء سمعته ، وكان ذلك يوم النفر الأخير ، فحمله الشيخ على افضلية الذبح حينئذ ، بمعنى أن التخيير وإن كان باقياً إلا أن الأفضل في هذه الصورة الذبح عنه .

وهو وإن كان بعيداً عن سياق الخبر إلا أنه لا مندوحة عنه في مقام الجمع بين الاخبار .

وأما ما رواه في الصحيح عن محمد بن مسلم (٣) عن أحدهما (عليهما السلام) في حديث قال : « سألت عن المتمتع المملوك ، فقال : عليه مثل ما على الحر ،

(١) سورة النحل : ١٦ - الآية ٧٥

(٢) و(٣) الوسائل - الباب - ٢ - من أبواب الذبح - الحديث ٤٠٤ .

ج ١٧ ( تخيير المولى بين الهدي عن مملوكه أو أمره بالصوم ) — ٣٣ —

إما اضحية وإما صوم . وفي الصحيح عن معاوية بن عمار (١) عن أبي عبد الله ( عليه السلام ) قال : « سألت عن المملوك المتمتع ، فقال : عليه ما على الحر ، إما اضحية وإما صوم » فحملهما الشيخ في التهذيبيين على محامل بعيدة غاية البعد .

والاقرب ما ذكره في المدارك من أن المراد بالمائلة في كمية ما يجب عليه وإن كانت كيفية الوجوب مختلفة ، بمعنى أنه لا بد من أحدهما إما اضحية يضحي عنه مولاه وإما صوم يصومه بنفسه ، والاجمال هنا وقع اعتماداً على ما ظهر من التفصيل في غيرها .

وأما ما رواه عن يونس بن يعقوب (٢) قال : « قلت لأبي عبد الله ( عليه السلام ) : معنا ممالك لنا قد تمتعوا أعليتنا أن نذبح عنهم ؟ قال : المملوك لا حج له ولا عمرة ولا شيء » فقد حمله الشيخ على عدم إذن المولى ، ولو لم يذبح المولى عنه تعين عليه الصوم ، ولا يتوقف على إذنه ، وليس له منعه عنه لأنه أمره بالعبادة ، فوجب عليه إتمامها لقوله عز وجل (٣) : « وأنموا الحج والعمرة لله » .

وبالجملة فالوجوب ثابت عليه بالاخبار المتقدمة ، وسقوطه يحتاج إلى دليل ، وليس فليس .

ولو ادرك المملوك أحد الموقفين معتقاً لزمه الهدي كالحُر ، ومع تعذره

---

(١) أشار إليه في الوسائل - الباب - ٢ - من أبواب الذبح - الحديث ٥

وذكره في التهذيب ج ٥ ص ١٨١ - الرقم ١٧٠٩ .

(٢) الوسائل - الباب - ٦ - من أبواب الذبح - الحديث ٦ .

(٣) سورة البقرة : ٢ - الآية ١٩٦ .

الانتقال إلى الصوم ، ولا خلاف فيه ، والوجه فيه ظاهر ، لدخوله بذلك في حكم الأحرار ، فتجرى عليه الأحكام الجارية عليهم .

#### الرابعة :

قالوا : والنية شرط في الذبح ، لأنه عبادة ، وكل عبادة يشترط فيها النية ، ولأن جهات إراقة الدماء متعددة ، ولا يتمحض المذبح هنا إلا بالقصد . ويجوز أن يتولاها عنه الذابح ، لأنه فعل تدخله النيابة ، واستدل عليه أيضاً بصحيفة علي بن جعفر (١) عن أخيه موسى بن جعفر (عليهما السلام) قال : « سألت عن الضحية يخطئ الذي يذبحها فيسمي غير صاحبها أتجزئ عن صاحب الضحية ؟ فقال : نعم ، إنما له ما نوى » . أقول : والأمر في النية - على ما عرفت فيما قدمنا في غير موضع - اظهر من أن يحتاج إلى التعرض لها وذكرها بالمرّة .

#### الخامسة :

للتعبير بين متأخري الأصحاب (رضوان الله تعالى عليهم) أنه لا يجزئ الواحد في الواجب إلا عن واحد ، وبه صرح الشيخ في مواضع من الخلاف وابن إدريس والشهد في الدروس والمحقق في الفرائع وغيرهم . قال في الخلاف : « الهدي الواجب لا يجزئ إلا واحد عن واحد ،

---

(١) الوسائل - الباب - ٢٩ - من أبواب الذبح - الحديث ١ .

ج ١٧ ( الاقوال في اجزاء الهدى عن الاكثر من واحد وعنده ) — ٣٥ —

وان كان تلوفاً يجرى من سبعة إذا كانوا من اهل بيت واحد، وإن كان من اهل بيوت شتى لا يجرى » .

وقال في النهاية والمبسوط والجمل وموضع من الخلاف : « إنه يجرى الهدى الواجب عند الضرورة من خمسة وعن سبعة وعن سبعين - وقال - تجزى البقرة من خمسة إذا كانوا اهل بيت » .

وقال سلال : « تجزى بقرة من خمسة نفر » واطلق .

وقال ابن البراج : « ولا يجرى الهدى الواحد عن أكثر من واحد إلا في حال الضرورة ، فانه يجرى عن أكثر من ذلك » .

وقال علي بن بابويه : « تجزى البقرة من خمسة نفر إذا كانوا من اهل بيت ، وروي (١) أن البقرة لا تجزى إلا عن واحد ، وأنه إذا عزت الاضاحى بمعنى اجزأت شاة عن سبعين » .

وقال ابن إدريس : « لا يجرى إلا واحد عن واحد مع الاختيار ، ومع الضرورة والعدم الصيام » .

وقال في موضع آخر من الخلاف : « يجوز اشتراك سبعة في بدنة واحدة أو بقرة واحدة إذا كانوا متفرقين وكانوا اهل خوان واحد ، سواء كانوا متمتعين أو قارنين » .

نقل هذه الأقوال كلاً العلامة في المختلف ، واختار فيه الاجزاء عند الضرورة عن الكثير دون الاختيار ، وهو ظاهره في المنتهى أيضاً .

والروايات في المسألة لا تخلو من اختلاف ومن ثم - اختلفت كلمة الاصحاب ( رضوان الله تعالى عليهم ) .

(١) المستدرک - الباب - ١٦ - من أبواب الذبح - الحديث ٤ .

— ٣٦ — (اختلاف الروايات في أجزاء الهدي عن الأكثر من واحد) ج ١٧

(فمنها) ما رواه الصدوق عن محمد الحلبي في الصحيح (١) قال :  
« سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن النفر تجزؤهم البقرة ؟ قال : أما  
في الهدي فلا ، وأما في الأضحية فنعم » .

وما رواه الشيخ في الصحيح عن محمد بن مسلم (٢) عن أحدهما  
(عليهما السلام) قال : « لا تجوز البدنة والبقرة إلا عن واحد يعني » .  
وفي الصحيح عن الحلبي (٣) عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال :  
« تجزئ البدنة والبقرة في الأمصار من سبعة ، ولا تجزئ يعني إلا  
من واحد » .

وهذه الأخبار ظاهرة في الدلالة على ما هو المشهور بين المتأخرين من  
عدم الأجزاء عن أكثر من واحد .

(ومنها) ما رواه في الكافي عن عبد الرحمن بن الحجاج في الصحيح (٤)  
قال : « سألت أبا إبراهيم (عليه السلام) عن قوم قلت عليهم الأضاحي  
وهم متمتعون وهم مترفقون وليسوا بأهل بيت واحد وقد اجتمعوا في مسيرهم  
ومضربهم واحد ، ألهم أن يذبحوا بقرة ؟ فقال : لا أحب ذلك إلا من ضرورة » .  
ومن حران في الحسن (٥) قال : « عرت البدن سنة يعني حتى بلغت  
البدنة مائة دينار فقتل أبو جعفر (عليه السلام) من ذلك ، فقال : اشتركوا  
فيها ، قلت : كم ؟ قال : ما خف فهو أفضل ، قلت : عن كم تجزئ ؟

(١) و(٢) و(٣) و(٤) و(٥) الوسائل - الباب - ١٨ - من أبواب الذبيح -

الحديث ٣ - ٤ - ١ - ١١٠ - ١١١ .

ج ١٧ ( اختلاف الروايات في اجزاء الهدي عن الاكثر من واحد ) — ٣٧ —

قال : من سبعة .

أقول : المراد بالتخفيف قلة عدد الشركاء .

ومن زيد بن جهم (١) قال : « قلت لأبي عبد الله ( عليه السلام )  
متمتع لم يجد هدياً ، فقال : أما كان معه درهم يأتي به قومه فيقول  
اشركوني بهذا الدرهم ؟ » .

وما رواه الشيخ في الصحيح عن معاوية بن عمار (٢) عن أبي عبد الله  
( عليه السلام ) قال : « تجزى البقرة عن خمسة يعني إذا كانوا أهل  
خوان واحد » .

وعن يونس بن يعقوب في الموثق (٣) قال : « سألت أبا عبد الله ( عليه السلام )  
عن البقرة يضحي بها ، فقال : تجزى عن سبعة » .

وما رواه في كتاب من لا يحضره الفقيه والتهذيب عن أبي بصير في  
الموثق (٤) عن أبي عبد الله ( عليه السلام ) قال : « البدنة والبقرة تجزى  
عن سبعة إذا اجتمعوا من أهل بيت واحد ومن غيرهم » .

وما رواه الشيخ عن السكوني (٥) عن أبي عبد الله عن أبيه عن علي ( عليهم السلام )  
قال : « البقرة الجذعة تجزى عن ثلاثة من أهل بيت واحد ، والمسننة  
تجزى عن سبعة نفر متفرقين ، والجزور تجزى عن عشرة متفرقين » .

وعن سودة القطان وابن اسباط (٦) عن أبي الحسن الرضا ( عليه السلام )

(١) و(٢) و(٣) الوسائل - الباب - ١٨ - من أبواب الذبح - الحديث

١٢ - ٥ - ٢ .

(٤) و(٥) و(٦) الوسائل - الباب - ١٨ - من أبواب الذبح - الحديث

٦ - ٧ - ٩ .

— ٢٨ — ( التحقيق في الروايات في أجزاء الهدى عن الأكثر من واحد ) ج ١٧

قالا : « قلنا له : جعلنا فذاك عزت الاضاحي علينا بمكة ايجزىء اثنتين  
أن يشتركا في شاة ؟ فقال : نعم وعن سبعين » .

وروى في الفقيه (١) قال : « سأله يونس بن يعقوب أبا عبدالله (عليه السلام)  
عن البقرة يضحى بها ؟ فقال : تجزىء عن سبعة نفر وقال فيه أيضاً (٢) . - :  
وروي أن الجوزور يجزىء عن عشرة نفر متفرقين ، وإذا عزت الاضاحي اجزأت  
شاة عن سبعين » .

وقال في كتاب الفقه الرضوي (٣) : « وتجزىء البقرة عن خمسة ،  
وروز ، عن سبعة إذا كانوا من أهل بيت واحد ، وروى أنها لا تجزىء إلا  
عن واحد ، وروى أن شاة تجزىء عن سبعين إذا لم يوجد شيء » .

اقول : وظاهر هذه الأخبار كما ترى الدلالة على القول بالجواز مع  
الضرورة ، حملاً لمطلقها على مقيدتها ، وتقيد الأخبار الثلاثة المتقدمة بها .  
أيضاً قريب بحمل عدم الاجزله فيها على حال الاختيار ، واحتمال التطوع  
في كثير من احاديث الجواز أيضاً ممكن . ولهذا أن الشيخ في كتابي  
الأخبار حمل أخبار الجواز على التطوع تارة وعلى الضرورة أخرى ، وبعض  
الأخبار المذكورة ظاهر في الحمل الاول وبعضها ظاهر في الحمل الثاني .  
وبذلك يظهر قوة القول بالجواز مع الضرورة أو في التطوع وعدم الجواز  
في الواجب إختياراً .

(١) و(٢) الوسائل - الباب - ١٨ - من أبواب الذبج - الحديث ١٧-٢ .

(٣) المستدرک - الباب - ١٦ - من أبواب الذبج - الحديث ٤ .



ج ١٧ ( التحقيق في الروايات في اجزاء الهدى من الاكثر من واحد ) - ٣٩ -

ثم إنه على تقدير القول بالواحدة ينتقل إلى الصوم لو لم يجد .  
وأما التفصيل في ذلك بين البقرة وغيرها - بأن يقال بالاجزاء في  
البقرة من خمسة دون غيرها كما صار إليه في المدارك استناداً إلى صحيحة  
معاوية بن عمار (١) المتقدمة - فهو لا يتم إلا مع طرح غيرها من الروايات  
الدالة على الاجزاء حال الضرورة مطلقاً ، بقرة كان الهدى أو غيرها ،  
خمسة كانوا أم أكثر . و (منها ) حسنة حمران (٢) وصحيحة عبد الرحمن  
ابن الحجاج (٣) وغيرهما من الاخبار المتقدمة .

والذي ينبغي أن يقال في ذلك أن ذكر الخمسة في بعض (٤) والسبعة  
في آخر (٥) والعشرة في ثالث (٦) كل عمول على الافضل ، لما دلّت عليه  
حسنة (٧) حمران من أن كل ما خف فهو افضل والا فالشاة الواحدة في  
مقام الضرورة تجزى من السبعين ، كما تضمنته رواية سواده وابن أسباط (٨)  
ومرسلة الفقيه (٩) والمرسلة المذكورة في كتاب الفقه الرضوي (١٠) وحسنة  
حمران (١١) وان كان موردها البدنة .

وعلى ما ذكرناه تجتمع الاخبار على وجه واضح المنار .  
والظاهر أنه لا خلاف في الاجزاء في هدي التطوع أضحية كان

(١) و(٢) و(٣) و(٤) و(٥) الوسائل - الباب - ١٨ - من أبواب الذبيح -  
الحديث ٥ - ١١ - ١٠ - ٥ - ٢ .

(٦) و(٧) و(٨) و(٩) و(١١) الوسائل - الباب - ١٨ - من أبواب الذبيح -  
٧ - ١١ - ٩ - ١٧ - ١١ .

(١٠) المستدرک - الباب - ١٦ - من أبواب الذبيح - الحديث ٤ .

— ٤٠ — ( كفاية هدي التطوع عن أكثر من واحد ) ج ١٧

مبعوثاً به من الاقطار أو متبرعاً بسياقه مع عدم تعيينه بالاشعار أو التقليد أما الهدي في الحج المندوب فانه يصير واجباً بوجوب الحج بعد الدخول فيه ، فيصير حكمه حكم الهدي في الحج الواجب بالاصل ، قال العلامة في التذكرة : « أما التطوع فيجزى الواحد عن سبعة وعن سبعين حال الاختيار ، سواء كان من الابل ، أو البقر أو الغنم إجماعاً » .

ومن أخبار المسألة ما رواه الصدوق في العلل والعيون عن الحسين بن خالد (١) عن أبي الحسن الرضا ( عليه السلام ) قال : « قلت له : من كم تجزى البدنة ؟ قال عن نفس واحدة ، قلت : فالبقرة ؟ قال : تجزى عن خمسة إذا كانوا يأكلون على مائدة واحدة ، قلت : كيف صارت البدنة لا تجزى إلا عن واحد والبقرة تجزى عن خمسة ؟ قال : إن البدنة لم يكن فيها من العلة ما كان في البقرة ، إن الذين أمروا قوم موسى بعبادة العجل كانوا خمسة ، وكانوا اهل بيت يأكلون على خوان واحد ، وهم الذين ذبحوا البقرة » الحديث . ورواه في الخصال مثله ، وفي المحاسن أيضاً مثله . وما رواه في كتابي الخصال والعلل عن يونس بن يعقوب (٢) قال : « سألت أبا عبد الله ( عليه السلام ) عن البقرة يضحي بها ، قال : فقال : تجزى عن سبعة نفر متفرقين » .

وفي العلل والمقنع « وروي (٣) أن البقرة لا تجزى إلا عن واحد » . وما رواه علي بن جعفر (٤) في كتابه قال : « سأله عن الجزور والبقرة كم يضحي بها ؟ قال : يسمى رب البيت نفسه ، وهو يجزى عن اهل

(١) و(٢) و(٣) و(٤) الوسائل - الباب - ١٨ - من أبواب الذبح - الحديث

البيت إذا كانوا أربعة أو خمسة » .

اقول : قد عرفت بما قدمنا سابقاً من الوجه الذي اجتمعت عليه الاخبار هو أنه لا يجزئ الواحد في الواجب إلا عن واحد في حال الاختيار فالظاهر حينئذٍ حمل هذه الاخبار على مدي التطوع ، كما هو ظاهر أكثرها والتعليل المذكور في الرواية الأولى إنما هو بالنسبة إليه ، ويحمل إجراء البدنة عن نفس واحدة على الأفضل ، والرخصة في البقرة للعلة المذكورة .

#### السادسة :

قال الشيخ في النهاية : « جميع ما يلزم المحرم المتمتع وغير المتمتع من الهدي والكفارات في الاحرام لا يجوز ذبحه ولا نحره إلا بمعنى ، وكل ما يلزمه في إحرام العمرة فلا ينحره إلا بمكة » .

وقال علي بن بابويه : « كلما أتيت من الصيد في عمرة أو متعة فعليك أن تنحر أو تذبح ما يلزمك من الجزاء بمكة عند الجزورة قبالة الكعبة موضع النحر ، وإن شئت أخرته إلى أيام التطريق فتنحره بمعنى إذا وجب عليك في متعة ، وما أتيت بما يجب عليك فيه الجزاء في حج فلا تنحره إلا بمعنى ، وإن كان عليك دم واجب وقلدته أو جللته أو اشعرته فلا تنحره إلا يوم النحر بمعنى » .

وقال ابن الهراج : « وكل من كان محرماً بالحج وجب عليه جزاء صيد أصابه وأراد ذبحه أو نحره فليذبحه أو ينحره بمعنى ، وإن كان معتزراً فعل ذلك بمكة أي موضع شاء منها ، والأفضل أن يكون فعله لذلك بالجزورة ،

مقابل الكعبة ، وما يجب على المحرم بعمره مفردة من كفارة ليست كفارة  
صيد فانه يجوز له ذبحها أو نحرها بمعنى .

وقال أبو الصلاح : « ويذبح وينحر من الفداء لما قتله من الصيد في  
احرام المتعة أو العمرة المبتولة بمكة قبالة الكعبة وفي إحرام الحج بمعنى .  
وقال سائر : « كلما يجب من الفدية على المحرم بالحج فانه يذبحه أو  
ينحره بمعنى ، وإن كان محرماً بالعمرة ذبح أو نحر بمكة » .

وقال ابن إدريس : « لا يجوز أن يذبح الهدي الواجب في الحج  
والعمرة المتمتع بها إلى الحج إلا بمعنى في يوم النحر أو بعده ، فان ذبح  
بمكة أو بغير منى لم يجز ، وما ليس بواجب جاز ذبحه أو نحره بمكة .  
وإذا ساق هدياً في الحج فلا يذبحه أيضاً إلا بمنى . فان ساقه في العمرة  
المبتولة نحره بمكة قبالة الكعبة بالضرورة » .

وقال في المختلف بعد نقل هذه الأقوال : « والذي رواه الشيخ في هذا  
الباب حديثان : (أحدهما) من إبراهيم الكرخي (١) عن أبي عبدالله (عليه السلام)  
« في رجل قدم بهديه مكة في العشر ، فقال : إن كان هدياً واجباً فلا ينحره  
إلا بمنى ، وإن كان ليس بواجب فلينحره بمكة إن شاء ، وإن كان قد  
اشتمره أو قلده فلا ينحره إلا يوم الاضحية » . و ( الثاني ) رواية  
معاوية بن عمارة (٢) في الحسن قال : « قلت لأبي عبدالله (عليه السلام) :  
إن أهل مكة أنكروا عليك أنك ذهبت هديك في منزلك ، فقال : إن مكة  
كلها منحر » قال الشيخ : الوجه في الحديث العمل على الهدي المستحب  
فانه يجوز ذبحه بمكة » انتهى .

اقول : أما الكلام في غير الهدي من فداء الصيد ونحوه فقد تقدم تحقيق البحث فيه مستوفى في بعض مسائل البحث الخامس في اللواحق بأحكام الصيد (١) وأما الهدي الذي نحن الآن بصدد البحث عنه فالظاهر أنه لا خلاف بين الاصحاب ( رضوان الله تعالى عليهم ) في أن ما وجب منه في الحج يجب ذبحه بمعنى .

قال في المدارك بعد قول المصنف : « ويجب ذبحه في منى » : « هذا الحكم مقطوع به في كلام الاصحاب ، واستنده العلامة في التذكرة إلى علمائنا مؤذناً بدهوى الاجماع عليه » ثم نقل عنه الاستدلال على ذلك بأدلة اظهرها رواية ابراهيم الكرخي (٢) المتقدمة .

ثم قال : « ويدل عليه أيضاً ما رواه الشيخ في الصحيح عن منصور بن حازم (٣) عن أبي عبد الله ( عليه السلام ) « في الرجل يضل هديه فيجده رجل آخر فينحره ، قال : إن كان نحره بمنى فقد اجزأ من صاحبه الذي ضل عنه ، وإن كان نحره في غير منى لم يجز من صاحبه » - قال - : وإذا لم يجز المذبح في غير منى من صاحبه مع الضرورة فمع الاختيار أولى - ثم قال - : ولا يتنافى ذلك ما رواه الشيخ في الصحيح عن معاوية بن عمار (٤) .

ثم اورد الرواية المتقدمة في كلام العلامة ، ثم ذكر جواب الشيخ

(١) راجع ج ١٥ ص ٣٢٨ - ٣٣٩ .

(٢) الوسائل - الباب - ٤ - من أبواب الذبح - الحديث ١ .

(٣) الوسائل - الباب - ٢٨ - من أبواب الذبح - الحديث ٢ .

(٤) الوسائل - الباب - ٤ - من أبواب الذبح الحديث ٢ .

المتقدم . ونقل عن الشيخ في التهذيب أنه قال : « إن هذا التحريم مجمل ، والتحريم الأول - يعني غير الكرخي المتقدم - مفصل ، فيكون الحكم به أولى » .  
أقول : ما ذكره الشيخ (ره) وتبعه عليه الجماعة وإن احتمل إلا أن الظاهر حمل التحريم المذكور على العمرة لا الحج ، وهدي العمرة محله مكة بلا إشكال .

والذي يدل على ذلك ما رواه الشيخ في الموثق عن اسحاق بن عمار (١) « أن عباد البصري جاء إلى أبي عبد الله (عليه السلام) وقد دخل مكة بعمرة مبتولة وأهدى هدياً فأمر به فنحر في منزله ، فقال له عباد : نحرنا الهدي في منزلك وتركنا أن تنحره بفناء الكعبة وأنت رجل يؤخذ منك فقال له : ألم تعلم أن رسول الله (صلى الله عليه وآله) نحر هديه بمعنى وأمر الناس فنحروا في منازلهم ؟ وكان ذلك موسماً عليهم ، فكذلك هو موسع على من ينحر الهدي بمكة في منزله إذا كان معتمراً » على أنه لو كان التحريم صريحاً في الهدي الواجب في الحج لوجب حمله على التقيّة ، لأن القول بجواز نحره في مكة مذهب جمهور الجمهور ، فإنهم لم يوجبوا الذبح في منى .

قال في اللتهى : « نحر هدي المتمتع يجب بمعنى ، ذهب إليه علماؤنا ، وقال أكثر الجمهور : إنه مستحب ، والواجب نحره بالحرم ، وقال بعض العاقبة : لو ذبحه في الحل وفرقه في الحرم اجزأ » .

هذا والذي وقفت عليه من الأخبار المتعلقة بالمقام والداخلية في سلك

(١) الوسائل - الباب - ٥٢ - من أبواب كفارات الصيد - الحديث ١ .

هذا النظام زيادة على ما ذكره مارواه الشيخ في الصحيح عن مسمع (١) عن أبي عبد الله ( عليه السلام ) قال : « إذا دخل بهديه في العشر فإن كان اشعره أو قلّده فلا ينحره إلا يوم النحر ، وإن كان لم يقلّده ولم يشعره فلينحره بمكة إذا قدم في العشر » .

ومن عبد الأهل (٢) قال : « قال أبو عبد الله ( عليه السلام ) : لا هدي إلا من الأبل ، ولا ذبح إلا بمنى » .

أقول : تخصيص الهدي بالأبل عموم على الفضل والاستحباب مثل : « لا صلاة لجار المسجد إلا في المسجد » (٣) .

وروى الكليني والشيخ في الموثق عن شعيب المرقوفي (٤) قال : « قلت لأبي عبد الله ( عليه السلام ) : سقت في العمرة بدنة فأين انحرها ؟ قال : بمكة ، قلت : أي شيء اعطي منها ؟ قال : كل ثلثاً وأمد ثلثاً وتصدق بثلث » . وروى الكليني عن معاوية بن عمار (٥) في الصحيح قال : « قال أبو عبد الله ( عليه السلام ) : من ساق هدياً في عمرة فلينحره قبل أن يحلق ومن ساق هدياً وهو معتمر نحره هديه بالمنحر ، وهو بين الصفا والمروة ، وهي الجزورة ، قال : وسألته عن كفارة المعتمر أين تكون ؟ قال : بمكة إلا أن يؤخرها إلى الحج فتكون بمنى ، وتعجيلها أفضل وأحب إليّ » . ورواه الصدوق مرسلًا إلى قوله : « وهي الجزورة » .

(١) و(٢) و(٤) و(٥) الوسائل - الباب - ٤ - من أبواب الذبح - الحديث

• ٤ - ٣ - ٦ •

(٢) الوسائل - الباب - ٢ - من أبواب أحكام المساجد - الحديث ١ من

كتاب الصلاة .

وروى الشيخ في الحسن من مسمع (١) عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال : « منى كلها منحر ، وأفضل المنحر كله المسجد » .  
وقال في كتاب الفقه الرضوي (٢) : « وكل ما أتيت من الصيد في عمرة أو متعة فطليق أن تذبح أو تنحر ما ألزمتك من الجزاء بمكة عند الجزورة قبالة الكعبة موضع النحر ، وإن شئت أخرته إلى أيام التشريق ، فتنحره بمنى ، وقد روي ذلك أيضاً » وإذا وجبت عليك في متعة ، وما أتيت بها مما يجب عليك الجزاء في حج فلا تنحره إلا بمنى ، فإن كان عليك دم واجب قلده أو جللته أو أشعرته فلا تنحره إلا في يوم النحر بمنى » .  
ومن هذه العبارة أخذ علي بن الحسين بن بابويه عبارة رسالته المتقدمة على العادة المعروفة والطريقة المألوفة .

والاستفاد من هذه الاخبار وضم بعضها إلى بعض - وبه يحصل التوفيق بين ما ربما يتوهم منه المخالفة - أن هدي الحج الواجب لا ينحر أو يذبح إلا بمنى ، وكذا ما أشعر وقلد وجوباً أو استحباباً ، والهدي المستحب يجوز نحره بمكة رخصة ، وهدي العمرة نحره بمكة واجباً كان أو مستحباً وإن مكة كلها منحر وإن كان أفضلها الجزورة ، ومنى كلها منحر وإن كان أفضلها جوالي المسجد » .

ثم إنه من المحتمل قريباً أن قوله ( عليه السلام ) في كتاب الفقه :

(١) الوسائل - الباب - ٤ - من أبواب الذبح - الحديث ٧ .

(٢) البحار - ج ٩٩ ص ٢٨٩ وذكر ذيله في المستدرک - الباب - ٣ - من

أبواب الذبح - الحديث ١ .



ج ١٧ (حكم ما لو ضل مديه وذبحه غيره) — ٤٧ —

« وقد روي ذلك أيضاً ، إشارة إلى الزيادة التي في صحيحة معاوية بن عمار (١) برواية الكليني ، اهني قوله : « قال : وسألته عن كفارة المعتمر أين تكون؟ » إلى آخره ، والله العالم .

### السابعة :

اختلف الاصحاب ( رضوان الله تعالى عليهم ) فيما لو ضل مديه فذبحه عنه غيره ، فقليل بعدم اجزائه عنه ، وذلك بأنه لم يتعين بالشراء للذبح ، وإنما يتعين بالنية ، فلا تقع من غير المالك أو وكيله ، وبه صرح المحقق في الشرائع ، ونسبه شيخنا الشهيد الثاني في المسالك إلى المشهور . وقيل باجزائه عنه ، وهو الذي اتفق به العلامة في المنتهى من غير نقل خلاف في ذلك ، واختاره الشهيد في الدروس وشيخنا المظفر إليه في المسالك وسيطه في المدارك ، ونقله أيضاً عن الشيخ وجمع من الاصحاب ( رضوان الله تعالى عليهم ) .

وهو الاصح لما تقدم سابق هذه المسألة من صحيحة منصور بن حازم (٢) وصحيحة محمد بن مسلم (٣) عن أحدهما ( عليهما السلام ) قال : « إذا وجد الرجل مدياً ضالاً فليعرفه يوم النحر واليوم الثاني والثالث ثم ليذبحها من صاحبها عشية الثالث » .

- (١) الوسائل - الباب - ٤ - من أبواب الذبح - الحديث ٤ .  
(٢) و(٣) الوسائل - الباب - ٢٨ - من أبواب الذبح - الحديث ٢ - ١ .

— ٤٨ — (حكم ما لو ضل هديه وذبحه غيره) ج ١٧

عروى الصدوق ( رحمه الله ) في الصحيح عن معاوية بن عمار (١) من أبي عبد الله ( عليه السلام ) قال : « إذا أصاب الرجل بدنة ضالة فلينحرها ويُعلم أنها بدنة » .

ولو ذبحها الواجد عن نفسه لم تجز عن واحد منهما اتفاقاً ، أما الواجد فلكونه غاصباً متعدياً ، وأما عن صاحبها فلمقدم نيته وقصد حال الذبح . ومثله الحكم فيما لو اشترى هدياً فنحره ثم ظهر له مالك ، فانه لا يجزى عن واحد منهما .

وعليه يدل ما رواه في الكافي عن جميل عن بعض اصحابه (٢) عن أحدهما ( عليهما السلام ) « في رجل اشترى هدياً فنحره ، فمرّ بها رجل فعرفها ، فقال : هذه بدنتي ضلت مني بالأمس وشهد له رجلان بذلك ، فقال : له لحمها ولا تجزى عن واحد منهما - ثم قال - : ولذلك جرت السنة بأشارهما وتقليدهما » .

أقول : وبذلك صرح الشيخ في التهذيب أيضاً ، فقال : « ومن اشترى هدياً فذبحه فمرّ به رجل فعرفه فقال : هذا هديي ضل مني فأقسام بذلك شاهدين فإن له لحمه ، ولا يجزى عن واحد منهما » ثم استدل بالخبر المذكور .

وفي الكلام فيما دلّ عليه صحيحة محمد بن مسلم (٣) من الأمر بالتميز بين الأيام المذكورة هل هو على جهة الوجوب أو الاستحباب ؟ ظاهر

(١) الوسائل - الباب - ٢٨ - من أبواب الذبائح - الحديث ٤ .

(٢) الوسائل - الباب - ٢٣ - من أبواب الذبائح - الحديث ١ .

(٣) الوسائل - الباب - ٢٨ - من أبواب الذبائح - الحديث ١ .

ج ١٧ ( هل يجب تعريف الهدى الضال على واجده ؟ ) — ٤٩ —

عبارة العلامة في المنتهى الثاني ، حيث قال : « ينبغي لواجد الهدى الضال أن يعرفه ثلاثة أيام ، فان عرفه صاحبه وإلا ذبحه عنه » ثم أورد صحيحة محمد بن مسلم .

وقال في المسالك : « إنه لم يصرح أحد بالوجوب » ، وفي الدروس « أنه مستحب ، ولعل عدم الوجوب لاجزائه من مالكة فلا يحصل بترك التعريف ضرر عليه ، ويشكل بوجوب ذبح عوته عليه ما لم يعلم بذبحه ، ويمكن أن يقال بعدم الوجوب قبل الذبح ، لكن يجب بعده ليعلم المالك فيترك الذبح ثانياً أخذاً بالجهتين » انتهى .

اقول : ما ذكره ( قدس سره ) أخيراً بقوله : « ويمكن » إلى آخره جيد بالنسبة إلى الخروج عن الاشكال الذي ذكره من عدم تصريح أحد بالوجوب ، وبيان الوجه فيه وما يرد عليه من الاشكال المذكور ، لكن فيه خروج عن النص المذكور ، حيث إنه ( عليه السلام ) أمر بالتعريف قبل الذبح ، وأنه يؤخر الذبح إلى عشة الثالث بعد التعريف في تلك المدة ، فكيف يتم القول بالوجوب بعده ولا مستند له ؟ إذ الرواية إنما تضمنت الأمر بالتعريف قبل الذبح ، فان قيل بها لم يتم ما ذكره ، وإن عدل عنها فلا مستند له .

وبالجملة فعدم وجود القائل بالوجوب لا يمنع من القول به إذا اقتضاه الدليل من غير معارض في البين .

على أن المفهوم من كلام سبطه في المدارك أن القول بالوجوب ظاهر الشيخ في النهاية ، وإليه يميل كلامه في الكتاب المذكور ، حيث قال : « ولا يبعد وجوب التعريف ، كما هو ظاهر اختيار الشيخ في النهاية عملاً بظاهر الأمر » انتهى .

— ٥٠ — (هل يجب الاكل من الهدي الضال على واجده ؟) ج ١٧

وكيف كان فلا ريب أن الاحتياط يقتضيه .

ثم إنه قال في المدارك على أثر الكلام المذكور : « ولو قلنا بجواز الذبح قبل التعريف لم يبعد وجوبه بعده ليعلم المالك ، فيترك الذبح ثانياً » .  
أقول : قد تبع جده ( قدس الله روحيهما ) فيما قدمنا نقله عنه في المقام ، وفيه ما هرفت آنفاً ، ونزيده هنا بأن نقول : إن ما ذكره من العلة لا تصلح لأن تكون مستنداً للوجوب الذي هو حكم شرعي يترتب على الاخلال به الاثم والعقوبة ، فهو يتوقف على الدليل الشرعي والنص القطعي المنحصر عندنا في الكتاب العزيز والسنة النبوية ، والركون إلى تعليل الاحكام الشرعية وبنائها على مثل هذه التعليلات العلية مجازفة ظاهرة ، والنص المذكور كما مرغت لا ينطبق على هذا القول .

قال في المسالك : « ثم إنه على تقدير الاجزاء لا إشكال في وجوب الصدقة والاهداء ، أما الاكل فهل يقوم الواجد مقام المالك فيجب عليه أن يأكل منه أم يستطع ؟ فيه نظر ، ولعل السقوط أوجه » .

وجزم سبطه في المدارك - بعد أن استظهر وجوب الصدقة والاهداء - بسقوط وجوب الاكل قطعاً ، قال : « لتعلقه بالمالك » .

أقول : ما ذكرناه ( نور الله تعالى مرقديهما ) من وجوب الصدقة والاهداء لا يصلح حجة من توقف وإشكال ، لأن غاية ما دللت عليه الاخبار المتقدمة هو الذبح منه خاصة ، والاخبار الدالة على الصدقة والاهداء والاكل (١) إنما وردت بالنسبة إلى المالك إذا ذبحه ، فانه يجب عليه أن يقسمه اثلاثاً على الوجه المذكور ، ويعين ما قالوه في عدم وجوب الاكل

(١) الوسائل - الباب - ٤٠ - من أبواب الذبح :

ج ١٧ ( كيفية تسقيم الهدى وأنه واجب أو مستحب ) — ٥١ —

على الواجد من أن الأمر بالاكل إنما تعلق بالمالك يجري في الفردين الآخرين ، فان الأمر بالصدقة والاهداء إنما تعلق في الاخبار الدالة عليهما بالمالك ، ولا بُعد في جواز الاكتفاء به عن صاحبه بمجرد النيابة عنه إذا اقتضاء الدليل باطلاقه ، وتقييده يحتاج إلى دليل ، وليس إلا الاخبار التي موردها المالك ، وهي لا تصلح للتقييد .

وبالجملة فان مقتضى إطلاق النصوص المتقدمة الاكتفاء بمجرد الذبح عنه وإن كان ما ذكره الحوط ، والله العالم .

### الثامنة :

اختلف الاصحاب ( رضوان الله تعالى عليهم ) في كيفية قسمة الهدى ، وهل هي على جهة الوجوب أو الاستحباب ؟ فقال الشيخ ( رحمه الله ) : « من السنة أن يأكل من هديه لمتعته ، ويطعم القانع والمعتز ثلثه ، ويهدي للاصدقاء ثلثه » .

وقال أبو الصلاح : « والسنة أن يأكل بعضها ويطعم الباقي » . وقال ابن الهراج : « وينبغي أن يقسم ذلك ثلاثة أقسام ، فيأكل أحدها إلا أن يكون الهدى لنذر أو كفارة ، ويهدي قسماً آخر ، ويتصدق بالثالث » .

قال في المختلف بعد نقل ذلك : « وهذه العبارات توهم الاستحباب » . وقال ابن أبي عمير : « ثم انحر واذهب وكل وأطعم وتصدق » . وقال ابن إدريس : « وأما هدي المتمتع والقارن فالواجب أن يأكل

— ٥٢ — ( كيفية تقسيم الهدى وأنه واجب أو مستحب ) ج ١٧

منه ولو قليلاً ، ويتصدق على القانع والمعتز ولو قليلاً للآية (١) وهو قوله تعالى : فكلوا منها واطعموا القانع والمعتز ،

قال في المختلف بعد نقله : « وهو الأقرب للأمر ، واصل الأمر للوجوب ، وما رواه معاوية بن عمار (٢) عن الصادق ( عليه السلام ) قال : « إذا ذبحت أو نحررت فكل وأطعم ، كما قال الله تعالى : فكلوا منها واطعموا القانع والمعتز » - ثم نقل حجة الآخرين بأن الأصل عدم الوجوب ، وإجاب - بأنه لا دلالة للأصل مع وجود الأمر .

قال في المنتهى : « ينبغي أن يقسم أثلاثاً : يأكل ثلثه ويهدي ثلثه ويتصدق على الفقراء بثلثه ، وهذا على جهة الاستحباب - ثم قال : - قال بعض علمائنا بوجوب الأكل ، وقال آخرون باستحبابه ، والاول أقوى للآية » . وظاهر كلامه في المختلف هو اختيار مذهب ابن إدريس في وجوب الأكل ولو قليلاً والصدقة ولو قليلاً ، وأما الإهداء فلم يتعرض له ، وفي المنتهى وجوب الأكل خاصة للآية ، ويلزمه وجوب الصدقة أيضاً للآية ، وعلى كل من القولين فالقسمة أثلاثاً إنما هو على جهة الاستحباب ، وبه صرح أيضاً في الإرشاد .

وقال الصدوق ( رحمه الله ) في من لا يحضره الفقيه : « ثم كل وتصدق وأطعم وأهد إلى من شئت ، ثم اخلق رأسك » وهو مطلق في القدر وفي كونه وجوباً أو استحباباً .

وقال الشهيد ( رحمه الله ) في الدروس : « ويجب أن يصرفه في الصدقة

(١) سورة الحج : ٢٢ - الآية ٣٦ .

(٢) الوسائل - الباب - ٤٠ - من أبواب الذبح - الحديث ١

ج ١٧ ( كيفية تقسيم الهدى وأنه واجب أو مستحب ) — ٥٣ —

والإهداء والاكل ، وظاهر الاصحاب الاستحباب .

والظاهر أن مراده من هذه العبارة هو وجوب قسمته اثلاثاً ، لكل من هذه المذكورات ثلث ، ليحصل به صرف الهدى فيها . وقد عرفت أن أكثر الأقوال المتقدمة أن ذلك على جهة الاستحباب كما ذكره قدس سره .

وأما ما ذكره في المدارك بعد نقل صدر عبارته - من أنه لم يعين للصدقة والإهداء قدرأ - فهو وإن كان كذلك ، لكن قوله بعد هذه العبارة : « وظاهر الاصحاب الاستحباب » ينبه على أن المراد قسمته اثلاثاً ، لأن هذا هو الذي صرحوا باستحبابه ، كما عرفت من عبارتي الشيخ والعلامة في المنتهى وغيرهما .

وقال المحقق في الشرائع : « ويستحب أن يقسمه اثلاثاً : يأكل ثلثه ، ويتصدق بثلثه ، ويهدي ثلثه ، وقيل : يجب الاكل منه ، وهو الأظهر » . وقال شيخنا الشهيد الثاني في المسالك بعد نقل العبارة المذكورة : « يل الاصح وجوب الأمور الثلاثة والاكتفاء بسمى الاكل وإهداء الثلث والصدقة بالثلث » .

وهو يرجع إلى ظاهر عبارة شيخنا الشهيد في الدروس كما عرفت . وظاهر كلام المحقق الأردبيلي في شرح الارشاد أن هذا هو المشهور بين المتأخرين ، حيث إنه بعد أن نقل قول الشيخ المتقدم قال : « ظاهر الاستحباب ، والمشهور بين المتأخرين وجوب القسمة اثلاثاً ، ووجوب ما يصدق عليه الاكل من الثلث ، ووجوب التصديق بالثلث على الفقير المؤمن المستحق للزكاة ، والهدية بالثلث الآخر إلى المؤمن - ثم قال - : واستفادة ذلك كله من الدليل معك » .

— ٥٤ — ( بيان الأدلة في وجوب تقسيم الهدى ) ج ١٧

وقال السيد السند في المدارك : « والمعتمد وجوب الاكل منه والاطعام » واستند إلى الآية (١) المتقدمة وإلى رواية معاوية بن عمار (٢) الآية . وهو يرجع إلى مذهب ابن إدريس والعلامة في المختلف .

أقول : والذي وقفت عليه من الأدلة المتعلقة بالمسألة الآية المتقدمة ، وهي قوله عز وجل (٣) : « فإذا وجبت جنوبها فكلوا منها واطعموا القانع والمعتر » وقوله عز وجل (٤) : « وأذن في الناس بالحج - إلى قوله - : ويذكروا اسم الله في أيام معلومات على ما رزقهم من بهيمة الأنعام ، فكلوا منها واطعموا البائس الفقير » .

وما رواه الشيخ في الصحيح عن سيف التمار (٥) قال : « قال أبو عبدالله ( عليه السلام ) : إن سعد بن عبد الملك قدم حاجاً فلقى أبي ، فقال : إني سقت هدياً فكيف أصنع ؟ فقال له أبي : اطعم اهلك ثلثاً ، واطعم القانع والمعتر ثلثاً ، واطعم المساكين ثلثاً ، فقال : المساكين : هم السائل ؟ فقال : نعم ، وقال : القانع : هو الذي يقنع بما أرسلت إليه من البضعة فما فوقها ، والمعتر ينبغي له أكثر من ذلك : هو اغنى من القانع يعترىك فلا يسألك » .

وما رواه في الكافي عن أبي الصباح الكناني (٦) قال : « سألت أبا عبدالله

(١) و (٢) سورة الحج : ٢٤ - الآية ٣٦

(٣) الوسائل - الباب ٤٠ - من أبواب الذبيح - الحديث ١ .

(٤) سورة الحج : ٢٣ - الآية ٢٧ و ٢٨ .

(٥) الوسائل - الباب ٤٠ - من أبواب الذبيح - الحديث ٣ .

(٦) الوسائل - الباب ٤٠ - من أبواب الذبيح - الحديث ١٤ .



ج ١٧ ( الروايات الواردة في تقسيم الهدى ) — ٥٥ —

( عليه السلام ) عن لحوم الأصاحي ، فقال : كان علي بن الحسين (عليهما السلام) - ورواه الصدوق ( رحمه الله ) مرسلًا (١) فقال : كان علي بن الحسين - وأبو جعفر ( عليهما السلام ) يتصدقان بثلك : على جيرانهم وثلك بمسكاته لاهل البيت .

ورواه الصدوق ( رحمه الله ) في كتاب العلل بسنده عن أبي جميلة (٢) عن أبي عبدالله ( عليه السلام ) مثله ، إلا أنه قال : « بثلك على جيرانهما وثلك على المساكين » .

وموثقة شعيب العرقوفي (٣) المتقدمة في المسألة السادسة ، وفيها « كل ثلثًا ، واحد ثلثًا ، وتصدق بثلك » .

وما رواه الشيخ عن معاوية بن عمار (٤) عن أبي عبدالله (عليه السلام) قال : « إذا ذبحت أو نحررت فكل واطعم ، كما قال الله تعالى (٥) : « فكلوا منها واطعموا القانع والمعتر » فقال : القانع : الذي يقنع بما أعطيته ، والمعتر : الذي يعتريك ، والسائل : الذي يسألك في يديه ، والبائس : الفقير » .

وما رواه في الكافي عن معاوية بن عمار (٦) في الصحيح عن أبي عبدالله ( عليه السلام ) « في قول الله عز وجل : « فاذا وجبت جنوبها فكلوا منها واطعموا القانع والمعتر » قال : القانع : الذي يقنع بما أعطيته ، والمعتر : الذي يعتريك ، والسائل : الذي يسألك في يديه ، والبائس :

(١) و(٢) الوسائل - الباب - ٤٠ - من أبواب الذبح - الحديث ١٣ .

(٣) و(٤) و(٦) الوسائل - الباب - ٤٠ - من أبواب الذبح - الحديث

١٨ - ١ - ١٤ .

(٥) سورة الحج : ٢٢ - الآية ٣٦ .

هو الفقير .

ورواه الصدوق ( رحمه الله ) مرسلًا (١) عن أبي عبدالله (عليه السلام) إلى قوله : « الذي يعتريك » .

وقال في كتاب الفقه الرضوي (٢) . « وإذا فحرت اضحيتك أكلت منها وتصدقت بالباقي » .

أقول : لا يخفى ما في أدلة المسألة من الاشكال وعدم الانطباق على شيء من الأقوال إلا بمزيد تكلف في الاحتمال ، ومعظم إشكال المسألة من حيث التثليث وأن أحد الأتلات يعطى هدية ، وإلا فالأكل والصدقة في الجملة بما لا إشكال فيه ، لدلالة الآية والروايات على ذلك .

والظاهر أن بناء القول المشهور بين المتأخرين على رواية أبي الصباح الكنثاني (٣) بحمل الصدقة على الجيران على الهدية ، وحمل الاضحية فيها على الهدى الواجب ، لا إطلاق ذلك عليه في الأخبار (٤) وموثقة (٥) شعيب المعرقوفي (٦) المتقدمة .

إلا أنه قد اورد على هذه الرواية أن موردها هدي السياق في العمرة ،

(١) الفقيه ج ٢ ص ٢٩٤ - الرقم ١٤٥٦ .

(٢) المستدرک - الباب - ٣٥ - من أبواب الذبيح - الحديث ١٣ .

(٣) الوسائل - الباب - ٤٠ - من أبواب الذبيح - الحديث ١٣ .

(٤) الوسائل - الباب - ١ - من أبواب الذبيح - الحديث ٣ و ١١ .

والباب - ٣٩ - منها - الحديث ٧ والباب - ٤٠ - منها - الحديث ١٥ و ٩ .

(٥) عطف على قوله ( قد ه ) . رواية أبي الصباح الكنثاني .

(٦) الوسائل - الباب - ٤٠ - من أبواب الذبيح - الحديث ١٨ .

ج ١٧ ( ما يستفاد من الروايات الواردة في تقسيم الهدى ) — ٥٧ —

فلا يمكن التعلق بها في هدى حج التمتع ، لجواز الافتراق بينهما ، كما افترقا في موضع الذبيح .

وفيه أن ظاهر كلامهم أن محل الخلاف في المسألة هو الهدى الواجب في عمرة أو حج بلا فرق بينهما .

وصحيحة (١) سيف التمار (٢) المتقدمة حيث تضمنت التثليث أيضاً ، وإن خالفت الروايتين المذكورتين في ثلث الهدية باعتبار التصديق به في هذه الرواية ، ويمكن الجمع بينهما في ذلك باعتبار التخيير في ثلث الهدية بين أن يهديه أو يتصدق به على هؤلاء المذكورين في هذا الخبر .

وكأنه لما في هذه الاخبار من التفصيل حملوا عليها إجمال الآية والاخبار الباقية ، لأن غايتها أنها بالنسبة إلى الهدية وإلى كيفية القسمة مطلقة ، فيقيد إطلاقها بهذا التفصيل .

وأما القول بأن الواجب هو الأكل والصدقة ولو بقليل فهو ظاهر الآيتين (٣) المتقدمتين وظاهر خبر معاوية بن عمار (٤) وظاهر عبارة كتاب الفقه (٥) وبذلك تمسك هذا القائل ، وحمل ما زاد في تلك الاخبار من اعتبار التثليث والهدية بالثلث على الاستحباب جماعاً ، والأول اوفق بالقواعد الفرعية ، كما أشرنا إليه في غير موضع عما تقدم .

وأما ما ذكره في المدارك - من الاستدلال للقائلين بوجوب إهداء الثلث

(١) عطف على قوله ( قدّه ) : « رواية أبي الصباح الكناني » .

(٢) و(٤) الوسائل - الباب - ٤٠ - من أبواب الذبيح - الحديث ٣ - ١ .

(٣) سورة الحج : ٢٢ - الآية ٢٨ و ٣٦ .

(٥) المستدرک - الباب - ٣٥ - من أبواب الذبيح - الحديث ١٣ .

٥٨ — ( ما يستفاد من الروايات الواردة في تقسيم الهدى ) ج ١٧

والصدقة بالثالث بصحيفة سيف التمار (١) ثم اعترض عليها بما هو مذكور ثمة - فليس في محله ، كيف والرواية المذكورة لا تعرض فيها للهدية ، بل دليل القول المذكور إنما هو موثقة شعيب (٢) ورواية أبي الصباح (٣) بالتقريب المذكور فيهما ، كما لا يخفى .

وأما ما ذكره بعد الطعن في رواية معاوية بن عمار (٤) - بعد أن استدلل بها على ما ذهب إليه كما قدمنا نقله عنه - بأن في طريقها النخعي ، وهو مشترك بين الثقة والضعيف ، ثم قال : وقد روى الكليني نحو هذه الرواية في الصحيح عن معاوية بن عمار (٥) ثم ساق الصحيفة المتقدمة (٦) . ثم إنه بعد أن اعترض على صحيفة سيف التمار (٧) - وأجاب عنها أولاً بأن هذه الرواية إنما دلت على اعتبار القسمة كذلك في هدي السياق لا في هدي التمتع الذي هو محل النزاع - قال : « وثانياً أنها معارضة بروايتي معاوية بن عمار المتقدمتين الدالتين بظاهرهما على عدم وجوب القسمة كذلك ، فتحيل هذه على الاستحباب » .

وظاهر كلامه ( قدس سره ) أن الصحيفة المذكورة في معنى روايته الأولى وأنها دالتان على ما ذكره من عدم وجوب القسمة كذلك . ولا يخفى ما فيه ، فإن غاية ما دلت عليه الصحيفة المذكورة هو تفسير القانع والمعتز خاصة من غير تعرض فيها لحكم المسألة نفيًا أو إثباتاً ، بخلاف الرواية الأولى ، حيث قال فيها : « إذا ذبحت أو نحرت فكل وأطعم ، كما قال الله تعالى » إلى آخرها .

(١) و(٢) و(٣) و(٤) و(٥) و(٦) الوسائل - الباب - ٤ - من أبواب الذبح

- الحديث ١٨ - ١٣ - ١٢ - ١٤ - ٣ .

(٦) هكذا في النسخ المخطوطة الأربعة التي راجعتها ، ولكن في العبارة - من قوله : « وأما ما ذكره بعد الطعن » إلى « الصحيفة المتقدمة » - نقص وتشويش .

ج ٧١ (هل الأكل من الهدى واجب أو مستحب ؟) — ٥٩ —

وحينئذ فحمل الصحيحة المذكورة على الرواية المشار إليها ودعوى أن مدلولها واحد كما توهمه عجيب منه ( قدس سره ) نعم ذلك مدلول الآية التي فيها لا الرواية ، ولعله من هنا حصل الاشتباه والالتباس .  
وبالجملة فالمسألة لا تخلو من شوب الاشكال وإن كان القول المشهورين المتأخرين لا يخلو من قرب ، ولا ريب أنه اقرب إلى الاحتياط .  
وأما القول باستحباب الأكل فهو اضعف الاقوال ، لما فيه من طرح الآية والاخبار ، وظاهر الشيخ أبي علي الطبرسي في تفسيره بجمع البيان حمل الامر بالأكل في الآية على الاستحباب ، حيث قال : « فكلوا منها : أي من بهيمة الانعام ، وهذه إباحة وتذنب ، وليس بواجب » .  
وهو مشكل سيما مع انضمام الاخبار إليها وأمره ( عليه السلام ) في رواية معاوية بن عمار (١) بالأكل والاطعام واستدل بالآية المذكورة .  
وفي رواية علي بن اسباط عن مولى لأبي عبدالله (عليه السلام) (٢) قال : « رأيت أبا الحسن الاول ( عليه السلام ) دعا بيده ففتحها ، فلما ضرب الجزار عراقيبها فوقعت على الأرض وكشفوا شيئاً من سنامها قال : اقطعوا فكلوا منها واطعموا ، فان الله عز وجل يقول (٣) : فاذا وجبت جنوبها فكلوا منها واطعموا » ، والله العالم .

(١) و(٢) الوسائل - الباب - ٤٠ - من أبواب الذبح - الحديث ٢٠-٢١ .

(٣) سورة الحج : ٢٢ - الآية ٣٦ .

### فائدة :

قد دلت إحدى الآيتين المتقدمتين على أن الواجب إطعام البائس الفقير  
والأخرى إطعام القانع والمعتز .

والبائس على ما ذكره في كتاب مجمع البيان : الذي ظهر عليه أثر  
البؤس من الجوع والعري ، قال : « وقيل : البائس : الذي يمد يده  
بالسؤال ويتكلف للطلب » .

وفسره في صحيحة معاوية بن عمار (١) المتقدمة بالفقير ، وفسر القانع  
فيها بالذي يقتنع بما أعطيته ، والمعتز الذي يعتريك .

وفي رواية عبد الرحمن بن أبي عبد الله البصري (٢) عن أبي عبد الله  
( عليه السلام ) في تفسير الآية المذكورة قال : « القانع : الذي يرضى  
بما أعطيته ، ولا يسخط ولا يكلف ولا يلوي شدة غضباً ، والمعتز المار  
بك لتطمعه » .

والفهم من الخبرين المذكورين أن القانع الذي يرضى بما أعطيته سأل  
أو لم يسأل ، والمعتز هو الذي يعتريك ويعمر بك للتعرض لما تعطيه من  
غير أن يسألك ، رضي بما أعطيته أو سخط ، وحينئذ فيبينها عموم  
وخصوص من وجه .

وفي صحيحة سيف التمار (٣) المتقدمة أنه اغنى من القانع .

(١) و(٢) و(٣) الوسائل - الباب - ٤٠ - من أبواب الذبح - الحديث

ج ١٧ ( اعتبار الايمان في الفقير الذي يجب الدفع اليه ) — ٦١ —

وأما البائس فالظاهر أنه أجهد منهما ، ولعل تفسيره في الخير المذكور بالفقير يعني بالظاهر الفقير ، ليرجع إلى ما ذكره في كتاب مجمع البيان . وعلى كل تقدير فينبغي أن تقيّد آية القانع والمعتر بآية البائس الفقير ، ليندفع التنافي بين ظاهر الآيتين .

وعلى هذا فيختصر الدفع بالمسكين الذي هو أجهد من الفقير ، إلا أن الاصحاب قاطعون بكون مصرف هذه الصدقة كغيرها من المواضع الفقير يقول مطلق .

وكيف كان فيجب تقييده بالمؤمن ، كما عليه ظاهر اتفاق كلمة الاصحاب . وأما ماورد في رواية هارون بن خارجه (١) عن أبي عبدالله (عليه السلام) « أن علي بن الحسين ( عليهما السلام ) كان يطعم من ذبيحته الحرورية قلت : وهو يعلم أنهم حرورية قال : نعم » فهو محمول على الهدى المستحب كما ذكره بعض الاصحاب ( رضوان الله تعالى عليهم ) وحمله في الوافي على أنه لتأليف قلوبهم .

وقد روى في الكافي في الصحيح عن عبدالله بن سنان (٢) عن أبي عبدالله ( عليه السلام ) « أنه كره أن يطعم المشرك من لحوم الاضاحي » والظاهر أن الكراهة هنا بمعنى التحريم .

### التاسعة :

قال في المنتهى : « ولا يجوز له الأكل من كل واجب غير هدي التمتع ، ذهب إليه علماءنا اجمع » ثم نقل أقوال العامة وعلاقم .  
 أقول : ويجب أن يعلم أن هدي السياق وإن وجب بالاشعار والتقليد في هدي الحج به ووجب ذبحه إلا أنه متطوع به بحسب الأصل ، فهو داخل في هدي التطوع الذي يجوز الأكل منه بلا خلاف ولا إشكال .  
 ويدل على ما ذكره في المنتهى من عدم جواز الأكل إلا من هدي التمتع وروايات :

منها ما رواه الكليني في الصحيح أو الحسن عن الحلبي (١) قال : « سألت أبا عبد الله ( عليه السلام ) من فداء الصيد يأكل صاحبه من لحمه ؟ قال : يأكل من أضيقته ، ويتصدق بالفداء » ورواه الصدوق في الفقيه مرسلًا (٢) .  
 وما رواه الشيخ عن عبد الرحمن بن أبي عبد الله البصري (٣) عن أبي عبد الله ( عليه السلام ) قال : « سألت عن الهدي ما يؤكل منه ؟ قال : كل هدي من قصان الحج فلا تأكل منه ، وكل هدي من تمام الحج فكل » .

- (١) الوسائل - الباب - ٤٠ - من أبواب الذبيح - الحديث ١٥ .
- (٢) أشار إليه في الوسائل - الباب - ٤٠ - من أبواب الذبيح - الحديث ١٤ . وذكره في الفقيه - ج ٢ ص ٢٩٥ - الرقم ١٤٦٠ .
- (٣) الوسائل - الباب - ٤٠ - من أبواب الذبيح - الحديث ٤ مع زيادة في الوسائل . وذكره بهينه في الاستبصار ج ٢ ص ٢٧٣ - الرقم ٩٦٧ .



ج ١٧ (عدم جواز الاكل مما وجب عليه من الكفارات) — ٦٣ —

وما رواه في الكافي عن أبي بصير (١) قال : « سأله عن رجل اهدى هدياً فانكسر ، قال إن كان مضموناً - والمضمون ما كان في يمين ، يعني نذراً أو جزاءً - فعليه فداؤه ، قلت : إياكل منه ؟ قال : لا ، إنما هو للمساكين ، فإن لم يكن مضموناً فليس عليه شيء ، قلت : يأكل منه ، قال : يأكل منه . قال في الكافي : وروي (٢) أيضاً « أنه يأكل منه مضموناً كان أو غير مضمون » .

وقال الصدوق في من لا يحضره الفقيه : وفي رواية حماد عن حرير (٣) في حديث يقول في آخره : « إن للهدي المضمون لا يأكل منه إذا عطب ، فإن أكل منه غرم » .

وما رواه عبد الله بن جعفر الحميري في كتاب قرب الاستاد من السندي بن محمد عن أبي البخترى (٤) عن جعفر عن أبيه ( عليهما السلام ) « إن علي بن أبي طالب ( عليه السلام ) كان يقول : لا يأكل المحرم من الفدية ولا الكفارات ولا جزاء الصيد ، ويأكل مما سوى ذلك » .

وقد تقدم ما يدل على جواز الاكل بل وجوبه أو استحبابه من هدي التمتع من الآية (٥) والروايات (٦) .

وقد ورد بإزاء هذه الاخبار ما يدل على جواز الاكل مما منعت منه . فمن ذلك ما رواه الشيخ في الحسن عن عبدالله بن يحيى الكاهلي (٧)

(١) و(٢) و(٣) و(٤) الوسائل - الباب - ٤٠ - من أبواب الذبح - الحديث

١٦ - ١٧ - ٢٦ - ٢٧ .

(٥) سورة الحج : ٢٢ - الآية ٣٦ .

(٦) و(٧) الوسائل - الباب - ٤٠ - من أبواب الذبح - الحديث ٦ - ٠ .

٦٤- ( التحقيق من الروايات الواردة في جواز الأكل من الكفارات ) ج ١٧

من أبي عبدالله ( عليه السلام ) قال : « يؤكل من الهدي كله . مضموناً كان أو غير مضمون » .

ومن جعفر بن بشير في الصحيح (١) عن أبي عبدالله ( عليه السلام ) قال : « سأله عن البدن التي تكون جزاء الايمان والنساء ولغيره يؤكل منها ؟ قال : نعم يؤكل من كل البدن » .

ومن عبد الملك القمي (٢) عن أبي عبدالله ( عليه السلام ) قال : « يؤكل من كل هدي نفراً كان أو جزاء » .

والشيخ بعد ذكر الخبرين الاولين حملهما على حال الضرورة والزم صاحبها فداها مستدلاً بما رواه عن السكوني (٣) عن جعفر عن أبيه ( عليهما السلام ) قال : « إذا أكل الرجل من الهدي تطوعاً فلا شيء عليه ، وإن كان واجباً فعليه قيمة ما أكل » .

أقول : ما دل عليه هذا الخبر من وجوب الفداء في الأكل من الهدي الواجب ينبغي حمله على هدي النقصان ، ليكون إيجاب القيمة تنمة للفداء للنقصان بأكمله ، جمعاً بين هذا الخبر وبين رواية عبد الرحمن بن أبي عبدالله البصري (٤) المقدمة .

قال في المدارك بعد إيراد خبري الكاهلي وجعفر بن بشير ونقل تأويل الشيخ لهذا كما ذكرناه : « ولا بأس بالمصير إلى هذا الحمل وإن كان بعيداً ، لأن هاتين الروايتين لا يصلحان لمعارضة الإجماع والأخبار الكثيرة » انتهى . أقول : لا يخفى ما في كلامه ( قدس سره ) من المجازة والخروج من

(١) و (٢) و (٣) و (٤) الوسائل - الباب - ٤٠ - من أبواب الذبح -

الحديث ٧ - ١٠ - ٥ - ٤ .

ج ١٧ ( التحقيق عن الروايات الواردة في جواز الاكل من الكفارات ) - ٦٥ -

قاعدته المألوفة ، فانه نقل الخبرين المذكورين بلنظ رواية فلان ولم يصفها بحسن ولا صحة ، مع أن الأولى كما عرفت حسنة والثانية صحيحة ، بل في أعلى مراتب الصحة ، والروايات الأولى كلها ضعيفة باصطلاحه ، ليس فيها إلا رواية الحلبي (١) التي هي عنده من قسم الحسن .

وحينئذ فالتعارض في الحقيقة بناء على قاعدته واصطلاحه وقع بين حسنة الحلبي وبين حسنة الكاهلي وصحيحة جعفر بن بشير ومقتضى قاعدته ترجيح الروایتين المذكورتين .

بقي الكلام في الاجماع ، وكلامه فيه كما تقدم يختبط كما في العمل بالروايات أيضاً على ما عرفته في غير موضع بما تقدم .

ويظهر من المحقق الاردبيلي في شرح الارشاد الميز الى العمل بخبري الكاهلي وجعفر بن بشير حيث طعن في روايات القول المشهور بالضعف ، وحمل حسنة الحلبي على الاستحباب ، وادعى التأييد بالاصل ، وعدم دليل صحيح صريح ، وأن الموجود في أكثر الاخبار وجوب الدم والبدنة من غير ذكر التصديق ، وقد مر في تلك الاخبار ما يدل على الاكل . انتهى

أقول : ومن أخبار المسألة أيضاً ما رواه الشيخ في الصحيح من معاوية بن عمار (٢) عن أبي عبد الله ( عليه السلام ) قال : « سألت عن رجل أهدى هدياً فانكسرت ، فقال : إن كانت مضمونة فعليه مكانها ، والمضمون ما كان نذراً أو جزاءً أو يميناً ، وله أن يأكل منها ، فإن لم تكن مضمونة فليس عليه شيء » .

وهذا الخبر بما يؤيد خبر الكاهلي وجعفر بن بشير ، وقد تقدم في خبر

(١) الوسائل - الباب - ٤٠ - من أبواب الذبيح - الحديث ١٥ .

(٢) الوسائل - الباب - ٢٥ - من أبواب الذبيح - الحديث ٢ .

— ٦٦ — (التحقيق عن الروايات الواردة في جواز الأكل من الكفارات) ج١٧

أبي بصير (١) أن المضمون لا يجوز الأكل منه وإنما هو للمساكين ، وفي هذه الصحيحة جواز الأكل منه .

والشيخ ( رحمه الله ) حل الصحيحة المذكورة على كون الهدي تطوعاً . قال ، قوله ( عليه السلام ) : « وله أن يأكل منها » محمول على ما إذا كان تطوعاً دون أن يكون واجباً ، لأن ما يكون واجباً لا يجوز الأكل منه . واعتضه المحقق الشيخ حسن في المنتقى بأنه غير مستقيم قال : « لأن فرض التطوع مذكور في آخر الحديث ، والكلام المأول سابق عليه مرتبط بما فرض فيه الوجوب فكيف يحمل على التطوع ؟ والوجه حمله على كون الهدي الواجب غير متعين ولو بالأشعار ، فانه بالتعيب يجب إبداله كما هو صريح صدر الخبر ، وله التصرف في التعيب ولو بالبيع ، كما يفيد خبر الحلبي (٢) المتضمن لحكم ضلال الهدي ، فيجوز له الأكل منه بتقدير ذبحه له » انتهى .

وهو جيد إلا أنه معارض بخبر أبي بصير (٣) المتقدم ورواية حريز (٤) المتقدمة المنقولة من الفقيه .

وكيف كان فالأظهر عندي هو القول المجمع عليه بين أصحابنا ( رضوان الله تعالى عليهم ) عملاً بالأخبار المتقدمة المعتضدة بأجماعهم . وأما الأخبار الثمانية من صحيحة جعفر بن بشير وحسنه الكاهلي ورواية عبد الملك القمي فالأظهر حملها على التقية ، فإن الجمهور وإن اختلفوا في

(١) و(٣) الوسائل - الباب - ٤٠ - من أبواب الذبيح - الحديث ١٦ .

(٢) الوسائل - الباب - ٢٧ - من أبواب الذبيح - الحديث ١ .

(٤) الوسائل - الباب - ٤٠ - من أبواب الذبيح - الحديث ٢٦ .

ج ١٧ (عدم جواز إخراج لحم الهدى الواجب من منى) — ٦٧ —

المسألة أيضاً إلا أن جمعاً منهم قائلون بجواز الأكل عما عدا هدي التمتع .  
على أن الحمل على التقية عندي لا يشترط فيه وجود القول به منهم ، لما  
تقدم تحقيقه في مقدمات الكتاب (١) وغيرها ، ويؤيده موافقته الاحتياط أيضاً .  
وعما يدل على جواز الأكل من الهدى ما تقدم في رواية السكوني (٢)  
بل قال في المنتهى : « هدي التطوع يستحب الأكل منه بلا خلاف ، لقوله  
تعالى (٣) : « فكلوا منها » وأقل مراتب الأمر الاستحباب ، ولأن النبي  
( صلى الله عليه وآله ) وعلياً ( عليه السلام ) أكلا من بينهما كما ورد  
في عدة من الأخبار (٤) » .

#### العاشرة :

المفهوم من كلام أكثر الأصحاب (رضوان الله تعالى عليهم) أنه لا يجوز  
إخراج شيء من لحم الهدى الواجب عن منى ، بل يجب صرفه فيها في  
المصارف الموطئة .

أقول : والذي وقفت عليه من الأخبار المتعلقة بالهدى ليس إلا صحيحة  
معاوية بن عمار (٥) عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال : « قال أبو عبد الله (عليه السلام) :

(١) راجع ج ١ ص ٥ - ٨ .

(٢) الوسائل - الباب - ٤٠ - من أبواب الذبح - الحديث ٥ .

(٣) سورة الحج : ٢٢ - الآية ٣٦ .

(٤) الوسائل - الباب - ٤٠ - من أبواب الذبح - الحديث ٢ و ١١ و ٢١ .

(٥) الوسائل - الباب - ٤٢ - من أبواب الذبح - الحديث ٢ .

— ٦٨ — ( عدم جواز إخراج لحم الهدى الواجب من منى ) ج ١٧

لا تخرج شيئا من لحم الهدى .

وموثة اسحاق بن عمار (١) عن أبي إبراهيم ( عليه السلام ) قال :  
وسأله عن الهدى أخرج شيء منه من الحرم ؟ فقال : بالجلد والسنام  
والشيء ينتفع به ، قلت : إنه بلغنا عن أبيك أنه قال : لا يخرج من الهدى  
المضمون شيئا ، قال : بل يخرج بالشيء ينتفع به - وزاد فيه أحمد - ولا  
يخرج بشيء من اللحم من الحرم ، أقول : وأحمد هو أحد رواة الحديث عن  
حماد عن اسحاق .

الظاهر أنه لا ريب في التحريم بناء على وجوب قسمته أثلاثا ووجوب  
التصدق بثلاث وإهداء ثلث وأن يأكل ويطعم عياله ثلثا .

وأما على القول باستحباب ذلك ، وأن الواجب إنما هو الاكل والصدقة  
ولو قليلا ، أو القول بالاستحباب مطلقا ، فيشكل ذلك كما لا يخفى ،  
إلا أن تحمل الروايتان على الكراهة بناء على القول بالاستحباب .

وحينئذ فيكون الكلام في هاتين الروايتين تابعا لما ثبت ثمة ، فإن  
ثبت وجوب التثليث والصرف في المصارف الثلاثة فالروايتان المذكورتان  
على ظاهرهما من تحريم الإخراج ، وإلا فالحمل على الكراهة .

وأما على تقدير القول بوجوب التثليث والتصدق بالثلث وإهداء الثلث  
فلم يقل أحد بوجوب أكل الثلث ، بل الواجب الاكل في الجملة ولو قليلا  
فيمكن أن يقال : إنه وإن صرح بعضهم بذلك لكن المفهوم من الروايات  
ما قلناه ، كما دلت عليه موثة شعيب المقرقوني (٢) من قوله (عليه السلام) :

(١) الوسائل - الباب - ٤٣ - من أبواب الذبيح - الحديث ٦ .

(٢) الوسائل - الباب - ٤٠ - من أبواب الذبيح - الحديث ١٨ .

ج ١٧ ( عدم جواز إخراج لحم الهدي الواجب من منى ) — ٦٩ —

« كل ثلثاً ، وأهد ثلثاً . وتصدق بثلث » وصحيحة سيف التمار (١) لقوله (عليه السلام) فيها : « أطعم أهلك ثلثاً » إلى آخرها . وقوله (عليه السلام) في رواية أبي الصباح الكناني (٢) حكاية عن علي بن الحسين وأبي جعفر الباقر (عليهما السلام) : « وثلت يمساكنه لاهل البيت » والعمل عندنا على الاخبار لا على الاقوال .

وأما ما ذكره في المدارك في هذا المقام حيث قال بعد قول المصنف ( رحمه الله ) : « إنه لا يجوز إخراج شيء مما يذبحه عن منى » ماصورته « هذا مذهب الاصحاب لا أعلم فيه مخالفاً ، واستدل عليه في التهذيب بما رواه في الصحيح عن محمد بن مسلم (٣) عن أحدهما (عليهما السلام) قال : « سألت عن اللحم أيخرج به من الحرم ؟ فقال : لا يخرج منه شيء إلا السنام بعد ثلاثة أيام » وفي الصحيح عن معاوية بن عمار (٤) قال : قال أبو عبدالله (عليه السلام) : « لا تخرجن شيئاً من لحم الهدي » وعن علي بن أبي حمزة (٥) عن أحدهما (عليهما السلام) قال : « لا يتزود الحاج من اضحيته ، وله أن يأكل بعني أيامها » ثم قال الشيخ (رحمه الله) : فأما ما رواه محمد بن يعقوب عن علي بن إبراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن جميل عن محمد بن مسلم (٦) عن أبي عبدالله (عليه السلام) قال : « سألت عن إخراج لحوم الاضاحي من منى ، فقال : كنا نقول : لا يخرج شيء لحاجة الناس إليه ، فأما اليوم فقد كثرت الناس ، فلا بأس

(١) و(٢) الوسائل - الباب - ٤٠ - من أبواب الذبح - الحديث ٣ - ١٤ .

(٣) و(٤) و(٥) و(٦) الوسائل - الباب - ٤٢ - من أبواب الذبح -

- الحديث ١ - ٢ - ٣ - ٥ .

— ٧٠ — (عدم جواز إخراج لحم الهدي الواجب من منى) ج ١٧

بإخراجه « فلا ينافي الأخبار المتقدمة ، لأن هذا الخبر ليس فيه أنه يجوز إخراج لحم الأضحية عما يضحيه الإنسان أو عما يشتريه ، وإذا لم يكن في ظاهره حملناه على أن من اشترى لحوم الأضاحي فلا بأس أن يخرجها ، ثم استدل على ذلك بما رواه الحسين بن سعيد عن أحمد بن محمد عن علي (١) عن أبي إبراهيم (عليه السلام) قال : « سمعته يقول : لا يتزود الحاج من أضحيته وله أن يأكل منها أيامها إلا السنام ، فانه دواء - قال أحمد - : ولا بأس أن يشتري الحاج من لحم منى ويتزوده » وللنظر في هذا الجمع مجال ، إلا أنه لا خروج عما عليه الأصحاب ، انتهى كلامه زيد مقامه . وفيه ( أولاً ) أنه كم قد خرج عما عليه الأصحاب ، ونازعهم في جملة من الأبواب ، باعتبار عدم اعتماده على الدليل في ذلك الباب ، وهو من جملة المواضع التي وقع له فيها الاضطراب .

و ( ثانياً ) أن استدلال الشيخ بهذه الروايات في هذا المقام ليس بالنسبة إلى لحم الهدي الذي هو عمل البحث ، وإنما كلامه وأخباره في هذا المقام كلها إنما هو في لحم الأضحية ، حيث قال : « ولا يجوز أن يخرج لحم الأضاحي من منى » روى فضالة عن العلاء عن محمد بن مسلم (٢) عن أحمد بن محمد (عليهما السلام) قال : « سأله . . . » وساق الكلام كما ذكره . ولا ريب لأن مسألة لحم الأضحية غير مسألة لحم الهدي ، كما اعترف به هو ( قدس سره ) حيث إنه في هذا المقام الذي هو في لحم الهدي قال بعد قول المصنف ما سمعته : « هذا مذهب الأصحاب (رضوان الله تعالى عليهم) لا أعلم فيه مخالفاً » يعني تحريم إخراج لحم الهدي ، وقال في باب الأضحية

(١) و(٢) الوسائل - الباب - ٤٢ - من أبواب الذبح - الحديث ٤ - ١ .



ج ١٧ (عدم جواز إخراج لحم الهدي الواجب من منى) — ٧١ —

بعد قول المصنف : « ويكره أن يخرج به من منى » : « ولا بأس بإخراج ما يصحبه غيره ، ويدل على ذلك روايات منها ما رواه الشيخ عن أحمد بن محمد بن علي (١) عن أبي إبراهيم ( عليه السلام ) » ثم أورد الرواية المتقدمة الدالة على أنه لا يتزود الحاج من اضحيته إلى آخرها .

وظاهر الشيخ في التهذيب في هذه المسألة هو تحريم إخراج لحوم الاضاحي ، فلماذا جمع بين الاخبار بما ذكره ، وليس من الكلام في لحم الهدي في شيء بالكلية ، فايرواه كلام الشيخ ورواياته المذكورة دليلًا لمسألة الهدي ليس في عمله .

ومن هنا يظهر سقوط اعتراضه عليه في الجمع بين الأخبار بقوله : « وللتظر فيه مجال » لأنه ليس من عمل البحث في حال من الاحوال .

نعم، إن الشيخ قد أورد في ضمن رواياته التي استدل بها بصحة معاوية بن عمار المتضمنة للهدي ، وهو عمول على خلط الشيخ واستعمال قلمه ، كما لا يخفى على من له أنس بطريقته .

وبالجملة فإن إيراد كلام الشيخ في هذا المقام غفلة واضحة ، كما لا يخفى على ذوي الافهام .

والتحقيق في المسألة المذكورة هو ما تقدمنا ذكره في صدر الكلام .  
وأما الكلام في حكم لحوم الاضاحي وجواز إخراجها وعدمه والروايات الواردة في ذلك والجمع بين مختلفاتها فسيأتي إنشاء الله تعالى في باب الاضحية .  
ثم العجب أيضاً هنا من صاحب الوافي حيث إنه قال : « باب ادخار لحوم الهدي وإخراجها من منى » وأورد في الباب خبري الهدي المتقدمين

— ٧٢ — ( استحياب التصدق بجلد الهدي ونحوه ) ج١٧

في صدر البحث وأخبار الأصاحي ، والاختلاف في الأخبار إنما هو في أخبار الأصاحي ، كما سيأتي إنشاء الله تعالى في محلها ، وكأنه فهم منها الحمل على الهدي ، وهو غلط ، فإن حكم كل من مسألة الهدي غير مسألة الاضحية كما هو المذكور في كلام الأصحاب ( رضوان الله تعالى عليهم ) . وأنه أما أراد بالهدي في عنوانه الاضحية فأبعد .

قال في المدارك : « واعلم أن أقصى ما تدل عليه هذه الروايات عدم جواز إخراج شيء من اللحم من منى » .

وقال الفارح ( قدس سره ) : « إنه لا فرق في ذلك بين اللحم والجلد وغيرهما من الأطراف والامعاء ، بل يجب الصدقة بجميع ذلك ، لفعل النبي ( صلى الله عليه وآله ) وفيه نظر لأن الفعل لا يقتضي الوجوب ، كما حقق في محله ، نعم يمكن الاستدلال عليه بما رواه الشيخ في الصحيح عن معاوية بن عمار (١) قال : « سألت أبا عبدالله ( عليه السلام ) عن الإهاب فقال : تصدق به ، أو يجعل مصلى ينتفع به في البيت ، ولا تعطى الجزارين ، وقال : نهي رسول الله ( صلى الله عليه وآله ) أن يعطى جلالها أو جلودها أو قلائدها الجزارين ، وأمر أن يتصدق بها » . وروى أيضاً في الصحيح عن علي بن جعفر (٢) عن أخيه موسى ( عليه السلام ) قال : « سألته عن جلود الأصاحي هل يصلح لمن طمعى بها أن تجعل جراباً ؟ فقال : لا يصلح أن يجعلها جراباً إلا أن يتصدق بثمنها » انتهى .

أقول : أما قوله : « لأن الفعل لا يقتضي الوجوب » فهو وإن كان كذلك لكنك قد عرفت من كلامه في غير موضع بما قدمنا نقله عنه أنه

(١) و(٢) الوسائل - الباب - ٤٣ - من أبواب الذبح - الحديث ٥ - ٤ .

ج ١٧ ( استحباب التصدق بجلد الهدي ونحوه ) — ٧٢ —

يستند في الوجوب إلى التأسّي ويستدل به ، وكلامه هنا يناقض ذلك ، وهذا من جملة ما اضطرب فيه كلامه .

ثم إن ما يدل أيضاً على حكم الجلود والجلال والقلائد ما رواه في الكافي في الصحيح أو الحسن عن حفص بن البختري (١) عن أبي عبد الله ( عليه السلام ) قال : « نهى رسول الله ( صلى الله عليه وآله ) أن يعطى الجزارين من جلود الهدي ولا جلالها شيئاً » .

قال في الكافي : وفي رواية معاوية بن عمار (٢) عن أبي عبد الله ( عليه السلام ) قال : « تتنفع بجلد الاضحية وتشتري به المتاع ، وإن تصدق به فهو افضل ، وقال : نحر رسول الله ( صلى الله عليه وآله ) بدنة ، ولم يعط الجزارين من جلودها ولا قلائدها ولا جلالها ، ولكن تصدق به ، ولا تقطع السلاخ منها شيئاً ، ولكن أعطه من غير ذلك » .

وروى الشيخ في التهذيب في الصحيح عن معاوية بن عمار (٣) عن أبي عبد الله ( عليه السلام ) قال : « ذبح رسول الله ( صلى الله عليه وآله ) عن أمهات المؤمنين بقرة بقرة ، ونحر هو ستاً وستين بدنة ، ونحر علي ( عليه السلام ) أربعاً وثلاثين بدنة ، ولم يعط الجزارين من جلالها ولا من قلائدها ولا من جلودها ، ولكن تصدق به » .

(١) والوسائل - الباب - ٤٣ - من أبواب الذبح - الحديث ١ - ٢ .

(٢) ذكر ذيله في الوسائل - الباب - ٤٣ - من أبواب الذبح -

الحديث ٣ وتماه في التهذيب ج ٥ ص ٢٢٧ - الرقم ٧٧٠ وفي الاستبصار

ج ٢ ص ٢٧٥ - الرقم ٩٧٩ .

— ٧٤ — ( استحباب التصديق بجلد الهدي ونحوه ) ج ١٧

وقد تقدم في موثقة إسحاق بن عمار (١) أنه يخرج بالجلد والسنام والعبي يتنفع به .

وروى الصدوق ( رحمه الله ) مرسلًا عن النبي ( صلى الله عليه وآله ) والأئمة ( صلوات الله عليهم ) « أنه إنما يجوز للرجل أن يدفع الاضحية إلى من يسلخها بجلدها ، لأن الله تعالى يقول : « فكلوا منها وأطعموا » (٢) والجلد لا يؤكل ولا يطعم ، ولا يجوز ذلك في الهدي » كذا نقله عنه في كتاب الوسائل (٣) ولم أقف عليه في كتاب من لا يحضره الفقيه ، ولعله في غيره أو في موضع آخر غير بابه (٤) .

وروى في كتاب العلل عن صفوان بن يحيى الأزرق (٥) قال : « قلت لأبي إبراهيم ( عليه السلام ) : الرجل يعطي الاضحية من يسلخها بجلدها ، قال : لا بأس به ، إنما قال الله عز وجل : « فكلوا منها وأطعموا » والجلد

(١) و(٢) و(٣) الوسائل - الباب - ٤٣ - من أبواب الذبيح - الحديث ٦ - ٧ - ٨ .

(٢) سورة الحج : ٢٢ - الآية ٢٨ .

(٤) الفقيه ج ٢ ص ١٣٠ إلا أن الظاهر منه أن هذه العبارة من

الشيخ الصدوق ( قده ) وليس بنقل عن النبي ( صلى الله عليه وآله ) والأئمة ( عليهم السلام ) . ويحتمل أن النسخة التي كانت عند صاحب الوسائل ( قده ) ورد نقل ذلك فيها عن النبي ( صلى الله عليه وآله ) والأئمة ( عليهم السلام ) كما أن العبارة التي قبل هذه الجملة أيضاً استند صاحب الوسائل إلى النبي ( صلى الله عليه وآله ) والأئمة ( عليهم السلام ) راجع الباب - ١٨ - من أبواب الذبيح - الحديث ١٤ .

لا يؤكل ولا يطعم .

أقول : والمستفاد من هذه الأخبار بضم بعضها إلى بعض أن الأفضل هو الصدقة بهذه الأشياء أو بشئها ، وأنه يكره إعطاء الجزار شيئاً من ذلك أجرة ، وإلا فلو أعطاه ذلك صدقة فالظاهر أنه لا بأس به .

وبذلك يظهر أن ما ذهب إليه شيخنا الشهيد الثاني وسببه ( عطر الله تعالى مرقديهما ) من وجوب الصدقة ممنوع ، لدلالة صحيحة معاوية بن عمار (١) التي نقلها في المدارك على جواز جعل الجلد مصل في البيت ، ودلالة مرسلته (٢) التي في الكافي على جواز أن يشتري به المتاع وأن ينتفع به مع تصريحها بأفضلية الصدقة ، ودلالة موثقة إسحاق بن عمار (٣) على جواز إخراجه معه يعني لأجل الانتفاع به ، وحينئذ فتحمل الصدقة بشئها إذا جملة جراباً كما في صحيحة علي بن جعفر (٤) على الفضل والاستحباب .

وكيف كان فجملة روايات المسألة أولاً وآخرأ لا دلالة فيها على حكم ما ذكره شيخنا الشهيد الثاني من الاطراف والامعاء ، وأنه يجب التصدق بها ، فإن مورد جملة روايات المسألة إنما هو اللحم والجلد والجلال والقلاند ، وما عداها فلم أقف فيه على نص ، والظاهر أن السكوت عنها في الأخبار إنما هو من حيث عدم الرغبة فيها يومئذ من حيث وجود اللحوم وكثرتها . والعجب من صاحب المدارك أنه بعد أن اعترض على جده بما ذكره وافقه واستدل له بالروايتين المذكورتين ، وموردهما اخص من المدعى ، وما ادعاء من فعل النبي (صلى الله عليه وآله) ذلك لم تقف عليه ، والله العالم .

(١) و(٢) و(٣) و(٤) الوسائل - الباب - ٤٣ - من أبواب الذبح - الحديث

## الحادية عشر :

الظاهر أنه لا خلاف بين الأصحاب ( رضوان الله تعالى عليهم ) في أن الزمان الذي يجب فيه ذبيح الهدي ونحره هو يوم النحر ، وهو عاشر ذي الحجة ، وأنه يجوز إلى تمام ذي الحجة .

قال في المنتهى : «وقت ذبحه يوم النحر» ثم ذكر أقوال العامة بجواز تقديمه على ذي الحجة ، فقال بعد ذلك : «لنا أن النبي ( صلى الله عليه وآله ) نحر يوم النحر وكذا أصحابه ، وقال ( صلى الله عليه وآله ) : «خذوا عني مناسككم» (١) . وعلى هذا الدليل اقتصر في المدارك فقال : «إما وجوب ذبحه يوم النحر فهو قول علمائنا وأكثر العامة ، لأن النبي ( صلى الله عليه وآله ) نحر في هذا اليوم ، وقال : «خذوا عني مناسككم» (٢) . ومرجعه إلى التمسك بالتأسي ، وقد عرفت في سابق هذه المسألة إنكاره له . وإما حديث «خذوا عني مناسككم» فلم أقف عليه في أخبارنا ، ومع تسليمه فلن الأخذ عنه وجوباً إنما يجب فيما علم وجوبه ، وإلا فمجرد فعله ( صلى الله عليه وآله ) أهم من الواجب والمستحب ، كما لا يخفى . نعم يمكن أن يقال : إن العبادات لما كانت توقيفية فيجب الوقوف فيها على ما يثبت صاحب الشريعة ورسمه بقول أو فعل ، والذي ثبت عنه هو النحر في هذا اليوم ، فلا تبدأ الذمة ويحصل الخروج عن المهلة إلا بتأنيده فيه . وأما مدي السياق إذا قلده أو أشعره فانه قد دلت الأخبار على نحره

يوم الاضحى .

ففي رواية إبراهيم الكرخي (١) للمتقدمة عن أبي عبد الله (عليه السلام) في رجل قدم بهديه مكة في العشر ، فقال : إذا كان هدياً واجباً فلا ينحره إلا بمعنى ، وإن كان ليس بواجب فلينحره بمكة إن شاء ، وإن كان قد اشعره أو قلّده فلا ينحره إلا يوم الاضحى .

وفي رواية مسمع (٢) عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال : « إذا دخل بهديه في العشر فإن كان قد اشعره أو قلّده فلا ينحره إلا يوم النحر بمعنى ، وإن كان لم يشعره ولم يقلّده فلينحره بمكة إذا قدم في العشر » . والظاهر أن مرادهم بوجوب النحر يوم الاضحى هو أن هذا اليوم مبدأ النحر فلا يجوز قبله ، كما ذهب إليه جملة من العامة .

بقي الكلام في أنه هل يجوز التأخير عنه اختياراً إلى تمام ذي الحجة ، أو يجزى ذلك وإن أتم ، أو يختص التأخير بالمعذر ؟ احتمالات وأقوال :  
ظاهر الشيخ في المصباح كما نقله عنه في المدارك الأول ، حيث قال : « إن الهدي الواجب يجوز ذبحه ونحره طول ذي الحجة ، ويوم النحر افضل » وهو ظاهر عبارة المحقق في العرائع كما نبه عليه في المدارك ، ومثله عبارة العلامة في المنتهى .

وظاهر كلام المحقق الأردبيلي الآتي الثاني .

وظاهر كلام الدروس الثالث حيث قال : « وزمانه يوم النحر ، فإن فات أجزأ في ذي الحجة » .

— ٧٨ — ( هل يجوز تأخير الذبيح إلى تمام ذي الحجة ؟ ) ج ١٧

قال العلامة في المنتهى في باب الهدي : « أيام النحر بمعنى أربعة أيام : يوم النحر وثلاثة بعده - ثم ساق البحث وذكر الاخبار الآتية إلى أن قال - : إذا عرفت هذا فإنه يجب تقديم الذبيح على الحلق بمعنى ، ولو أخره أثم وأجزأ وكذا لو ذبحه في بقية ذي الحجة جاز » .

وظاهر هذا الكلام أن الذبيح في الأيام المذكورة إنما هو على جهة الافضلية وإلا فالتأخير جائز اختياراً كما أشرنا إليه آنفاً .

وقال المحقق الأردبيلي في شرح الارشاد بعد قول المصنف : « وذبحه يوم النحر » ما ملخصه : « أما زمان الذبيح فظاهر الاصحاب أنه لمن كان بمعنى يوم النحر وثلاثة أيام بعده ، وزمان الاضحية في غير منى يوم النحر ويومان بعده ، ودليلهم عليه مثل صحيحة علي بن جعفر (١) - إلى أن قال - : ويعلم منها أنه يجوز تأخير باقي افعال منى إلى آخر أيام التشريق مثل الحلق والطواف ، حيث إن الذبيح مقدم عليهما ، وفيه تأمل » .

ثم الظاهر أن هذه الأيام أيام الذبيح بمعنى الوجوب فيها لا بمعنى الاجزاء فيها وعدم الاجزاء في غيرها . - قال في المنتهى : « ولو ذبح في بقية ذي الحجة أجزأ وأثم ، وكأنه لا خلاف عندهم في ذلك ، ويؤيده كون ذي الحجة بكماله من أشهر الحج ، كما يفهم من الآية (٢) والأخبار (٣) وما في الرواية المتبعة (٤) من أن « من لم يجد هدياً وعنده ثمنه يختلف عند

(١) الوسائل - الباب - ٦ - من أبواب الذبيح - الحديث ١ .

(٢) سورة البقرة : ٢ - الآية ١٩٧ .

(٣) الوسائل - الباب - ٦ - من أبواب الذبيح .

(٤) الوسائل - الباب - ٤٤ - من أبواب الذبيح - الحديث ١ .



ج ١٧ ( الروايات الواردة في تأخير الذبح عن يوم النحر ) — ٧٩ —

واحد من أهل مكة يشتري له هدياً يذبحه طول ذي الحجة وإن لم يتفق ففهي القابل في ذلك الشهر « فتأمل » انتهى .

أقول : والروايات المشار إليها في كلامهم ( منها ) ما رواه الشيخ في الصحيح عن علي بن جعفر (١) عن أخيه موسى ( عليه السلام ) قال : « سألت عن الاضحى كم هو بمعنى ؟ فقال : أربعة أيام ، وسألته عن الاضحى في غير منى ، فقال : ثلاثة أيام ، فقلت : فما تقول في رجل مسافر قدم بعد الاضحى بيومين أله أن يضحي في اليوم الثالث ؟ قال : نعم » . وما رواه في التهذيب والفتاوى في الموثق عن عمار (٢) عن أبي عبد الله ( عليه السلام ) قال : « سألت عن الاضحى بمعنى ، فقال : أربعة أيام ، وعن الاضحى في سائر البلدان ، فقال : ثلاثة أيام » وزاد في الفتاوى « وقال : لو أن رجلاً قدم إلى أهله بعد الاضحى بيومين يضحي في اليوم الثالث الذي قدم فيه » .

وما رواه في الكافي والفتاوى عن كليب الاسدي (٣) قال : « سألت أبا عبد الله ( عليه السلام ) عن النحر ، قال : أما بمعنى ثلاثة أيام ، وأما في البلدان فيوم واحد » .

وما رواه في الكافي في الصحيح أو الحسن عن محمد بن مسلم (٤) عن أبي جعفر ( عليه السلام ) قال : « الاضحى يومان بعد يوم النحر ، ويوم واحد بالامصار » .

وما رواه في التهذيب ومن لا يحضره الفقيه عن منصور بن حازم (٥)

(١) و(٢) و(٣) و(٤) و(٥) الوسائل - الباب - ٦ - من أبواب الذبح -

الحديث ١ - ٢ - ٦ - ٧ - ٥ .

— ٨٠ — ( التحقيق عن الروايات الواردة في تأخير الذبح ) ج ١٧

عن أبي عبدالله ( عليه السلام ) قال : « سمعته يقول : النحر بمنى ثلاثة أيام ، فمن أراد الصوم لم يصم حتى تمضي الثلاثة الايام ، والنحر بالامصار يوم ، فمن أراد أن يصوم صام من الغد » .

وبهذه الرواية الأخيرة جمع الصدوق ( قدس سره ) بين خبري عمار وكليب المذكورين ، فقال بعد نقلهما : « قال مصنف هذا الكتاب ( رضي الله عنه ) : هذان الحديثان متفقان غير مختلفين ، وذلك أن خبر عمار هو للتضحية وحدها ، وخبر كليب للصوم وحده ، وتصديق ذلك ما رواه سيف بن عميرة عن منصور بن حازم » ثم ساق الخبر المذكور .

ومعناه أن خبر عمار ومثله أيضاً صحيحة علي بن جعفر مورد هما الزمان الذي يستحب فيه التضحية أو يجب فيه الهدى في منى أو التضحية في الامصار وخبر كليب ومثله صحيحة محمد بن مسلم مراد به الزمان الذي يجوز صومه فلا يجوز في منى إلا بعد ثلاثة أيام ، وفي الامصار يجوز الصوم بعد يوم النحر حسب ما دل عليه خبر منصور المذكور ، ويفهم منه جواز صوم اليوم الثالث عشر منع أنه من أيام التشريق التي سيأتي إنشاء الله تعالى ورود الاخبار بتحريم صومها في منى ، واتفاق الاصحاب على ذلك .

والاظهر كما ذكره السيد السند ( قدس سره ) في المدارك حل صحيحة منصور على الصوم بدلاً من الهدى ، لما سيأتي إنشاء الله تعالى من أن الاظهر جواز الصوم يوم الحصة - وهو يوم النفر - في بدل الهدى ، قال : « والاجود حل روايتي محمد بن مسلم وكليب الاسدي على أن الافضل ذبح التضحية في الامصار يوم النحر ، وفي منى في يوم النحر أو في اليومين الأولين من أيام التشريق » انتهى .

ج ١٧ ( التحقيق عن الروايات الواردة في تأخير الذبح ) — ٨١ —

وقد تقدمه في الحمل على ذلك شيخه المحقق الاردبيلي في شرح الارشاد ،  
وتبعهما المحقق الشيخ حسن في كتاب المنتقى ، فقال بعد نقل صحيحة  
محمد بن مسلم : « وينبغي أن يكون وجه الجمع بين هذا وبين خبر  
علي بن جعفر المتضمن لكون الاضحية في غير منى ثلاثة أيام إرادة الفضيلة  
في اليوم والاجزاء في الزائد ، لا ما ذكره الشيخ من حمل هذا الخبر على  
إرادة الأيام التي لا يجوز فيها الصوم » انتهى .

أقول : وما يدل على ما ذكره ( نور الله تعالى مراقدهم ) مارواه  
الشيخ عن غياث بن إبراهيم (١) عن جعفر عن أبيه عن علي (عليهم السلام)  
قال : « الاضحية ثلاثة أيام ، وأفضلها أولها » وبه يزول الاشكال المشار  
إليه آنفاً .

وأما أن الذبح يجوز إلى تمام ذي الحجة وإن اتم بتأخيره فلم أقف فيه  
على خير صريح إلا ما عرفته من كلام المحقق المشار إليه واستدلالة الذي  
اعتمد عليه ، مع أنه قد روى الكليني والشيخ في التهذيب عن أبي بصير (٢)  
عن أحدهما ( عليهما السلام ) قال : « سألت عن رجل تمتع فلم يجد  
ما يهدي حتى إذا كان يوم النفر وجد ثمن شاة ايذبح أو يصوم ؟ قال :  
بل يصوم ، فإن أيام الذبح قد مضت » .

وحمله الشيخ في الاستبصار على من لم يجد الهدي ولا ثمنه وصام الثلاثة  
الأيام ثم وجد ثمن الهدي فعليه أن يصوم السبعة .

قال في الدروس : « ويشكل بأنه إحداه قول ثالث إلا أن يبنى على

(١) الوسائل - الباب - ٦ - من أبواب الذبح - الحديث ٤ .

(٢) الوسائل - الباب - ٤٤ - من أبواب الذبح - الحديث ٣ .

جواز صيامه في أيام التشريق .

أقول : وفيه أيضاً أن الشيخ نفسه قد روى هذه الرواية في التهذيب بسند آخر (١) وفيها : « عن رجل تمتع فلم يجد ما يهدي ولم يصم الثلاثة الأيام » وهي صريحة في رد هذا الحمل وبطلانه .

وظاهر الصدوق في الفقيه الافتاء بمضمون هذه الرواية ، حيث قال : « وإذا لم يصم الثلاثة الأيام فوجد بعد النحر ثمن الهدي فانه يصوم الثلاثة الايام ، لأن أيام الذبح قد مضت » .

المسألة لا تخلو من شوب الاشكال ، وسيأتي إنشاء الله تعالى ما ينتظم في سلك هذا المقال .

## فائدتان

### الأولى :

قال العلامة في المنتهى بعد ذكر الكلام المتقدم نقله عنه : « فرع : الليالي المتخللة لأيام النحر قال أكثر فقهاء الجمهور إنه يجرى فيها ذبح الهدي ، لأن هاتين الليلتين داخلتان في مدة الذبح ، فجاز الذبح فيها كالأيام ، احتجوا بقوله تعالى (٢) : « ويذكروا اسم الله في أيام معلومات » والليالي تدخل في اسم الأيام » ثم أجاب بالمتنع من ذلك .

(١) الوسائل - الباب - ٤٤ - من أبواب الذبح - الحديث ٤ .

(٢) سورة الحج : ٢٢ - الآية ٢٨ .

ج ١٧ ( جواز الذبيح في ليلة النحر للعذر ) — ٨٣ —

وظاهر شيخنا في الدروس الجواز . حيث قال : « لو ذبح ليالي التشريق فالأشبه الجواز ، وإن منعناه فهو مقيد بالاختيار ، فيجوز مع الاضطراب ، نعم . يكره اختياراً وكذا الاضحية » .  
أقول : والمسألة عندي على توقف في حال الاختيار ، لعدم النص الوارد في ذلك .

#### الثانية :

روى الشيخ ( رحمه الله ) في الصحيح عن عبدالله بن سنان (١) عن أبي عبدالله ( عليه السلام ) قال : « لا بأس أن يرمي الخائف بالليل ويضحي ويفيض بالليل » .

وروى الكليني في الصحيح أو الحسن عن زرارة وعمر بن مسلم (٢) عن أبي عبدالله ( عليه السلام ) في الخائف أنه لا بأس أن يضحي بالليل الحديث .  
أقول : ويستفاد منهما جواز تقديم الذبيح على وقته - وهو يوم النحر - في مقام العذر عن الاتيان به في وقته . ومنهما يستفاد أيضاً الجواز في الفائدة السابقة في مقام الاضطراب أيضاً ، والله العالم .

#### الثانية عشر :

قد ذكر الاصحاب ( رضوان الله تعالى عليهم ) أنه لا يجب بيع ثياب التجميل في الهدي إذا لم يجد ثمنه ، بل يقتصر على الصوم .

(١) و(٢) الوسائل - الباب - ٧ - من أبواب الذبيح - الحديث ١ - ٢ .

— ٨٤ — (عدم وجوب بيع ثياب التجمل لشراء الهدي) ج ١٧

واستدل عليه الشيخ في التهذيب بما رواه عن علي بن اسباط عن بعض أصحابه (١) عن أبي الحسن الرضا (عليه السلام) قال : « قلت له : رجل تمتع بالعمرة إلى الحج وفي هيئته ثياب أله أن يبيع من ثيابه شيئاً ويعتري بدنة ؟ قال : لا . هذا يترين به المؤمن ، يصوم ولا يأخذ من ثيابه شيئاً » .

قال في المدارك بعد نقل ذلك : « والرواية ضعيفة السند بالارسل وغيره ، ولكن لا ريب في عدم وجوب بيع ما تدعو الضرورة إليه من ذلك وغيره » .

وفيه ( أولاً ) أن الظن بضعف السند لا يقوم حجة على الشيخ وأمثاله ، كما عرفت في غير مقام مما تقدم .

و ( ثانياً ) أنه قد روى الشيخ في التهذيب عن أحمد بن محمد بن عيسى عن أحمد بن محمد بن أبي نصر البزنطي (٢) قال : « سألت أبا الحسن (عليه السلام) عن المتمتع يكون له فضول من الكسوة بعد الذي يحتاج إليه ، فتسوى تلك الفضول مائة درهم يكون ممن يجب عليه ؟ فقال : له بد من كراه ونفقة ؟ قلت : له كراه وما يحتاج إليه بعد هذا الفضل من الكسوة ، قال : وأي شيء كسوة بمائة درهم ؟ هذا مما قال الله عز وجل (٣) : فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجعتن ، وطريق الشيخ إلى أحمد بن محمد بن عيسى في مشيخة الكتاب صحيح ، فتكون الرواية

(١) و (٢) الوسائل - الباب : ٥٧ - من أبواب الذبيح - الحديث ١-٢ .

(٣) سورة البقرة : ٢ - الآية ١٩٦ .

ج ١٧ ( هل يجزى الهدى لو اشتراه بثمان ثياب التجمل ) — ٨٥ —

صحيحة صريحة في المدعى .

بقي الكلام فيما لو باع والحال هذه من الثياب المذكورة واشترى هدياً فهل يجزى عنه ؟ إشكال من أن ظاهر التحيرين المذكورين انتقال فرضه إلى الصيام في هذه الحال فلا يجزؤه ، لتعين الصوم عليه ، ومن أنه يحتمل أن يكون ذلك على وجه الرخصة ونفي اللزوم . قال الشيخ في التهذيب : « لا يلزمه بيها - أي ثياب الزينة - في ثمن الهدى ، بل يجزؤه الصوم » وهو ظاهر في الرخصة . وقال في المدارك بعد قصره الحكم على ما تدعو الحاجة إليه باعتبار طعنه في الرواية - كما قدّمنا نقله عنه - ما لفظه : « ولو باع شيئاً من ذلك مع الحاجة إليه واشترى بثمان هدياً قيل أجراً ، كما لو تبرع عليه متبرع بالهدى ، ويمكن المناقشة فيه بأن الآتي بذلك آتٍ بغير ما هو فرضه ، إذ الفرض الاثنان بالبدل والحال هذه ، وإلحاقه بحال التبرع قياس مع الفارق » . أقول : بل الوجه في أحد طرفي الاشكال إنما هو ما ذكرناه من الاحتمال وهو بما لا مدفع له في هذا المجال ، والله العالم .

## المقام الثاني

### في صفاته

والكلام فيها في موضعين :

### الأول :

في ما يجب منها :

وهو ثلاثة ، الأول : الجنس ، ويجب أن يكون أحد النعم الثلاثة : الأبل والبقر والغنم إجماعاً من العلماء ، ويدل عليه بعد الآية - وهي قوله عز وجل (١) : « وذكروا اسم الله في أيام معلومات على ما رزقهم من بهيمة الأنعام ، فكلوا منها وأطعموا البائس الفقير » - عدة أخبار .  
منها ما رواه الشيخ في الصحيح عن زرارة بن أعين (٢) عن أبي جعفر (عليه السلام) في المتمتع قال : عليه الهدي ، فقلت : وما الهدي ؟ قال :  
أفضله بدنة وأوسطه بقرة وأخسه شاة .

وما رواه في الكافي في الصحيح عن معاوية بن عمار (٣) قال : « قال

(١) سورة الحج : ٢٢ - الآية ٢٨ .

(٢) الوسائل - الباب - ١٠ - من أبواب الذبح - الحديث ٥ . راجع

التعليقة (٢) من ص ٢٦ .

(٣) الوسائل - الباب - ٨ - من أبواب الذبح - الحديث ٤ .



ج ١٧ ( وجوب كون الهدى من أحد النعم الثلاثة ) — ٨٧ —

أبو عبد الله ( عليه السلام ) إذا رميت الجمرة فاشتد هديك إن كان من  
البدن أو من البقر ، وإلا فاجعله كبشاً سميناً فحلاً ، فإن لم تجده فموجوده  
من الضأن ، فإن لم تجد فتيساً فحلاً ، فإن لم تجد فما تيسر عليك ، وعظم  
شعائر الله ، فإن رسول الله ( صلى الله عليه وآله ) ذبح عن أمهات المؤمنين  
بقرة بقره ، ونحر بدنة .

وعن أبي بصير (١) قال : « سألت عن الاضاحي ، فقال : افضل  
الاضاحي في الحج الابل والبقر ، وقال : ذو الارحام ، وقال : ولا يضحي بشور  
ولا جل » .

وعن داود الرقي (٢) قال : « سألت بعض الخوارج عن هذه الآية « من  
الضأن اثنين ومن المعز اثنين قل الذكرين حرّم أم الاثنين . . . ومن  
الابل اثنين ومن البقر اثنين » (٣) ما الذي أحل الله من ذلك وما الذي  
حرّم ؟ فلم يكن عندي فيه شيء ، فدخلت على أبي عبد الله ( عليه السلام )  
وأنا حاج فأخبرته بما كان ، فقال : إن الله عز وجل أحل في الاضحية بمعنى  
الضأن والمعز الاهلية ، وحرّم أن يضحي بالجبلية ، وأما قوله : « ومن الابل  
اثنين ومن البقر اثنين » فإن الله تعالى أحل في الاضحية الابل العرب ،  
وحرّم فيها البختي وأحل البقر الاهلية أن يضحي بها ، وحرّم الجبلية ،  
فانصرفت إلى الرجل فأخبرته بهذا الجواب ، فقال : هذا شيء حملته الابل  
من الهجاز » .

وروى العياشي في تفسيره عن صفوان الجمال (٤) قال : « كان متجري

(١) الوسائل - الباب - ٩ - من أبواب الذبائح - الحديث ٤ .

(٢) و(٤) الوسائل - الباب - ٨ - من أبواب الذبائح - الحديث ٥ - ٦ .

(٣) سورة الأنعام : ٦٥ - الآية ١٤٣ و ١٤٤ .

إلى مصر وكان لي بها صديق من الخوارج ، فأتاني في وقت خروجي إلى الحج ، فقال لي : هل سمعت شيئاً من جعفر بن محمد في قوله عز وجل : ثمانية أزواج من الضأن اثنين ومن المعز اثنين قل الذكيران حرم أم الاثنين أما اشتملت عليه أرحام الاثنين ، ومن الإبل اثنين ومن البقر اثنين أيما أحل وأيما حرم ؟؟ فقلت : ما سمعت منه في هذا شيئاً ، فقال لي : أنت على الخروج فأحب أن تسأله عن ذلك ، قال فحججت فدخلت على أبي عبد الله ( عليه السلام ) فسألته عن مسألة الخارجى ، فقال : حرم من الضأن ومن المعز الجبلية ، وأحل الإهلية ، وحرم من البقرة الجبلية ، ومن الإبل البختي يعني في الأضاحي ، قال : فلما انصرفت أخبرته ، فقال : أما أنه لولا ما أهرق أبوه من الدماء ما اتخذت إماماً غيره .

الثاني : السن ، قال في المنتهى : « ولا يجرى في الهدى إلا الجذع من الضأن والثني من غيره ، والجذع من الضأن الذي له ستة أشهر ، وثني المعز والبقر ما له سنة ودخل في الثانية ، وثني الإبل ما له خمس سنين ودخل في السادسة » وقال في الدروس : « ولا يجرى غير الثني ، وهو من البقر والمعز ما دخل في الثانية ، ومن الإبل ما دخل في السادسة ، ومن الضأن ما كمل له سبعة أشهر ، وقيل ستة أشهر » وعلى هذا النحو عبارة جملة من الأصحاب . أقول : أما أنه لا يجرى إلا هذه الإسنان من الجذع في الضأن والثني في غيره فهو مذهب كافة الأصحاب ( رضوان الله تعالى عليهم ) وأكثر العامة كما ذكره في المنتهى .

ويدل عليه من الأخبار ما رواه الشيخ في الصحيح عن ابن سنان (١)

(١) الوسائل - الباب - ١١ - من أبواب الذبيح - الحديث ٢ .

قال سمعت أبا عبدالله ( عليه السلام ) يقول : يجزىء من الضأن الجذع ، ولا يجزىء من المعز إلا الثني « وفي الصحيح عن عيص بن القاسم (١) عن أبي عبدالله عن علي ( عليهما السلام ) « أنه كان يقول : الثنية من الإبل والثنية من البقر والثنية من المعز ، والجذعة من الضأن « وفي الصحيح عن حماد بن عثمان (٢) قال : « سألت أبا عبدالله ( عليه السلام ) عن أدنى ما يجزىء من أسنان الغنم في الهدي ، فقال : الجذع من الضأن ، قلت : فالمعز ؟ قال : لا يجوز الجذع من المعز ، قلت : ولم ؟ قال : لأن الجذع من الضأن يلقح ، والجذع من المعز لا يلقح .

وما رواه في الكافي في الصحيح أو الحسن عن الحلبي (٣) قال : « سألت أبا عبدالله ( عليه السلام ) عن الإبل والبقر أيهما أفضل أن يضحي بهما ؟ قال : ذوات الأرحام ، وسألته عن أسنانها ، فقال : أما البقر فلا يضرك بأي أسنانها ضحيت ، وأما الإبل فلا يصلح إلا الثني فما فوق .

وفي الصحيح أو الحسن عن معاوية بن عمار (٤) عن أبي عبدالله ( عليه السلام ) في حديث قال : « ويجزىء في المتعة الجذع من الضأن ، ولا يجزىء جذع من المعز .

وعن محمد بن حمران (٥) عن أبي عبدالله ( عليه السلام ) قال : « أسنان البقر تبيعها ومسنها في الذبح سواء » أقول : والتبيح هو ما دخل في الثانية .

وعن أبي بصير (٦) عن أبي عبدالله ( عليه السلام ) في حديث قال :

(١) و(٢) و(٣) و(٤) و(٥) و(٦) الوسائل - الباب - ١١ - من أبواب الذبح

الحديث ١ - ٤ - ٥ - ٦ - ٧ - ٨ .

« يصلح الجذع من الضأن ، وأما الماعز فلا يصلح » .  
 وعن سلمة بن حفص (١) عن أبي عبد الله ( عليه السلام ) قال :  
 « كان علي ( عليه السلام ) - لي أن قال - : وكان يقول : يجزى من  
 البدن الثني ، ومن المعز الثني . ومن الضأن الجذع » .  
 وأما أن الثني من أسنان الإبل والبقر والغنم والجذع من الضأن ما تقدم  
 نقله عنهم فهو المشهور في كلامهم ، وقد تقدم في كتاب الزكاة (٢) ذكر  
 الاختلاف في هذه الاسنان بين كلام الاصحاب وكلام أهل اللغة ، بل بين كلام  
 أهل اللغة بعضهم مع بعض ، والواجب الرجوع إلى الاحتياط .  
 إلا أن الموجود في كتاب الفقه الرضوي هنا ما يدل على القول المشهور ،  
 حيث قال ( عليه السلام ) (٣) : « ولا يجوز في الأضاحي من البدن إلا  
 الثني ، وهو الذي تم له خمس سنين ودخل في السادسة ، ويجزى من

(١) الوسائل - الباب - ١١ - من أبواب الذبيح - الحديث ٩ عن أبي عبد الله  
 عن أبيه عليهما السلام .

(٢) راجع ج ١٢ ص ٦٦ - ٦٨ .

(٣) المستدرک - الباب - ٩ - من أبواب الذبيح - الحديث ٢ والبحار  
 ج ٩٩ ص ٢٩٠ . وفيهما « ولا يجوز في الأضاحي من البدن إلا الثني ،  
 وهو الذي تمت له ستة سنين ودخل في الثلثي ، ومن الضأن الجذع لسنة »  
 والموجود في فقه الرضا ص ٢٨ أيضاً كذلك .

ج ١٧ (عدم كفاية الامور والأعرج في الهدي) — ٩١ —

المعز والبقر الثني ، وهو الذي تم له سنة ودخل في الثانية ، ومن الضأن الجذع لسنته .

وبهذه العبارة يعينها عبر الصدوق في كتاب من لا يحضره الفقيه ، وقال في باب الاضاحي : « ولا يجوز في الاضاحي من البدن إلا الثني » إلى آخر ما نقلناه من الكتاب ، وبذلك يظهر قوة القول المشهور ويتعين العمل به .

والمراد بقوله (عليه السلام) : « ومن الضأن الجذع لسنته » يعني بعد أن يجذع إلى تمام السنة ، فإذا كملت له السنة ودخل في غيرها خرج عن هذا الاسم إلى غيره ، وبذلك عبر جملة من الاصحاب (رضوان الله تعالى عليهم) كالمحقق في الشرائع .

الثالث : أن يكون تاماً ، وهو يتضمن اموراً :

( منها ) أن لا يكون أعور ولا أعرج بين العرج .

ويدل على ذلك ما رواه الصدوق والشيخ في الصحيح عن علي بن جعفر (١) « أنه سأل أخاه موسى ( عليه السلام ) عن الرجل يشتري الاضحية عوراء فلا يعلم إلا بعد شرائها هل يجزئ عنه ؟ قال : نعم إلا أن يكون هدياً واجباً ، فإنه لا يجوز أن يكون ناقصاً » .

وما رواه في الكافي عن السكوني (٢) عن جعفر عن أبيه عن آبائه

(١) الوسائل - الباب - ٢٤ - من أبواب الذبيح - الحديث ٢ .

(٢) الوسائل - الباب - ٢١ - من أبواب الذبيح - الحديث ٥ مع اختلاف يسير في اللفظ .

— ٩٢ — (عدم كفاية الأمور والأهرج في الهدى) ج ١٧

(عليه السلام) قال : « قال النبي ( صلى الله عليه وآله ) : لا تضحي بالعرجاء ولا بالمعجفاء ولا بالخرقاء ولا بالجذاء ولا بالعنفاء » .

أقول : المعجفاء : المهزولة ، والخرقاء : المخروقة الأذن أو التي في أذنها ثقب مستدير ، والجذاء : المقطوعة ، والمراد هنا المقطوعة الأذن ، والعنفاء : المكسورة القرن الداخل أو مشقوقة الأذن .

وما رواه في التهذيب عن السكوني (١) عن جعفر عن أبيه عن آبائه (عليه السلام) ورواه الصدوق مرسلًا (٢) قال : « قال رسول الله ( صلى الله عليه وآله ) : لا تضحي بالعرجاء بيتن عرجها ، ولا بالعوراء بيتن عورها ، ولا بالمعجفاء ، ولا بالخرماء ، ولا بالجذاء ، ولا بالعنفاء » وفي الفقيه « الجرباء بدل «الخرماء» و «الجدعاء» مكان «الجذاء» و «الجدعاء» بالجيم والمهملتين : المقطوعة الأنف والأذن ، و «الخرماء» بالخاء المعجمة والراء المثقوبة الأذن والمثقوبة .

وما رواه الشيخ في التهذيب مسنداً عن شريح بن هاني (٣) عن علي (عليه السلام) والصدوق (رحمه الله) مرسلًا (٤) عن علي (عليه السلام) قال : « أمرنا رسول الله ( صلى الله عليه وآله ) في الأصاحي أن نستعرف العين والأذن ، ونهانا عن الخرقاء والخرقاء والمقابلة والمدابرة » .

(١) و (٣) الوسائل - الباب - ٢١ - من أبواب الذبح - الحديث ٣ - ٢ .

(٢) أشار إليه في الوسائل - الباب - ٢١ - من أبواب الذبح - الحديث ٣

وذكره في الفقيه - ج ٢ ص ٢٩٣ - الرقم ١٤٥٠ .

(٤) أشار إليه في الوسائل - الباب - ٢١ - من أبواب الذبح -

الحديث ٢ وذكره في الفقيه - ج ٢ ص ٢٩٣ - الرقم ١٤٤٩ .

قال في الوافي « نستشف العين والاذن : أي تتفقدتهما وتتأمل سلامتهما لئلا يكون فيهما نقص من عوار أو جدع ، من استشرقت الشيء إذا وضعت يدك على حاجبك تنظر إليه حتى يستبين ، أو تطلبهما شريقتين بالتمام والسلامة ، والعرقاء بالقاف : مشقوقة الاذن طولاً بأثنتين ، والمقابلة والمدايرة : العاة التي شق اذنهما ثم يقتل ذلك معلقاً فان أقبل به فهو إقبالة ، وإن ادبر به فادبارة ، والجلدة المعلقة من الاذن هي الاقبالة والادبارة والعاة مقابلة ومدايرة » انتهى . وينحو ذلك صرح جملة من الاصحاب (رضوان الله تعالى عليهم) .

قال في المدارك : « وكلام الاصحاب يقتضي عدم الفرق في العور بين كونه يتيماً كأنخساف العين وغيره كحصول البياض عليها ، وبهذا التعميم صرح في المنتهى ، وأما العرج فاعتبر الاصحاب فيه كونه يتيماً ، كما ورد في رواية السكوني (١) وفسروا البين بأنه المتفاحش الذي يمنعه السر مع الغنم ومشاركتهن في العلف والمرعى ، فتزول ، ومقتضى صحيحة علي بن جعفر (٢) عدم إجزاء الناقص من الهدى مطلقاً » انتهى .

أقول : لا ريب أن صحيحة علي بن جعفر وإن دلت على ما ذكره ، لكن طريق الجمع بينها وبين رواية السكوني الثانية الدالة على تقييد العرج والعور بالبين تقييد الصحيحة المذكورة بها وحمل المطلق على المقيد ، كما هي القاعدة المطردة إلا أن مقتضى اصطلاحه الذي يعتمد أن الجمع بين الاخبار فرع تساويها في الصحة ، لكن يرد عليه الاستدلال هنا برواية السكوني ، ولعله لهذا أجل في العبارة ، حيث اقتصر على مجرد نسبة ذلك إلى الصحيحة المذكورة .

(١) و(٢) الوسائل - الباب - ٢١ - من أبواب الذبح - الحديث ١-٣ .

— ٩٤ — ( هل يجزى الهدى الناقص لو ظهر النقصان بعد الشراء ) ج ١٧

إذا عرفت ذلك فاعلم أن مقتضى إطلاق صحيحة علي بن جعفر المتقدمة - أنه لو اشترى الهدى على أنه تام ثم ظهر النقصان لم يجز - أعم من أن يكون ظهور النقصان بعد الذبح أو قبله ، قبل نقد الثمن أو بعده ، وكذلك أطلق جملة من الأصحاب ( رضوان الله تعالى عليهم )

قال في الشرائع : « ولو اشتراها على أنها تامة فبانت ناقصة لم يجز » .  
قال شيخنا في المسالك : « لا فرق بين ظهور المخالفة قبل الذبح وبعده »  
وينحو ذلك بل أصرح منه صرح في المدارك .

وقال في الدروس : « ولو ظن التمام فظهر النقص لم يجز » .  
وقال في المنتهى : « ولو اشترى على أنه تام فبان ناقصاً لم يجز عنه ،  
لما تقدم في حديث علي بن جعفر (١) » وعلى هذا النحو كلامهم .  
إلا أن المفهوم من كلام الشيخ في التهذيب الخلاف في المسألة ، حيث خص الحكم المذكور بما إذا كان قبل نقد الثمن ، قال في التهذيب : « إن من اشترى هدياً فلم يعلم أن به عيباً حتى نقد ثمنه ثم وجد به عيباً فإنه يجزى عنه » .

واستدل على ذلك بما رواه عن عمر بن الحلي (٢) في الصحيح عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال : « من اشترى هدياً فلم يعلم أن به عيباً حتى نقد ثمنه ثم علم به بعد فقد تم » .  
ثم قال : « ولا يتأني هذا الخبر ما رواه محمد بن يعقوب عن علي بن إبراهيم

(١) الوسائل - الباب - ٢١ - من أبواب الذبح - الحديث ١ .

(٢) الوسائل - الباب - ٢٤ - من أبواب الذبح - الحديث ٣ .



ج ١٧ ( هل يجزى الهدى الاقص او ظهر النقصان بعد الشراء ) — ٩٥ —

عن أبيه عن ابن أبي عمير عن معاوية بن عمار (١) عن أبي عبد الله ( عليه السلام ) « في رجل اشترى هدياً وكان به عيب عور أو غيره ، فقال : إن كان نقد ثمنه رده واشترى غيره » لأن هذا الخبر عمول على من اشترى ولم يعلم أن به عيباً ثم علم قبل أن ينقد الثمن عليه ثم نقد الثمن بعد ذلك ، فان عليه رد الهدى ، وأن يسترد الثمن ويشتري بدله ، ولا تنافي بين الخبرين .

وقال في المدارك بعد نقل ذلك منه : « هذا كلامه رحمه الله ولا بأس به . أقول : لا يخفى أن الشيخ ( رحمه الله ) إنما نقل رواية معاوية بن عمار من طريق محمد بن يعقوب ، والموجود في الكافي (٢) هكذا » فقال : إن كان نقد ثمنه فقد أجزأ عنه ، وإن لم يكن نقد ثمنه رده واشترى غيره » وعلى هذا فلا تنافي بين هذه الرواية وبين رواية عمران الحلبي المذكورة ليجتاج إلى الجمع بينهما بما ذكره ، وكأنه قد سقط من نسخة الكافي التي كانت عند الشيخ هذه الجملة المتوسطة ، أو انتقل نظره في حال النقل من « ثمنه » الأول إلى « ثمنه » الثاني من حيث الاستعجال ، وهو الظاهر كما وقع له أمثال ذلك في غير موضع .

وصاحب المدارك اعتمد على ما نقله الشيخ ( رحمه الله ) هنا من نقل رواية معاوية بن عمار بهذا المتن الذي ذكره ، ولم يراجع الكافي ، فنقل

(١) الوسائل - الباب - ٢٤ - من أبواب الذبيح - الحديث ١ والتهذيب

ج ٥ ص ٢١٤ - الرقم ٧٢١ راجع الاستبصار ج ٢ ص ٢٦٩ - الرقم ٩٥٤ .

(٢) الوسائل - الباب - ٢٤ - من أبواب الذبيح - الحديث ١ والكافي

ج ٤ ص ٤٩٠ .

— ٩٦ — ( هل يجزى الهدى الناقص لو ظهر التقصان بعد الشراء ) ج ١٧

ذلك عنه في المدارك ونفى عنه البأس .

وربما وجد في بعض نسخ المدارك ما يؤذن بالعدول عما ذكره هنا والتنبية على سهو الشيخ ( رحمه الله تعالى ) في ذلك ، إلا أن أكثر نسخ الكتاب على ما ذكرناه ، ولعله عدول منه ( قدس سره ) بعد أن خرجت نسخة الكتاب وانتشر نسخها .

وقد وقع لشيخنا الشهيد ( رحمه الله ) في الدروس مثل ما نقلناه عن المدارك من متابعة الشيخ في هذا السهو ، حيث قال : « وروى الحلبي اجزاء المعب إذا لم يعلم بعينه حتى نقد الثمن ، وروى معاوية عدم الاجزاء » انتهى . وكيف كان فانه لا يخفى صحة الخبرين المذكورين وصراحتهما وإن كان خبر معاوية بن عمار من قسم الحسن عندهم بإبراهيم بن هاشم الذي لا يقصر عن الصحيح عندهم وإن كان صحيحاً عندنا ، وطريق الجمع بينهما وبين صحيحة علي بن جعفر المذكورة إما بتقييد إطلاق صحيحة علي بن جعفر بعدم نقد الثمن ، وإما بحملها على الهدى الواجب ، وحل الروايتين المذكورتين على غيره .

والمعجب من العلامة في المنتهى أنه نقل كلام الشيخ المذكور في فروع المسألة ولم ينكره ، ونقل في الفرع الذي بعده ما قدمنا نقله عنه من عدم الاجزاء استناداً إلى صحيحة علي بن جعفر ولم يتعرض للجواب عن كلام الشيخ ولا عن الرواية التي استدل بها ، وكذلك صاحب المدارك . وبالجملة فطريق الاحتياط يقتضى الوقوف على ما أفق به الاصحاب ( رضوان الله تعالى عليهم )

و ( منها ) أن لا ينكسر قرنهما الداخل ، وهو الابيض الذي في وسط

ج ١٧ ( عدم إجزاء مكسور القرن الداخل في الهدي ) — ٩٧ —

الخارج ، أما الخارج فلا اعتبار به .

وبدل على الامرين المذكورين ما رواه الشيخ عن محمد بن أحمد بن يحيى عن أبي جعفر عن علي عن أيوب بن نوح عن ابن أبي عمير عن جميل بن دراج (١) عن أبي عبد الله ( عليه السلام ) أنه قال : « في المقطوع القرن أو المكسور القرن إذا كان القرن الداخل صحيحاً فلا بأس وإن كان القرن الظاهر الخارج مقطوعاً . ووصف في المدارك هذا السند بالصحة حيث أسند إلى الشيخ أنه روى هذه الرواية في الصحيح ، مع أن علياً المذكور في السند غير معلوم كما لا يخفى (٢) . وما رواه في الكافي في الصحيح أو الحسن وفي من لا يحضره الفقيه في الصحيح عن جميل (٣) عن أبي عبد الله ( عليه السلام ) « في الاضحية يكسر قرنها ، قال : إذا كان القرن الداخل صحيحاً فهو يجزئ » .

قال في الفقيه : « سمعت شيخنا محمد بن الحسن ( رضى الله تعالى عنه ) يقول : سمعت محمد بن الحسن الصفار ( رضى الله تعالى عنه ) يقول : إذا ذهب من القرن الداخل ثلثاه وبقي ثلثه فلا بأس أن يضحي به » . ورده جملة من متأخري الأصحاب لمخالفته مقتضى الروايتين المذكورتين . قال في الدروس في عدم ما لا يجزئ : « ولا مكسور القرن الداخل وإن بقي ثلثه ، خلافاً للصفار » .

و ( منها ) أن لا تكون مقطوعة الاذن ولو قليلاً .

- 
- (١) و (٣) الوسائل - الباب - ٢٢ - من أبواب الذبح - الحديث ٣-١ .  
 (٢) الموجود في التهذيب ج ٥ ص ٢١٣ - الرقم ٧١٧ « . . . من أبي جعفر عن أيوب بن نوح . . . » ولكن في الوسائل في الباب المشار إليه آنفاً « . . . عن أبي جعفر عن علي عن أيوب بن نوح . . . »

ويدل عليه ما تقدم في روايتي السكوني (١) ورواية شريح بن هاني (٢) ويدل عليه أيضاً ما رواه الشيخ في الصحيح عن أحمد بن محمد بن أبي نصر (٣) بإسناده عن أحدهما (عليهما السلام) قال : « سئل عن الأضاحي إذا كانت الاذن مشقوقة أو مثقوبة بسمه ، فقال : ما لم يكن منها مقطوعاً فلا بأس » .

وما رواه الكليني في الصحيح أو الحسن عن الحلبي (٤) قال : « سألت أبا عبدالله ( عليه السلام ) عن الضحية تكون الاذن مشقوقة ، فقال : إن كان شقها وسماً فلا بأس ، وإن كان شقاً فلا يصلح » .

ومن سلمة أبي حفص (٥) عن أبي عبدالله عن أبيه ( عليهما السلام ) قال : « كان علي ( عليه السلام ) يكره التشريم في الأذان والحرم ، ولا يرى بأساً إن كان ثقب في موضع المواسم » .

والمستفاد من هذه الاخبار أنه لا بأس بالشق والثقب ما لم يوجب ذهاب شيء منها .

وقد قطع الاصحاب باجزاء الجماء : وهي التي لم يخلق لها قرن ، والصمعاء : وهي الفائدة الاذن خلقة للأصل ، ولأن فقد هذه الاعضاء لا يوجب نقصاً في قيمة الشاة ولا في لحمها ، وفي التعليل الثاني نظر ، لا تيار ذلك في مثقوبة الاذن ومشقوقها على وجه يذهب منها شيء ، وهم لا يقولون به ، بل

(١) الوسائل - الباب - ٢١ - من أبواب الذبيح - الحديث ٣ و ٥ .

(٢) الوسائل - الباب - ٢١ - من أبواب الذبيح - الحديث ٢ .

(٣) و (٤) و (٥) الوسائل - الباب - ٢٣ - من أبواب الذبيح - الحديث

الظاهر هو دخول هذه الشاة في عموم أخبار الهدى والاضحية من غير معارض  
يوجب الاستثناء ، ومرجعه إلى الاصل المذكور الذي هو بمعنى عموم الدليل  
لأنه أحد معاني الاصل كما تقدم في مقدمات الكتاب (١) .

واستقرب العلامة في المنتهى اجزاء البتراء أيضاً ، وهي المقطوعة الذنب ،  
قال في المدارك : « ولا بأس به » .

أقول : ونفي البأس لا يخلو من بأس .

وقال في الدروس : « وتجزئ الجماء وهي الفاقدة القرن خلقة  
والصمعاء وهي الفاقدة الأذن خلقة أو صغيرتها على كرامة ، وفي إجزاء  
البتراء - وهي المقطوعة الذنب - قول « وظاهره التوقف في البتراء وهو  
في محله .

ثم إن الذي صرح به الاصحاب ( رضوان الله تعالى عليهم ) في تفسير  
الصمعاء كما سمعت أنها هي الفاقدة الاذن أو صغيرتها ، والذي في كلام  
أهل اللغة إنما هو الثاني خاصة .

قال في القاموس : « الاصمع . الصغير الاذن » .

وقال في النهاية الاثرية : « الاصمع : الصغير الاذن من الناس وغيرهم  
ومنه حديث ابن عباس (٢) كان لا يرى بأساً أن يضحي بالصمعاء أي  
الصغيرة الاذنين » .

وقال الفيومي في المصباح المنير : « الصمع : لمسوق الاذنين وصغيرهما » .  
وأما إطلاقه على الفاقدة الاذنين فلم أنف عليه في شيء منها ، ولم أعرف

(١) راجع ج ١ ص ٤١ .

(٢) سنن البيهقي - ج ٩ ص ٢٧٦ .

لهم مستنداً فيما ذكروه ( رضوان الله تعالى عليهم ) .  
و ( منها ) أن لا يكون خصياً فحلاً على خلاف فيه ، فذهب الأكثر إلى  
عدم إجزائه . بل ظاهر العلامة في التذكرة أنه قول علمائنا اجمع ، ونحوه  
في المتن . ونقل في المختلف عن ابن أبي عقيل أنه يكره ، والمعتمد المشهور ،  
للاخبار الصحيحة الدالة على عدم الأجزاء إلا مع عدم غيره ، وبذلك صرح  
الشيخ ( رحمه الله ) أيضاً ، حيث قال في النهاية : « لا يجوز في الهدي الخصي ،  
فمن ذبح خصياً وكان قادراً على أن يقيم بدله لم يجزه ذلك ، ووجب عليه  
الاعادة ، فإن لم يتمكن من ذلك فقد أجزأ عنه » .

ومن الاخبار المشار إليها مارواه الشيخ في الصحيح عن عبد الرحمن  
ابن الحجاج (١) قال : « سألت أبا إبراهيم ( عليه السلام ) عن الرجل  
يشترى الهدي فلما ذبحه إذا هو خصي محبوب ولم يكن يعلم أن الخصي  
لا يجوز في الهدي ، هل يجزؤه أم يعيده ؟ قال : لا يجزؤه إلا أن يكون  
لا قوة به عليه » .

وعنه في الصحيح أيضاً (٢) قال : « سألت أبا عبد الله ( عليه السلام )  
عن الرجل يشترى الكبش فيجده خصياً محبوباً ، قال : إن كان صاحبه موسراً  
فليشتر مكانه » .

وما رواه الشيخ في الصحيح عن محمد بن مسلم (٣) عن أحدهما  
(عليهما السلام) « أنه سئل عن الاضحية فقال : أقرن فعل - إلى أن قال - :  
وسأله أيضاً بالخصي ؟ فقال : لا » .

(١) و (٢) و (٣) الوسائل - الباب - ١٢ - من أبواب الذبيح - الحديث

وفي الصحيح عنه أيضاً (١) عن أحدهما (عليهما السلام) قال : «سألت عن الاضحية بالخصي ، فقال : لا » .

ومن الخليلي في الصحيح (٢) عن أبي عبدالله (عليه السلام) قال : «التعجبة من الضأن إذا كانت سمينة افضل من الخصي ، وقال : الكبش السمين خير من الخصي ومن الاثنى ، وقال : سألت عن الخصي وعن الاثنى ، فقال : الاثنى أحب إليّ من الخصي » .

وعن أحمد بن محمد بن أبي نصر (٣) في الصحيح قال : « سئل عن الخصى يضحي به ، فقال : إن كنتم تريدون اللحم فدونكم ، وقال : لا يضحي إلا بما عرف به » .

وعن أبي بصير (٤) عن أبي عبدالله (عليه السلام) في حديث قال : « قلت : فالخصي يضحي به ، قال : لا إلا أن لا يكون غيره » .

وروى الصدوق في الفقيه مرسلًا (٥) قال : « قال الصادق (عليه السلام) : الخصى لا يجزئ في الاضحية » .

وفي كتاب عيون الاخبار باسناده عن الفضل بن شاذان (٦) عن الرضا (عليه السلام) في كتابه إلى المأمون قال : « ولا يجوز أن يضحي بالخصي ، لأنه ناقص ، ويجوز الموجأ » .

وفي كتاب قرب الاسناد بسنده عن عبدالله بن بكير (٧) « إن أبا عبدالله (عليه السلام) سئل أيضحي بالخصي ؟ فقال : إن كنتم إنما تريدون اللحم فدونكم أو عليكم » .

احتج لابن أبي عمير في المختلف بقوله تعالى (٨) : « فما استيسر من

(١) و(٢) و(٤) و(٥) و(٦) و(٧) الوسائل - الباب - ١٢ - من أبواب الذبيح

الحديث ٢ - ٥ - ٨ - ٩ - ١٠ - ١١ .

(٣) الوسائل - الباب - ١٧ - من أبواب الذبيح - الحديث ١ .

(٨) سورة البقرة : ٢ - الآية ١٩٦ .

الهدى « ولأنه أنفع للفقراء ، ثم أجاب عنه بالآخبار الصحيحة التي نقلها ، وإطلاق جملة من عبارات الأصحاب يدل على المنع وعدم الإجزاء مطلقاً ، ولم أقف على من قيد بما قدمناه إلا على عبارة الشيخ المتقدمة ، ونحوها في الدروس ، واستظهره في المدارك ، ولا ريب فيه ، لما عرفت من الآخبار المتقدمة. ويؤكد ما رواه في الكافي في الصحيح أو الحسن عن معاوية بن عمار (١) في حديث قال : « قال أبو عبد الله (عليه السلام) : اشتر فحلاً سميناً للمتعة فإن لم تجد فموجوداً ، فإن لم تجد فمن فحولة المعز ، فإن لم تجد فتعنية ، فإن لم تجد فما استيسر من الهدى » الحديث .

و ( منها ) أن لا تكون مهزولة ، وهي التي ليس على كليتها شحم ، ولو اشتراها على أنها سمينة فخرجت مهزولة أجزأت ، وكذا لو اشتراها على أنها مهزولة فخرجت سمينة ، أما لو اشتراها على أنها مهزولة فخرجت مهزولة لم تجز . وما يدل على هذه الأحكام المذكورة ما رواه الشيخ في الصحيح عن محمد بن مسلم (٢) عن أحدهما (عليهما السلام) في حديث قال : « وإن اشترى اضحية وهو ينوي أنها سمينة فخرجت مهزولة أجزأت عنه ، وإن نواها مهزولة فخرجت سمينة أجزأت عنه ، وإن نواها مهزولة فخرجت مهزولة لم تجز عنه » .

وعن منصور في الصحيح (٣) عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال : « وإن اشترى الرجل هدياً وهو يرى أنه سمين أجزأ عنه وإن لم يجده سميناً ، ومن اشترى هدياً وهو يرى أنه مهزول فوجده سميناً أجزأ عنه ،

(١) الوسائل - الباب - ١٢ - من أبواب الذبيح - الحديث ٧ .

(٢) و(٣) الوسائل - الباب - ١٦ - من أبواب الذبيح - الحديث ١ - ٢ .



وإن اشتراه وهو يعلم أنه مهزول لم يجز عنه .  
وما رواه في الكافي في الصحيح أو الحسن عن الحلبي (١) عن أبي عبد الله  
( عليه السلام ) قال : « إذا اشترى الرجل البدنة مهزولة فوجدها سمينة  
فقد أجزأت ، عنه وإن اشتراها مهزولة فوجدها مهزولة فأنه لا تجزى عنه » .  
وروى في الفقيه مرسلاً (٢) قال : « قال علي ( عليه السلام ) إذا  
اشترى الرجل البدنة عجفاء فلا تجزى عنه ، وإن اشتراها سمينة فوجدها  
عجفاء أجزأت عنه ، وإن اشتراها عجفاء فوجدها سمينة أجزأت عنه » وفي  
هدي المتمتع مثل ذلك » .  
قال في الوافي : « قوله : « وفي هدي المتمتع مثل ذلك » ، يحتمل أن  
يكون من تمام الحديث وأن يكون من كلام صاحب الكتاب ، وعلى الثاني  
يحتمل أن يكون بتقدير « قال » فيكون حديثاً آخر ، وأن يكون فتوى  
منه مستقداً من حديث آخر » انتهى .  
وروى في الكافي في الصحيح عن العيص بن القاسم (٣) عن أبي عبد الله  
( عليه السلام ) « في الهرم الذي قد وقعت ثنياه أنه لا بأس به في الأضاحي ،  
وإن اشتريته مهزولاً فوجدته سمينة أجزأ ، وإن اشتريته مهزولاً فخرج مهزولاً  
فلا يجزى » .

(١) و(٢) الوسائل - الباب - ١٦ - من أبواب الذبح - الحديث ٦٥٠ .

(٢) الوسائل - الباب - ١٦ - من أبواب الذبح - الحديث ٨٠ . وليس

فيه قوله : « وإن اشتراها عجفاء فوجدها سمينة أجزأت عنه » وكذلك في

الفقيه ج ٢ ص ٢٩٧ - الرقم ١٤٧١ .

— ١٠٤ — (إجزاء الهدي المشتري مهزولاً فوجد، سميناً بعد الذبح) ج ١٧

قال : « وفي رواية أخرى (١) أن حد الهزال إذا لم يكن على كليته شيء من الشحم » .

وروى في الكافي والتهذيب عن الفضيل (٢) قال : « حججت بأهلي سنة فعرزت الاضاحي فانطلقت فاشتريت شاتين بفلاء ، فلما ألقيت إهابهما ندمت فدأمة شديدة لما رأيت بهما من الهزال فأنتيته فأخبرته بذلك ، فقال لي : إن كان على كليتهما شيء من الشحم أجزأنا » .

قال في المدارك : « وفي طريق هذه الرواية ياسين الضير ، وهو غير موثق ، ولو قيل بالرجوع في حد الهزال الى العرف لم يكن بعيداً » .

اقول : لا يخفى أن الرواية وإن كانت ضعيفة باصطلاحه إلا أنه لا راد لها من الاصحاب ( رضوان الله تعالى عليهم ) وقد تقدم منه قريباً أنه لا خروج عما عليه الاصحاب ، فلا وجه لردّها بذلك بعد اتّفاقهم على الحكم ، هذا مع ما بيّنا في غير موضع مما تقدم ما في الرجوع إلى العرف من الاشكال ، مضافاً إلى عدم الدليل عليه في أمثال هذا المجال .

بقي الكلام في موضعين : ( أحدهما ) أن يشتريها على أنها مهزولة ثم يذبحها فتظهر سميته ، فإن المشهور الاجزاء كما قدمنا ذكره

ونقل عن ابن أبي عقيل أنها لا تجزئ ، لأن ذبح ما يعتقد كونه مهزولاً غير جائز ، فلا يمكن التقرب به إلى الله ، وإذا انتفت نية القرية

(١) الوسائل - الباب - ١٦ - من أبواب الذبح - الحديث ٧ .

(٢) الوسائل - الباب - ١٦ - من أبواب الذبح - الحديث ٣ عن

الفضل ، إلا أن الموجود في الكافي ج ٤ ص ٤٩٢ والتهذيب ج ٥ ص ٢١٢

الرقم ٧١٤ عن الفضيل .

ج ١٧ ( هل يجزىء فاقء الشرائط أو ينتقل إلى الصوم ؟ ) — ١٠٥ —  
اتنقى الاجزاء .

واجيب عنه بالمتع من الصغرى ، إذ غاية ما يستفاد من الادلة عدم  
اجزاء المهزول ، لا تحريم ذبح ماطن كونه كذلك .  
أقول : لا يخفى أن المتبادر من قوله ( عليه السلام ) في الروايات  
المتقدمة (١) : « اذا اشترى الهدي مهزولاً فوجده سميناً » أن الوجدان إنما  
هو بعد الذبح الذي به يتحقق ذلك ، وبه يظهر ضعف هذا القول .  
و ( ثانيهما ) أنه لو لم يجد إلا فاقء الشرائط فهل يكون مجزئاً أو  
ينتقل إلى الصوم ؟ قولان : وبالأول جزم الشهيدان ، لظاهر قوله ( عليه السلام )  
فيما قدمناه من الأخبار (٢) : « فإن لم يجد فما استيسر من الهدي »  
وبالثاني صرح المحقق الشيخ علي ( رحمه الله ) لأن فاقء الشرائط لما لم يكن  
مجزئاً كان وجوده كعدمه .

ويمكن ترجيح الاول بالخبر المذكور ، وقوله : « لأن فاقء الشرائط وجوده  
كعدمه » ممنوع ، لأنه إنما يتم لو لم يأذن الشارع في غيره ، والاذن  
موجود في فاقء الشرائط بالأخبار المشار إليها ، كما تقدم في صحبة  
معاوية بن عمار أو حسنته (٣) وفي جملة من أخبار الخصى (٤) الاجتزاء به

- 
- (١) الوسائل - الباب - ١٦ - من أبواب الذبح .  
(٢) الوسائل - الباب - ٨ - من أبواب الذبح - الحديث ١٠٤ والباب  
- ١٠ - منها - الحديث ١٠ و ١١ والباب - ١٢ - منها - الحديث ٧ .  
(٣) الوسائل - الباب - ١٢ - من أبواب الذبح - الحديث ٧ .  
(٤) الوسائل - الباب - ٨ - من أبواب الذبح - الحديث ٤ والباب  
- ١٢ - منها - الحديث ٧ و ٨ .

— ١٠٦ — ( هل يجزىء فاقد الشرائط أو ينتقل إلى الصوم ؟ ) ج ١٧

مع عدم إمكان الفعل .

وفي تفسير العياشي عن أبي بصير (١) عن أبي عبد الله ( عليه السلام ) قال : « إذا استتمعت بالعمرة إلى الحج فإن عليك الهدى ، ما استيسر من الهدى ، إما جزور وإما بقرة وإما شاة ، فإن لم تقدر فعليك الصيام كما قال الله تعالى » الحديث .

ومن معاوية بن عمار (٢) عن أبي عبد الله ( عليه السلام ) في قوله تعالى : « فمن تمتع بالعمرة إلى الحج فما استيسر من الهدى » (٣) قال : « ليكن كبشاً سميناً ، فإن لم يجد فعجلاً من البقر ، والكبش أفضل ، فإن لم يجد فموجوء من الضأن ، وإلا ما استيسر من الهدى : شاة » .

إلا أن لقاتل أن يقول : إن ظاهر سياق هذه الأخبار إنما هو بالنسبة إلى الأفضل فالأفضل من الانعام الثلاثة مع استكمال الشرائط المذكورة ، وأنه يقتصر على الشاة التي هي أحسها إذا لم يتيسر سواها ، لا بالنسبة إلى ما انصف بتلك الشرائط وما لم يتصف بها .

وبذلك يظهر قوة القول الثاني ، والمسألة لذلك لا تخلو من الاشكال، والاحتياط بما لا ينبغي تركه .

(١) و(٢) الوسائل - الباب - ١٠ - من أبواب الذبيح ١٠ - ١٢ .

(٣) سورة البقرة : ٢ - الآية ١٩٦ .

## الموضع الثاني

### في ما يستحب من صفاته

(ففتحها) أن الأفضل من البدن والبقر الاناث ومن المعز والضان الذكور .  
ويدل عليه ما رواه الشيخ في الصحيح من معاوية بن عمار (١) قال :  
« قال أبو عبدالله ( عليه السلام ) : أفضل البدن ذوات الارحام من الابل  
والبقر ، وقد تجزىء الذكورة من البدن ، والضحايا من الغنم الفحولة » .  
ورواه الشيخ المفيد في المقنعة مرسلًا (٢) إلا أن فيه « وأفضل الضحايا  
من الغنم » وهو واضح .

وعن عبدالله بن سنان في الصحيح (٣) عن أبي عبدالله ( عليه السلام )  
قال : « تجوز ذكورة الابل والبقر في البلدان إذا لم يجد الاناث ،  
والاناث أفضل » وقد تقدم في صحيحة محمد بن مسلم (٤) نحو ذلك .  
وعن أبي بصير (٥) قال : « سألت عن الاضاحي ، فقال : أفضل  
الاضاحي في الحج الابل والبقر ، وقال : ذوات الارحام ، ولا يضحي

---

(١) الوسائل - الباب - ٩ - من أبواب الذبيح - الحديث ١ .

(٢) و (٣) و (٥) الوسائل - الباب - ٩ - من أبواب الذبيح - الحديث

١ - ٢ - ٤ .

(٤) الوسائل - الباب - ٩ - من أبواب الذبيح - الحديث ٣ . إلا أنه

لم تتقدم هذه الصحيحة .

بشور ولا جل .

وروى في الكافي في الصحيح أو الحسن عن الحلبي (١) قال : « سألت أبا عبدالله ( عليه السلام ) عن الابل والبقر أيهما أفضل أن يضحي به ؟ قال : ذوات الارحام » الحديث .

وعن الحسن بن عمارة (٢) عن أبي جعفر ( عليه السلام ) قال : « ضحى رسول الله ( صلى الله عليه وآله ) بكبش أجذع أملح فحل سمين » . ويستفاد من رواية أبي بصير كراهة التضحية بالثور والجمال والاصحاب ( رضوان الله تعالى عليهم ) قد ذكروا هنا كراهة التضحية بالجاموس والثور والمجوء ، وهو مرضوض الخصيتين حتى تفسدا ، وهذا الخبر قد دل على الثور ، وأما الجاموس فلم أقف على ما يدل على كراهية التضحية به . بل روى الشيخ في الصحيح عن علي بن الريان بن الصلت (٣) عن أبي الحسن الثالث ( عليه السلام ) قال : « كتبت إليه أسأله عن الجاموس كم يجزىء في الضحية ، فجاء في الجواب إن كان ذكراً فغن واحد ، وإن كان أنثى فغن سبعة » وهو كما ترى ظاهر في الجواز .

وأما المجوء فأنهم استدلوا على الكراهة فيه بقوله ( عليه السلام ) في رواية معاوية بن عمار (٤) : « اشتر فحلاً سميناً للمتعة ، فإن لم تجد فعوجاً ، فإن لم تجد فغن فحولة المعز ، فإن لم تجد فما استيسر » .

- 
- (١) الوسائل - الباب - ٩ - من أبواب الذبح - الحديث ٥ .
  - (٢) الوسائل - الباب - ١٣ - من أبواب الذبح - الحديث ٤ .
  - (٣) الوسائل - الباب - ١٥ - في أبواب الذبح - الحديث ١ .
  - (٤) الوسائل - الباب - ١٢ - من أبواب الذبح - الحديث ٧ .

وفي حسنة محمد بن مسلم (١) « والفعل من الضأن خير من الموجوء ، والموجوء خير من النعجة ، والنعجة خير من المعز » .  
وأنت خير بأن غاية ما يستفاد من الخبرين المذكورين الترتيب في الفضل والاستحباب دون الكراهة ، وإلا لزم كراهة جملة من هذه الأفراد المفضل غيرها عليها ، وليس كذلك .

ونقل في المختلف عن ابن إدريس أنه قال في الموجوء لا يجوز ، قال : « مع أنه قال بالجواز قبل ذلك » ونقل عن الشيخ أنه لا بأس به ، وهو الذي اختاره في الكتاب المذكور ، وعليه العمل .

و ( منها ) أن تكون سميئة تنظر في سواد وتبرك في سواد وتمشي في سواد ، والاصل في هذا الحكم جملة من الاخبار .

(منها) ما في صحيحة عبد الله بن ستان (٢) عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال : « كان رسول الله ( صلى الله عليه وآله ) يضحى بكبش أقرن فحل ينظر في سواد ويمشي في سواد » .

و(منها) ما في صحيحة محمد بن مسلم (٣) عن أحدهما (عليهما السلام) قال : « إن رسول الله ( صلى الله عليه وآله ) كان يضحى بكبش أقرن عظيم سمين فحل يأكل في سواد وينظر في سواد ، فإن لم تجد من ذلك شيئاً فافه أولى بالعدر » .

وفي صحيحة الحلبي أو حسنته (٤) قال : « حدثني من سمع أبا عبد الله (عليه السلام)

(١) الوسائل - الباب - ١٤ - من أبواب الذبح - الحديث ١ .

(٢) و(٣) و(٤) الوسائل - الباب - ١٣ - من أبواب الذبح - الحديث

— ١١٠ — (الاختلاف في تفسير النظر والبروك والمشي في سواد) ج ١٧

يقول : صبح بكبش أسود أقرن فحل ، فان لم تجد فأقرن فحل يأكل في سواد ويشرب في سواد وينظر في سواد .

وفي صحيحة محمد بن مسلم أو حسنته (١) قال : « سألت أبا جعفر ( عليه السلام ) اين أراد إبراهيم ( عليه السلام ) أن يذبح ابنه ؟ قال : على الجمرة الوسطى ، وسأله عن كبش إبراهيم ما كان لونه وأين نزل ؟ قال : أماح ، وكان أقرن ، ونزل من السماء على الجبل الايمن من مسجد منى ، وكان يمشي في سواد ، ويأكل في سواد ، وينظر ويبر ويبول في سواد . واختلف الاصحاب في تفسير ذلك ، فقال بعضهم : المراد بذلك كون هذه المواضع سواداً ، أي العين التي تنظر بها والقوائم التي يمشي عليها والبطن الذي يبرك عليه ، باعتبار زيادة « ويبرك في سواد » كما في عبارة بعض الاصحاب ( رضوان الله تعالى عليهم ) ولم نقف عليه في الأخبار ، وهكذا سائر المواضع المذكورة ، ونقل هذا عن ابن إدريس .

وقيل : إن المراد أنه من عظمه ينظر في ظل شحمه ، ويمشي في فيته ، ويبرك في ظل شحمه .

أقول : وهذا التفسير كناية عن المبالغة في السمن ، وهو الانسب بسياق الروايات المذكورة ، ومعناه أنه يكون سميناً له ظل يمشي فيه ويأكل فيه وينظر فيه ، والمراد أنه يكون له ظل عظيم لا مطلق الظل ، فانه لازم لكل ذي جسم كثيف .

وأما المشي فيه فليس بلازم ، وإنما هو من تمة المبالغة في عظم الظل ، فان المشي فيه حقيقة لا يتحقق إلا عند مسامحة الشمس لرأس الشخص ،

(١) الوسائل - الباب - ١٣ - من أبواب الذبح - الحديث ٦ .



وحينئذ يتساوى الجسم الصغير والكبير في الظل باعتبار مطابقتها له .  
وقيل : إن السواد كناية عن المرعى والمنبت ، فانه يطلق عليه ذلك لغة ،  
كما قيل أرض السواد لأرض العراق وقت الفتح ، لكثرة شجرها ونخلها  
وزرعها وقت التسمية ، ويكون المراد أن الهدي رعى ومشى ونظر وبرك وبعر  
في الحضرة والمرعى فسمن لذلك ، وهذا المعنى أظهر انطباقاً بالانخبار المذكورة .  
ونقل عن القطب الراوندي أنه قال : إن التفسيرات الثلاثة مروية عن  
أهل البيت (عليهم السلام) وبذلك صرح شيخنا الشهيد الثاني في المسالك .  
والظاهر أنه تبع فيه ما نقل عن القطب الراوندي ، ويحتمل وقوفه على  
مادل على ذلك من الاخبار . وفي الدروس نسب النقل إلى القطب الراوندي .  
وهذا المعنى الثالث يرجع إلى الثاني ، وهو الكناية عن الصمن . وأما  
التفسير الأول فانه يكون وصفاً برأسه .

و ( منها ) أن يكون بما عرف به ، وهو الذي أحضر عرفة ، واستحباب  
ذلك هو المشهور ، بل قال في التذكرة : « بالاجماع على ذلك » .  
وقال شيخنا المفيد ( عطر الله تعالى مرقده ) في المقنعة : « لا يجوز  
أن يضحي إلا بما قد عرف به ، وهو الذي أحضر عشية عرفة بعرفة » . وظاهر  
كلامه الوجوب ، لكن حمله في المنتهى على المبالغة في تأكيد الاستحباب .  
والاصل في هذه المسألة ما رواه الشيخ في الصحيح عن أحمد بن محمد  
ابن أبي نصر (١) قال : « سئل عن الحصى - هل أن قال - : وقال : لا يضحي  
إلا بما قد عرف به » .

ومن أبي بصير (٢) في الصحيح إليه وروايته لا تقصر عن الموثق من

(١) و (٢) الوسائل - الباب - ١٧ من أبواب الذبح - الحديث ١ - ٢ .

أبي عبدالله ( عليه السلام ) قال : « لا يضحى إلا بما قد عرف به » .  
ومن سعيد بن يسار في الصحيح (١) قال : « قلت لأبي عبدالله  
( عليه السلام ) : إنا نشترى الغنم بمضى ولسنا ندري عرف بها أم لا ،  
فقال : إنهم لا يكذبون لا عليك ضح بها » .

وظاهر النهي في هذه الأخبار التحريم إلا أن الأصحاب حملوه على الكراهة  
لما رواه الشيخ والصدوق عن سعيد بن يسار (٢) قال : « سألت أبا عبدالله  
( عليه السلام ) عن من اشترى شاة لم يعرف بها ، قال : لا بأس بها عرف  
بها أم لم يعرف » .

وحمله الشيخ في التهذيب على ما إذا لم يعرف بها المشتري وذكر البائع  
أنه عرف بها ، فإنه يصدق في ذلك ، ويجزئ عنه ، واستند في هذا الحمل  
إلى صحيحة سعيد بن يسار المذكورة .

ويؤيده ما في رواية الصدوق لهذا الخبر في الفقيه من قوله : « ولم  
يعرف بها » بالواو .

وعدول الشيخ عن العمل بظاهر الخبر إلى تأويله بما ذكره يدل على  
اختياره لمذهب الشيخ المفيد ، مع أنهم لم ينقلوا ذلك عنه ، وكلامه كما  
ترى ظاهراً في ذلك .

وكيف كان فالاحتياط بما لا ينبغي تركه ، فإن مذهب الشيخين لا يخلو  
من قوة ، لما عرفت مما قدمناه في الجمع بين الأخبار بالكراهة والاستحباب .  
ويكتفي في ثبوت التعريف إخبار البائع من غير خلاف يعرف ، وعليه  
تدل صحيحة سعيد بن يسار المذكورة .

ج ١٧ (الكيفية المستحبة في نحر الابل) — ١١٣ —

و ( منها ) أن تنحر الابل قائمة قد ربطت بين الخف والركبة ،  
ويطعننها من الجانب الأيمن .

ويدل على ذلك صحيحة عبدالله بن سنان (١) عن أبي عبدالله (عليه السلام)  
في قول الله عز وجل : «فاذكروا اسم الله عليها صواف» (٢) قال : «ذلك حين  
تصف للنحر يربط يديها ما بين الخف إلى الركبة ، ووجوب جنوبها إذا وقعت  
على الأرض» .

ورواية أبي الصباح الكناني (٣) قال : «سألت أبا عبدالله (عليه السلام)  
كيف تنحر البدنة ؟ فقال : تنحر وهي قائمة من قبل اليمين» .

وقد روي ربط يدها اليسرى خاصة ، رواه في الكافي عن أبي خديجة (٤)  
قال : « رأيت أبا عبدالله ( عليه السلام ) وهو ينحر بدته معقولة يدها  
اليسرى ، ثم يقوم على جانب يدها اليمنى ويقول : بسم الله والله أكبر ،  
اللهم هذا منك ولك ، اللهم تقبله مني ثم يطعن في لبتها ، ثم يخرج  
السكين بيده ، فإذا وجبت قطع موضع الذبح بيده » .

والمراد بقولنا : « يطعننها من الجانب الأيمن » هو ما فسره رواية  
أبي خديجة من أنه يقف من جانب يدها اليمنى ، وإليه أشار في رواية  
أبي الصباح الكناني (٥) بقوله ( عليه السلام ) : « من قبل اليمين ويطعننها

(١) و(٣) و(٤) الوسائل - الباب - ٣٥ - من أبواب الذبح - الحديث

١ - ٢ - ٣ .

(٢) سورة الحج : ٢٢ - الآية ٣٦ .

(٥) الوسائل - الباب - ٣٥ - من أبواب الذبح - الحديث ٢ وليس

فيه « ويطعننها في موضع النحر وهو البة » .

في موضع النحر وهو اللبة » .

وبما يدل على جواز النحر كيف اتفق ما رواه عبدالله بن جعفر الحميري في كتاب قرب الاسناد عن عبدالله بن الحسن عن جده علي بن جعفر (١) عن أخيه موسى ( عليه السلام ) قال : « سألته عن البدنة كيف ينحرها قائمة أو باركة ؟ قال : يعقلها ، وإن شاء قائمة وإن شاء باركة » .

و ( منها ) الدعاء حال النحر والذبح ، ويدل على ذلك ما تقدم في رواية أبي خديجة (٢) .

وبما رواه الكليني في الصحيح عن ابن أبي عمير وصفوان (٣) قال : « قال أبو عبدالله ( عليه السلام ) : إذا اشتريت هديك فاستقبل به القبلة وانحره أو اذبحه ، وقل : وجهت وجهي للذي فطر السماوات والأرض حنيفاً وما أنا من المشركين ، إن صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين ، لا شريك له ، وبذلك أمرت وأنا من المسلمين ، اللهم منك ولك ، بسم الله والله أكبر ، اللهم تقبل مني ، ثم أمر السكين ، ولا تنزعها حتى تموت » .

ورواه في الفقيه في الصحيح عن معاوية بن عمار (٤) عن أبي عبدالله ( عليه السلام ) مثله .

وقال في كتاب الفقه الرضوي (٥) : « فإذا أردت ذبحه أو نحره فقل :

(١) و (٢) الوسائل - الباب - ٣٥ - من أبواب الذبح - الحديث ٣-٥ .

(٣) أشار إليه في الوسائل - ٣٧ - من أبواب الذبح - الحديث ١

وذكره في الكافي - ج ٤ ص ٤٩٨ .

(٤) الوسائل - الباب - ٣٧ - من أبواب الذبح - الحديث ١ .

(٥) المستدرک - الباب - ٣٢ - من أبواب الذبح - الحديث ٢ .

ج ١٧ ( استحياب تولى الانسان الذبح بنفسه ) - ١١٥ -

وجّهت وجهي - الدعاء - إلى قوله - : وأنا من المسلمين ، اللهم هذا منك وبك  
ولك وإليك ، بسم الله الرحمن الرحيم الله أكبر اللهم تقبل مني كما تقبلت  
من إبراهيم خليلك وموسى كليمك وعمر حبيبك ( صلى الله عليه وآله )  
ثم أمر السكين عليها ، ولا تمنعها حتى تموت .  
و ( منها ) أن يتولى الذبح بنفسه إن أحسنه وإلا فليترك يده مع  
يد الذابح .

ويدل على الأول التأسّي بالنبي ( صلى الله عليه وآله ) والائمة (عليهم السلام)  
فان المروي عنه ( صلى الله عليه وآله ) أنه نحر هديه (١) بنفسه ، وقد تقدم  
في رواية أبي خديجة عن الصادق (عليه السلام) أنه نحر بدنته بنفسه (٢) .  
وما رواه في الكافي في الصحيح أو الحسن عن الحلبي (٣) قال : لا يذبح  
- ورواه الصدوق في الصحيح عن الحلبي (٤) عن الصادق ( عليه السلام )  
قال : لا يذبح - لك اليهودي ولا النصراني اضحيتك ، فان كانت امرأة  
فلتذبح لنفسها ، ولتستقبل القبلة ، وتقول : وجّهت وجهي للذي فطر السماوات  
والارض حنيفاً مسلماً ، اللهم منك ولك .  
ويدل على الثاني ما رواه في الكافي في الصحيح أو الحسن عن معاوية بن عمار (٥)

- 
- (١) المستدرک - الباب - ٣٦ - من أبواب الذبح - الحديث ٣ .  
(٢) الوسائل - الباب - ٣٥ - من أبواب الذبح - الحديث ٣ .  
(٣) أشار اليه في الوسائل - الباب - ٣٦ - من أبواب الذبح -  
الحديث ١ وذكره في الكافي - ج ٤ ص ٤٩٧ .  
(٤) و(٥) الوسائل - الباب - ٣٦ - من أبواب الذبح - الحديث ١ - ٢ .

— ١١٦ — ( ذبح الغير عن الانسان ) ج ١٧

من أبي عبدالله ( عليه السلام ) وفي الفقيه مرسلاً (١) قال : « كان علي بن الحسين ( عليهما السلام ) يجعل السكين في يد الصبي ثم يقبض الرجل على يد الصبي فيذبح » .

ومما يدل على ذبح الغير اختياراً وإن لم يضع يده معه ما قدمنا نقله من الصدوق في مقدمات هذا الكتاب من ذبح النبي ( صلى الله عليه وآله ) هديه وهدي علي ( عليه السلام ) بيده ، واقتنار علي ( عليه السلام ) على الصحابة بقوله : « من فيكم مثلي وأنا الذي ذبح رسول الله ( صلى الله عليه وآله ) هديه بيده » (٢) .

وقد تقدم في جملة من الأخبار الواردة في الافاضة من المشعر ليلاً (٣) ما يدل على النيابة في الذبح أيضاً .

(١) الوسائل - الباب - ١٧ - من أبواب أقسام الحج - الحديث ٤ .

(٢) الوسائل - الباب - ٣٦ - من أبواب الذبح - الحديث ٦ .

(٣) الوسائل - الباب - ١٧ - من أبواب الوقوف بالمشعر - الحديث

## المقام الثالث

### في البذل

وفيه مسائل :

#### الأولى :

الظاهر أنه لا خلاف بين الأصحاب ( رضوان الله تعالى عليهم ) في أن من لم يجد الهدى ولا قيمته فإن فرضه ينتقل إلى الصيام . قال في المنتهى : « إذا لم يجد الهدى ولا ثمنه وجب عليه أن يصوم بدله عشرة أيام : ثلاثة أيام في الحج متتابعات ، وسبعة إذا رجع إلى أهله ، ولا خلاف في ذلك بين العلماء كافة » ثم استدل بالآية (١) .

وإنما الخلاف في من وجد الثمن ولم يجد الهدى فالمشهور بين الأصحاب ( رضوان الله تعالى عليهم ) - ومنهم الشيخان والصدوقان والمرضى وأبو الصلاح وابن البراج وغيرهم - أن من فقد الهدى ووجد الثمن جمل الثمن أمانةً عند رجل متى عزم السفر ، فيشتري له هدياً ويذبحه عنه في ذي الحجة ، فإن تعذر ففي العام القابل في ذي الحجة إن لم يحج بنفسه فإن لم يقدر على الهدى ولا على ثمنه انتقل إلى الصوم .

قال الصدوق : « قال أبي ( رضي الله عنه ) في رسالته إليّ : إن

(١) سورة البقرة : ٢ - الآية ١٩٦ .

— ١١٨ — (لزوم إيداع الثمن أمانةً لو لم يجد الهدى) ج ١٧

وجدت ثمن الهدى ولم تجد الهدى فخلّف الثمن عند رجل من أهل مكة ليشتري لك في ذي الحجة ويذبحه عنك ، فان مضى ذو الحجة ولم يشتري آخر إلى قابل ذي الحجة ، فان أيام الذبح قد مضت .

وقال ابن الجنيد : « ولو لم يجد الهدى إلى يوم النحر كان خيراً بين أن ينظر أوسط ما وجد به في سنته هدي ، فيتصدق به بدلاً منه ، وبين أن يصوم وبين أن يدع الثمن عند بعض أهل مكة يذبح عنه إلى آخر ذي الحجة ، فان لم يجد ذلك أخره إلى قابل : أيام النحر » وظاهره التخيير بين الأمور المذكورة . وقال ابن أبي عقيل : « المتمتع إذا لم يجد هدياً فعليه صيام » وأطلق . وقال ابن إدريس : « الاظهر والاصح أنه إذا لم يجد الهدى ووجد ثمنه لا يلزمه أن يخلفه ، بل الواجب عليه إذا عدم الهدى الصوم ، سواء وجد الثمن أو لم يجد » .

والاصح القول المشهور ، ويدل عليه جملة من الاخبار التي هي المعتمد في الايراد والاصدار .

و ( منها ) ما رواه في الكافي في الصحيح أو الحسن عن حريز (١) عن أبي عبد الله ( عليه السلام ) « في متمتع يجد الثمن ولا يجد الغنم » قال : يخلّف الثمن عند بعض أهل مكة ويأمر من يشتري له ويذبح عنه ، وهو يجزئ عنه ، فان مضى ذو الحجة آخر ذلك إلى قابل من ذي الحجة . وما رواه في التهذيب عن النضر بن قرواش (٢) قال : « سألت أبا عبد الله ( عليه السلام ) عن رجل تمتع بالعمرة إلى الحج فوجب عليه النكاح فطلبه فلم يصبه ، وهو عوسر حسن الحال ، وهو يضعف عن الصيام ، فما ينبغي

(١) و(٢) الوسائل - الباب - ٤٤ - من أبواب الذبح - الحديث ١ - ٢ .



ج ١٣ ( كلام ابن إدريس عند فقدان الهدى وبيان مراده ) — ١١٩ —

له أن يصنع ؟ قال : يدفع ثمن النسك إلى من يذبحه بمكة إن كان يريد المضي إلى أهله ، وليذبح عنه في ذي الحجة ، فقلت : فانه دفعه إلى من يذبحه عنه فلم يصب في ذي الحجة نسكاً وأصابه بعد ذلك ، قال : لا يذبح عنه إلا في ذي الحجة ولو أخره إلى قابل .

وقال ( عليه السلام ) في كتاب الفقه الرضوي (١) : « وإن وجدت ثمن الهدى ولم تجد الهدى فخلّف الثمن عند رجل من أهل مكة يشتري لك في ذي الحجة ويذبح عنك ، فان مضت ذو الحجة ولم يشتّر لك أخرها إلى قابل ذي الحجة ، فانها أيام الذبح » وهذه عين عبارة الشيخ علي بن بابويه المتقدمة بتغيير ما في آخرها .

احتج ابن إدريس بأن الله تعالى لم ينقلنا عند عدم الهدى إلا إلى الصوم ولم يجعل بينهما واسطة ، فمضى نقلنا إلى ما لم ينقلنا الله تعالى إليه يحتاج إلى دليل شرعي .

وادعى في السرائر أن الشيخ ذهب إلى هذا القول في جملة وعقوده في فصل في نزول منى وقضاء المناسك بها ، حيث نقل عنه أنه قال : « فهدى التمتع فرض مع القدرة ، ومع العجز فالصوم بدل منه » .

أقول : لا يخفى أن هذه العبارة غير ظاهرة فيما ادعاه ، بل هي بجملة مطلقة كاجمال عبارة ابن أبي عقيل المتقدمة ، لاحتمال أن يريد القدرة عليه أو على ثمنه ، كما أن عدم الوجدان المترتب عليه الصوم في الآية محمول على ذلك بمعونة الاخبار المذكورة .

قال العلامة في المنتهى بعد ذكر مذهب الشيخين في المسألة ومذهب

---

(١) المستدرک - الباب - ٣٩ - من أبواب الذبح - الحديث ١ .

— ١٢٠ — ( المناقشات حول كلام ابن إدريس في المقام ) ج١٧

ابن إدريس ما صورته: «لنا أن وجدان الثمن بمنزلة وجدان العين، كوجدان ثمن الماء عنده، مع أن النص ورد «فلم تجدوا ماء» (١) وكذا وجدان ثمن الرقبة في العتق مع ورود النص بوجدان العين (٢) وما ذلك إلا أن التمكن يحصل باعتبار الثمن هناك، ويصدق عليه أنه واجد للعين فكذا هنا، ويدل عليه ما رواه الشيخ « ثم أورد الروايتين المتقدمتين

ومرجع كلامه ( قدس سره ) إلى أن إطلاقات القرآن العزيز ومجملاته يرجع فيها إلى أخبارهم ( عليهم السلام ) لأن أحكام القرآن لا تؤخذ إلا عنهم . ولما وردت الأخبار (٣) في المواضع الثلاثة بأن وجود الثمن في حكم وجود العين وجب حمل الوجدان في الآيات المذكورة نفيًا أو إثباتًا على الأعم من العين والثمن ، وهو كلام جيد متين وجوهر عزيز ثمين . ثم قال ( قدس سره ) بعد نقل دليل ابن إدريس المتقدم وجوابه : « لانسلم أن عدم الوجدان يصدق لمن وجد الثمن . وقد بينا في الكفارة والتيمم ، ومع ذلك فالدليل الشرعي ما بيناه من الحديثين ، فان زعم أنه لا يعمل بأخبار الآحاد فهو غلط ، إذ أكثر المسائل الشرعية مستفادة منها » انتهى . وهو جيد وجيه كما لا يخفى على الحاذق النبيه ،

قال في المدارك بعد ذكر الخبرين المتقدمين حجة للقول المشهور ما صورته :

(١) سورة المائدة : ٥ - الآية ٦ .

(٢) سورة النساء : ٤ - الآية ٩٢

(٣) الوسائل - الباب - ٢٦ - من أبواب التيمم والباب - ٤٤ - من

أبواب الذبح والباب - ١٧ - من كتاب الظهار والباب - ٢ - من أبواب الكفارات .

ج ١٧ ( النقاش في كلام صاحب المدارك في المقام ) — ١٢١ —

« والرواية الأولى معتبرة الاستناد ، بل الظاهر أنها لا تقصر عن مرتبة الصحيح كما يبتناه مراراً ، وأما الرواية الثانية فقاصرة من حيث السند ، لأن راويها غير موثق ، لكن ربما كان في رواية البزنطي عنه إشعار بمدحه ، لأنه من نقل الكشي إجماع العصاية على تصحيح ما يصح عنه ، والقرار له بالفقه .  
- ثم قال - : احتج ابن إدريس بأن الله تعالى نقلنا إلى الصوم مع عدم الوجدان ، والنقل إلى الثمن يحتاج إلى دليل شرعي ، وأجاب عنه في المنتهى بالمنع من عدم الوجدان ، قال : ومع ذلك فالدليل الشرعي ما يبتناه من الحديثين ، فإن زعم أنه لا يعمل بأخبار الأحاد فهو غلط ، إذ أكثر المسائل الشرعية مستفادة منها ، ولا يخفى ما في هذا الجواب من التعسف ، والحق أن كلام ابن إدريس جيد على أصله . بل لولا ما ذكرناه من قوة اسناد الروایتين لتعين المصير إليه » انتهى .

أقول : فيه ( أولاً ) أن ما ذكره من أن الرواية الأولى معتبرة الاستناد - يعني باعتبار إبراهيم بن هاشم - وإن كان كذلك ، بل حديثه عندنا معدود في الصحيح بناءً على الاصطلاح الغير الصحيح ، إلا أنه قد طعن فيه في غير موضع مما تقدم ، وقد بينا في شرحنا على الكتاب وفي هذا الكتاب أيضاً أن هذا أحد المواضع التي حصل له فيها الاضطراب .

و ( ثانياً ) ما ذكره بالنسبة إلى الرواية الثانية من الاعتماد عليها - مع كون راويها غير موثق - بناءً على رواية البزنطي عنه ، لأنه من نقل في حقه الاجماع المذكور ، فإن اللازم من هذا الاعتماد على كل خير ضعيف باصطلاحه إذا كان الراوي من ذلك الرجل أحد الجماعة المذكورين ، وهو لا يقول به في غير هذا الموضع كما لا يخفى على من تصفح كتابه .

— ١٢٢ — ( تأييد كلام ابن إدريس في المقام والجواب عنه ) ج ١٧

وبالجملة فإن ما ذكره هنا خروج عن مقتضى اصطلاحه ، وتستتر بما هو أوهن من بيت العنكبوت ، وأنه لأوهن البيوت .

و ( ثالثاً ) أن ما طعن به على جواب العلامة في المنتهى عن دليل ابن إدريس ضعيف لا يعول عليه ، لأنه إن أراد بالتعسف فيه بالنظر إلى منع العلامة من عدم الوجدان فهو في غير محله ، لما قرره العلامة في صدر الكلام ، كما نقلناه عنه وأوضحناه ، وإن أراد باعتبار دعوى العلامة لوجود الدليل الشرعي الموجب للنقل إلى الثمن فهو قد وافق عليه ، حيث قال : « إن كلام ابن إدريس جيد لولا ما ذكرناه من قوة أسناد الروايتين » وإن أراد باعتبار تغليب ابن إدريس في عدم العمل بأخبار الأحاد فهو أيضاً يوافق عليه . وبالجملة فإن كلامه هنا غير ظاهر البيان ولا واضح البرهان . ثم إن العلامة في المختلف استدلل لابن إدريس بما رواه أبو بصير (١) عن أحدهما ( عليهما السلام ) قال : « سألت عن رجل تمتع فلم يجد ما يهدي حتى إذا كان يوم النفر وجد ثمن شاة أيذبح أو يصوم ؟ قال : بل يصوم ، لأن أيام الذبيح قد مضت » .

ثم قال : « والجواب أن وجدان الهدى عبارة عن وجود عينه أو ثمنه ، والرواية بعد سلامة سيدها محمولة على أنه إذا لم يجد الهدى ولا ثمنه فيخرج في الصوم ثم وجد الهدى فإنه لا يجب عليه الهدى ، لما رواه حماد بن عثمان في الصحيح (٢) قال : « سألت أبا عبد الله ( عليه السلام ) عن تمتع صام ثلاثة أيام في الحج ثم أصاب هدياً يوم خرج من منى .

(١) الوسائل - الباب - ٤٤ - من أبواب الذبيح - الحديث ٣ .

(٢) الوسائل - الباب - ٤٥ - من أبواب الذبيح - الحديث ١ .

ج ١٧ (الجواب عما أورد على ابن إدريس في المقام) — ١٢٣ —

قال : أجزأ صيامه . « انتهى .

أقول : قد تقدم ما في هذا الجواب من الاشكال في المسألة الحادية عشر من المقام الأول (١) وعلى تقديره تحصل المعارضة بين هذه الرواية وبين الاخبار المتقدمة ، لأن ظاهر هذا الخبر بناء على بطلان التأويل المذكور هو أن الفرض - مع عدم وجدان العين وإن وجد الثمن - هو الصوم ، وأن أيام الذبح بعد يوم النفر قد مضت ، ومقتضى الاخبار المتقدمة امتداد وقت الذبح إلى آخر ذي الحجة ، فمتى كان الثمن موجوداً فإنه يترتب به إلى آخر ذي الحجة إن كان جالساً ، وإن سافر أودعه عند من يذبح عنه في تلك المدة ، ولا طريق إلى الجمع بينهما بوجه ، وليس إلا الترجيح ، وهو في جانب تلك الروايات ، لكثرتها وصحة بعضها واعتضادها بعمل الطائفة قديماً وحديثاً عدا ابن إدريس والصدوق على ما تقدم نقله عنه ، والاحتياط بما لا ينبغي تركه في المقام .

ثم إنه لا يخفى ما في خبر أبي بصير من التأييد لما ذكرناه ، من أن المراد بمن لم يجد الهدي يعني من لم يجد عينه ولا ثمنه ، حيث إن السائل قال : « فلم يجد ما يهدي حتى إذا كان يوم النفر وجد ثمن شاة » فانه ظاهر في أن عدم الوجدان أولاً لكل من العين والثمن ، والله العالم .

### المسألة الثانية

قد عرفت بما تقدم أنه لا خلاف بين العلماء كافة في أن الواجب على فاقدين الهدي وثمنه هو الصيام ، والاصل فيه قوله عز وجل (١) : « فمن تمتع بالعمرة إلى الحج فما استيسر من الهدي ، فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجعتم ، تلك عشرة كاملة » والمراد بصوم الثلاثة في الحج في بقية أشهر الحج ، وهو شهر ذي الحجة كما أشير إليه في صحيحة رقاة (٢) الآتية وغيرها .

قال في المنتهى : « ويستحب أن تكون الثلاثة في الحج : هي يوم قبل التروية ويوم التروية ويوم عرفة ، فيكون آخرها يوم عرفة ، ذهب إليه علماؤنا » . أقول : وتدل عليه جملة من الاخبار ( منها ) ما رواه في الكافي في الصحيح عن معاوية بن عمار (٣) عن أبي عبد الله ( عليه السلام ) قال : « سألت عن ممتنع لم يجد هدياً ، قال : يصوم ثلاثة أيام في الحج : يوماً قبل التروية ويوم التروية ويوم عرفة ، قال : قلت : فإن فاتته ذلك ، قال : يتسحر ليلة الحصة ، ويصوم ذلك اليوم ويومين بعده ، قلت : فإن لم يقم عليه جماله يصومها في الطريق ؟ قال : إن شاء صامها في الطريق وإن شاء إذا رجع إلى أهله » .

أقول : حمل الشيخ جواز التأخير إلى الرجوع إلى أهله على ما إذا رجع

(١) سورة البقرة : ٢ - الآية ١٩٦ .

(٢) و(٣) الوسائل - الباب - ٤٦ - من أبواب الذبح - الحديث ١ - ٤ .

ج ١٧ ( الايام التي يجب صومها في الحج عند فقدان الهدي ) — ١٢٥ —

قبل انقضاء أيام ذي الحجة ، فإذا انقضت فلا يجوز له إلا الدم كما يأتي .  
وعن رفاة في الصحيح (١) قال : « سألت أبا عبدالله ( عليه السلام )  
عن المتمتع لا يجد الهدي ، قال : يصوم قبل التروية ويوم ويوم التروية  
ويوم عرفة ، قلت : فإنه قدم يوم التروية ، قال : يصوم ثلاثة أيام بعد  
التعريق ، قلت : لم يقم عليه جماله ، قال : يصوم يوم الحصة وبعده  
يومين ، قال : قلت : وما الحصة ؟ قال : يوم - نفره ، قلت : يصوم وهو  
مسافر ؟ قال : نعم ، أليس هو يوم عرفة مسافراً ؟ إنا أهل بيت نقول  
ذلك لقول الله عز وجل (٢) : « فصيام ثلاثة أيام في الحج » يقول في ذي الحجة .  
وما رواه الشيخ في التهذيب في الصحيح عن حماد بن عيسى (٣) قال :  
« سمعت أبا عبدالله ( عليه السلام ) يقول : قال علي ( عليه السلام ) :  
صيام ثلاثة أيام في الحج قبل التروية ويوم ويوم التروية ويوم عرفة ، فمن  
فاته ذلك فليستح ليلة الحصة - يعني ليلة النفر - ويصبح صائماً ويومين  
بعده ، وسبعة إذا رجع » . ورواه الحميري في كتاب قرب الاسناد (٤)  
إلى قوله : « فليستح ليلة الحصة ، وهي ليلة النفر » .

وعن عبد الرحمن بن الحجاج في الصحيح (٥) قال : « كنت قائماً  
أصلي وأبو الحسن ( عليه السلام ) قاعد قدامي وأنا لا أعلم ، فجاء عباد

(١) الوسائل - الباب - ٤٦ - من أبواب الذبح - الحديث ١ .

(٢) سورة البقرة : ٢ - الآية ١٩٦ .

(٣) الوسائل - الباب - ٥٢ - من أبواب الذبح - الحديث ٣ .

(٤) الوسائل - الباب - ٤٦ - من أبواب الذبح - الحديث ١٤ .

(٥) الوسائل - الباب - ٥١ - من أبواب الذبح - الحديث ٤ .

— ١٢٦ — ( الايام التي يجب صومها في الحج عند فقدان الهدي ) ج ١٧

البصري فسلم ثم جلس ، فقال له : يا أبا الحسن ما تقول في رجل تمتع ولم يكن له هدي ؟ قال : يصوم الايام التي قال الله تعالى ، قال : فجعلت اصقي إليهما ، فقال له عباد : وأي أيام هي ؟ قال : قبل التزوية بيوم ويوم التزوية ويوم عرفة ، قال : فان فاتته ذلك ، قال : يصوم سبعة الحصبة ويومين بعد ذلك ، قال : أفلا تقول كما قال عبدالله بن الحسن ، قال : فأني شيء ؟ قال : قال : يصوم أيام التشريق ، قال : إن جعفرأ كان يقول : إن رسول الله ( صلى الله عليه وآله ) أمر بديلاً ينادي أن هذه أيام أكل وشرب فلا يصومن أحد ، قال : يا أبا الحسن إن الله قال : فصيام ثلاثه أيام في الحج وسبعة إذا رجعتم ، قال : كان جعفر يقول : ذو النجبة كله من أشهر الحج .

وروي في (الفتية مرسلأ (١) قال : « روي عن الائمة (عليهم السلام) أن المتمتع إذا وجد الهدي ولم يجد الثمن صام ثلاثة أيام في الحج يوماً قبل التزوية ويوم التزوية ويوم عرفة وسبعة أيام إذا رجع إلى أهله ، تلك عشرة كاملة لجزاء الهدي ، فان فاتته صوم هذه الثلاثة الأيام تسحر ليلة البضبة - وهي ليلة النفر - وأصبح صائماً ، وصام يومين من بعد ، فان فاتته صوم هذه الثلاثة الأيام حتى يخرج وليس له مقام صام الثلاثة في الطريق إن شاء ، وإن شاء صام العشرة في أهله ، ويفصل بين الثلاثة والسبعة يوم ، وإن شاء صامها متتابعة » إلى آخره .

(١) الوسائل - الباب - ٤٦ - من أبواب الذبح - الحديث ١٢ . وفيه روي عن النبي ( ص ) والائمة ( ع ) . . . . . إلا أن الموجود في الفتية ج ٢ ص ٣٠٢ « روي عن الائمة ( ع ) . . . . . »



ج ١٧ (الايام التي يجب صومها في الحج سند فقدان الهدي) — ١٢٧ —

وفي كتاب الفقه الرضوي (١) « وإذا عجزت عن الهدي ولم يمكنك صمت قبل يوم التروية بيوم ويوم التروية ويوم عرفة وسبعة أيام إذا رجعت إلى أهلك ، فان فاتك صوم هذه الثلاثة أيام صمت صبيحة ليلة الحصة ، ويومين بعدها ، وإن وجدت ثمن الهدي » إلى آخر ما قدمناه في المسألة الأولى. وروى العياشي في تفسيره عن ربيع بن عبدالله (٢) قال : « سألت أبا الحسن ( عليه السلام ) عن قول الله عز وجل (٣) : « فصيام ثلاثة أيام في الحج » قال : يوم قبل التروية ويوم التروية ويوم عرفة ، فمن فاته ذلك فليقتض ذلك في بقية ذبي الحجة ، فان الله تعالى يقول في كتابه (٤) : الحج أشهر معلومات . »

وعن عبد الرحمن بن محمد العرزمي (٥) عن أبي عبدالله عن أبيه عن علي ( عليهم السلام ) « في صيام ثلاثة أيام في الحج ، قال : قبل التروية ويوم ويوم التروية ويوم عرفة ، فان فاته ذلك تسحر ليلة الحصة . »

وعن إبراهيم بن أبي يحيى (٦) عن أبي عبدالله عن أبيه عن علي ( عليهم السلام ) قال : « يصوم المتمتع قبل التروية بيوم ويوم التروية ويوم عرفة ، فان فاته ذلك ولم يكن عنده دم صام إذا انقضت أيام التشريق

(١) ذكر صدره في المستدرک - الباب - ٤١ - من أبواب الذبح - الحديث ٢ ووسطه في الباب - ٤٢ - منها - الحديث ٢ وذيله في الباب - ٣٩ - منها - الحديث ١ .

(٢) و(٥) و(٦) الوسائل - الباب - ٤٦ - من أبواب الذبح - الحديث ١٥ - ١٨ - ٢٠ .

(٣) و(٤) سورة البقرة : ٢ - الآية ١٩٦ - ١٩٧ .

يتسحر ليلة الحصة ثم يصبح صائماً .  
وأما ما رواه في الكافي عن أحمد بن عبدالله الكرخي (١) قال : « قلت  
للرضا ( عليه السلام ) : المتمتع يقدم وليس معه هدي أيصوم ما لم يجب  
عليه ، قال : يصبر إلى يوم النحر ، فإن لم يصب فهو ممن لا يجد » فيمكن  
حمله على من توقع إمكان حصول الهدي أو الجواز .  
وأما العمل على من وجد الثمن كما ذكره في الوسائل فبعيد . لأن  
من وجد الثمن حكمه التبرع إلى آخر الشهر دون الصوم ، كما صرح  
به الأصحاب ودلت عليه أخبارهم .

وبالجملة فالخير المذكور قاصر عن معارضة ما قدمناه من الأخبار ،  
فلا بد من ارتكاب تأويله وإن يحدّ وإلا فطره .  
وتفتيح البحث في المسألة يتوقف على بيان أمور : الاول المشهور بين  
الأصحاب - بل ادعى عليه ابن إدريس الإجماع - أنه لو لم يتفق له صوم  
قبل يوم التروية فانه يقتصر على يوم التروية ويوم عرفة ثم يصوم الثالث  
بعد النفر ، ومرجعه إلى أن المرتبة الثانية بعد تعذر الصوم الأفضل الذي  
دلت عليه الاخبار المتقدمة هو أن يكون كذلك .

واستدل عليه الشيخ في التهذيب بما رواه عن عبدالرحمان بن العجاج (٢)  
« في من صام يوم التروية ويوم عرفة ، قال : يجزؤه أن يصوم يوماً آخر » .  
وما رواه في التهذيب والفقهاء من يحيى الأزرق (٣) عن أبي الحسن  
( عليه السلام ) قال : « سألت عن رجل قدم يوم التروية متمتعاً وليس

(١) الوسائل - الباب - ٤٦ - من أبواب الذبح - الحديث ٦ .

(٢) و(٣) الوسائل - الباب - ٥٢ - من أبواب الذبح - الحديث ١ - ٢ .

ج ١٧ ( حكم من فاته الصوم قبل يوم التروية ) — ١٢٩ —

له هدي فصام يوم التروية ويوم عرفة ، قال : يصوم يوماً آخر بعد أيام التشريق « وزاد في الفقيه » يوم » .

أقول : لا يخفى أنه قد تقدم من الاخبار بإزاء هاتين الروايتين ما هو أصح سنداً وأكثر عدداً مما دل على أنه مع عدم التمكن من الصوم في تلك الأيام الثلاثة - وهي ما قبل التروية بيوم ثم يوم التروية ثم يوم عرفة - فاته يؤخر الصوم إلى ليلة الحصة .

ومنها صحيحة معاوية بن عمار (١) الأولى وصحيحة رفاعه (٢) وصحيحة حماد بن عيسى (٣) وصحيحة عبد الرحمن بن الحجاج (٤) ونحوها من الروايات التي بعدها .

ويريد ذلك تأكيداً أيضاً ما رواه في الكافي في الصحيح من العيص بن القاسم (٥) عن أبي عبدالله (عليه السلام) قال : « سألته عن متمتع يدخل يوم التروية وليس معه هدي ، قال : لا يصوم ذلك اليوم ولا يوم عرفة ، ويتسحر ليلة الحصة ويصبح صائماً ، وهو يوم النفر ، يصوم يومين بعده » . وما رواه في التهذيب عن إسحاق بن عمار في الموثق (٦) عن أبي عبدالله (عليه السلام) قال : « لا يصوم الثلاثة الأيام متفرقة » .

ومن علي بن الفضل الواسطي (٧) قال : « سمعته يقول إذا صام المتمتع يومين لا يتابع الصوم اليوم الثالث فقد فاته صيام ثلاثة أيام في الحج ،

(١) و(٢) الوسائل - الباب - ٤٦ - من أبواب الذبح - الحديث ٤-١ .

(٣) و(٦) الوسائل - الباب - ٥٣ - من أبواب الذبح - الحديث ٣-١ .

(٤) الوسائل - الباب - ٥١ - من أبواب الذبح - الحديث ٤ .

(٥) و(٧) الوسائل - الباب - ٥٢ - من أبواب الذبح - الحديث ٥-٤ .

— ١٢٠ — ( حكم من فاته الصوم قبل يوم التروية ) ج ١٧

فليصم بمكة ثلاثة أيام متتابعات ، فان لم يقدر ولم يقم عليه الجمال فليصمها في الطريق ، وإذا قدم إلى أهله صام عشرة أيام متتابعات .

والشيخ ( رحمه الله ) بناءً على ما قدمنا من القول المتفق عليه بينهم حمل هذه الرواية على ما إذا كان اليومان اللذان صامهما غير يوم التروية ويوم عرفة ، فان من كان كذلك لا يعتد باليومين .

وعن عبد الرحمن بن الحجاج (١) عن أبي الحسن ( عليه السلام ) قال : « سألته عباد البصري عن تمتع لم يكن معه هدي قال : يصوم ثلاثة أيام قبل التروية ويوم التروية ويوم عرفة ، قال : فان فاته صوم هذه الأيام ، فقال : لا يصوم يوم التروية ولا يوم عرفة . ولكن يصوم ثلاثة أيام متتابعات بعد أيام التشريق » وحمله الشيخ على نفي صوم أحد اليومين على الانفراد دون الجمع ، ولا يخفى ما فيه .

وبالجملة فانهم قد اتفقوا على وجوب التتابع في هذه الثلاثة ، وعليه دلت جملة من الاخبار ، ولكنهم استثنوا هذه الصورة بهذين الحثيين ، فخصصوا بهما الاجماع وتلك الاخبار ، وهو جيد لو انحصرت المعارضة في تلك الاخبار والاجماع ، ولكن المعارض لهما أيضاً جملة أخرى من الاخبار كما عرفت عما لا يقبل هذا الجمع ، ولا سيما النهي عن صومهما في صحيحة العيص (٢) ورواية عبد الرحمن بن الحجاج (٣) .

وبذلك يظهر أن المسألة لا تخلو من شوب الاشكال ، والاحتياط فيها متحتم على كل حال ، ونحنو ذلك صرح السيد السند في المدارك أيضاً ، وهو في حله والله العالم . .

(١) و(٢) و(٣) الوسائل - الباب - ٥٢ - من أبواب الذبيح - الحديث

٣ - ٥ - ٣

ج ١٧ ( تأخير الصوم لمن لم يتمكن منه يومي التروية وعرفة ) — ١٣١ —

## الثاني :

المشهور بين الاصحاب ( رضوان الله تعالى عليهم ) أنه مع عدم إمكان صوم يوم التروية ويوم عرفة كما تقدم فإنه يجب عليه تأخير الصوم إلى بعد النفر ، ولا يجوز له الصوم في أيام التشريق ، ونقله في المختلف عن الشيخ في بعض كتبه وأبي الصلاح وابن الدراج وابن حمزة .

وقال الشيخ في النهاية : « من فاته صوم الثلاثة الأيام قبل العيد فليصم يوم الحصة - وهو يوم النفر - ويومين بعده » وكذا قال علي بن بابويه وابنه وابن إدريس .

وقال ابن الجنيّد : « فإن دخل يوم عرفة أو فاته صيام الثلاثة الأيام في الحج صام فيما بينه وبين آخر ذي الحجة ، وكان مباحاً صيام أيام التشريق في السفر وفي أهله إذا لم يمكنه غير ذلك » .

وقال في الخلاف : « لا يجوز صيام أيام التشريق في بدل الهدي في أكثر الروايات وعند المحققين من أصحابنا » .

واستدل على القول الأول بالاجماع على تحريم صوم أيام التشريق في مكة والاخبار الكثيرة .

ومنها ما رواه الشيخ في الصحيح عن ابن سنان (١) عن أبي عبد الله ( عليه السلام ) قال : « سأله عن رجل تمتع فلم يجد هدياً ، قال :

(١) الرسائل - الباب - ٥١ - من أبواب الذبح - الحديث ١ .

— ١٣٦ — ( فأخبر الصوم لمن لم يتمكن منه يومى القوية ومرة ) ج ١٧

فليصم ثلاثة أيام ليس فيها أيام التفريق ، ولكن يقيم بمكة حتى يصومها وسبعة إذا رجع إلى أهله ، وذكر حديث بديل بن ورقاء .

ومن ابن مسكان في الصحيح (١) قال : « سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن رجل تمتع ولم يجد مدياً ، قال : يصوم ثلاثة أيام ، قلت له : أفيها أيام التفريق ؟ قال : لا ، ولكن يقيم بمكة حتى يصومها ، وسبعة إذا رجع إلى أهله ، فإن لم يتم عليه ، أصحابه ولم يستطع للمقام بمكة فليصم عشرة أيام إذا رجع إلى أهله ، ثم ذكر حديث بديل بن ورقاء »

ومن صفوان بن يحيى في الصحيح (٢) عن أبي الحسن (عليه السلام) قال : « قلت له : ذكر ابن السراج أنه كتب إليك يسألك عن تمتع لم يكن له حدي فأجبت في كتابك : يصوم ثلاثة أيام بمنى ، فإن غلته ذلك صام صبيحة الحصة ويومين بعد ذلك ، قال : أما أيام منى غلناها أيام أكل وشرب لا صيام فيها ، وسبعة أيام إذا رجع إلى أهله » .

قال في الوافي : « قوله : « وسبعة » عطف على « صبيحة الحصة » سواء كان من كلام الإمام (عليه السلام) أو من كلام السائل ، وما بينهما معترض » انتهى .

أقول : ومرجه . إلى أن انقضى عن الصوم أيام منى التي هي أيام أكل وشرب لا يستلزم انقضاء الصوم يوم الحصة ويومين بعده في هذه الصورة وإن كان هذا اليوم من جملة أيام التفريق ، فيكون كالمستثنى من ذلك . قال في الفقيه (٣) في تمة الرواية التي قدمناها عنه حيث قال : « روى عن الأئمة (عليهم السلام) أن التمتع إذا وجد الهدي - إلى أن قال - :

(١) و(٢) الوسائل - الباب - ٥١ - من أبواب الذبح - الحديث ٢ - ٣ .

(٣) ج ٢ ص ٣٠٤ - الزم ١٥٠٤ .

ج ١٧ ( تأخير الصوم لمن لم يتمكن منه يومي التروية وعرفة ) — ١٢٣ —

ولا يجوز له أن يصوم أيام التفريق ، فإن النبي ( صلى الله عليه وآله ) بعث بديل بن ورقاء الخزاعي على جبل أودق فأمره أن يتخلل الفساطيط وينادي في الناس أيام منى : ألا لا تصوموا فأنها أيام أكل وشرب وبها (١) ومن جهل صيام ثلاثة أيام في الحج صامها بكفة إن أقام جماله . وإن لم يقيم صامها في الطريق أو المدينة إن شاء ، فإذا رجع إلى أهله صام سبعة أيام ، وإن مات قبل أن يرجع إلى أهله يصوم السبعة فليس عليه القضاء . ويدل على قول ابن الجنيد ما رواه الشيخ في التهذيب عن اسحاق بن عمار (٢) عن أبي عبد الله ( عليه السلام ) « أن علياً ( عليه السلام ) كان يقول : من فاته صيام الثلاثة الأيام التي في الحج فليصم أيام التفريق ، فإن ذلك جائز له » .

ومن القداح (٣) عن جعفر عن أبيه ( عليهما السلام ) « أن علياً ( عليه السلام ) كان يقول : من فاته صيام الثلاثة الأيام في الحج - وهي قبل يوم التروية ويوم التروية ويوم عرفة - فليصم أيام التفريق ، فقد أذن له » .

ويدل على القول الثالث ما قدمناه من الأخبار الصحيحة الصريحة المستفيضة. والعلامة في المختلف لم يورد لهذا القول دليلاً إلا قوله في صحيحة عبد الرحمن بن الحجاج (٤) عن أبيه الحسن ( عليه السلام ) : « فإن فاته ذلك قال : يصوم صبيحة الحصة ويومين بعد ذلك » ثم أجاب عنه بأنه يحتمل أنه أراد بصبيحة يوم الحصة ثاني يومها .

(١). البهال : النكاح وملاعبة الرجل امرأته .

(٢) و(٣) و(٤) الوسائل - الباب - ٥١ - من أبواب الذبح - الحديث ٤-٦-٥ .

— ١٣٤ — ( تأخير الصوم لمن لم يتمكن منه يومي التزوية وعرفة ) ج ١٧

ولا يخفى ما في هذا الجواب من البعد ، مضافاً إلى الغفلة عن أدلة المسألة مع ما عرفت بما هي عليه من الصحة والصراحة والاستفاضة .  
والتحقيق في المقام أنه لا منافاة بين هذه الاخبار ، اذ الظاهر من اخبار النهي عن صيام أيام التشريق هو النهي عن صيامها جميعاً ، دون صيام اليوم الاخير في خصوص هذه الصورة .

وبما يدل على ذلك أن صحيحة عبد الرحمن بن الحجاج (١) المتقدمة قد صرحت بالأمر بصيام يوم الحصة ويومين بعده لمن فاته صيام الثلاثة الموظفة فرجع له عباد السائل فقال له : « أفلا تقول بمقالة عبد الله بن الحسن » من صوم أيام التشريق ؟ فأجابه ( عليه السلام ) بالحديث المنقول عنه ( صلى الله عليه وآله ) بتحريم صوم أيام التشريق ، فلو أريد بالحديث عنه ( صلى الله عليه وآله ) صومها ولو على الوجه المذكور للزم التناقض في قوله ( عليه السلام ) ولا تهز الفرصة فيه عباد الذي هو من شياطين المبالغين وأعداء الدين ، وألزمه بالتناقض في كلامه في المسألة ، كما لا يخفى على من عرف حال الرجل ومعارضته لهم ( عليهم السلام ) في غير مقام .  
ومثل هذا الخبر أيضاً ما تقدم في المرسلة المنقولة عن الفقيه (٢) حيث صرح فيها بصوم يوم الحصة ويومين بعده ثم ذكر بعد ذلك أنه لا يجوز له أن يصوم أيام التشريق ، ونحو ذلك صحيحة صفوان بن يحيى (٣) المتقدمة بالتقريب المذكور ذيلها ، وهذا يحمد الله سبحانه ظاهراً لا ستره عليه .

(١) الوسائل - الباب - ٥١ - من أبواب الذبيح - الحديث ٤ .

(٢) و(٣) الوسائل - الباب - ٤٦ - من أبواب الذبيح - الحديث ١٢ - ٣ .



ج ١٧ (الموارد التي لا يلزم فيها التتابع في صوم الثلاثة) — ١٢٥ —

وأما ما استند إليه ابن الجنيد من خبري اسحاق بن عمار (١) والقداح (٢) فقد نسبهما الشيخ في التهذيبين إلى الشذوذ ثم إلى وهم الراويين وجواز أن يسمعا من عبدالله بن الحسن أو غيره من أهل البيت ، كما تقدم في صحيحة عبد الرحمن بن الحجاج (٣) ثم إنهما إن سلما فلا يصلحان لمخالفة الاخبار المذكورة .

أقول : والظاهر حملهما على التقية ، واستصوبه في الواقع أيضاً ، وهو جيد .

### الثالث :

قال العلامة في المختلف : « هذه الثلاثة متتابعة إلا في موضع واحد ، وهو أنه إذا فاتته قبل يوم التروية صام يوم التروية وعرفة ثم صام الثالث بعد أيام التشريق ، قاله ابن إدريس ، وقال ابن حمزة : لو صام قبل يوم التروية وخاف إن صام عرفة عجز عن الدعاء أفطر وصام بدله بعد انقضاء أيام التشريق ، ولا بأس بهذا القول ، احتج ابن إدريس بأن الأصل التتابع ، خرج عنه الصورة المجمع عليها ، فبقى الباقي على الوجوب ، احتج ابن حمزة بأن التشاغل بالدعاء أمر مطلوب بالشرع فساغ له الانقطاع ، كما لو كان الفائت الأول ، انتهى .

أقول : ما ذكره ( قدس سره ) من استثناء الصورة الأولى من وجوب التتابع المجمع عليه بينهم قد استندوا فيه إلى الاجماع والخبرين المتقدمين

(١) و(٢) و(٣) الوسائل - الباب - ٤٦ - من أبواب الذبح - الحديث

— ١٣٦ — ( بيان المراد من يوم الحصبة ) ج ١٧

وبما خصصوا الاخبار الدالة على وجوب التتابع مطلقاً والاجماع المدعى في المسألة وإن كان فيه ما عرفت .

أما استثناء الصورة الثانية التي ذكرها ابن حمزة ونفى عنها البأس فلا أعرف لاستثنائها دليلاً يعتمد عليه ، والخروج عن الاجماع الدال على وجوب التتابع والاخبار الدالة عليه بمجرد هذا التعليل العليل بجازفة ظاهرة ، والخروج عن أمر واجب لمجرد أمر مستحب غير معقول كما لا يخفى .

قال في الدروس : « ولو افطر عرقه لضعفه عن الدعاء وقد صام يومين قبله استأنف ، خلافاً لابن حمزة » وهو جيد لما عرفت . وبالمجمل فان هذا القول بمحل من الضعف الذي لا يخفى :

### الرابع :

الظاهر من الاخبار المتقدمة أن يوم الحصبة هو اليوم الثالث من أيام التشريق ، وقد ورد تفسيره في صحيحة رفاة (١) المتقدمة بأنه يوم نقره ، يعني في النفر الثاني ، وفي صحيحة حماد بن عيسى (٢) « ليلة الحصبة » يعني ليلة النفر « ومثله في مرسله الفقيه (٣) .

وإنما سمي هذا اليوم يوم الحصبة لأن الحصبة الابطح ، ومن السنة يوم النفر الثاني أن ينزل في الابطح قليلاً ، كما سيأتي إنشاء الله تعالى عند ذكر النفر الثاني .

(١) و(٢) الوسائل - الباب - ٤٦ - من أبواب الذبح - الحديث ١ - ١٢ .

(٢) الوسائل - الباب - ٥٣ - من أبواب الذبح - الحديث ٣ .

ج ١٧ ( جواز تقديم صوم الثلاثة على التروية ) — ١٣٧ —

ونقل عن الشيخ ( رحمه الله ) في المبسوط أن ليلة الرابع ليلة التحميص ،  
وحمله الاصحاب على أن مراده ليلة الرابع من يوم النحر لا الرابع عشر ،  
وهو جيد .

### الخامس :

قال الشيخ في النهاية والخلاف والمبسوط : « قد وردت رخصة في جواز  
تقديم صوم الثلاثة من أول ذي الحجة » .

وقال ابن إدريس : « وقد رويت رخصة في تقديم صوم الثلاثة الأيام  
من أول العشرة ، والاحوط الاول - ثم قال بعد ذلك - : إلا أن اصحابنا  
اجمعوا على أنه لا يجوز الصيام إلا يوم قبل يوم التروية ويوم التروية ويوم  
عرفة ، وقبل ذلك لا يجوز » .

وظاهر كلام الشيخ التوقف في المسألة ، وظاهر كلام ابن إدريس الميل  
إلى التحريم .

ونقل في المختلف عن شيخه جعفر بن سعيد ( قدس سره ) أنه أفتى  
بالجواز ، وهو صريح عبارته في الشرائع . وقيده بالتلبس بالمتعة ، فقال :  
« ويجوز تقديمها من أول ذي الحجة بعد التلبس بالمتعة » .

والظاهر أن هذا القول هو المشهور بين المتأخرين ، والاصل فيه ما رواه  
الشيخ والكليني عن زرارة (١) عن أبي عبد الله ( عليه السلام ) قال :  
« من لم يجد الهدي واجباً أن يصوم الثلاثة الأيام في أول العشر

(١) الوسائل - الباب - ٤٦ - من أبواب الذبح - الحديث ٢٨٠ .

قلا باس بذلك .

ورده في المدارك بضعف السند باشماله في التهذيب على ابان الازرق ، وهو مجهول . وفي الكافي على عبد الكريم بن عمرو ، وهو واقفي ، ثم قال : « والمسألة محل تردد » .

أقول : لا وجه لهذا التردد بناءً على هذا الاصطلاح الذي هو إلى الفساد أقرب من الصلاح ، بل الواجب عليه الحكم بعدم الجواز ، لعدم الدليل الشرعي كما صار إلى ذلك في مواضع من شرحه .

ثم إنه بما يؤيد جواز التقديم ما تقدم في صحيحة عبد الرحمن بن الحجاج (١) من قول أبي الحسن ( عليه السلام ) لعباد لما قال له : يا أبا الحسن إن الله قال : « فصيام ثلاثة أيام في الحج » فقال : « كان جعفر يقول : ذو الحجة كله من أشهر الحج » .

وقال في الدروس : « ولتكن الثلاثة بعد التلبس بالحج ، وتجاوز من أول ذي الحجة ، ويستحب فيه السابع وتاليه ولا يجب ، ونقل عن ابن إدريس أنه لا يجوز قبل هذه الثلاثة : وجوز بعضهم تقديمه في إحرام العمرة ، وهو بناءً على وجوبه بها ، وفي الخلاف لا يجب الهدي قبل إحرام الحج بلا خلاف ، ويجوز الصوم قبل إحرام الحج ، وفيه إشكال » انتهى .  
أقول : مقتضى قوله : « ولتكن الثلاثة بعد التلبس بالحج ، وتجاوز من أول ذي الحجة » هو تقييد الجواز هنا بالتلبس بالحج ، فلا تجوز من أول ذي الحجة إلا لمن كان متلبساً بالحج في ذلك الوقت ، مع أن

ج ١٧ ( جواز تقديم صوم الثلاثة على التروية ) — ١٣٩ —

الأفضل اتفاقاً نصاً (١) وفتوى هو أن يكون إحرام الحج يوم التروية ، مع ورود الرواية (٢) بالرخصة في التقديم مطلقاً . نعم يجب تقييده بالتلبس بالمتعة كما ذكره في الشرائع .

وبذلك يظهر لك أيضاً عدم الحاجة إلى ما ذكره من البناء على وجوب الحج المندوب بالشروع في العمرة ، بمعنى أنه إن قلنا بوجوب الحج المندوب بالشروع في العمرة جاز تقديم الصوم في العمرة وإلا فلا ، فإنه لا حاجة تلجئ إليه ، لما عرفت من أن إحرام الحج على ما استفاضت به النصوص (٣) إنما هو يوم التروية ، فالتقديم الذي دلت عليه الرواية يتحتم أن يكون في العمرة ، وبه أيضاً يندفع الاشكال الذي أورده على كلام الشيخ في الخلاف . وقال في المنتهى : « ويجوز صوم الثلاثة قبل الاحرام بالحج وقد وردت رخصة في جواز صومها في أول العشر إذا تلبس بالمتعة » انتهى . وهو مؤيد لما اخترناه .

---

(١) و (٣) الوسائل - الباب - ٢ - من أبواب أقسام الحج - الحديث ١١٠ و ٢٠٠ والباب - ٣ - منها - الحديث ٤ والباب - ٥ - منها - الحديث ٣ والباب - ٨ - منها - الحديث ٢ والباب ٨٤ - من أبواب الطواف .  
(٢) الوسائل - الباب - ٣ - من أبواب إحرام الحج والوقوف بعرفة - الحديث ١ .

## السادس :

قد صرح الاصحاب بأنه يجوز صوم الثلاثة المذكورة طول ذي الحجة ، ولا يجوز صومها في غيره ، فلو خرج ذو الحجة ولم يصمها تعين الهدي ، وعلى كل من الحكمين اتفاق اصحابنا فيما اُعلم .

ويدل على الأول ما رواه الصدوق في الصحيح عن زرارة (١) عن أبي عبد الله ( عليه السلام ) أنه قال : « من لم يجد ثمن الهدي فأجب أن يصوم الثلاثة الأيام في العشر الأواخر فلا بأس بذلك » ونحوها ورواية رجب بن عبد الله (٢) المتقدمة نقلًا من نفسه العياشي ، وشلتها صحيحة عبد الرحمن بن الحجاج (٣) المتقدمة عن أبي الحسن ( عليه السلام ) مع جهاد البصري .

وعلى الثاني ما رواه في الكافي في الصحيح أو الحسن عن منصور (٤) عن أبي عبد الله ( عليه السلام ) قال : « من لم يصم في ذي الحجة حتى يبل حلال المحرم فعليه دم شاة ، وليس له صوم ، ويذبحه بمنى » . وما رواه الشيخ في الموثق عن منصور بن حازم (٥) قال : « قلت

(١) (٢) الوسائل - الباب - ٤٦ - من أبواب الذبيح - الحديث ١٣ - ١٥ .

(٣) الوسائل - الباب - ٥١ - من أبواب الذبيح - الحديث ٤ .

(٤) أشار إليه في الوسائل - الباب - ٤٧ - من أبواب الذبيح - الحديث ١

وذكره في التهذيب ج ٥ ص ٢٩ - الرقم ١١٦ .

(٥) التهذيب ج ٤ ص ٢٣١ - الرقم ٦٨٠ .

ج ١٧ (عدم وجوب الهدي لو وجد بعد يوم الثلاثة) — ١٤١ —

لأبي عبد الله (عليه السلام) : من لم يصم الثلاثة الأيام في الحج حتى ينزل الليل  
فقال : عليه دم يهرقه ، وليس عليه صيام .

وما رواه الشيخ والصدوق في الصحيح عن عمران الحلبي (١) قال :  
« سئل أبو عبد الله (عليه السلام) عن رجل نسي أن يصوم الثلاثة الأيام  
التي على المتمتع الذي لا يجد الهدي حتى يقدم أهله ، قال : يصح يدهم »  
وهو محمول على حال إذا تقدم أهله بعد انقضاء ذي الحجة الذي هو زملة  
للصوم - كما تقدم - ولم يصمها في الطريق .

وتنقل في المختلف عن الشيخ في النهاية والمبسوط أنه قال : « ومن لم  
يصم الثلاثة الأيام بمكة ولا في الطريق ورجع إلى بلده وكان متمكناً من  
الهدي بعث به ، فإنه أفضل من الصوم » ثم قال بعد نقل ذلك عنه :  
« وهذا يؤذن بجواز الصوم ، وليس بجيد ، لأنه إن كان قد خرج ذوالحجة  
تعمن الهدي وكذا إذا لم يخرج ، لأن من وجد الهدي قبل شروعه في الصوم  
وجب عليه الهدي » انتهى .

أقول : ويمكن أن يستدل للشيخ ( رحمه الله تعالى ) بإطلاق هذا الخبر ،  
إلا أنه معارض بما ذكره العلامة ، فإنه مقتضى الاخبار الواردة في المقام .

## السابع :

لو صام الثلاثة في وقتها المتقدم ذكره ثم وجد الهدي فالشهور بين  
الاصحاب أن الصوم يكون مجزئاً وإن كان الأفضل ذبح الهدي ، قاله

(١) الوسائل - الباب - ٤٧ - من أبواب الذبح - الحديث ٢ .

— ١٤٢ — ( عدم وجوب الهدي لو وجدته بعد صوم الثلاثة ) ج ١٧

الشيخ ( رحمه الله ) وتبعه الأكثر .

والمستند فيه الجمع بين ما رواه في الكافي عن حماد بن عثمان (١) . قال : « سألت أبا عبدالله ( عليه السلام ) عن ممتنع صام ثلاثة أيام في الحج ثم أصاب هدياً يوم خرج من منى . فقال : أجزاء صيامه . » . وبين ما رواه في الكافي والتهذيب عن عقبة بن خالد (٢) قال : « سألت أبا عبدالله ( عليه السلام ) عن رجل تمنع وليس معه ما يشتري به هدياً ، فلما أن صام ثلاثة أيام في الحج أيسر ، يشتري هدياً فينحره أو يدع ذلك ويصوم سبعة أيام إذا رجع إلى أهله ؟ قال : يشتري هدياً فينحره ، ويكون صيامه الذي صام نافلاً له . » .

وحاصل هذا الجمع أن له الخيار بين المضي على ما صامه ثم إنعامه بعد الرجوع أو الانتقال إلى الهدي ، والثاني أفضل .

واستقرب العلامة في القواعد وجوب الهدي إذا وجدته في وقت الذبح . واستدل ولده في الشرح بأنه مأمور بالذبح في وقت وقد وجدته فيه فيجب . ويأتي على هذا القول أن بدلية الصوم مع تقديمه إنما يتم مع عدم وجود الهدي في الوقت المعين للذبح الذي هو يوم النحر وأيام التشريق كما تقدم لا مطلقاً .

أقول : لا يخفى أن هذا القول لا يتم إلا بطرح رواية حماد بن عثمان المذكورة وردما . وهو معكول ، على أن ظاهر إطلاق الاخبار المتقدمة في استحباب صوم الثلاثة بدل الهدي قبل يوم التروية ويومان بعده يعطى البدلية مطلقاً . كما لا يخفى ، وهو مؤكد لما دلت عليه رواية حماد المذكورة

(١) و(٢) الوسائل - الباب - ٤٥ - من أبواب الذبح - الحديث ١ - ٢ .



ج ١٧ ( عدم وجوب الهدي لو وجد بعد صوم الثلاثة ) — ١٤٣ —

غاية الامر أنه لما ورد في معارضة هذه الرواية رواية عقبة بن خالد فلا بد من وجه يجمع به بينهما ، وقد عرفت ما جمع به الشيخ ( رحمه الله ) ومن تبعه من الحمل على الاستحباب .

ثم إن مقتضى ما قدمنا نقله عن الاصحاب تخصيص الحكم المذكور بما إذا صام الثلاثة ، أما لو شرع فيها ثم وجد الهدي قبل أن يتمها فإنه ينتقل حكمها إلى وجوب الهدي .

والظاهر أن وجهه هو أن وقت الذبح عندهم مستمر إلى آخر الشهر كما تقدم ، والرواية التي دلت على الاكتفاء بالصيام موردها صوم ثلاثة ، فاقصروا في الخروج عن ذلك الاصل على مورد الرواية .

وذهب ابن إدريس والعلامة في جملة من كتبه إلى سقوط وجوب الهدي بمجرد التلبس بالصوم ، واحتج عليه في المنتهى بقوله تعالى (١) : « فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجعتكم » إذ مقتضاه وجوب الصوم على غير الواجد ، فالانتقال عنه إلى الهدي يحتاج إلى دليل ، ثم قال : « لا يقال : هذا يقتضي عدم أجزاء الهدي وإن لم يدخل في الصوم ، لأننا نقول : لو خطينا والظاهر لحكمنا بذلك ، لكن الوفاق وقع على خلافه وبقي ما عداه على الاصل » انتهى .

أقول : وما بعد ما بين هذا القول الذي استدل عليه هنا بالآية وبين ما قدمنا نقله عنه في القواعد ، والمسألة عندي لا تخلو من الاشكال ، حيث إن ما تقدم نقله عن الشيخ والجماعة من الجمع بين التحريم بالاستحباب فيه ما عرفت في غير مقام مما تقدم ، وعندى أن أحد التحرين إنما خرج مخرج

— ١٤٤ — (عدم وجوب الهدي لو وجده بعد صوم الثلاثة) ج ١٧

التقية ، والعامه هنا مثل أصحابنا على اقوال ثلاثة :

فمنهم من ذهب إلى ما تقدم نقله عن الشيخ ، ونقله في المنتهى عن حماد والثوري .

ومنهم من ذهب إلى ما نقل عن ابن إدريس ، ونقله في المنتهى عن الحسن وقتادة ومالك والشافعي وأحمد في إحدى الروايتين .

ومنهم من ذهب إلى ما نقل عن العلامة في القواعد ، ونقله في المنتهى عن أبي حنيفة ، قال : « وقال أبو حنيفة : يجب عليه الانتقال إلى الهدي ، وكذلك إذا وجد الهدي بعد أن صام الثلاثة قبل يوم النحر ، وإن وجده بعد أن مضت أيام النحر أجزاء الصوم وإن لم يتحلل ، لأنه قد مضى زمان التحلل » .

ولا يخفى على العارف بالسير أن ما عدا مذهب أبي حنيفة من المذاهب المذكورة لا شيوع له ولا صيت في تلك الاوقات ، وإنما ظهر هذا الصيت للمذاهب الثلاثة المنضمة إليه في الأعصار المتأخرة ، وليسوا في تلك الاوقات إلا كغيرهم من سائر المجتهدين .

وأما مذهب أبي حنيفة فهو شائع ذائع ، وله مريضة يجادلون على مذهبه ، وجميع حكام الجور في وقته وبعده أيضاً في زمن تلامذته من أبي يوسف ونحوه لا يصدر عن أحكامه .

وبهذا التقريب يقرب حمل رواية عقبة بن خالد (١) على التقية ، فانها ظاهرة في وجوب الهدي بعد صوم الثلاثة في وقتها المستحب .

وحينئذ يكون العمل على رواية حماد بن عثمان (٢) المعتضدة باطلاق

(١) و(٢) الوسائل - الباب - ٤٥ - من أبواب الذبيح - الحديث ٢ - ١ .

ج ١٧ ( حكم من لم يتمكن من صوم الثلاثة في وقتها الموظف ) - ١٤٥ -

الاخبار المستفيضة (١) المتقدمة ، كما قدمنا الاشارة إليه ، والاحتياط بالاتيان بالهدي في وقته بما لا ينبغي تركه ثم إكمال العشرة ، والله العالم .

### الثامن :

لو لم يصم الثلاثة في وقتها الموظف الذي تقدم في الاخبار فان تمكن من صيام يوم الحصة وما بعده صامها ، وإن تمكن من التأخير إلى بعد أيام التشريق أخر صيامها إلى بعد تمام أيام التشريق فانه الأفضل ، وإلا صام يوم الحصة ويومين بعده ، وإن لم يقم عليه جماله صامها في الطريق أو في منزله إن لم يخرج ذو الحجة .

ويدل على الحكم الأول من أن الأفضل بعد أيام التشريق ومع عدم إمكانه فيوم الحصة وما بعده ما تقدم في صحيحة رفاعه (٢) من قوله : « فانه قدم يوم التروية » قال : يصوم ثلاثة أيام بعد التشريق ، قلت : لم يقم عليه جماله ، قال : يصوم يوم الحصة وبعده يومين .

وأما ما يدل على الثاني من الصوم في الطريق فما رواه في الكافي في الصحيح عن معاوية بن عمار (٣) عن عبد صالح ( عليه السلام ) قال : « سألت عن المتمتع ليس له اضعية وفاته الصوم حتى يخرج ، وليس له مقام ، قال : يصوم ثلاثة أيام في الطريق إن شاء ، وإن شاء صام في اهله » .

(١) الوسائل - الباب - ٤٤ - من أبواب الذبح .

(٢) الوسائل - الباب - ٤٦ - من أبواب الذبح - الحديث ١ .

(٣) الوسائل - الباب - ٤٧ - من أبواب الذبح - الحديث ٢ .

— ١٤٦ — ( حكم من لم يتمكن من صوم الثلاثة في وقتها المولف ) ج ١٧

ومن معاوية بن عمار (١) في الصحيح عن أبي عبد الله ( عليه السلام ) قال : « قال رسول الله ( صلى الله عليه وآله ) : من كان متمتعاً فلم يجد هدياً فليصم ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع إلى أهله ، فإن فاتته ذلك وكان له مقام بعد الصدر صام ثلاثة أيام بمكة ، وإن لم يكن له مقام صام في الطريق أو في أهله ، وإن كان له مقام بمكة وأراد أن يصوم السبعة ترك الصيام بقدر مسيره إلى أهله أو شهراً ثم صام » .

قوله ( عليه السلام ) : « وإن كان له مقام » أي بمكة بعد الرجوع من منى . نال في القاموس : « والصدر : أعلى مقام كل شيء - إلى أن قال - : والرجوع كالصدر ، والاسم بالتحريك ، ومنه طواف الصدر - إلى أن قال - : والصدر بالتحريك : اليوم الرابع من أيام النحر » انتهى . ومرجعه إلى احتمالات ثلاثة كلها قائمة في الخلد : أحدها أن يكون مصدراً بمعنى الرجوع ، فتكون داله ساكنة ، وأن يكون اسم مصدر منه ، فتكون داله مفتوحة ، وأن يراد به اليوم الرابع من أيام النحر ، وهو ثالث أيام التعريق ، فيكون مفتوح الدال أيضاً .

وما زواه الشيخ في الموثق عن الحسن بن الجهم (٢) قال : « سألت عن رجل فاتته صوم الثلاثة الأيام في الحج » قال : من فاتته صيام الثلاثة الأيام في الحج ما لم يكن عبداً تركها فاتته يصوم بمكة ما لم يخرج منها ، فإن لم يكن حراً

(١) الوسائل - الباب - ٤٧ - من أبواب الذبح - الحديث ٤ وذكر

ذيله في الباب - ٥٠ - منها - الحديث ٢ .

(٢) الوسائل - الباب - ١١ - من أبواب من يصح منه الصوم - الحديث ٢

من كتاب الصوم .

ج ١٧ (حكم من لم يتمكن من صوم الثلاثة في وقتها الموظف) — ١٤٧ —

أن يقيم عليه فليصم في الطريق .

وعن يونس (١) عن أبي عبدالله (عليه السلام) « في رجل متمتع لم يكن معه هدي ، قال : يصوم ثلاثة أيام قبل التروية بيوم ويوم التروية ويوم عرفة ، قال : فقلت له : إذا دخل يوم التروية وهو لا ينبغي أن يصوم بمنى أيام التشريق ، قال : فإذا رجع إلى مكة صام ، قلت : فانه اصجله أصحابه وأبوا أن يقيموا بمكة ، قال : فليصم في الطريق ، قال : فقلت : يصوم في السفر ، قال : هو ذا يصوم في يوم عرفة ، وأهل عرفة في السفر .

وأما ما رواه الشيخ في الصحيح عن محمد بن مسلم (٢) عن أحدهما (عليهما السلام) قال : « الصوم الثلاثة الأيام إن صامها فأخرها يوم عرفة ، فإن لم يقدر على ذلك فليؤخرها حتى يصومها في أهله ، ولا يصومها في السفر » فقد اجاب عنه الشيخ ، فقال : « يعني لا يصومها في السفر معتقداً أنه لا يسمه غير ذلك ، بل يعتقد أنه غير في صومها في السفر وفي أهله . ولا يخفى ما فيه من التكلف والبعد .

وقال في كتاب المنتقى بعد نقل الخبر : « قلت : ينبغي أن يكون هذا الحديث محمولاً على رجحان تأخير الصوم إلى أن يصل إلى أهله مع فوات فعله على وجه يكون آخره عرفة ، وإن جاز أن يصومه في الطريق جمعاً بين الخبر وبين ما سبق ، وللشيخ في تأويله كلام ركيك ذكره في الكتاين » انتهى .

(١) الوسائل - الباب - ١١ - من أبواب من يصح منه الصوم -

الحديث ٣ - من كتاب الصوم .

(٢) الوسائل - الباب - ٤٦ - من أبواب الذبح - الحديث ١٠ .

— ١٤٨ — ( لزوم الفصل بين الثلاثة والسبعة في الصيام ) ج ١٧

أقول : ظاهر الخبر كما ترى أن المرتبة الثانية مع عدم الاتيان بها في الوقت الموظف الذي تقدم في الاخبار هو التأخير إلى أن يصومها في اهله ، مع استفاضة الروايات المتقدمة بالأمر بصوم يوم الحصة وما بعده إن لم يتمكن من التأخير إلى ما بعد أيام التشريق ، وأن الصوم في الطريق إنما هو بعد هذه المراتب . وبذلك يظهر لك ما في حل صاحب المتقى أيضاً .

وظاهر المحدث الكاشاني في الوافي حل الخبر المذكور على التقي مستنداً إلى ما تشرع به صحيحة رفاة المتقدمة ، ولعله الأقرب ،

وكيف كان فالرواية المذكورة معارضة بجملة من الاخبار الصحيحة الصريحة المستفيضة المتفق على العمل بها ، فلا تبلغ حجة في مقابلتها . والله العالم .

### المسألة الثالثة :

لا خلاف بين الأصحاب ( رضوان الله تعالى عليهم ) في وجوب الفصل بين الثلاثة والسبعة ، لأنهم اوجبوا صوم الثلاثة في الحج والسبعة في البلد ، كما هو صريح الآية العريضة (١) وعليه دلت الاخبار المتكاثرة .

منها صحيحة حماد بن عيسى (٢) المتقدمة في روايات صدر المسألة ، ومرسلة الفقيه (٣) ورواية كتاب الفقه الرضوي (٤) المتقدمتان ثمة ، وبما

(١) سورة البقرة : ٢ - الآية ١٩٦ .

- (٢) الوسائل - الباب - ٥٣ - من أبواب الذبيح - الحديث ٣ .
- (٣) الوسائل - الباب - ٤٦ - من أبواب الذبيح - الحديث ١٢ .
- (٤) المستفرك - الباب - ٤١ - من أبواب الذبيح - الحديث ٢ .

ج ١٧ ( لزوم انتظار مدة وصوله الى اهله لصيام السبعة في مكة ) - ١٤٩ -

تقدم في الأمر الثاني من صحيحة ابن سنان (١) وصحيحة ابن مسكان (٢) وصحيحة معاوية بن عمار (٣) المتقدمة أيضاً في الامر الثامن .

وما رواه الشيخ في الصحيح من سليمان بن خالد (٤) قال : « سألت أبا عبد الله ( عليه السلام ) عن رجل تمتع ولم يجد هدياً ، قال : يصوم ثلاثة أيام بمكة وسبعة إذا رجع ، » .

أقول : وهذه الرواية أيضاً دالة على ما قدمناه في الأمر الثامن من أن الأفضل بعد فوات الثلاثة المستحبة التأخير إلى بعد أيام التفريق ، كما تقدم في صحيحة رفاعه (٥) وخالف في هذا الحكم جملة من العامة ، فذهب بعضهم إلى أنه يصوم بعد الفراغ من افعال الحج ، ذهب إليه أبو حنيفة والشافعي في أحد قوليه وأحمد ، وقيل : يصوم إذا كان سائراً في الطريق . وبه قال مالك والشافعي في القول الثاني ، وهو خروج عن صريح القرآن العزيز . وعلى هذا فلو اقام بمكة ولم يرجع إلى بلاده انتظر مدة وصوله إلى اهله ما لم يتجاوز عن شهر ثم صام ، فإن زادت مدة وصوله على شهر اكتفى بمضي الشهر ومبدأ الشهر من انقضاء أيام التفريق .

ويدل على ذلك ما تقدم في صحيحة معاوية بن عمار (٦) المذكورة في الأمر الثامن من قوله ( عليه السلام ) : « وإن كان له مقام بمكة ولراد أن يصوم السبعة ترك الصيام بقدر مسيره إلى اهله أو شهراً ثم صام » .

(١) و(٢) الوسائل - الباب - ٥١ - من أبواب الذبح - الحديث ١ - ٢ .

(٣) الوسائل - الباب - ٤٧ - من أبواب الذبح - الحديث ٤ .

(٤) و(٥) الوسائل - الباب - ٤٦ - من أبواب الذبح - الحديث ٧ - ١ .

(٦) الوسائل - الباب - ٥٠ - من أبواب الذبح - الحديث ٢ .

— ١٥٠ — ( لزوم انتظار مدة وصوله الى اهله لصيام السبعة في مكة ) ج ١٧

وروى الشيخ في الصحيح عن أحمد بن محمد بن أبي نصر (١) « في المقيم إذا صام الثلاثة الأيام ثم يجاور ينظر مقدم أهل بلده ، فإذا ظن أنهم قد دخلوا فليصم السبعة أيام » .

وعن ابن مسكان عن أبي بصير (٢) قال : « سأله عن رجل تمتع فلم يجد ما يهدي فصام ثلاثة أيام ، فلما قضى نسكه بدا له أن يقيم سنة ، قال : فليستظر مقدم أهل بلده ، فإذا ظن أنهم قد دخلوا بلدهم فليصم السبعة الأيام » وفي أكثر النسخ « منهل أهل بلده » وربما وجد في بعضها « منهل أهل بلده » .

وروى في المقتعة مرسلاً (٣) قال : « سئل ( عليه السلام ) عن التمتع بالعمرة لا يجد الهدي فيصوم ثلاثة أيام ثم يجاور كيف يصنع في صيامه باقي الأيام ؟ قال : ينتظر مقدار ما يصل إلى بلده من الزمان ثم يصوم باقي الأيام » .

قال : « وسئل ( عليه السلام ) (٤) عن تمتع لم يجد الهدي فصام ثلاثة أيام ثم جاور مكة متى يصوم السبعة الأيام الآخر ؟ فقال : إذا مضى من الزمان مقدار ما كان يدخل فيه إلى بلده صام السبعة الأيام » .

وروى العياشي في تفسيره عن حذيفة بن منصور (٥) عن أبي عبد الله ( عليه السلام ) قال : « إذا تمتع بالعمرة إلى الحج ولم يكن معه هدي صام قبل التزوية ويوم التزوية وיום عرفة ، فإن لم يصم هذه الثلاثة الأيام صام بمكة ، فإن حجوا صام في الطريق ، وإذا قام بمكة بقدر مسيره إلى مكة » .

(١) و(٢) و(٣) و(٤) و(٥) الوسائل - الباب - ٥٠ - من أبواب الذبح -

الحديث ١ - ٤ - ٥ - ٦ - ٧ - ٨ - ٩ - ١٠ - ١١ - ١٢ - ١٣ - ١٤ - ١٥ - ١٦ - ١٧ - ١٨ - ١٩ - ٢٠ - ٢١ - ٢٢ - ٢٣ - ٢٤ - ٢٥ - ٢٦ - ٢٧ - ٢٨ - ٢٩ - ٣٠ - ٣١ - ٣٢ - ٣٣ - ٣٤ - ٣٥ - ٣٦ - ٣٧ - ٣٨ - ٣٩ - ٤٠ - ٤١ - ٤٢ - ٤٣ - ٤٤ - ٤٥ - ٤٦ - ٤٧ - ٤٨ - ٤٩ - ٥٠ - ٥١ - ٥٢ - ٥٣ - ٥٤ - ٥٥ - ٥٦ - ٥٧ - ٥٨ - ٥٩ - ٦٠ - ٦١ - ٦٢ - ٦٣ - ٦٤ - ٦٥ - ٦٦ - ٦٧ - ٦٨ - ٦٩ - ٧٠ - ٧١ - ٧٢ - ٧٣ - ٧٤ - ٧٥ - ٧٦ - ٧٧ - ٧٨ - ٧٩ - ٨٠ - ٨١ - ٨٢ - ٨٣ - ٨٤ - ٨٥ - ٨٦ - ٨٧ - ٨٨ - ٨٩ - ٩٠ - ٩١ - ٩٢ - ٩٣ - ٩٤ - ٩٥ - ٩٦ - ٩٧ - ٩٨ - ٩٩ - ١٠٠ - ١٠١ - ١٠٢ - ١٠٣ - ١٠٤ - ١٠٥ - ١٠٦ - ١٠٧ - ١٠٨ - ١٠٩ - ١١٠ - ١١١ - ١١٢ - ١١٣ - ١١٤ - ١١٥ - ١١٦ - ١١٧ - ١١٨ - ١١٩ - ١٢٠ - ١٢١ - ١٢٢ - ١٢٣ - ١٢٤ - ١٢٥ - ١٢٦ - ١٢٧ - ١٢٨ - ١٢٩ - ١٣٠ - ١٣١ - ١٣٢ - ١٣٣ - ١٣٤ - ١٣٥ - ١٣٦ - ١٣٧ - ١٣٨ - ١٣٩ - ١٤٠ - ١٤١ - ١٤٢ - ١٤٣ - ١٤٤ - ١٤٥ - ١٤٦ - ١٤٧ - ١٤٨ - ١٤٩ - ١٥٠ - ١٥١ - ١٥٢ - ١٥٣ - ١٥٤ - ١٥٥ - ١٥٦ - ١٥٧ - ١٥٨ - ١٥٩ - ١٦٠ - ١٦١ - ١٦٢ - ١٦٣ - ١٦٤ - ١٦٥ - ١٦٦ - ١٦٧ - ١٦٨ - ١٦٩ - ١٧٠ - ١٧١ - ١٧٢ - ١٧٣ - ١٧٤ - ١٧٥ - ١٧٦ - ١٧٧ - ١٧٨ - ١٧٩ - ١٨٠ - ١٨١ - ١٨٢ - ١٨٣ - ١٨٤ - ١٨٥ - ١٨٦ - ١٨٧ - ١٨٨ - ١٨٩ - ١٩٠ - ١٩١ - ١٩٢ - ١٩٣ - ١٩٤ - ١٩٥ - ١٩٦ - ١٩٧ - ١٩٨ - ١٩٩ - ٢٠٠ - ٢٠١ - ٢٠٢ - ٢٠٣ - ٢٠٤ - ٢٠٥ - ٢٠٦ - ٢٠٧ - ٢٠٨ - ٢٠٩ - ٢١٠ - ٢١١ - ٢١٢ - ٢١٣ - ٢١٤ - ٢١٥ - ٢١٦ - ٢١٧ - ٢١٨ - ٢١٩ - ٢٢٠ - ٢٢١ - ٢٢٢ - ٢٢٣ - ٢٢٤ - ٢٢٥ - ٢٢٦ - ٢٢٧ - ٢٢٨ - ٢٢٩ - ٢٣٠ - ٢٣١ - ٢٣٢ - ٢٣٣ - ٢٣٤ - ٢٣٥ - ٢٣٦ - ٢٣٧ - ٢٣٨ - ٢٣٩ - ٢٤٠ - ٢٤١ - ٢٤٢ - ٢٤٣ - ٢٤٤ - ٢٤٥ - ٢٤٦ - ٢٤٧ - ٢٤٨ - ٢٤٩ - ٢٥٠ - ٢٥١ - ٢٥٢ - ٢٥٣ - ٢٥٤ - ٢٥٥ - ٢٥٦ - ٢٥٧ - ٢٥٨ - ٢٥٩ - ٢٦٠ - ٢٦١ - ٢٦٢ - ٢٦٣ - ٢٦٤ - ٢٦٥ - ٢٦٦ - ٢٦٧ - ٢٦٨ - ٢٦٩ - ٢٧٠ - ٢٧١ - ٢٧٢ - ٢٧٣ - ٢٧٤ - ٢٧٥ - ٢٧٦ - ٢٧٧ - ٢٧٨ - ٢٧٩ - ٢٨٠ - ٢٨١ - ٢٨٢ - ٢٨٣ - ٢٨٤ - ٢٨٥ - ٢٨٦ - ٢٨٧ - ٢٨٨ - ٢٨٩ - ٢٩٠ - ٢٩١ - ٢٩٢ - ٢٩٣ - ٢٩٤ - ٢٩٥ - ٢٩٦ - ٢٩٧ - ٢٩٨ - ٢٩٩ - ٣٠٠ - ٣٠١ - ٣٠٢ - ٣٠٣ - ٣٠٤ - ٣٠٥ - ٣٠٦ - ٣٠٧ - ٣٠٨ - ٣٠٩ - ٣١٠ - ٣١١ - ٣١٢ - ٣١٣ - ٣١٤ - ٣١٥ - ٣١٦ - ٣١٧ - ٣١٨ - ٣١٩ - ٣٢٠ - ٣٢١ - ٣٢٢ - ٣٢٣ - ٣٢٤ - ٣٢٥ - ٣٢٦ - ٣٢٧ - ٣٢٨ - ٣٢٩ - ٣٣٠ - ٣٣١ - ٣٣٢ - ٣٣٣ - ٣٣٤ - ٣٣٥ - ٣٣٦ - ٣٣٧ - ٣٣٨ - ٣٣٩ - ٣٤٠ - ٣٤١ - ٣٤٢ - ٣٤٣ - ٣٤٤ - ٣٤٥ - ٣٤٦ - ٣٤٧ - ٣٤٨ - ٣٤٩ - ٣٥٠ - ٣٥١ - ٣٥٢ - ٣٥٣ - ٣٥٤ - ٣٥٥ - ٣٥٦ - ٣٥٧ - ٣٥٨ - ٣٥٩ - ٣٦٠ - ٣٦١ - ٣٦٢ - ٣٦٣ - ٣٦٤ - ٣٦٥ - ٣٦٦ - ٣٦٧ - ٣٦٨ - ٣٦٩ - ٣٧٠ - ٣٧١ - ٣٧٢ - ٣٧٣ - ٣٧٤ - ٣٧٥ - ٣٧٦ - ٣٧٧ - ٣٧٨ - ٣٧٩ - ٣٨٠ - ٣٨١ - ٣٨٢ - ٣٨٣ - ٣٨٤ - ٣٨٥ - ٣٨٦ - ٣٨٧ - ٣٨٨ - ٣٨٩ - ٣٩٠ - ٣٩١ - ٣٩٢ - ٣٩٣ - ٣٩٤ - ٣٩٥ - ٣٩٦ - ٣٩٧ - ٣٩٨ - ٣٩٩ - ٤٠٠ - ٤٠١ - ٤٠٢ - ٤٠٣ - ٤٠٤ - ٤٠٥ - ٤٠٦ - ٤٠٧ - ٤٠٨ - ٤٠٩ - ٤١٠ - ٤١١ - ٤١٢ - ٤١٣ - ٤١٤ - ٤١٥ - ٤١٦ - ٤١٧ - ٤١٨ - ٤١٩ - ٤٢٠ - ٤٢١ - ٤٢٢ - ٤٢٣ - ٤٢٤ - ٤٢٥ - ٤٢٦ - ٤٢٧ - ٤٢٨ - ٤٢٩ - ٤٣٠ - ٤٣١ - ٤٣٢ - ٤٣٣ - ٤٣٤ - ٤٣٥ - ٤٣٦ - ٤٣٧ - ٤٣٨ - ٤٣٩ - ٤٤٠ - ٤٤١ - ٤٤٢ - ٤٤٣ - ٤٤٤ - ٤٤٥ - ٤٤٦ - ٤٤٧ - ٤٤٨ - ٤٤٩ - ٤٥٠ - ٤٥١ - ٤٥٢ - ٤٥٣ - ٤٥٤ - ٤٥٥ - ٤٥٦ - ٤٥٧ - ٤٥٨ - ٤٥٩ - ٤٦٠ - ٤٦١ - ٤٦٢ - ٤٦٣ - ٤٦٤ - ٤٦٥ - ٤٦٦ - ٤٦٧ - ٤٦٨ - ٤٦٩ - ٤٧٠ - ٤٧١ - ٤٧٢ - ٤٧٣ - ٤٧٤ - ٤٧٥ - ٤٧٦ - ٤٧٧ - ٤٧٨ - ٤٧٩ - ٤٨٠ - ٤٨١ - ٤٨٢ - ٤٨٣ - ٤٨٤ - ٤٨٥ - ٤٨٦ - ٤٨٧ - ٤٨٨ - ٤٨٩ - ٤٩٠ - ٤٩١ - ٤٩٢ - ٤٩٣ - ٤٩٤ - ٤٩٥ - ٤٩٦ - ٤٩٧ - ٤٩٨ - ٤٩٩ - ٥٠٠ - ٥٠١ - ٥٠٢ - ٥٠٣ - ٥٠٤ - ٥٠٥ - ٥٠٦ - ٥٠٧ - ٥٠٨ - ٥٠٩ - ٥١٠ - ٥١١ - ٥١٢ - ٥١٣ - ٥١٤ - ٥١٥ - ٥١٦ - ٥١٧ - ٥١٨ - ٥١٩ - ٥٢٠ - ٥٢١ - ٥٢٢ - ٥٢٣ - ٥٢٤ - ٥٢٥ - ٥٢٦ - ٥٢٧ - ٥٢٨ - ٥٢٩ - ٥٣٠ - ٥٣١ - ٥٣٢ - ٥٣٣ - ٥٣٤ - ٥٣٥ - ٥٣٦ - ٥٣٧ - ٥٣٨ - ٥٣٩ - ٥٤٠ - ٥٤١ - ٥٤٢ - ٥٤٣ - ٥٤٤ - ٥٤٥ - ٥٤٦ - ٥٤٧ - ٥٤٨ - ٥٤٩ - ٥٥٠ - ٥٥١ - ٥٥٢ - ٥٥٣ - ٥٥٤ - ٥٥٥ - ٥٥٦ - ٥٥٧ - ٥٥٨ - ٥٥٩ - ٥٦٠ - ٥٦١ - ٥٦٢ - ٥٦٣ - ٥٦٤ - ٥٦٥ - ٥٦٦ - ٥٦٧ - ٥٦٨ - ٥٦٩ - ٥٧٠ - ٥٧١ - ٥٧٢ - ٥٧٣ - ٥٧٤ - ٥٧٥ - ٥٧٦ - ٥٧٧ - ٥٧٨ - ٥٧٩ - ٥٨٠ - ٥٨١ - ٥٨٢ - ٥٨٣ - ٥٨٤ - ٥٨٥ - ٥٨٦ - ٥٨٧ - ٥٨٨ - ٥٨٩ - ٥٩٠ - ٥٩١ - ٥٩٢ - ٥٩٣ - ٥٩٤ - ٥٩٥ - ٥٩٦ - ٥٩٧ - ٥٩٨ - ٥٩٩ - ٦٠٠ - ٦٠١ - ٦٠٢ - ٦٠٣ - ٦٠٤ - ٦٠٥ - ٦٠٦ - ٦٠٧ - ٦٠٨ - ٦٠٩ - ٦١٠ - ٦١١ - ٦١٢ - ٦١٣ - ٦١٤ - ٦١٥ - ٦١٦ - ٦١٧ - ٦١٨ - ٦١٩ - ٦٢٠ - ٦٢١ - ٦٢٢ - ٦٢٣ - ٦٢٤ - ٦٢٥ - ٦٢٦ - ٦٢٧ - ٦٢٨ - ٦٢٩ - ٦٣٠ - ٦٣١ - ٦٣٢ - ٦٣٣ - ٦٣٤ - ٦٣٥ - ٦٣٦ - ٦٣٧ - ٦٣٨ - ٦٣٩ - ٦٤٠ - ٦٤١ - ٦٤٢ - ٦٤٣ - ٦٤٤ - ٦٤٥ - ٦٤٦ - ٦٤٧ - ٦٤٨ - ٦٤٩ - ٦٥٠ - ٦٥١ - ٦٥٢ - ٦٥٣ - ٦٥٤ - ٦٥٥ - ٦٥٦ - ٦٥٧ - ٦٥٨ - ٦٥٩ - ٦٦٠ - ٦٦١ - ٦٦٢ - ٦٦٣ - ٦٦٤ - ٦٦٥ - ٦٦٦ - ٦٦٧ - ٦٦٨ - ٦٦٩ - ٦٧٠ - ٦٧١ - ٦٧٢ - ٦٧٣ - ٦٧٤ - ٦٧٥ - ٦٧٦ - ٦٧٧ - ٦٧٨ - ٦٧٩ - ٦٨٠ - ٦٨١ - ٦٨٢ - ٦٨٣ - ٦٨٤ - ٦٨٥ - ٦٨٦ - ٦٨٧ - ٦٨٨ - ٦٨٩ - ٦٩٠ - ٦٩١ - ٦٩٢ - ٦٩٣ - ٦٩٤ - ٦٩٥ - ٦٩٦ - ٦٩٧ - ٦٩٨ - ٦٩٩ - ٧٠٠ - ٧٠١ - ٧٠٢ - ٧٠٣ - ٧٠٤ - ٧٠٥ - ٧٠٦ - ٧٠٧ - ٧٠٨ - ٧٠٩ - ٧١٠ - ٧١١ - ٧١٢ - ٧١٣ - ٧١٤ - ٧١٥ - ٧١٦ - ٧١٧ - ٧١٨ - ٧١٩ - ٧٢٠ - ٧٢١ - ٧٢٢ - ٧٢٣ - ٧٢٤ - ٧٢٥ - ٧٢٦ - ٧٢٧ - ٧٢٨ - ٧٢٩ - ٧٣٠ - ٧٣١ - ٧٣٢ - ٧٣٣ - ٧٣٤ - ٧٣٥ - ٧٣٦ - ٧٣٧ - ٧٣٨ - ٧٣٩ - ٧٤٠ - ٧٤١ - ٧٤٢ - ٧٤٣ - ٧٤٤ - ٧٤٥ - ٧٤٦ - ٧٤٧ - ٧٤٨ - ٧٤٩ - ٧٥٠ - ٧٥١ - ٧٥٢ - ٧٥٣ - ٧٥٤ - ٧٥٥ - ٧٥٦ - ٧٥٧ - ٧٥٨ - ٧٥٩ - ٧٦٠ - ٧٦١ - ٧٦٢ - ٧٦٣ - ٧٦٤ - ٧٦٥ - ٧٦٦ - ٧٦٧ - ٧٦٨ - ٧٦٩ - ٧٧٠ - ٧٧١ - ٧٧٢ - ٧٧٣ - ٧٧٤ - ٧٧٥ - ٧٧٦ - ٧٧٧ - ٧٧٨ - ٧٧٩ - ٧٨٠ - ٧٨١ - ٧٨٢ - ٧٨٣ - ٧٨٤ - ٧٨٥ - ٧٨٦ - ٧٨٧ - ٧٨٨ - ٧٨٩ - ٧٩٠ - ٧٩١ - ٧٩٢ - ٧٩٣ - ٧٩٤ - ٧٩٥ - ٧٩٦ - ٧٩٧ - ٧٩٨ - ٧٩٩ - ٨٠٠ - ٨٠١ - ٨٠٢ - ٨٠٣ - ٨٠٤ - ٨٠٥ - ٨٠٦ - ٨٠٧ - ٨٠٨ - ٨٠٩ - ٨١٠ - ٨١١ - ٨١٢ - ٨١٣ - ٨١٤ - ٨١٥ - ٨١٦ - ٨١٧ - ٨١٨ - ٨١٩ - ٨٢٠ - ٨٢١ - ٨٢٢ - ٨٢٣ - ٨٢٤ - ٨٢٥ - ٨٢٦ - ٨٢٧ - ٨٢٨ - ٨٢٩ - ٨٣٠ - ٨٣١ - ٨٣٢ - ٨٣٣ - ٨٣٤ - ٨٣٥ - ٨٣٦ - ٨٣٧ - ٨٣٨ - ٨٣٩ - ٨٤٠ - ٨٤١ - ٨٤٢ - ٨٤٣ - ٨٤٤ - ٨٤٥ - ٨٤٦ - ٨٤٧ - ٨٤٨ - ٨٤٩ - ٨٥٠ - ٨٥١ - ٨٥٢ - ٨٥٣ - ٨٥٤ - ٨٥٥ - ٨٥٦ - ٨٥٧ - ٨٥٨ - ٨٥٩ - ٨٦٠ - ٨٦١ - ٨٦٢ - ٨٦٣ - ٨٦٤ - ٨٦٥ - ٨٦٦ - ٨٦٧ - ٨٦٨ - ٨٦٩ - ٨٧٠ - ٨٧١ - ٨٧٢ - ٨٧٣ - ٨٧٤ - ٨٧٥ - ٨٧٦ - ٨٧٧ - ٨٧٨ - ٨٧٩ - ٨٨٠ - ٨٨١ - ٨٨٢ - ٨٨٣ - ٨٨٤ - ٨٨٥ - ٨٨٦ - ٨٨٧ - ٨٨٨ - ٨٨٩ - ٨٩٠ - ٨٩١ - ٨٩٢ - ٨٩٣ - ٨٩٤ - ٨٩٥ - ٨٩٦ - ٨٩٧ - ٨٩٨ - ٨٩٩ - ٩٠٠ - ٩٠١ - ٩٠٢ - ٩٠٣ - ٩٠٤ - ٩٠٥ - ٩٠٦ - ٩٠٧ - ٩٠٨ - ٩٠٩ - ٩١٠ - ٩١١ - ٩١٢ - ٩١٣ - ٩١٤ - ٩١٥ - ٩١٦ - ٩١٧ - ٩١٨ - ٩١٩ - ٩٢٠ - ٩٢١ - ٩٢٢ - ٩٢٣ - ٩٢٤ - ٩٢٥ - ٩٢٦ - ٩٢٧ - ٩٢٨ - ٩٢٩ - ٩٣٠ - ٩٣١ - ٩٣٢ - ٩٣٣ - ٩٣٤ - ٩٣٥ - ٩٣٦ - ٩٣٧ - ٩٣٨ - ٩٣٩ - ٩٤٠ - ٩٤١ - ٩٤٢ - ٩٤٣ - ٩٤٤ - ٩٤٥ - ٩٤٦ - ٩٤٧ - ٩٤٨ - ٩٤٩ - ٩٥٠ - ٩٥١ - ٩٥٢ - ٩٥٣ - ٩٥٤ - ٩٥٥ - ٩٥٦ - ٩٥٧ - ٩٥٨ - ٩٥٩ - ٩٦٠ - ٩٦١ - ٩٦٢ - ٩٦٣ - ٩٦٤ - ٩٦٥ - ٩٦٦ - ٩٦٧ - ٩٦٨ - ٩٦٩ - ٩٧٠ - ٩٧١ - ٩٧٢ - ٩٧٣ - ٩٧٤ - ٩٧٥ - ٩٧٦ - ٩٧٧ - ٩٧٨ - ٩٧٩ - ٩٨٠ - ٩٨١ - ٩٨٢ - ٩٨٣ - ٩٨٤ - ٩٨٥ - ٩٨٦ - ٩٨٧ - ٩٨٨ - ٩٨٩ - ٩٩٠ - ٩٩١ - ٩٩٢ - ٩٩٣ - ٩٩٤ - ٩٩٥ - ٩٩٦ - ٩٩٧ - ٩٩٨ - ٩٩٩ - ١٠٠٠ - ١٠٠١ - ١٠٠٢ - ١٠٠٣ - ١٠٠٤ - ١٠٠٥ - ١٠٠٦ - ١٠٠٧ - ١٠٠٨ - ١٠٠٩ - ١٠١٠ - ١٠١١ - ١٠١٢ - ١٠١٣ - ١٠١٤ - ١٠١٥ - ١٠١٦ - ١٠١٧ - ١٠١٨ - ١٠١٩ - ١٠٢٠ - ١٠٢١ - ١٠٢٢ - ١٠٢٣ - ١٠٢٤ - ١٠٢٥ - ١٠٢٦ - ١٠٢٧ - ١٠٢٨ - ١٠٢٩ - ١٠٣٠ - ١٠٣١ - ١٠٣٢ - ١٠٣٣ - ١٠٣٤ - ١٠٣٥ - ١٠٣٦ - ١٠٣٧ - ١٠٣٨ - ١٠٣٩ - ١٠٤٠ - ١٠٤١ - ١٠٤٢ - ١٠٤٣ - ١٠٤٤ - ١٠٤٥ - ١٠٤٦ - ١٠٤٧ - ١٠٤٨ - ١٠٤٩ - ١٠٥٠ - ١٠٥١ - ١٠٥٢ - ١٠٥٣ - ١٠٥٤ - ١٠٥٥ - ١٠٥٦ - ١٠٥٧ - ١٠٥٨ - ١٠٥٩ - ١٠٦٠ - ١٠٦١ - ١٠٦٢ - ١٠٦٣ - ١٠٦٤ - ١٠٦٥ - ١٠٦٦ - ١٠٦٧ - ١٠٦٨ - ١٠٦٩ - ١٠٧٠ - ١٠٧١ - ١٠٧٢ - ١٠٧٣ - ١٠٧٤ - ١٠٧٥ - ١٠٧٦ - ١٠٧٧ - ١٠٧٨ - ١٠٧٩ - ١٠٨٠ - ١٠٨١ - ١٠٨٢ - ١٠٨٣ - ١٠٨٤ - ١٠٨٥ - ١٠٨٦ - ١٠٨٧ - ١٠٨٨ - ١٠٨٩ - ١٠٩٠ - ١٠٩١ - ١٠٩٢ - ١٠٩٣ - ١٠٩٤ - ١٠٩٥ - ١٠٩٦ - ١٠٩٧ - ١٠٩٨ - ١٠٩٩ - ١١٠٠ - ١١٠١ - ١١٠٢ - ١١٠٣ - ١١٠٤ - ١١٠٥ - ١١٠٦ - ١١٠٧ - ١١٠٨ - ١١٠٩ - ١١١٠ - ١١١١ - ١١١٢ - ١١١٣ - ١١١٤ - ١١١٥ - ١١١٦ - ١١١٧ - ١١١٨ - ١١١٩ - ١١٢٠ - ١١٢١ - ١١٢٢ - ١١٢٣ - ١١٢٤ - ١١٢٥ - ١١٢٦ - ١١٢٧ - ١١٢٨ - ١١٢٩ - ١١٣٠ - ١١٣١ - ١١٣٢ - ١١٣٣ - ١١٣٤ - ١١٣٥ - ١١٣٦ - ١١٣٧ - ١١٣٨ - ١١٣٩ - ١١٤٠ - ١١٤١ - ١١٤٢ - ١١٤٣ - ١١٤٤ - ١١٤٥ - ١١٤٦ - ١١٤٧ - ١١٤٨ - ١١٤٩ - ١١٥٠ - ١١٥١ - ١١٥٢ - ١١٥٣ - ١١٥٤ - ١١٥٥ - ١١٥٦ - ١١٥٧ - ١١٥٨ - ١١٥٩ - ١١٦٠ - ١١٦١ - ١١٦٢ - ١١٦٣ - ١١٦٤ - ١١٦٥ - ١١٦٦ - ١١٦٧ - ١١٦٨ - ١١٦٩ - ١١٧٠ - ١١٧١ - ١١٧٢ - ١١٧٣ - ١١٧٤ - ١١٧٥ - ١١٧٦ - ١١٧٧ - ١١٧٨ - ١١٧٩ - ١١٨٠ - ١١٨١ - ١١٨٢ - ١١٨٣ - ١١٨٤ - ١١٨٥ - ١١٨٦ - ١١٨٧ - ١١٨٨ - ١١٨٩ - ١١٩٠ - ١١٩١ - ١١٩٢ - ١١٩٣ - ١١٩٤ - ١١٩٥ - ١١٩٦ - ١١٩٧ - ١١٩٨ - ١١٩٩ - ١٢٠٠ - ١٢٠١ - ١٢٠٢ - ١٢٠٣ - ١٢٠٤ - ١٢٠٥ - ١٢٠٦ - ١٢٠٧ - ١٢٠٨ - ١٢٠٩ - ١٢١٠ - ١٢١١ - ١٢١٢ - ١٢١٣ - ١٢١٤ - ١٢١٥ - ١٢١٦ - ١٢١٧ - ١٢١٨ - ١٢١٩ - ١٢٢٠ - ١٢٢١ - ١٢٢٢ - ١٢٢٣ - ١٢٢٤ - ١٢٢٥ - ١٢٢٦ - ١٢٢٧ - ١٢٢٨ - ١٢٢٩ - ١٢٣٠ - ١٢٣١ - ١٢٣٢ - ١٢٣٣ - ١٢٣٤ - ١٢٣٥ - ١٢٣٦ - ١٢٣٧ - ١٢٣٨ - ١٢٣٩ - ١٢٤٠ - ١٢٤١ - ١٢٤٢ - ١٢٤٣ - ١٢٤٤ - ١٢٤٥ - ١٢٤٦ - ١٢٤٧ - ١٢٤٨ - ١٢٤٩ - ١٢٥٠ - ١٢٥١ - ١٢٥٢ - ١٢٥٣ - ١٢٥٤ - ١٢٥٥ - ١٢٥٦ - ١٢٥٧ - ١٢٥٨ - ١٢٥٩ - ١٢٦٠ - ١٢٦١ - ١٢٦٢ - ١٢٦٣ - ١٢٦٤ - ١٢٦٥ - ١٢٦٦ - ١٢٦٧ - ١٢٦٨ - ١٢٦٩ - ١٢٧٠ - ١٢٧١ - ١٢٧٢ - ١٢٧٣ - ١٢٧٤ - ١٢٧٥ - ١٢٧٦ - ١٢٧٧ - ١٢٧٨ - ١٢٧٩ - ١٢٨٠ - ١٢٨١ - ١٢٨٢ - ١٢٨٣ - ١٢٨٤ - ١٢٨٥ - ١٢٨٦ - ١٢٨٧ - ١٢٨٨ - ١٢٨٩ - ١٢٩٠ - ١٢٩١ - ١٢٩٢ - ١٢٩٣ - ١٢٩٤ - ١٢٩٥ - ١٢٩٦ - ١٢٩٧ - ١٢٩٨ - ١٢٩٩ - ١٣٠٠ - ١٣٠١ - ١٣٠٢ - ١٣٠٣ - ١٣٠٤ - ١٣٠٥ - ١٣٠٦ - ١٣٠٧ - ١٣٠٨ - ١٣٠٩ - ١٣١٠ - ١٣١١ - ١٣١٢ - ١٣١٣ - ١٣١٤ - ١٣١٥ - ١٣١٦ - ١٣١٧ - ١٣١٨ - ١٣١٩ - ١٣٢٠ - ١٣٢١ - ١٣٢٢ - ١٣٢٣ - ١٣٢٤ - ١٣٢٥ - ١٣٢٦ - ١٣٢٧ - ١٣٢٨ - ١٣٢٩ - ١٣٣٠ - ١٣٣١ - ١٣٣٢ - ١٣٣٣ - ١٣٣٤ - ١٣٣٥ - ١٣٣٦ - ١٣٣٧ - ١٣٣٨ - ١٣٣٩ - ١٣٤٠ - ١٣٤١ - ١٣٤٢ - ١٣٤٣ - ١٣٤٤ - ١٣٤٥ - ١٣٤٦ - ١٣٤٧ - ١٣٤٨ - ١٣٤٩ - ١٣٥٠ - ١٣٥١ - ١٣٥٢ - ١٣٥٣ - ١٣٥٤ - ١٣٥٥ - ١٣٥٦ - ١٣٥٧ - ١٣٥٨ - ١٣٥٩ - ١٣٦٠ - ١٣٦١ - ١٣٦٢ - ١٣٦٣ - ١٣٦٤ - ١٣٦٥ - ١٣٦٦ - ١٣٦٧ - ١٣٦٨ - ١٣٦٩ - ١٣٧٠ - ١٣٧١ - ١٣٧٢ - ١٣٧٣ - ١٣٧٤ - ١٣٧٥ - ١٣٧٦ - ١٣٧٧ - ١٣٧٨ - ١٣٧٩ - ١٣٨٠ - ١٣٨١ - ١٣٨٢ - ١٣٨٣ -



ج ١٧ ( هل يجزى مضي الشهر في الإقامة بغير مكة ؟ ) — ١٥١ —

منزله فشاء أن يصوم السبعة الأيام فعل .

وهل يجزى مضي الشهر في الإقامة بمكة أو غيرها أم يختص بمكة ؟  
مورد النص الاول خاصة ، وبه صرح شيخنا في المسالك حيث قال : « وإنما يكفي الشهر إذا كانت إقامته بمكة ، وإلا تعين انتظار الوصول إلى أهله كيف كان اقتصاراً على مورد النص ، وتمسكاً بقوله تعالى (١) : « وسبعة إذا رجعتن » حملاً للرجوع على ما يكون حقيقة أو حكماً ، ومبدأ الشهر من انقضاء أيام التشريق » انتهى .

قال في المدارك بعد نقله : « هذا كلامه ( رحمه الله ) ولا بأس به ، بل المستفاد من ظاهر الآية الشريفة (٢) اعتبار الرجوع حقيقة ، فالمسألة محل إشكال » انتهى .

أقول : يمكن تطرق المناقشة إلى ما ذكره شيخنا المشار إليه بأنه إن اقتصر في هذا الحكم على مورد النص - وهو الإقامة بمكة - فالواجب أيضاً الاقتصار في الانتظار على مدة وصوله ببلده على الإقامة في مكة ، كما وردت به النصوص المذكورة ، فلو أقام في غير مكة لم يكن الحكم فيه كذلك ، مع أن الظاهر أنه لا يقول به ، بل يوجب عليه الانتظار المدة المذكورة ، أقام بمكة أو غيرها . وحينئذ فلا يكون للإقامة في مكة مدخل في شيء من الحكمين .

والظاهر أن ذكر مكة إنما خرج مخرج التمثيل من حيث استحباب المجاورة فيها وارجحية المقام بها ، وإلا فلو فرضنا أنه انتقل إلى الطائف وأقام بها فالحكم فيه كذلك في المسألتين المذكورتين .

(١) و(٢) سورة البقرة : ٢ - الآية ١٩٦ .

— ١٥٢ — ( جواز تأخير صوم الثلاثة إلى الرجوع إلى أهله ) ج ١٧

وأما ما ذكره سبطه من الاشكال بالنظر إلى لزوم الخروج عن ظاهر الآية الشريفة (١) فالظاهر أنه ليس في عمله ، فإن النصوص كما عرفت قد تكاثرت بهذا الحكم ، فيجب تقييد إطلاق الآية به ، وتقييد إطلاق القرآن العزيز بالاخبار غير عزيز في الاحكام الشرعية ولو بخير واحد ، فكيف مثل هذه الاخبار على كثرتها وصحة بعضها ، مثل اخبار الحبة (٢) وميراث الزوجة (٣) وتوريث الزوجة بعد الخروج من العدة في المريض ضمن السنة (٤) ونحو ذلك .

وينبغي التنبيه على فوائد يتم بها تحقيق المسألة المذكورة .

### الاولى :

قد تضمن جملة من الاخبار جواز تأخير صوم الثلاثة إلى الرجوع إلى أهله . كصحيفة معاوية بن عمار (٥) المتقدمة ، حيث قال : « فان فاتته ذلك وكان له مقام بعد الصدر صام ثلاثة أيام بمكة وإن لم يكن له مقام صام في الطريق أو في انطه » .

(١) سورة البقرة : - الآية - ١٩٦ .

(٢) الوسائل - الباب - ٣ - من أبواب ميراث الأبوين والأولاد -

من كتاب الفرائض

(٣) الوسائل - الباب - ٦ - من أبواب ميراث الأزواج - من كتاب الفرائض .

(٤) الوسائل - الباب - ١٤ - من أبواب ميراث الأزواج - من كتاب الفرائض .

(٥) الوسائل - الباب - ٤٧ - من أبواب الذبح - الحديث ٤ .

ج ١٧ (عدم لزوم الفصل بين الثلاثة والسبعة لو صامها في بلده) - ١٥٣ -

وفي صحيحة ابن مسكان (١) المتقدمة في الأمر الثاني من المسألة السابقة « فان لم يقم عليه اصحابه ولم يستطع المقام بمكة فليصم عشرة ايام إذا رجع إلى اهله »

وفي مرسله الفقيه (٢) « فان فاته صوم هذا الثلاثة الأيام حتى يخرج وليس له مقام صام الثلاثة في الطريق إن شاء ، وإن شاء صام العشر في اهله » .

ويظهر من هذه الاخبار أن التأخير إلى وصول الأهل لا يكون إلا عن عذر مانع من صيامها في مكة أو قبل ذلك .

ثم الظاهر من الاخبار عدم وجوب الفصل هنا بين الثلاثة والسبعة ، بل نبه على ذلك في مرسله الفقيه (٣) حيث قال بعد ذكر ما قدمناه هنا : « ويفصل بين الثلاثة والسبعة بيوم ، وإن شاء صامها متتابعة » .

بل ظاهر العلامة في المنتهى عدم وجوب الفصل أيضاً وإن كان في مكة بعد مضي المدة التي يمكن الوصول فيها إلى اهله أو الشهر ، قال (قدس سره) : « إنما يلزمه التفريق بين الثلاثة والسبعة إذا كان بمكة ، لأنه يجب عليه صوم ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع إلى اهله ، فلا يمكن الجمع بينهما ولو اقام فكذا يجب عليه التفريق ، لأنه يلزمه أن يصير شهراً أو قدر وصول الناس إلى وطنه ، أما لو لم يصم الثلاثة الأيام إلا بعد وصول الناس إلى وطنه أو مضي شهر فانه لا يجب عليه التفريق بين الثلاثة والسبعة ، وكذا لو وصل إلى اهله ولم يكن قد صام بمكة ثلاثة أيام ، فانه يجوز له

(١) الوسائل - الباب - ٥١ - من أبواب الذبح - الحديث ٢ .

(٢) و(٣) الوسائل - الباب - ٤٦ - من أبواب الذبح - الحديث ١٢ .

الجمع بين الثلاثة والسبعة ، ولا يجب عليه التفريق « انتهى .

### الثانية :

المشهور بين الاصحاب ( رضوان الله تعالى عليهم ) أنه لا يشترط الموالاة في السبعة ، بل قال العلامة في التذكرة والمنتهى : « إنه لا يعرف فيه خلافاً » . ويدل عليه إطلاق الآية (١) وتقييدها يحتاج إلى دليل ، وما رواه الشيخ عن إسحاق بن عمار (٢) قال : « قلت لأبي الحسن موسى بن جعفر (عليهما السلام) : إني قدمت الكوفة ولم أسم السبعة الايام حتى نزلت بي حاجة إلى بغداد قال : صمها ببغداد ، قلت : افرقها ، قال : نعم » . ونقل في المختلف في كتاب الصوم عن ابن أبي عمير وأبي الصلاح وجوب التتابع في هذه السبعة ، قال ( قدس سره ) : « المشهور أن السبعة في بدل الهدي لا يجب فيه التتابع ، وقال ابن أبي عمير : وسبعة متتابعات إذا رجع إلى أهله ، وذهب أبو الصلاح إلى وجوب التتابع في السبعة ، لنا الأصل براءة الذمة ، وعدم شغلها بوجوب التتابع ، احتج بأن الأمر للقول ، وما رواه علي بن جعفر في الحسن (٣) عن أخيه موسى (عليه السلام) قال : « سألت عن صوم ثلاثة أيام في الحج وسبعة يصبونها متوالية أو يفرق بينها ؟ قال : يصوم الثلاثة الايام لا يفرق بينها والسبعة لا يفرق بينها ولا يجمع بين السبعة والثلاثة جميعاً » وللهواب المنع من

(١) سورة البقرة : ٢٠٠ - الآية ١٩٦ .

(٢) و(٣) الوسائل - الباب - ٥٥ - من أبواب الذبح - المصنف ١ - ٢ .

كون الامر للغور ومن كون الخبر للوجوب ، ولو قيل به كان قويا ،  
للحديث « انتهى .

وقال في المدارك بعد نقل الخلاف في المسألة ، والعلين في سند رواية  
إسحاق بن عمار بالضعف ، ونقل رواية علي بن جعفر دليلاً للقول الآخر  
ما صورته : « وهذه الرواية معتبرة الاسناد ، ليس في طريقها من قد يتوقف  
في شأنه إلا محمد بن أحمد العلوي ، وهو غير معلوم الحال ، لكن كثيراً ما  
يصف العلامة الروايات الواقعة في طريقها بالصحة ، ولعل ذلك شهادة  
منه بتوثيقه » انتهى .

أقول : لا يخفى ما فيه من الوهن بناءً على القول باصطلاحهم ، ولكن  
هذه عادتهم كما اشرنا إليه في غير موضع مما تقدم أنهم إذا احتاجوا إلى  
العمل بالخبر الضعيف باصطلاحهم لضيق الخناق تسوتوا بمثل هذه الاعذار  
الواهية ، وليت شعري هل يخفى على مثله حال العلامة (رضوان الله تعالى عليه)  
من استعماله - سيما في المختلف - ومنه وصفه هذه الرواية في هذا المقام  
بأنها حسنة ، وسندها على ما ترى ، فأى حسن أو صحة يمكن فيها والرجل  
المشار إليه في كتب الرجال المعتمدة لضبط احوال الرجال غير مذكور فيها  
بمدح ولا قدح .

والشيخ ومن تبعه من الأصحاب قد جمعوا بين الخبرين بحمل رواية  
علي بن جعفر على الاستحباب ، ولا يبعد حمل رواية إسحاق بن عمار على  
التقية ، حيث إن العامة لا يرون التتابع حتى في الثلاثة ، كما نقله في المنتهى .  
ولا ريب أن الاحتياط في التتابع كما دلت عليه رواية علي بن جعفر .  
وأما ما دلت عليه من أنه لا يجمع بين السبعة والثلاثة فيجب تخصيصه

بما إذا كان في مكة على الوجه المتقدم دون وصوله إلى أهله كما عرفت آنفاً .

### الثالثة :

قد عرفت فيما تقدم دلالة جملة من الاخبار (١) على جواز صوم الثلاثة بعد الوصول إلى بلده ، فيصوم العشر كمالاً هناك ، وينبغي تقييده بأن يكون وصوله قبل خروج ذي الحجة ، لأنه مع خروج ذي الحجة ولما يصم الثلاثة يلزمه الدم كما تقدم ، ويجب تقييده أيضاً بعدم وجود الهدي وإرساله على وجه يمكن ذبحه في ذي الحجة وإلا فربص به إلى العام القابل وسقط الصوم في الصورة المذكورة ، كما تقدم جميع ذلك في الأخبار (٢) . ويدل عليه زيادة على ما تقدم ما رواه في المقتنع مراسلاً (٣) قال : «وروى إذا لم يجد للمتبع الهدي حتى يقدم إلى أهله أنه يبعثه » :

قال شيخنا العبيد في الدروس : « لو رجع إلى بلده ولم يصم الثلاثة وتمكن من الهدي وجب بعثه لعامه إذا كان يدرك ذا الحجة وإلا ففي القابل . وقال الفيض : يتخير بين البعث وهو الأفضل وبين الصوم وإطلاق انتهى . أقول : وقد تقدم في الأمر السادس من المسألة المتقدمة (٤) نقل كلام الفيض المذكور ، وكلام العلامة عليه في ذلك .

(١) الوسائل - الباب - ٤٦ - من أبواب الذبح - الحديث ١٧٤ و ١٧٥ و ١٧٦ .

(٢) الوسائل - الباب - ٤٤ - من أبواب الذبح .

(٣) المستدرک - الباب - ٤٢ - من أبواب الذبح - الحديث ١ .

(٤) راجع في ١٤١ .

ج ١٧ ( وجوب صوم بدل الهدي على الولي لو مات الحاج ) — ١٥٧ —

### الرابعة :

المشهور بين المتأخرين ومنهم ابن إدريس ومن بعده وجوب الصوم على الولي لو مات من وجب عليه الصوم ولم يصم .

وقال الشيخ : « لو مات قبل أن يصوم شيئاً مع تمكنه قضي الولي الثلاثة دون السبعة » وبه قال ابن حمزة .

وقال الصدوق في الفقيه بعد نقل صحيحة معاوية بن عمار (١) الآتية : قال مصنف هذا الكتاب ( رحمه الله عليه ) : هذا على الاستحباب لا على الوجوب ، وهو إذا لم يصم الثلاثة في الحج أيضاً ، وظاهره الاستحباب حتى في الثلاثة .

والذي يدل على القول الأول صحيحة معاوية بن عمار (٢) عن أبي عبدالله ( عليه السلام ) قال : « من مات ولم يكن له هدي لمتمته فليصم عنه وليه » .

والشيخ بعد أن نقل هذه الرواية عن الكافي قال في آخرها : « يعني هذه الثلاثة الأيام » والظاهر أن هذا من كلامه بياناً لمذهبه في المسألة ، تلخو الرواية في الكافي والفقيه عن هذه الريادة ، وكذلك رواه الشيخ المفيد في المقنعة مرسلًا (٣) قال : « قال ( عليه السلام ) : من مات ولم يكن له هدي لمتمته صام عنه وليه » .

(١) و(٢) الوسائل - الباب - ٤٨ - من أبواب الذبح - الحديث ٣ .

(٣) الوسائل - الباب - ٤٨ - من أبواب الذبح - الحديث ٦ .

— ١٥٨ — ( وجوب صوم بدل الهدي على الولي لو مات الحاج ) ج ١٧

واستدل الشيخ في التهذيب على عدم وجوب قضاء السبعة بما رواه عن الحلبي (١) في الصحيح أو الحسن عن أبي عبد الله ( عليه السلام ) أنه سئل عن رجل تمتع بالعمرة إلى الحج ولم يكن له هدي فصام ثلاثة أيام في ذي الحجة ثم مات بعد أن رجع إلى أهله قبل أن يصوم السبعة الأيام أعلى وليه أن يقضي عنه ؟ قال : ما أرى عليه قضاء .

وأجاب عنه العلامة في المنتهى بأن هذه الرواية لا حجة فيها ، لاحتمال أن يكون موته قبل أن يتمكن من الصيام ، ومع هذا الاحتمال لا يبقى فيها دلالة على المطلوب .

وهو جيد ، ويعضده ما تقدم في رسالة الفقيه (٢) من قولهم (عليهم السلام) « وإذا مات قبل أن يرجع إلى أهله ويصوم السبعة فليس على وليه القضاء » . وظاهر المحدث الكاشاني في الوافي المبل إلى عدم الوجوب استناداً إلى ماورد في رواية الحلبي من أنه لا قضاء على الولي .

أقول : الظاهر عندي هو القول المشهور بين المتأخرين ، لعدم ظهور الرواية المخالفة في المخالفة .

وأما ما ذهب إليه الصدوق من الاستحباب وإن ظهر من صاحب الوافي موافقته فهو ضعيف ، إذ غاية ما تدل عليه الرواية مع تسليم دلالتها هو عدم الوجوب في السبعة ، فتبقى الثلاثة على ما دل عليه إطلاق صحيحة معاوية بن عمار ، والله العالم .



### الخامسة :

لو تمكن من صيام السبعة وجب عليه صيامها ، ولا تجزئ عنه الصدقة ، لأن الصدقة بدل ، ولا يجزئ إلا مع عدم التمكن ، ولما رواه الشيخ عن عاصم بن حميد عن موسى بن القاسم عن بعض اصحابنا (١) عن أبي الحسن ( عليه السلام ) قال : « وكتب إليه أحمد بن القاسم في رجل تمتع بالعمرة إلى الحج فلم يكن عنده ما يهدي به فصام ثلاثة أيام ، فلما قدم أهله لم يقدر على صوم السبعة الأيام واراد أن يتصدق من الطعام ، فقل من يتصدق ؟ فكتب : لا بد من الصيام » .

قال الشيخ : « قوله : « لم يقدر على الصوم » يعني لم يقدر عليه إلا بمشقة ، لأنه لو لم يكن قادراً عليه على كل حال لما قال (عليه السلام) : لا بد من الصيام . أقول : بل الاقرب في معنى الخبر المذكور هو أنه لما كان صوم السبعة واجباً موسعاً أمره بالتريص للصيام بعد البرء .

### السادسة :

قد صرح الأصحاب ( رضوان الله تعالى عليهم ) بأن من مات وقد استقر الهدي في ذمته وجب إخراجه من أصل تركته ، لأنه حق مالي فيخرج من أصل التركة كالدين ، قالوا : ولو قصرت التركة عنه ومن

(١) الوسائل - الباب - ٤٩ - من أبواب الذبح - الحديث ١ .

— ١٦٠ — ( لزوم إخراج الهدي من التركة لو استقر في ذمته ) ج ١٧

الدين وزعت التركة على الجميع بالحصص ، فان لم تف حصته بأقل هدي قال في المسالك : « يجب إخراج جزء من هدي مع الامكان ، لعموم قوله (صلى الله عليه وآله ) (١) : « إذا امرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم » . قال - ولو لم يمكن إخراج جزء ففي الصدقة به أو عوده ميراثاً وجهان . وقال سبطه في المدارك : « وإن لم يمكن فالاصح عوده ميراثاً ، بل يحتمل قوياً مع إمكان شراء الجزء أيضاً ، وفي المسألة قول ضعيف بوجوب الصدقة به » انتهى .

أقول : لا يخفى أن المسألة خالية من النص ، ولكن متى قلنا بما ذكرناه من هذه الفروع فيها فلا ريب أن القول بوجوب الصدقة متى لم يمكن إخراج جزء من هدي هو الأقوى ، واستضعافه ذلك في المدارك ضعيف .

وقد تقدم تحقيق الكلام في نظير هذه المسألة بما لا مزيد عليه في المسألة الحادية عشرة من المقصد الثالث في حج النيابة من المقدمة الثالثة (٢) ولوضحنا رجحان ما اخترناه هنا في المسألة المذكورة ونظائرهما بالأخبار الواضحة والدلائل اللائحة .

(١) سنن البيهقي - ج ٤ ص ٣٢٦ .

(٢) راجع ج ١٤ ص ٢٠٦ - ٢٠٩ .

## المقام الرابع

### في هدي القارن

قال العلامة ( قدس سره ) في المنتهى : « الهدى على ضربين :

( الأول ) : التطوع ، مثل أن خرج حاجاً أو معتمراً فساق معه هدياً بنية أن يتحرره بمعنى أو مكة من غير أن يشعره أو يقلده ، فهذا لا يخرج عن ملك صاحبه ، بل هو على ملكيته يتصرف فيه كيف شاء من بيع أو هبة ، وله ولده وشرب لبنه ، فان ملك فلا شيء عليه .

( الثاني ) : الواجب ، وهو قسمان : أحدهما ما وجوبه بالنذر في ذمته أو وجوبه بغيره ، كهدى التمتع والدماء الواجبة بترك واجب أو فعل محظور كاللباس والطيب .

والذي وجب بالنذر قسمان : ( أحدهما ) أن يطلق النذر فيقول : « الله عليّ هدي بدنة أو بقرة أو شاة » وحكمه حكم ما وجب بغير النذر ، وسيأتي .

( والثاني ) أن يعينه فيقول : « لله عليّ أن أهدي هذه البدنة أو هذه الشاة » فإذا قال زال ملكه عنهما ، وانقطع تصرفه في حق نفسه فيهما ، وهي أمانة للمساكين في يده ، وعليه أن يسوقها إلى المنحر ، ويتماق الوجوب هنا بعينه دون ذمة صاحبه ، بل يجب عليه حفظه وإيصاله إلى غله ، فإذا تلف بغير تفريط أو سرق أو ضل كذلك لم يلزمه شيء ، لأنه لم يجب في الذمة ، وإنما تعلق الوجوب بعينه ، فيسقط بتلفها كالوديعة .

وأما الواجب المطلق - كدم التمتع وجزاء الصيد والنذر غير المعين وما شابه ذلك - فعمل ضررين :

( أحدهما ) أن يسوقه ينوى به الواجب من غير أن يعينه بالقول ، فهذا لا يزول ملكه إلا بذبحه ودفعه إلى اهله ، وله التصرف فيه بما شاء من أنواع التصرف كالبيع والهبة والأكل وغير ذلك ، لأنه لم يتعلق حق الغير به ، فان عطب تلف من ماله ، وإن عاب لم يجزه ذبحه ، وعليه الهدي الذي كان واجباً عليه ، لأن وجوبه تعلق بالذمة ، فلا تبرا منه إلا بإصله إلى مستحقه ، وجرى ذلك مجرى من عليه دين لأخر فحمله إليه فتلف قبل وصوله إليه .

( الثاني ) أن يعين الواجب فيه ، فيقول : هذا الواجب عليّ ، فيتعين الواجب فيه من غير أن تبرا الذمة منه ، لأنه لو أوجب هدياً ولا هدي عليه لتعين ، فكذا إذا كان واجباً فعينه ، ويكون مضموناً عليه ، فان عطب أو سرق أو ضل لم يجزه ، وعاد الوجوب إلى ذمته ، كما لو كان عليه دين فاشتري صاحبه منه متاعاً به فتلف المتاع قبل القبض ، فان الدين يعود إلى الذمة ، ولأن التعيين ليس سبباً في إبراء ذمته ، وإنما تعلق الوجوب بمحل آخر ، فصار كالدين إذا رهن عليه رهناً ، فان الحق يتعلق بالذمة والرهن ، فعلى تلف الرهن استوفى من المدين ، فاذا ثبت أنه يتعين فانه يزول ملكه عنه وينقطع تصرفه فيه ، وعليه أن يسوقه إلى المنحر ، فان وصل نحره وأجزأه وإلا سقط التعيين ووجب عليه إخراج الذي في ذمته على ما قلناه . وهذا كله لا نعلم فيه خلافاً انتهى كلامه . قلت في الخلد أقدمه ، ورفع فيه مقامه .

وقال الفيخ في المبسوط : « الهدي على ثلاثة أضرب : تطوع ، ونذر

شيء يعينه ابتداءً ، وتعين هدى واجب في ذمته ، فإن كان تطوعاً مثل أن خرج حاجاً أو معتمراً - ثم ذكر حكمه كما تقدم في كلام العلامة ثم قال - : الثاني هدى أوجبه النذر ابتداءً بعينه - ثم ذكر الحكم فيه كما تقدم أيضاً إلى أن قال - : الثالث ما وجب في ذمته عن نذر أو ارتكاب عذور كاللباس والطيب والثوب والصيد أو مثل دم المتعة ، فمضى ما عينه في هدى بعينه تعين ، فإذا عينه زال ملكه عنه وانقطع تصرفه فيه ، وعليه أن يسوقه إلى المنحر ، فإن وصل نحره واجزأه ، وإن عطب في الطريق أو هلك سقط التعين ، وكان عليه إخراج الذي في ذمته ، فإذا تجت فحكم ولدها حكماً « انتهى .

أقول : وصريح كلام الشيخ المذكور وهو ظاهر كلام العلامة أيضاً أنه إذا عين الهدى المضمون في عين مخصوصة فإنه يخرج بذلك عن ملكه وينقطع تصرفه فيه .

قال في الدروس : « وحكم الشيخ بأن الهدى المضمون كالكفارة ، وهدى التمتع يتعين بالتعيين ، كقوله : « هذا هدي » مع نيته ، ويزول عنه الملك ، وظاهر الشيخ أن النية كافية في التعين ، وكذا الأشعار أو التقليد ، وظاهر المحقق أنهما غير مخرجين وإن وجب ذبحه لتعيينه ، وتظهر الفائدة في النتائج بعد التعين ، فإن قلنا بقول الشيخ وجب ذبحه معه ، وهو المروي (١) « انتهى .

أقول : لا ريب في قوة ما ذهب إليه الشيخ باعتبار دلالة الاخبار (٢) على تبعية الولد بعد تنجسه لأمه في حكم الذبح معها ، فإنه لولا تعيينها

— ١٦٤ — ( عدم خروج هدي القران عن ملك سائقه ) ج ١٧

بالتعيين لما سرى الحكم إلى الولد الذي هو نتاجها وثمرتها ، نعم خرج من ذلك جواز شرب لبنها وركوبها الغير المضرين - كما سيأتي إن شاء الله تعالى قريباً - بالنصوص (١) وبقي الباقي ، والله العالم .  
إذا عرفت ذلك ففى هذا المقام مسائل :

## الاولى :

قد صرح جملة من الأصحاب منهم الشيخ ( رحمه الله ) وابن أدريس والشهيدان في الدروس والمسالك والمحقق الشيخ علي وغيرهم بأن هدي القران لا يخرج عن ملك سائقه وإن اشعره أو قلده ، إلا أنه متى اشعره أو قلده لم يجوز له إبداله ، ووجب نحره بمعنى إن كان السياق في إحرام الحج ، وفي مكة إن كان في إحرام العمرة ، والمراد من عدم خروجه عن ملكه بعد الأشعار والتقليد الموجب لتعيينه للذبيح أن له التصرف فيه بالركوب وشرب لبنه ونحو ذلك من أنواع التصرف الذي لا ينافي نحره في مكانه .  
وقال في الدروس بعد كلام في المقام : « وعلى كل تقدير لا يخرج عن ملكه » نعم له إبداله ما لم يشعره أو يقلده ، ولا يجوز حينئذ إبداله ، ويتعين ذبحه أو نحره بمعنى إن قرنه بالحج ، وإلا فبمكة ، والأفضل الجزورة .  
وقال في المسالك : « اعلم إن هدي القران لا يخرج عن ملك مالكه بهرائه أو اعتاده قبل ذبحه أو نحره ، ولم يجوز له إبداله على ما يظهر من

(١) الوسائل - الباب ٢٤ - من أبواب الذبيح

ج ١٧ ( عدم خروج هدي القران عن ملك ساقته ) — ١٦٥ —

جماعة من الأصحاب ، ويدل عليه أيضاً صحيحة الحلبي (١) من الصادق ( عليه السلام ) « إن كان أشعرها نحرها » ولهذا يجب ذبحه لو ضل فأقام غيره ثم وجده قبل ذبح الآخر ، والظاهر أنه مع ذلك لا يخرج من ملكه وإن تعين للذبح ، لأصالة بقاء الملك ، ووجوب الذبح أو النحر لا يتأنيه وتظهر الفائدة في جواز ركوبه وشرب لبنه ، ولأنما يعتنح إبداله وإتلافه ، ويجب حفظه حتى يفعل به ما يجب « انتهى » .

وقد وقع للمحقق ( رحمه الله ) في الشرائع هنا نوع سهو في العبارة ، وتبعه عليه العلامة في المنتهى كما هو الغالب من اقتفائه فيه أثر المحقق في الاعتبار ونقل عبارته .

قال في الشرائع : « لا يخرج هدي القران عن ملك ساقته ، وله إبداله والتصرف فيه وإن أشعره أو قلده ، لكن متى ساقه لابد من نحره بمعنى إذا كان لأحرام الحج ، وإن كان لأحرام العمرة فبفناء الكعبة بالجزورة » . وقال في المنتهى : « قد بينا أن غير المتمتع لا يجب عليه الهدي ، والقارن لا يخرج هديه عن ملكه ، وله إبداله والتصرف فيه وإن شعره أو قلده ، لأنه غير واجب عليه ، لكن متى ساقه فلا بد من نحره بمعنى إن كان لأحرام بالحج ، وإن كان للعمرة فبفناء الكعبة بالموضع المعروف بالجزورة ولو ملك لم يضمه » انتهى .

واعترضهما شيخنا الشهيد الثاني في المسالك وتبلى المحقق الشيخ علي في حاشية الشرائع بلزوم التدافع في هذا الكلام .

قال في المسالك بعد ذكر ما قدمنا نقله عنه : « إذا عرفت ذلك فعبرة

(١) الوسائل - الباب - ٣٢ - من أبواب الذبح - الحديث ١ .

— ١٦٦ — ( عدم خروج هدي القران عن ملك سائقه ) ج ١٧

المصنف لا تخلو ظاهراً من التدافع ، حيث ذكر أولاً أنه لا يخرج عن ملك سائقه وأن له إبداله والتصرف فيه ، ثم قال : لكن مق سائقه فلا بد من نحره ، فانه يقتضي عدم جواز الإبدال والتصرف فيه بعد السياق ، وتبعه على هذه العبارة العلامة في أكثر كتبه ، وعبارة الأولين خالية عن ذلك ، ثم إنه ارتكب تأويل العبارة المذكورة وتطبيقها على ما ذكره أولاً بما لا يخلو من تكلف وتعسف .

ويظهر من السيد السند في المدارك الانتصار للفاضلين المذكورين وتصحيح كلايهما ، حيث قال بعد نقل عبارة المصنف المتقدمة : « هذا الحكم ذكره المصنف والعلامة ( رضى الله عنهما ) في جملة من كتبه ، ومقتضاه أن هدي القران لا يخرج عن ملك سائقه ، وله إبداله والتصرف فيه قبل الاشعار وبعبء ما لم ينضم إليه السياق ، فان انضم إليه السياق وجب نحره ، ويلزم منه عدم جواز التصرف فيه والحال هذه بما ينافي النحر » ثم نقل عن الشيخ وابن ادريس والشهيد ومن تأخر عنه أن مجرد الاشعار يقتضي وجوب نحر الهدي وعدم جواز التصرف فيه بما ينافي ذلك وإن لم ينضم إليه السياق .

أقول : إن مبنى الاعتراض على كلام الفاضلين المذكورين هو أن المعروف من معنى سياق الهدي شرعاً ليس إلا عقد الاحرام به بالاشعار أو التقليد فبقى عقد إحرامه بأشعار الهدي أو تقليده سمي سائقاً ، ولا يتوقف ذلك على سياقه معه في الطريق إلى أن يصل ، وإن لزم ذلك فان المتبادر من الأخبار (١) الدالة على أن سائق الهدي لا يجوز له الاحلال حتى يبلغ

(١) الوسائل - الباب - ٢ - من أبواب أقسام الحج - الحديث ٤ و ٢٥ و ٢٧ والباب ١١ منها - الحديث ١١ .



ج ١٧ ( عدم خروج هدي القران عن ملك سابقه ) — ١٦٧ —

الهدى. عله يعنى من عقد إحرامه بأشعار الهدى أو تقليده ، لا مجرد سياقه وصحبته في الطريق معه .

وحينئذ فما رام في المدارك الجواب به - من حل السياق على مجرد صعبة الهدى في الطريق وأنه يترب عليه وجوب الذبح وعدم جواز الإبدال دون الأشعار والتقليد فانه يجوز الإبدال بعدهما - لا معنى له ولا دليل عليه ، مع ما فيه من الخروج عن المعنى الشرعي المستفاد من النصوص وكلام الأصحاب ، فانه لا خلاف بينهم في أن السياق إنما هو عبارة عما ذكرناه كما لا يخفى على من راجع عباراتهم .

إذا عرفت ذلك فاعلم أنه قد استدل الشيخ ومن تبعه على ما ذهبوا إليه بصحيفة الحلبي المشار إليها فيما قدمنا من عبارة المسالك ، وهي مارواه في الصحيح (١) قال : « سألت أبا عبدالله ( عليه السلام ) عن الرجل يشقري البدنة ثم تضل قبل أن يعمرها أو يقلدها فلا يجد ما حتى يأتي من فينحر ويجد هديه ، قال : إذا لم يكن قد اشعرها فهي من ماله ، إن شاء نحرها وإن شاء باعها ، وإن كان اشعرها نحرها » وهي كما ترى ظاهرة في تعيينها للنحر بمجرد الأشعار .

قال في المدارك بعد نقل الاستدلال بها للقول المذكور ما صورته : « ويتوجه عليه أن أقصى ما تدل عليه هذه الرواية وجوب نحر الهدى الذي ضل بعد الأشعار ثم وجد في منى ، ولا يلزم منا تعيينه للنحر بعد الأشعار مطلقاً » .

أقول : لا يخفى ما في هذا الجواب من المجازاة الظاهرة ، فانه لو تم

(١) الوسائل - الباب - ٣٢ - من أبواب الذبح - الحديث ١٠ .

— ١٦٨ — (عدم وجوب البديل لو هلك هدي القرآن ) ج ١٧

مثل هذا الكلام لانسد باب الاستدلال في كل مقام ، إذ لا يخفى أن خصوصيات المكان والزمان والسائل والمسؤول ونحوها من القيود اللازمة في المحاورات لا تؤخذ ولا تعتبر في الحكم إلا إذا علم لها وجه في الدخول فيه وخصوصية تقترب عليها في ذلك المقام ، فلا يتعدى الحكم حينئذ إلى غيرها وأما مجرد وجودها فانه لا يقتضي المدخلة في الحكم .

ومن الظاهر أن الأمر ينحصر في الرواية إنما يقترب على الاشعار الذي ردد ( عليه السلام ) الكلام فيه فقال : إن لم يشعر بالحكم كذا وإن شعر بالحكم كذا ، وحينئذ فيكون وجودها - كان في متى أم غيرها ، وكونها ضالة أم غير ضالة ونحو ذلك - لا مدخل له في الحكم المذكور ، والالزام عليه أن يقال : إنه إذا قال القائل للامام ( عليه السلام ) : « ما تقول في رجل صلى يوم الجمعة في المسجد وفي سراويله نجاسة فقال : يعيد » فينبغي بمقتضى ما ذكره أن يخص وجوب الاعادة بهذه القيود المذكورة ، ولا يقال : أن هذه الرواية تدل على وجوب الاعادة بالصلاة في النجاسة مطلقاً . وبالجمله فظهور السخافة في هذا الجواب عما لا يخفى على ذوي الألباب ، والله العالم بالصواب .

### المسألة الثانية :

الظاهر أنه لا خلاف نصاً وفتوى في أنه لو هلك هدي القرآن فلا يجب إقامة بدله ، لأنه غير مضمون ، وإقامة البديل إنما تجب في المضمون الذي اشتغلت به الذمة ، كما تقدم في كلام العلامة ( رضوان الله تعالى عليه ) في صدر المقام .

ج ١٧ (عدم وجوب البذل لو ملك هدي القرآن) — ١٦٩ —

والذي يدل على كل من الحكمين ما رواه الشيخ في الصحيح عن محمد بن مسلم (١) عن أحدهما (عليهما السلام) قال : « سألت عن الهدي الذي يقتل أو يشمر ثم يعطب ، قال : إن كان تطوعاً فليس عليه غيره ، وإن كان جزاءً أو نذراً فعليه بدله » .

وعن معاوية بن عمار في الصحيح (٢) عن أبي عبدالله (عليه السلام) قال : « سألت عن رجل أهدى هدياً فانكسرت ، فقال : إن كان مضموناً فعليه مكانها ، والمضمون ما كان نذراً أو جزاءً أو يميناً ، وله أن يأكل منها ، فإن لم يكن مضموناً فليس عليه شيء » .

وعن معاوية بن عمار في الصحيح (٣) عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال : « سألت عن الهدي إذا عطب قبل أن يبلغ المنحر أيجزى عن صاحبه؟ قال : إن كان تطوعاً فلينحره وليأكل منه وقد أجزأ عنه بلخ أو لم يبلغ ، فليس عليه فداء ، وإن كان مضموناً فليس عليه أن يأكل منه بلخ المنحر أو لم يبلغ ، وعليه مكانه » . وما رواه في الفقيه عن القاسم بن محمد عن علي بن أبي حمزة (٤) قال : « سألت أبا عبدالله (عليه السلام) عن رجل ساق بدنة فانكسرت قبل أن تبلغ محلها أو عرض لها موت أو هلاك ، قال : يذكيها إن قدر على ذلك ويلطخ نعلها التي قلدت بها حتى يعلم من مر بها أنها قد ذكيت فيأكل من لحمها إن أراد ، فإن كان الهدي مضموناً فإن عليه أن يعيده ، يحتاج مكان

(١) و (٢) و (٣) الوسائل - الباب - ٢٥ - من أبواب الذبح - الحديث

١ - ٢ - ٣ .

(٤) الوسائل - الباب - ٣١ - من أبواب الذبح - الحديث ٣ . إلا أنه

لم يذكر ذيله وذكره في الفقيه ج ٢ ص ١٩٨ - الرقم ١٤٧٨ .

— ١٧٠ — (عدم وجوب البذل لو ملك هدي القرآن ) ج ١٧

الهدى إذا انكسر أو ملك ، والمضمون : الواجب عليه في نذر أو غيره ، فإن لم يكن مضموناً وإنما هو شيء تطوع به فليس عليه أن يبتاع مكانها إلا أن يفاء أن يتطوع .

ومن معاوية بن عمار في الصحيح (١) عن أبي عبد الله ( عليه السلام ) قال : « سألت عن رجل ساق بدنة فنتجت ، قال : ينحرها وينحر ولدها ، وإن كان الهدى مضموناً فهلك اشترى مكانها ومكان ولدها » .

وما رواه في الكافي في الصحيح أو الحسن عن حرير عن أخيه (٢) عن أبي عبد الله ( عليه السلام ) قال : « من ساق هدياً تطوعاً فعطب هديه فلا شيء عليه ينحره ، ويأخذ نعل التقليد فيقحمها في الدم فيضرب بها صفحة سنانه ولا بدل عليه ، وما كان من جزاء صيد أو نذر فعطب فعل مثل ذلك ، وعليه البذل ، وكل شيء إذا دخل الحرم فعطب فلا بدل على صاحبه تطوعاً أو غيره » .

بقي الكلام في امرين : ( أحدهما ) : أن صحيحتي معاوية بن عمار قد دلتا على أن يأكل من المضمون ، وهو خلاف ما صرح به الأصحاب ودل عليه أيضاً جملة من الأخبار (٣) وقد تقدم الكلام في هذه المسألة في المسألة التاسعة من المقام الأول (٤) والأظهر حمل هذه الأخبار على ظاهرها من جواز الأكل ، لأنه متى كان مضموناً فقد انتقل الحكم الذي هو عدم جواز

(١) الوسائل - الباب - ٣٤ - من أبواب الذبيح - الحديث ١ .

(٢) الوسائل - الباب - ٢٥ - من أبواب الذبيح - الحديث ٦ .

(٣) الوسائل - الباب - ٤٠ - عن أبواب الذبيح - الحديث ١٦٥ و ٢٦٦ و ٢٧٠ .

(٤) راجع عن ٣٢ - ٦٧ .

ج ١٧ ( ذبيح هدي السياق واعلام كونه صدقة لو عطب ) — ١٧١ —

الأكل منه إلى البذل ، ورجع هذا الهدى الأول إلى ملك صاحبه ، كما تقدم في كلام شيخنا العلامة ( قدس سره ) وأما ما تقدم في المقام الأول من الأخبار الدالة على جواز الأكل من الهدى المضمون وإن بلغ عله فقد ذكرنا أن الوجه فيها التقية .

و ( ثانيهما ) : أن مرسله حريز قد دلت على أن كل هدي دخل الحرم فعطب فلا يدل على صاحبه تظوماً أو غيره ، وهو ظاهر المنافاة لما تقدم من التفصيل بين الواجب المضمون وغيره من المستحب أو الواجب الغير المضمون ، والشيخ في كتابي الأخبار قد حملها على العجز عن البذل أو على عطب غير الموت كالسكر ، فينحره على ما هو به ويجزؤه ، ولا يخفى بعده ، والأظهر العمل بما دلت عليه من الاكتفاء بدخول الحرم مع العطب مطلقاً ، وتخصيص تلك الأخبار بها ، وحملها على ما إذا حصل العطب قبل دخول الحرم .

### المسألة الثالثة :

لو عجز هدي السياق فظاهر الأخبار أنه يجب ذبحه أو نحره في مكانه ويُعلم بما يدل على أنه هدي ليأكل منه من أراد ، وعلى ذلك تدل جملة من الأخبار .

( منها ) رواية علي بن أبي حمزة (١) ومرسله حريز (٢) المتقدمتان .  
( ومنها ) صحيحة حفص بن البختري (٣) قال : « قلت لأبي عبد الله (عليه السلام) :

(١) و (٢) و (٣) الوسائل - الباب - ٢١ - من أبواب الذبيح - الحديث

— ١٧٢ — (ذبح هدي السياق واعلام كونه صدقة لو عطب) ج ١٧

رجل ساق الهدي فعطب في موضع لا يقدر على من يتصدق به عليه ولا يعلم أنه هدي ، قال : ينحره ويكتب كتاباً يضعه عليه ليعلم من مر به أنه هدي .

وصحيحة الحلبي (١) من أبي عبدالله ( عليه السلام ) قال : « أي رجل ساق بدنة فانكسرت قبل أن تبلغ عملها أو عرض لها موت أو هلاك فينحرها إن قدر على ذلك ثم ليلطخ نعلها التي قلدت به بدم حتى يعلم من مرّ بها أنها قد ذكيت ، فيأكل من لحمها إن أراد ، وإن كان الهدي الذي انكسر وهلك مضموناً فإن عليه أن يبتاع مكان الذي انكسر وملك ، والمضمون هو الشيء الواجب عليك في نذر أو غيره ، فإن لم يكن مضموناً وإنما هو شيء يتطوع به فليس عليه أن يبتاع مكانه إلا أن يشاء أن يتطوع » .

ورواية عمرو بن حفص الكلبي (٢) قال : « قلت لأبي عبدالله (عليه السلام) : رجل ساق الهدي فعطب في موضع لا يقدر على من يتصدق به عليه ولا من يعلم أنه هدي ، قال : ينحره ويكتب كتاباً يضعه عليه ليعلم من مر به أنه صدقة » .

ويستفاد من جملة من الاخبار بما ذكرناه هنا وما قدمناه وما طوينا ذكره أنه يستحب سياق الهدي في العمرة والحج ، وأنه تتأدى وظيفة الاستحباب بسياق الواجب أيضاً مضموناً كان أم لا ، متعيناً كان أم لا ، وإن تفاوتت هذه الأفراد من جهة أخرى .

وتظهر هذه الاخبار أن وجوب الذبح أو النحر مع العطب ، والعمل به بما ذكرناه شامل لجميع الأفراد المذكورة وإن اختلف الحكم فيها في وجوب

(١) و (٢) الوسائل - الباب - ٣١ - من أبواب الذبح - الحديث ٤ - ٦ .

ج ١٧ ( لو عطب الهدي وجب بيعه والتصدق بثمنه وإقامة بدله ) — ١٧٣ —

الابدال وعدمه ، كما فصلته الأخبار المذكورة ، وتقدم تفصيله في كلام شيخنا العلامة رفع الله تعالى مقامه ، فكل ما كان مضموناً ـ مثل الكفارات وجزاء الصيد والمنذور المطلق ودم التمة ـ فإنه يجب ابداله متى ذبحه أو فحره لعطبه ، ويجوز الأكل حينئذ من هذا الهدي المذبح أو المنحور لوجوب بدله ، ويتعلق تحريم الأكل حينئذ بالبدل ، ويرجع هذا الهدي بعدما وقع عليه إلى ملكه ، فيتصرف فيه كيف شاء . وأما الواجب المعين كالنذر المعين فإن حكمه حكم المتبرع به في عدم وجوب الابدال ، لعدم تعلقه بالذمة .

بقي هنا شيء : وهو أنه قد روى الشيخ في الصحيح عن محمد بن مسلم (١) عن أحدهما ( عليهما السلام ) قال : « سألت عن الهدي الواجب إذا أصابه كسر أو عطب أيبيعه صاحبه ويستعين بثمنه على هدي ؟ قال : لا يبيعه ، فإن باعه تصدق بثمنه ويهدي هدياً آخر » .

ورواه في الفقيه عن العلاء عن محمد بن مسلم (٢) عن أحدهما (عليهما السلام) قال : « سألت عن الهدي الواجب إذا أصابه كسر أو عطب أيبيعه ؟ وإن باعه ما يصنع بثمنه ؟ قال : إن باعه فليصدق بثمنه ويهدي هدياً آخر » . وفي الحسن عن الحلبي (٣) قال : « سألت عن الهدي الواجب إذا أصابه كسر أو عطب أيبيعه صاحبه ويستعين بثمنه في هدي آخر ؟ قال : يبيعه ويتصدق بثمنه ويهدي هدياً آخر » .

(١) و(٣) الوسائل - الباب - ٢٧ - من أبواب الذبيح - الحديث ٢ - ١ .

(٢) أشار إليه في الوسائل - الباب - ٢٧ - من أبواب الذبيح -

الحديث ٢ وذكره في الفقيه ج ٢ ص ٢٩٨ - الرقم ١٤٨٢ .

— ١٧٤ — ( هل يجب التصدق بضمن الهدى لو عطب ) ج ١٧

وظاهر الخبرين وجوب التصدق بالضمن بعد البيع وإقامة بدله ، أما إقامة البديل فلا إشكال فيه ، لما تقدم من أن المضمون ما لم يبلغ محله يجب إبداله . إنما الإشكال في وجوب التصدق بضمنه مع ما عرفت من كلامهم أنه بعد العطب والكسر يرجع إلى ملك صاحبه ، فله التصرف فيه كيف شاء ومن ثم حلوا التصدق بالضمن هنا على الاستحباب ، لأن الجمع بين وجوب التصدق بضمنه ووجوب إقامة بدله خلاف القواعد الشرعية والقوانين المرعية . فانه إن بقي على حاله الأول من تعيينه فوجوب التصدق بضمنه في محله ، حيث إنه خرج عن ملك صاحبه بتعيينه للنسك ، إلا أنه لما تعذر إصله جاز بيعه والتصدق بضمنه ، ولا معنى للبديل على هذا الوجه ، وإن كان قد خرج بما عرض له من العطب والكسر عن التعيين لذلك النسك - لأن الواجب هدى صحيح يوصله إلى ذلك المكان ، فلما عطب رجع إلى ملك صاحبه وزال التعيين ، كما تقدم في كلامهم ووجب البديل - فوجوب البديل ظاهر ، وهذا هو مدلول النصوص المتقدمة ، وأما وجوب التصدق بضمنه فلا وجه له حينئذ ، وبه يظهر صحة ما ذكرناه من حل التصدق على الاستحباب . إلا أن جوازهم في هذا المقام لا تخلو من اضطراب ، حيث إنهم قالوا : « ولو هجر هدي السياق ذبح أو نحر وعلم علامة الهدى ، ولو انكسر جاز بيعه والتصدق بضمنه أو إقامة بدله » وفي بعض العبارات « ولو هجر هدى السياق جاز أن ينحر » إلخ آخره .

ومرادهم بهدى السياق المذكور أولاً ما هو أهم من الهدى المستحب أو الواجب ، كما قدمنا ذكره ، ومقتضى هذا الكلام بحسب ظاهره أن مورد هذين الحكمين هو هدى السياق بالمعنى المذكور ، وأنه يجوز ذبحه أو نحره



ج ١٧) (اختصاص التصديق بشمن هدي السياق عند العطب بالواجب ؟) — ١٧٥ —

والاعلام به ، ويجوز بيعه على الوجه المذكور .

وربما أشعر ذلك بالتخيير بين الأمرين ، وهو مفكك ، لأن مورد روايتي البيع والتصديق والاببدال إنما هو الهدي الواجب على ماعرفت من الاشكال في ذلك أيضاً لا الهدي المستحب ، كما هو ظاهر عموم هدي السياق المفروض .

إلا أن الظاهر من كلام العلامة في المنتهى تخصيص هدي السياق في هذا المقام بالهدي المستحب ، حيث قال : « ولو عجز هدي السياق عن الوصول إلى مكة أو منى جاز أن ينحر أو يذبح ويعلم بما يدل على أنه هدي ، ولو أصابه كسر جاز له بيعه ، وينبغي أن يتصدق بشمنه أو يقيم بدله ، لأنه عوض عن هدي مستحب » انتهى .

والتقريب فيها أن الضمير في « أصابه كسر » يرجع إلى هدي السياق المتقدم ، وآخر العبارة ظاهر في أن المراد به الهدي المستحب ، وقد عرفت سابقاً أن مورد روايات الحكم الاول هدي السياق بالمعنى الأعم لما اشتمل عليه بعضها من وجوب الابدال بعد النحر إن كان مضموناً وعدمه إن لم يكن كذلك ، ومورد أخبار الحكم الثاني إنما هو الهدي الواجب خاصة ، ولم نقف على رواية في الهدي المستحب أنه يباع ويتصدق بشمنه ويقام بدله غيره . وبالجملته فإن كلامهم على الأخبار هنا لا يخلو من الاشكال ، مع ما في عباراتهم من الاجمال ، حيث عيروا بأن هدي السياق إذا عجز يجوز ذبحه ونحره ، والمستفاد من الأخبار كما تقدمت هو الوجوب ، وكون هدي السياق في كلامهم هو الهدي المستحب ، كما يفهم من عبارة المنتهى ، أو الأعم كما هو ظاهر الأخبار المتقدمة .

— ١٧٦ — ( وجوب الاعلام بكون الهدى صدقة يختص بغير المضمون ) ج١٧

وظاهر كلامهم المتقدم أيضاً الفرق بين العجز والكسر ، فخصوا الذبيح أو النحر والتعليم بالأول ، والبيع والتصدق أو إقامة البدل بالثاني . زعماً منهم المغايرة بين الأمرين ، بل ادعى شيخنا الشهيد الثاني ورود النص بالفرق ، وإنكره سبطه في المدارك ، وهو كذلك . لما عرفت من صحة الحلبي (١) المتقدمة في صدر المسألة ، حيث دلت على الذبيح والتعليم في صورة الكسر ، وأنه متى كان الهدى مضموناً فإن عليه البدل ، وإيضاً فإن الأخبار اشتملت على ذكر المعطب وهو أعم من الكسر وغيره .

وبالجملة فالمستفاد من الأخبار على وجه لا يعتريه الإنكار هو ما قدمناه من أن هدى السياق مطلقاً متى عجز عن الوصول - سواء كان بواسطة الكسر أو غيره - وجب نحره أو ذبحه والاعلام بكونه هدياً بما تقدم في الأخبار من العلامات ، ولا يجب الإقامة عنده إلى أن يوجد المستحق وإن أمكن .

ثم إنه إن كان مضموناً وجب بدله والإسقاط ، لما عرفت من حكم المضمون ، والأفضل له أن يتصدق بثمنه إن باعه ، وعلى هذا فيتحير في المضمون بين ذبحه أو نحره وبين بيعه .

وينبغي أن يعلم أن ما تقدم في الأخبار من وجوب الاعلام بكون الهدى صدقة ليأكل منه من يمر به إما بكتابة كتاب عليه بذلك أو بطلخ نعله بالدم مخصوص بغير المضمون الذي يجب إقامة البدل عنه ، لما عرفت من أنه بسبب وجوب البدل عنه يشتمل الحكم إلى البدل ، ويرجع الأول إلى ملك صاحبه .

### تتمة :

ظاهر الأصحاب أن الهدي بأي المعاني المتقدمة يجب ذبحه بعد بلوغ عمله ، فإن كان سياقه مستحباً أو نذراً فله التصرف فيه بعد الذبح كيف شاء ، إلا أن يكون نذره صدقة فإنه يجب صرفه فيما نذره ، وإلا فالواجب الذبح أو النحر خاصة ، وأما لو كان واجباً كهدي المتعة فقد تقدم الحكم فيه ، وإن أظهر قسمته أثلاثاً .

والأقرب أيضاً في هدي القران كذلك ، لما رواه الشيخ في الموثق عن شعيب المقرئوني (١) قال : « قلت لأبي عبدالله ( عليه السلام ) : سقت في العمرة بدنة فأين أنحرها ؟ قال : بمكة ، قلت : فأني شيء أعطى منها؟ قال : كل ثلثاً وأهد ثلثاً وتصدق بثلث » .

وفي صحيحة سيف التمار (٢) في هدي السيلق قال : « اطعم املك ثلثاً ، واطعم القانع والمعتز ثلثاً ، واطعم المساكين ثلثاً » .

وأما الواجب في الكفارة والنذر المطلق وهو المضمون فإنه لا يجوز الأكل منه كما تقدم ، بل يتصدق به بعد الذبح ، ويدل على ذلك ما تقدم في رواية أبي بصير (٣) قال : « سألت عن رجل أهدى هدياً فانكسر ، قال إن كان مضموناً - والمضمون ما كان في يمين يعني نذراً أو جزاءً - فعليه فداؤه ، قلت : إياكل منه ؟ قال : لا ، إنما هو للمساكين ، فإن لم يكن

(١) و (٢) و (٣) الوسائل - الباب - ٤٠ - من أبواب الذبح - الحديث

— ١٧٨ — (عدم الضمان لو تلف هدي السياق بغير تفريط) ج ١٧

مضموناً فليس عليه شيء ، قلت : أياكل منه ؟ قال : يأكل منه .  
وروى شيخنا المفيد في المقنعة مرسل (١) قال : « قال ( عليه السلام ) :  
من ساق هدياً مضموناً في نذرٍ أو جزاءٍ فانكسر أو ملك فليس له أن  
يأكل منه ، ويفرقه على المساكين ، وعليه مكانه بدل منه ، وإن كان تطوعاً  
لم يكن عليه بدله ، وكان لصاحبه أن يأكل منه » وما دل عليه الخبران من  
عدم جواز الأكل من المضمون مع أن عليه بدله قد تقدم الكلام فيه قريباً  
في المسألة الثانية (٢) وقبلها في المسألة التاسعة من المقام الاول (٣) والله العالم .

### المسألة الرابعة :

قد صرح الأصحاب ( رضوان الله تعالى عليهم ) في جملة احكام هدي  
السياق بأنه لو سرق من غير تفريط لم يضمن ، وهو على إطلاقه مفكك .  
لما عرفت سابقاً من أن هدي السياق منه ما يكون مستحباً وإن وجب  
بالاشعار أو التقليد ، ومنه ما يكون واجباً ، والواجب منه ما يكون مضموناً  
وما يكون متعيناً ، وهذا الحكم لا يتم إلا فيما عدا الواجب المضمون من  
المستحب أو المتعين بنذرٍ وشبهه ، فانه يكون في يد صاحبه بمنزلة الأمانة  
إلى أن يوصله عليه ، كما تقدم في كلام شيخنا العلامة اجزول الله إكرامه ،  
فلو تلف من غير تفريط فلا ضمان عليه .

(١) الوسائل في الباب ٢٥ - من أبواب الذبيح - الحديث ١٠

(٢) ص ١٦٨ - ١٧١ .

(٣) ص ٦٢ - ٦٧ .

ج ١٧ (عدم براءة الذمة لو تلف الهدي المضمون قبل ذبحه) — ١٧٩ —

وأما الواجب المضمون كاللذخور مطلقاً وجزاء الصيد ودم المتعة ونحو ذلك فإن تلفه وإن كان بغير تقريط لا يوجب براءة الذمة وإن عيّن لذلك، لأنه لا يخرج بالتعيين عن الاستقرار في ذمته ، بل يكون مراعى ببلوغه عمله حسب ما تقدم إيضاحه في كلام شيخنا المذكور من غير خلاف فيه ، كما اشار إليه في آخر كلامه ، وحيث أن الواجب حمل كلامهم على الأفراد الأولى. وقد استدل الشيخ في التهذيب على الحكم المذكور بما رواه عن أحمد بن محمد بن عيسى عن غير واحد من اصحابنا (١) عن أبي عبد الله ( عليه السلام ) « في رجل اشترى شاة لمتعته فسرقته منه أو هلكته ، فقال : إن كان اوثقها في رحله فضاعت فقد اجزأت عنه » . وفي الصحيح عن معاوية بن عمار (٢) قال : « سألت أبا عبد الله ( عليه السلام ) عن رجل اشترى اضحية فماتت أو سرقته قبل أن يذبحها قال : لا بأس ، وإن ابدلها فهو افضل ، وإن لم يشتد فليس عليه شيء » . وقد نقل السيد السند في المدارك استدلال الشيخ ( رحمه الله ) بهذين الخبرين وجد عليه ، مع ما في ذلك من الاشكال وظهور الاختلال ، لأن محل البحث هدي السياق بالمعنى الذي ذكرناه ، وأما هدي التمتع فإن الظاهر من كلام الأصحاب كما عرفت - حيث إنه واجب مضمون - أن تلفه لا يكون مبرئاً للذمة ، وهذه الرواية يجب أن تكون مخصوصة بالشاة التي اشترىها واوثقها في رحله بمعنى ليكون القول بالاجزاء باعتبار بلوغ الهدي عمله لا مطلقاً .

(١) و(٢) الوسائل - الباب - ٣٠ - من أبواب الذبيح - الحديث ٢ - ١ .

— ١٨٠ — ( عدم براهه الذمة لو تلف الهدى المضمون قبل ذبحه ) ج ١٧

ويؤيده ما رواه الشيخ عن ابن جبلة عن علي (١) عن عبد صالح ( عليه السلام ) قال : « إذا اشتريت اضحيتك وقمطتها وصارت في رحلك فقد بلغ الهدى عمله » .

ومورد الرواية وإن كان بلفظ الاضحية إلا أنه كثيراً ما يطلق على هدي التمتع باعتبار إجزائه عن الاضحية ، وكذا الرواية الثانية مقيدة بالاضحية في منى كما يشير إليه هذا الخبر أيضاً .

ويدل عليه أيضاً ما رواه الشيخ عن إبراهيم بن عبدالله عن رجل يقال له الحسن عن رجل سماه (٢) قال : « اشترى لي أبي شاةً بمعنى فسرت ، فقال لي أبي : إئت أبا عبدالله ( عليه السلام ) فاسأله عن ذلك ، فأنيته فأخبرته ، فقال : ما ضحي بمعنى شاة أفضل من شاتك » .

نعم هما يصلحان للتأييد في الجملة ، على أن مرسله أحمد بن محمد بن عيسى للذكورة معارضة بما هو أوضح منها سُدّاً ، وهو ما رواه الصدوق في الفقيه عن عبد الرحمن بن الحجاج في الصحيح (٣) قال : « سألت أبا إبراهيم ( عليه السلام ) عن رجل اشترى هدياً لمتعته فأتى به منزله فربطه ثم انحل فهلك هل يجوز أو يعيد ؟ قال : لا يجوز إلا أن يكون لا قوة به عليه » .  
والدليل الحقيقي على الاجزاء إنما هو ما تقدم من أنه في يده بمنزلة الأمانة التي لا يضمنها صاحبها إلا مع التفريط ، ولا تعلق له بالذمة الذي هو موجب الضمان .

بقى الكلام في الجمع بين مرسله أحمد بن محمد بن عيسى الدالة على

(١) و(٢) الوسائل - الباب - ٣٠ - من أبواب الذبح - الحديث ٤ - ٣ .

(٣) الوسائل - الباب - ٢٥ - من أبواب الذبح - الحديث ٥ .

ج ١٧ (عدم براءة الذمة لو تلف الهدي المضمون قبل ذبحه) — ١٨١ —

الاجزاء في الشاة المسروقة من الهدي الواجب في ذمته وبين صحيحة عبد الرحمان بن الحجاج الدالة على عدم الاجزاء إلا مع عدم القوة على غيره والمفهوم من كلام الأصحاب هو القول بما دلت عليه المرسلات المذكورة . قال في المنتهى : « لو سرق الهدي من موضع حرز أجزأ من صاحبه وإن أقام بدله فهو أفضل ، لما رواه الشيخ عن أحمد بن محمد بن عيسى » ثم ساق المرسلات المذكورة ، ثم أوردتها بصحيفة معاوية بن عمار المتقدمة أيضاً ، والظاهر من إيرادها واستدلاله بها هو حمل الاضحية فيها على ما هو أهم من الهدي الواجب ، لما أشرنا إليه آنفاً ، ثم نقل مرسلات إبراهيم بن عبدالله ورواية ابن جبلة عن علي بن عبد صالح (عليه السلام) المتقدمتين .

والظاهر أن التقريب فيهما ما عرفت في صحيحة معاوية بن عمار ، ولم أقف على من أورد صحيحة عبد الرحمان بن الحجاج المذكورة في المقام ، فضلاً عن الجواب عنها ودفع المناقاة بينها وبين هذه الأخبار . ولا يخفى أن ما دلت عليه الصحيحة المذكورة هو الاوفق بما قدمنا نقله عنهم من أن المضمون المستقر في الذمة لا تبرا الذمة إلا بالاتيان به ، وأنه بمجرد الشراء للهدي أو سوقه ما لم يبلغ حله فيذبحه أو ينحره لا تبرا الذمة منه وأنه يجب إبداله لو تلف أو عطب ، كما عرفت من كلام شيخنا العلامة المنقول في صدر المقام .

والظاهر أن الأصحاب إنما صاروا إلى الاجزاء ، وخرجوا من مقتضى هذا الضابط الذي ذكروه من أجل المرسلات المتقدمة ، لصراحتها في الاجزاء وتأنيدها بالروايات المذكورة ، فكانهم خصصوا الضابط المذكور بهذه الروايات

— ١٨٢ — (عدم براءة الذمة لو تلف الهدي المضمون قبل ذبحه) ج ١٧

ولم يقفوا على الصحيحة المذكورة الصريحة في الالتزام بهذا الضابط والمنافاة بينها وبين الرسالة المشار إليها .

ويؤيد ما ذكرناه عبارة شيخنا الشهيد ( رحمه الله ) في الدروس حيث قال : « لو ضل هدي المتمتع فذبح عن صاحبه قيل : لا يجزىء ، لعدم تعينه ، وكذا لو عطب ، سواء كان في الحل أو في الحرم ، بلغ عمله أو لا ، والأصح الاجزاء ، لرواية جماعة (١) » إذا ماتت شاة المتعة أو سرقت أجزاء ما لم يفرط ، وفي رواية منصور بن حازم (٢) لو ضل فذبحه غيره أجزأ ، ولو تعيب بعد شرائه أجزأ في رواية معاوية (٣) » انتهى .

أقول : ما ذكره جيد لولا الصحيحة المذكورة المؤيدة بموافقة الضابط المتفق عليه بينهم ، كما عرفت مما تقدم في كلام العلامة ( قدس سره ) والجمع بين التبرين المذكورين لا يخلو من الاشكال ، إلا أن تقيد الرسالة المذكورة ونحوها بالصحيحة المشار إليها ، فيقال بالاجزاء مع عدم إمكان غيره ، أو حمل الاجزاء على الرخصة .

وعلى كل من الوجهين فالظاهر تقييده بما إذا حصل التلف في منى بلوغه عمله ، كما اشارت إليه رواية ابن جبلة (٤) ورسالة إبراهيم بن عبد الله (٥) لا مطلقاً . كما يفهم من عبارة الفروس وإن افهمته رسالة احمد المذكورة .

(١) الوسائل - الباب - ٢٥ - من أبواب الذبح - الحديث ٥ والباب

- ٣٠ - منها .

(٢) الوسائل - الباب - ٢٨ - من أبواب الذبح - الحديث ٢ .

(٣) الوسائل - الباب - ٢٦ - من أبواب الذبح - الحديث ١ .

(٤) و(٥) الوسائل - الباب - ٣٠ - من أبواب الذبح - الحديث ٤ - ٣ .



ج ١٧ ( وجوب ذبح هدي السياق بعد بلوغه المحل وتقسيمه اثلاثاً ) - ١٨٣ -

اقتصاراً فيما خالف الضابطة المذكورة على ما اتفقت عليه هذه الأخبار وكيف لا وجملة الأخبار المتقدمة في المسألة الثانية والثالثة متفقة على وجوب الابدال في المضمون لو عطب أو انكسر أو تلف ، ودم الهدي كما عرفت من جملة افراد المضمون .

ويؤيد ما ذكرناه أيضاً صحيحة منصور بن حازم (١) المشار إليها في كلامه ، حيث اشتملت على أنه إن كان قد ذبحه الواجد في منى أجزأ عن صاحبه ، وإن كان في غيرها لم ينجز عنه .

وما رواه الصدوق في الصحيح من عبد الرحمان بن الخجاج (٢) عن أبي عبدالله (عليه السلام) قال : « إذا هُرِفَ بالهدي ثم ضل بعد ذلك أجزأ » ومفهومه الشرطي الذي هو حجة عند المحققين أنه لا يجزىء إذا لم يعرف به ، ولولا ظهور صحيحة عبد الرحمان المتقدمة في أن موردها هلاك الهدي في منى لأمكن تقييدها بهذه الأخبار ، والله العالم .

### المسألة الخامسة :

المفهوم من كلام الأصحاب ( رضوان الله تعالى عليهم ) أن هدي السياق بأي المعاني المتقدمة يجب ذبحه بعد بلوغه المحل من مكة أو منى ، ثم إن كان هدي دم المتمة فقد تقدم الكلام فيه ، وأن الأظهر قسمته اثلاثاً وجوباً ، وإن كان هدي القران فالأظهر أنه كذلك اثلاثاً ، وظاهر الأصحاب

(١) الوسائل - الباب - ٢٨ - من أبواب الذبح - الحديث ٢ .

(٢) الوسائل - الباب - ٢٥ - من أبواب الذبح - الحديث ٩ .

— ١٨٤ — ( بيان مصرف الهدي المضمون ) ج ١٧

أنه على جهة الاستحباب ، مع اتفاق الأخبار على الأمر بالتثليث كما تقدمت في المسألة الثامنة من المقام الأول (١) وعدم المعارض .

ومنها موثقة شعيب المقرئ في (٢) قال : « قلت لأبي عبد الله (عليه السلام) سقت في العمرة بدنة فأين انحرما ؟ قال : بمكة ، قلت : فأني شيء اعطيت منها ؟ قال : كل ثلثاً واحد ثلثاً وتصدق بثلث » .

وفي صحيحة سيف التمار (٣) في هدي السياق قال : « اطعم اهلك ثلثاً ، واطعم القانع والمعتز ثلثاً ، واطعم المساكين ثلثاً ، ونحوهما بما تقدم وهي عمولة على هدي القران ودم المتعة دون غيرها من الأفراد التي يأتي بيان حكمها .

وأما الهدي المضمون وهو ما كان كفارةً أو جزاء صيدٍ أو النذر المطلق فمصرفه المساكين .

قال في المنتهى : « قد بينا أن ما يساق في إحرام الحج يذبح أو ينحر بمعنى ، وما يساق في إحرام العمرة ينحر أو يذبح بمكة ، وما يلزمه من فداء ينحر بمكة إن كان معتمراً وبمكة إن كان حاجاً ، وبيننا الخلاف فيه ، إذا عرفت هذا فإنه يجب أن يفرقه على مساكين الحرم ، لما بينناه فيما تقدم من يجوز دفع الزكاة إليه ، وكذا الصدقة مصرفها مساكين الحرم - إلى أن قال - : ولو نذر هدياً مطلقاً أو معيناً واطلق مكانه وجب صرفه في فقراء الحرم - ثم نقل خلاف أبي حنيفة وقال - : لنا قوله تعالى : (٤)

(١) ص ٥١ - ٥٩

(٢) و (٣) الوسائل - الباب - ٤٠ - من أبواب الذبيح - الحديث ١٨ - ٣ .

(٤) سورة الحج : ٣٧ - الآية ٣٣ .

ج ١٧ ( حكم الاكل من هدي السياق ) — ١٨٥ —

« ثم عليها إلى البيت العتيق » ولأن إطلاق النذر ينصرف إلى المعبود شرعاً ، والمعبود في الهدي الواجب ذبحه في الحرم .

وظاهر كلامه ( قدس سره ) جريان هذا الحكم في جميع افراد هدي السياق عدا دم المتعة ، لما ذكره من حكمه في محله .  
والظاهر من كلام الأصحاب أنه لا يجوز الأكل من الهدي الواجب غير هدي المتعة .

قال في الدروس : « ولا يجوز الأكل من الواجب غير المتعة . فان اكل ضمن القيمة ، وجوز الشيخ الأكل منه للضرورة ، ولا قيمة عليه » انتهى .  
أقول : ما نسبته إلى الشيخ من القول بجواز الأكل مع الضرورة إنما منشأ حمله الأخبار المخالفة الدالة على جواز الأكل من المضمون (١) على حال الضرورة جمعاً بينها وبين الأخبار الدالة على عدم الجواز (٢) وفي نسبة القول له بذلك نظر . وقد تقدم تحقيق الكلام في هذه المسألة في المسألة التاسعة من المقام الأول (٣) وقد قدمنا أن ما دل على جواز الأكل من الهدي المضمون من الاخبار عمول على التقية إن كان هدي نقصان ، وأما إذا كان الهدي من تمام اللحم فلا بأس . هذا بالنسبة إلى الهدي متى بلغ محله .

وأما لو ذبحه في الطريق لعطبه وعجزه عن بلوغ المحل فانه متى كان مستحباً كهدي القران أو متعيناً كالنذر المعين ونحوه فانه لا يدل عليه ، وله أن يأكل من لحمه ، وهو بما لا إشكال فيه .

(١) الوسائل - الباب - ٤٠ - من أبواب الذبح - الحديث ٦ و ٧ و ١٠ و ١٧ .

(٢) الوسائل - الباب - ٤٠ - من أبواب الذبح - الحديث ٥ و ١٦ و ٢٦ و ٢٧ .

(٣) ص ٦٢ - ٦٧ .

— ١٨٦ — (حكم الاكل من هدي السياق المضمون إذا عطب ) ج ١٧

انما الاشكال في الواجب المضمون ، وظاهر كلام الأصحاب أنه يجب عليه بدله ، وينتقل احكام الهدي إلى البدل ، وأن الهدي الأول يرجع إلى ملكه ، وله التصرف فيه كيف شاء .

قال في المنتهى زيادةً على ما قدمناه عنه في صدر المقام ماصورته :  
« الواجب غير المعين إذا عينه بالقول تعيين على ما قلناه ، فان عطب أو هاب عيباً يمنع من الاجزاء لم يجز ذبحه عما في ذمته ، لأن الواجب عليه هدي سليم ، ولو لم يوجد فعليه الابدال ، إذا ثبت هذا فانه يرجع هذا الهدي إلى ملكه ، فيصنع به ما شاء من اكل وبيع وصدقة وهبة » انتهى .  
والأخبار هنا بالنسبة إلى جواز الأكل منه مختلفة . فمما يدل على جواز الأكل صحيحتنا (١) معاوية بن عمار المتقدمتان في المسألة الثانية ، وبما يدل على المنع رواية أبي بصير (٢) المتقدمة في المسألة التاسعة من المقام الاول ونحوها مارواه في الفقيه عن حماد عن حريز (٣) المتقدم ثمة ، ونحوهما أيضاً مارواه شيخنا المفيد ( قدس سره ) في المقتعة مرسلأ (٤) قال :  
« قال ( عليه السلام ) : من ساق هدياً مضموناً في نذر أو جزاء فانكسر أو هلك فليس له أن يأكل منه ، ويفرقه على المساكين ، وعليه مكانه بدل منه ، وإن كان خطوياً لم يكن عليه بدله ، وكان لصاحبه أن يأكل منه » .  
أقول : ويعتد هذه الأخبار الأخيرة ما تقدم في المسألة الثالثة من هذا

(١) الوسائل - الباب - ٢٥ - من أبواب الذبح - الحديث ٣٠٢ .

(٢) و(٣) الوسائل - الباب - ٤٠ - من أبواب الذبح - الحديث ١٦ - ٢٦ .

(٤) الوسائل - الباب - ٢٥ - من أبواب الذبح - الحديث ١٠ .

ج ١٧ ( هل يجب ذبح هدي السياق لو ضاع فوجد بعد ذبح البذل ) — ١٨٧ —

المقام (١) من صحيحة محمد بن مسلم (٢) وحسنة الحلبي (٣) الدالتين على أن الهدي الواجب إذا أصابه كسر أو عطب فباعه صاحبه فإن عليه أن يتصدق بثمنه ، وعليه بدله .

ويؤيد الأخبار الاولى أنها الاوفق بمقتضى الضابط الذي ذكره شيخنا العلامة رفع الله مقامه من أنه « متى وجب عليه البذل انتقل حكم الهدي الواجب في ذمته إلى هذا البذل ، ورجع الاول إلى ملكه ، يتصرف فيه كيف شاء ، وإيجاب الصدقة بلحمه على المساكين والتصدق بثمنه إن باعه مع إيجاب البذل عما لا يكاد يعقل وجهه إلا بالقول بوجوب هديين عليه وهو باطل » .

وبالجملة فالمسألة عندي محل إشكال ، ولا يحضرني الآن وجه جمع بين هذه الاخبار ، والله العالم .

### المسألة السادسة :

قد صرح الأصحاب ( رضوان الله تعالى عليهم ) بأنه لو ضاع هدي السياق فأقام بدله ثم وجد الأول ذبحه ولم يجب ذبح الأخير ، ولو ذبح الأخير ذبح الأول ندباً على المشهور ، ووجوباً عند الشيخ إذا كان قد أشعره أو قلّده .

(١) ص ١٧٣ .

(٢) و(٣) الوسائل - الباب - ٢٧ - من أبواب الذبح - الحديث ٢ - ١ .

— ١٨٨ — ( مل يجب هدي السياق لو ضاع فوجد بعد ذبح البذل ) ج ١٧

والأصل في هذه المسألة ما رواه الشيخ في الصحيح من الحلبي (١) قال: « سألت أبا عبد الله ( عليه السلام ) عن الرجل يشتري البدنة ثم تفضل قبل أن يشعرها أو يقلدها فلا يجدها حتى يأتي من فينحر ويجد هديه ، قال : إن لم يكن اشعرها فهي ماله إن شاء نحرها وإن شاء باعها ، وإن كان اشعرها نحرها . »

ومن أبي بصير (٢) قال : « سألت أبا عبد الله ( عليه السلام ) عن رجل اشترى كلباً فهلك منه ، قلل : يشتري مكانه آخر ، قلت : فلان اشترى مكانه آخر ثم وجد الأول ، قال : إن كانا جميعاً قائمين فليذبح الأول وليبيع الأخير ، وإن شاء ذبحه ، وإن ذبح الأخير ذبح الأول معه . » قال الشيخ في التهذيب بعد نقل رواية أبي بصير : « إنما يذبح الأول مع الأخير إذا اشعره ، وإلا لم يلزمه ذبحه » واستدل بصحيفة الحلبي للذكوة وبهذا التقريب نسب إلى الشيخ القول بوجوب ذبح الأول مع الاشعار أو التقليد بعد ذبح الثاني ، كما قدمنا ذكره .

والمشهور عندهم الاستحباب ، لسقوط ذبح الأول بذبح البذل . قال في الدروس : « لو ضل فأقام بدله ثم وجد ذبحه ، وسقط وجوب ذبح البذل ، ولو كان قد ذبح البذل استحباب ذبح الأول ، وأوجبه الشيخ إذا كان قد اشعره أو قلده ، لصحیح الحلبي ، وحكم هدي التمتع كذلك انتهى . »

وقال في المختلف بعد أن نقل عن الشيخ القول بالوجوب : « والأقرب مندي الاستحباب . لنا : أنه امتثل المأمور به ، فيخرج عن العهدة ، نعم لو

(١) و(٢) الوسائل - الباب - ٣٧ - من أبواب الذبائح - الحديث ١ - ٢ .

ج ١٧ ( هل يجب ذبح هدي السياق لو ضاع فوجد بعد ذبح البديل ) — ١٨٩ —

حيث أنه بالنذر كان قول الشيخ جيداً ، انتهى .

أقول : لا يخفى أن ظاهر إطلاق صحيحة الحلبي ومريح رواية أبي بصير الدلالة على ما ذكره الشيخ ، والتقريب فيهما أنه لا ريب كما تقدم أن الهدى يتعين إما بالأشعار والتقليد أو بالتعيين ، كأن ينوي أن هذا الهدى هو الذي في ذمتي ، وبذلك يخرج عن ملك صاحبه ويتعين للذبح ، إلا أنه متى ضاع مثلاً واشترى بدله وجوباً إن كان مضموناً أو استحباباً إن لم يكن كذلك فإنه ينتقل الحكم إلى البديل انتقالاً مراعى بعدم وجود البديل منه ، فإذا وجد البديل منه تعلق به الحكم من حيث التعيين كما عرفت ، ولم يجز البديل حينئذ وإن كان قد ذبحه .

فقوله في المختلف : «لنا أنه امثال الأمور به فيخرج من العدة» على إطلاقة ممنوع ، فإنه إنما يحصل الامتثال ويخرج من العدة لو لم يوجد الأول ، وإلا فمع وجود الأول فهو أول المسألة وعمل النزاع ، وهل هذا الكلام حينئذ إلا نوع مصادرة على المطلوب .

وبالجملة فانا نقول : إن البدلية مراعاة بعدم وجود البديل منه ، وعلى هذا خرج الحكم في الروايتين المذكورتين بوجوب ذبح الأول وإن كان قد ذبح الثاني ، وتأويلهما بما ذكروه من الاستحباب يحتاج إلى المعارض ، وليس فليس ، وما ذكروه من التعليل غليل كما عرفت ، فقول الشيخ لا يخلو من القوة .

وهكذا يجري الكلام في هدي المتعة لو شراه وحيثه للهدى ثم ضاع ، فإنه يتعين بالتعيين ، كما تقدم في كلام شيخنا العلامة وغيره ، وحينئذ فمتى ضاع ووجده بعد أن ذبح فإنه يجب عليه ذبحه من حيث التعيين ،

— ١٩٠ — ( هل يجب ذبح هدي السياق لو ضاع فوجد بعد ذبح البديل ) ج ١٧

وقوفاً على ظاهر الخبرين المذكورين .

إذا عرفت ذلك فاعلم أنه قال في المدارك بعد الكلام في أصل المسألة والاستدلال بالروايتين المذكورتين على أصل الحكم المذكور : « إذا تقرر ذلك فاعلم أن قول المصنف : « ولو ضاع فأقام بدله ثم وجد الأول ذبحه وإن كان ذبح الأخير ذبح الأول معه ندباً » يقتضي بظاهره وجوب إقامة البديل في هدي السياق المتبرع به ، ووجوب ذبحه إذا لم يجد الأول ، وهو مناف لما تقدم من عدم وجوب إقامة بدله لو هلك .

واجاب عنه الشارح ( قدس سره ) إما بالتزام وجوب إقامة البديل مع الضياع ، وسقوطه مع السرقة والهلاك ، قال : ولا يُعد في ذلك بعد ورود النص ، وإما تخصيص الضياع بما وقع منه بتفريظه .

وأقول : ان الوجه الثاني مستقيم في نفسه ، أما الأول فمشكل ، وما ذكره ( قدس سره ) من أنه لا يُعد في ذلك بعد ورود النص مسلم إلا أن الكلام في إثبات ذلك ، فانا لم نقف في هذه على رواية سوى ما أوردناه من الخبرين ، ولا دلالة لهما على وجوب الإبدال في هدي السياق المتبرع به بوجه .

أما الأول فلأنه إنما يدل على وجوب ذبح الأول بعد ذبح الأخير إذا كان قد اشعره ، ولا دلالة له على وجوب الإبدال .

وأما الثاني فلعدم التعرض فيه لهدي السياق ، بل الظاهر أن المسؤول عنه فيه هدي التمتع .

ويمكن حل عبارة المصنف على الهدي الواجب ، ليتم وجوب إقامة بدله ، ويكون المراد أنه لو وجد الأول بعد ذبح الأخير لم يجب ذبحه ،



ج ١٧ ( هل يجب ذبح هدي السياق لو ضاع فوجد بعد ذبح البدل ) — ١٩١ —

لقيام البدل مقامه إلا إذا كان منذوراً على التمين ، فيجب حينئذ ذبحه بعد ذبح الأخير لتعيينه بالنذر لذلك ، انتهى كلامه زيد إكرامه ورفع مقامه . أقول : صورة عبارة المصنف المشار إليها مكثراً « ولو ضاع فأقام بدله ثم وجد الأول ذبحه ، ولم يجب ذبح الأخير ، ولو ذبح الأخير ذبح الأول ندباً إلا أن يكون منذوراً » ولا يخفى أن غاية ما يفهم من هذه العبارة أنه لو ضاع الهدي - سواء كان هدي سياق قد اشعره أو قلده أو كان هدي تمتع كما هو ظاهر الخبرين المذكورين اللذين هما المستند في هذا الحكم - فأقام بدله وجوباً أو استحباباً ، وليس في العبارة إزید من إقامته ، وهو أهم من أن يكون وجوباً أو استحباباً كما ذكرنا .

ولا ريب في استحباب إقامة البدل في هدي القران بعد ضياعه أو هلاكه لما تقدم في رواية علي بن أبي حمزة (١) « فان لم يكن مضموناً وإنما هو شيء قطوع به فليس عليه أن يبتاع مكانها إلا أن يشاء أن يتطوع » ومثله في صحيحة الحلبي (٢) ومورد الخبرين المذكورين وإن كان الذبح إلا أنه لا خصوصية له في هذا المقام . كما لا يخفى على ذوي الأنعام ، على أنهم قد صرحوا بجواز بيعه مع الكسر واستحباب بدله والتصدق بشفته .

والظاهر أن مطرح نظر المصنف وغيره في هذا المقام إنما هو إلى الخلاف الذي قدمنا نقله عن الشيخ من أنه متى وجد الهدي الضائع وقد ذبح الأول فهل يكون ذبحه واجباً كما يقوله الشيخ أو ندباً ؟ لا أنه يجب إقامة بدل هدي السياق بعد ضياعه ، ليكون ضائعاً لما قدمه حتى أنه يحتاج إلى

(١) الفقيه ج ٢ ص ٢٩٨ - الرقم ١٤٧٨ . راجع ص ١٦٩ و ١٧٠ المتقدمتين .

(٢) الوسائل - الباب - ٣١ - من أبواب الذبح - الحديث ٤ .

— ١٩٢ — (هل يجب ذبح هدي الشياق لو ضاع فوجد بعد ذبح البدل ) ج ١٧

ارتكاب هذه التكاليف التي ذكروها .

وبالجملة فعبارة المصنف وغيره في هذه المسألة لا دلالة فيها على أزيد من أنه لو أقام له بدلاً بعد ضياعه فما الحكم فيه لو وجد الأول . وهو أهم من أن يكون إقامة البدل ندباً كهدي القران أو وجوباً كهدي المتعة .

ولا ريب أن ظاهر الخبرين (١) المتقدمين هو وجوب ذبح الأول بعد وجوده ، ذبح الأخير أو لم يذبحه ، كما قدمنا بيانه . وبه يظهر قوة مذهب الشيخ ( رضوان الله عليه ) .

وخبر الحلبي (٢) ظاهر بل صريح في هدي القران ، وأنه متى اشعره ثم ضاع منه ولم يجده إلا في متى بعد أن نحر غيره فإنه ينحره ، وهو ظاهر في الوجوب غير مدافع .

وظاهر رواية أبي بصير (٣) هدي المتعة كما اعترف به السيد السند (قدس سره) في المدارك ، وهو وإن كان مطلقاً لكن يجب حمله على تعيين الهدي الذي في ذمته في هذا الذي اشتراه ، لتعيين ذبحه بذلك بعد رؤيته ، وذبح الثاني من حيث التعيين .

ثم قال في المدارك في تنمة الكلام المتقدم : « وكيف كان فالنتجه عدم وجوب إقامة البدل في المتبرع به إذا ذهب بغير تفريط مطلقاً ، تمسكاً بمقتضى الأصل المعتد بالنصوص المتضمنة لعدم وجوب إقامة البدل مع العطب والسرقة ، وأنه متى وجد الأول وجب ذبحه إن كان منثوراً إذا كان قد اشعره وإلا فلا » انتهى .

(١) الوسائل - الباب ٢٢ - من أبواب الذبح - الحديث ٢٠١ .

(٢) (٣) الوسائل - الباب ٣٢ - من أبواب الذبح - الحديث ١ - ٢ .

أقول : أما ما ذكره من عدم وجوب إقامة البدل في المتبرع به فلا إشكال فيه ، وتوهم نسبة ذلك إلى عبارة المصنف ونحوها قد بينا بطلانه ، إلا أن الحكم كما عرفت لا يختص بالهدي الواجب بل كما يجرى في الواجب يجرى في المستحب الذي هو هدي القران مع الاشعار أو التقليد .

وأما ما ذكره من أنه متى وجد الأول وجب ذبحه إن كان منذوراً إذا كان قد اشعره وإلا فلا فهو محل نظر وبحث ، فانه قد تقدم أن من اسباب التعيين الاشعار أو التقليد ، ومنها نية تعيين ما في الذمة في هذا الهدي المخصوص ، ومنهما تعيينه بالنذر ، بأن ينذر ذبح هذا الهدي بعينه ، وكل من هذه الأسباب كاف في التعيين ، فمتى كان الهدي الضائع احدها ثم وجد بعد ذبح بدله فانه من حيث تعيينه أولاً للذبح بأحد تلك الأمور المذكورة يجب ذبحه ، ويكون ذبح البدل غير مجزئ ، لأن بدليته كما قدمناه مراعاة بعدم وجود البدل منه .

على أن فرضهم ذلك في المنذور لا دليل عليه ، إذ مورد الروايتين إنما هو هدي القران وهدي المتعة ، وأما هدي النذر فلا وجود له في البين ، والله العالم .

### المسألة السابعة :

المشهور بين الأصحاب ( رضوان الله تعالى عليهم ) أنه يجوز ركوب الهدي وشرب لبنه ما لم يضرب به أو يولده ، وإطلاق كلامهم شامل للهدي المتبرع به كهدي القران ، والواجب كهدي المتعة ، ونحوه من المضمون في

الذمة وإن تعين . وهو في الأول موضع وفاق بينهم على ما نقله في المدارك ، ولعل وجهه أنه وإن تعين بالإشعار والتقليد لو اشعره أو قلده إلا أنه لا يخرج عن الملك بالكلية ، بل غايته أنه يتعين ذبحه ولا يجوز إبداله ، وأما سائر التصرفات بما لا ينافي ذلك فلا يمنع منه ، وإنما الخلاف في الثاني والمشهور أنه كالأول .

أقول : وينبغي هنا التفصيل أيضاً كما تقدم في كلام شيخنا العلامة ( رفع الله تعالى مقامه ) في صدر هذا المقام من « أن الواجب المطلق كدم التمتع وجزاء الصيد والنذر غير المعين وما شابه ذلك على ضربين : ( أحدهما ) : أن يسوقه ينوي به الواجب من غير أن يعينه بالقول ، فهذا لا يزول ملكه إلا بذبحه ودفعه إلى اهله ، وله التصرف فيه بما شاء ، كالبيع والهبة والأكل وغير ذلك ، لأنه لم يتعلق حق الغير به - لئى أن قال - : ( الثاني ) : أن يعينه الواجب فيه » لئى آخر كلامه .

وهذا هو الذي ينبغي أن يجعل محل النزاع من حيث يتعلق حق المساكين به بالتعيين لذلك ؛ دون الأول الذي قد عرفت أنه لا يخرج عن ملكه بوجه ، وله التصرف فيه كيف شاء .

وبذلك يظهر لك ما في إطلاق جملة من أصحابنا من أن محل الخلاف الواجب مطلقاً ، إلا أن ظاهر الأخبار (١) (٢) (٣) على تبعية الولد التي قد اشرنا إليها سابقاً أنها هي المستند للقول بالتعيين مطلقه كما سيأتي إن شاء الله تعالى .

وقال ابن الجنييد : « ولا بأس أن يشرب من لبن هديه ، ولا يختار »

(١) للوسائل ب : الباب ٢٤ - من أبواب الذبيح .

ج ١٧ (جواز ركوب الهدي وشرب لبنه) — ١٩٥ —

ذلك في المضمون ، فان فعل غرم قيمة ما شرب من لبنها لمساكين الحرم .  
فان في المختلف بعد نقله عنه : « ولا بأس به » .

ويظهر من شيخنا الشهيد الثاني ( قدس سره ) في المسالك اختيار ذلك أيضاً . حيث قال بعد أن حل عبارة المصنف بالحكم المذكور على الهدي المتبرع به بعد تعيينه بالسياق ، لعدم خروجه عن ملكه ، فيجوز له الانتفاع بما لا يتنافى الذبيح ما صورته : « ولو كان الهدي مضموناً كالكفارات والنذور لم يجز تناول شيء منه ولا الانتفاع به مطلقاً ، فان فعل ضمن قيمته أو مثله لمستحق أصله ، وهو مساكين الحرم » انتهى .

أقول : والذي وقفت عليه من الأخبار المتعلقة بهذه المسألة ما رواه في الكافي عن أبي الصباح الكناني (١) عن أبي عبد الله ( عليه السلام ) في قول الله عز وجل (٢) : « لكم فيها منافع إلى أجل مسمى » قال : « إن احتاج إلى ظهرها ركبتها من غير أن يعنف بها ، وإن كان لها لبن حلبها حلاباً لا ينهكها » .

وما رواه في الفقيه عن أبي بصير (٣) عن أبي عبد الله ( عليه السلام ) في قول الله عز وجل : « لكم فيها منافع إلى أجل مسمى » قال : « إن احتاج إلى ظهرها ركبتها من غير أن يعنف عليها ، وإن كان لها لبن حلبها حلاباً لا ينهكها » .

(١) أشار إليه في الوسائل - الباب - ٣٤ - من أبواب الذبيح -

الحديث . وذكره في الكافي - ج ٤ ص ٤٩٣

(٢) سورة الحج : ٢٢ - الآية ٣٤ .

(٣) الوسائل - الباب - ٣٤ - من أبواب الذبيح - الحديث .

— ١٩٦ — ( جواز ركوب الهدي وشرب لبنه ) ج ١٧

وما رواه في الكافي في الصحيح عن سليمان بن خالد (١) عن أبي عبد الله ( عليه السلام ) قال : « إن نتجت بدنتك فاحلبها ما لم يضرب بولدها ثم انحرهما جميعاً » قلت : اشرب من لبنها واسقي ، قال : نعم ، وقال : إن أمير المؤمنين ( عليه السلام ) إذا رأى ناساً يمشون قد جهدهم المشي حلبهم على بدنه ، وقال : إن ضلت راحلة الرجل أو هلكت ومعه هدي فليركب على هديه .

وعن محمد بن مسلم في الصحيح (٢) عن أبي جعفر ( عليه السلام ) قال : « سأله عن البدنة تنتج احلبها ؟ قال : احلبها غير مضر بالولد ثم انحرهما جميعاً » قلت : يشرب من لبنها ، قال : نعم ويسقى إن شاء . وما رواه في الفقيه في الصحيح عن حماد عن حريز (٣) « إن أبا عبد الله ( عليه السلام ) قال : كان علي ( عليه السلام ) إذا ساق البدنة ومر على المشاة حلبهم على بدنه ، وإن ضلت راحلة رجل ومعه بدنة ركبها غير مضر ولا مثقل » .

وعن يعقوب بن شعيب (٤) في الصحيح « أنه سأل أبا عبد الله ( عليه السلام ) عن الرجل يركب هديه إن احتاج إليه ؟ فقال : قال رسول الله ( صلى الله عليه وآله ) : يركبها غير مجهد ولا متعب » .

وعن منصور بن حازم (٥) في الصحيح عن أبي عبد الله ( عليه السلام ) قال : « كان علي ( عليه السلام ) يحلب البدنة ويحمل عليها غير مضر » .

(١) و(٢) و(٣) و(٤) و(٥) الوسائل - الباب - ٣٤ - من أبواب الذبح -

الحديث ٦٠ - ٧٠ - ٧١ - ٧٢ - ٧٣ - ٧٤ -

ج ١٧ ( ثبوت الضمان لو أضر بالهدي بركوبه أو بشرب لبنه ) — ١٩٧ —

وما رواه الشيخ عن التوفلي عن السكوني (١) عن جعفر بن محمد (عليهما السلام) « أنه سأل ما بال البدنة تقلد بالنمل وتشعر ، فقال : أما النمل فيعرف أنها بدنة ويعرفها صاحبها بنعله ، وأما الأشعار فإنه يحرم ظهرها على صاحبها من حيث أشعرها ، فلا يستطيع الشيطان أن يتسمنها » ، ورواه الصدوق في العلل مثله .

وأنت خبير بأن ما عدا رواية السكوني من الروايات المتقدمة على كثرتها وصحة أكثرها قد اتفقت على الدلالة على القول المشهور ، وبه يظهر أنه المؤيد المنصور ، وأن ما خالفه بمحل من القصور ، والرواية المذكورة قاصرة عن المعارضة سنداً وعدداً ودلالةً ، وينبغي حملها على صورة الأضرار بها ، مع أن موردھا المنع من الركوب خاصة ، ولا دلالة لها على المنع من شرب اللبن ، فتبقى تلك الروايات بالنسبة إلى شرب اللبن خالية من المعارض ، ولم اعرف لهؤلاء المخالفين في المسألة دليلاً .

## فوائد:

### الاولى:

مادلت عليه هذه الاخبار من جواز شرب لبنها على وجه لا يضر بولدها وركوبها على وجه لا يضر بها يدل على أنه لو أضر بها أو بولدها ضمن . قال في الدروس : « ولا يجوز شرب لبنه إذا لم يفضل عنه فيضمن » ،

(١) الوسائل - الباب - ٢٤ - من أبواب الذبح - الحديث ٨ .

ولو فضل فالأفضل الصدقة به ، ويجوز شربه عند الشيخ « .  
أقول : لا اعرف لأفضلية الصدقة بما فضل عن الولد هنا دليلاً ، وهذه  
الروايات كلها كما سمعت ظاهرة في جواز شربه له أو لغيره .

### الثانية :

بأدلت عليه صحيحة محمد بن مسلم (١) ومثلها صحيحة سليمان بن خالد (٢)  
من الأمر بنحر البدنة مع ولدها ينبغي تقييده بما إذا كان موجوداً حال  
السياق ومقصوداً به السياق أو متجدداً بعده مطلقاً ، أما لو كان موجوداً  
حال السياق ولم يقصد به السياق فإنه لا يجب ذبحه ، ولو اضرت به شرب اللبن  
فلا ضمان أيضاً وإن أثم بذلك .

### الثالثة :

قد صرح جملة من الأصحاب بأن الصوف والعصير إن كان موجوداً عند  
التعيين تبعه ولم يجر إزالته ، إلا أن يضرب به فيزيله ، ويتصدق به على  
الفقراء ، وليس له التصرف فيه ، ولو تجدد بعد التعيين كان كاللبن والولد .  
(١) و(٢) الوسائل - الباب - ٣٤ - من أبواب الذبيح - الحديث ٧ - ٦ .



### الرابعة :

الظاهر تخصيص هذه الأخبار بغير الواجب المعين ، كما لو نذر حين هذا الهدي ، فانه كما تقدم في كلام شيخنا العلامة ضاعف الله إكرامه يخرج عن ملكه بالكلية ، ويبقى في يده أمانة للمساكين ، وحينئذ فلا يحوز التصرف في شيء منه بركوب أو حلب أو نحو ذلك ، إلا أن يكون ترك الحلب له مضراً به ، وعليه القيمة أو حلب وشرب ، والأجرة لو ركب لمستحق الأصل ، وهذا الفرد هو الذي يتم فيه كلام أوكثك المخالفين في أصل المسألة .

### المقام الخامس

#### في الاضحية

قال في المسالك : « هي بضم الهمزة وكسرهما ، وتشديد الياء المفتوحة فيها : ما يذبح يوم عيد الأضحي تبرعاً » .  
وقال في كتاب مجمع البحرين : « وفي الاضحية لغات محكية عن الأصمعي : اضحية واضحية بضم الهمزة وكسرهما وضحية على فعلية ، والجمع ضحايا كعطية وعطايا ، واضجاة بفتح الهمزة كإطاة والجمع اضحى كارطى ، قيل : سميت بذلك لذبحها في الاضحية أو الضحى قالوا وسمي العيد بها » .

وهي مستحبة استحباباً مؤكداً باجماع علمائنا وأكثر العامة ، قال في المدارك وقبله العلامة في المنتهى : « والأصل فيها قوله عز وجل (١) : « فصل لربك وانحر » وقد ذكر المفسرون أن المراد بالنحر نحر الاضحية بعد صلاة العيد .

أقول : ما نقل عن هؤلاء المفسرين لا مستند له في أخبار أهل البيت (عليهم السلام) الواردة بتفسير هذه الآية ، بل الموجود فيها ما يخالفه ويرده . فروى أمين الاسلام الطبرسي في مجمع البيان عن عمر بن يزيد (٢) قال : « سمعت أبا عبدالله ( عليه السلام ) يقول في قوله تعالى : فصل لربك وانحر : هو رفع يديك حذاء وجهك » . وروى عنه ( عليه السلام ) عبدالله بن سنان (٣) مثله .

وعن جميل (٤) قال : « قلت لأبي عبدالله ( عليه السلام ) فصل لربك وانحر ، فقال : بيده هكذا ، يعني استقبل بيديه حذاء وجهه القبلة في افتتاح الصلاة » .

وروى في ثالثة (٥) أنه عبارة عن رفع اليدين في تكبيرات الصلاة . وروى في الكافي في الصحيح عن حماد عن حريز عن رجل (٦) عن أبي جعفر ( عليه السلام ) قال : « قلت له : فصل لربك وانحر ، قال :

(١) سورة الكوثر : ١٠٨ - الآية ٢ .

(٢) (٣) (٤) (٥) الوسائل - الباب ٩ - من أبواب تكبيرة الاحرام - الحديث ٦٦ - ١٧ - ١٤ من كتاب الصلاة

(٣) الوسائل - الباب ٩ - من أبواب تكبيرة الاحرام - الحديث ١٦ و ٣ .

(٦) الوسائل - الباب ٤ - من أبواب القيام - الحديث ٣ من كتاب الصلاة .

النحر الاعتدال في القيام أن يقيم صلبه ونحره .

وروى في كتاب غوالي اللثالي عن مقاتل عن حماد بن عثمان قال :  
« سألت الصادق ( عليه السلام ) ما النحر ؟ فرفع يديه إلى صدره ، فقال :  
هكذا ، ثم رفعهما فوق ذلك ، فقال : هكذا ، يعني يستقبل بيديه القبلة في  
استفتاح الصلاة » (١) .

هذا ما ورد من الأخبار في تفسير الآية ، وهو كما ترى خال عن  
التفسير المذكور في كتب المفسرين ، ومنه يظهر أنه لا يجوز الاعتماد على  
مجرد تفسير هؤلاء المفسرين المبني على مقتضى ما تقر به عقولهم ، بل لابد  
من تتبع الأخبار في ذلك وإلا فالوقوف .

وأما الأخبار الدالة على استحبابها ومزيد التأكيد فيها فهي كثيرة .

ومنها ما رواه في الكافي في الصحيح أو الحسن عن عبدالله بن سنان (٢)  
عن أبي عبدالله ( عليه السلام ) قال : « سئل عن الأضحية أوجب على من  
وجد لنفسه وعياله ؟ فقال : أما لنفسه فلا يدعه ، وأما لعياله إن شاء ترك » .  
وما رواه في الفقيه عن سويد القلاء في الصحيح عن محمد بن مسلم (٣)  
عن أبي جعفر ( عليه السلام ) قال : « الاضحية واجبة على من وجد  
من صغير أو كبير ، وهي سنة » .

وعن الملاء بن الفضيل (٤) عن أبي عبدالله ( عليه السلام ) « أن رجلاً  
سأله عن الأضحية ، فقال : هو واجب على كل مسلم إلا من لم يجد ، فقال

(١) كتاب غوالي اللثالي مخطوط والموجود فيه عن حماد بن عثمان وليس لمقاتل  
ذكر فيه ، نعم ينقل بعد هذا الخبر رواية عن مقاتل بن حبيب عن الأصمغ ، وكلاهما  
مرويان في مجمع البيان ديل تفسير الآية بعد الروايات المتقدمة في ص ٢٠٠ ولا اهل  
ما السبب في انتقال صاحب الحقائق (قده) منه الى كتاب الغوالي وإسناده إليه دون  
مجمع البيان .

(٢) و(٣) و(٤) الوسائل - الباب - ٦٠ - من أبواب الذبح - الحديث

له السائل : فما ترى في العيال ؟ قال : إن شئت فعلت وإن شئت لم تفعل  
فأما أنت فلا تدعه .

قال في الفقيه (١) : « وضحي رسول الله ( صلى الله عليه وآله )  
بكبشين : ذبح واحداً بيده ، وقال : اللهم هذا عني وعمن لم يضح من أهل  
بיתי ، وذبح الآخر وقال : اللهم هذا عني وعمن لم يضح من امتي » .  
قال : « وكان أمير المؤمنين ( عليه السلام ) يضحي عن رسول الله  
( صلى الله عليه وآله ) كل سنة بكبش يذبحه ، ويقول : بسم الله وجهت  
وجهي للذي فطر السماوات والأرض حنيفاً مسلماً وما أنا من المشركين ،  
إن صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين ، اللهم منك ولك ، ويقول :  
اللهم هذا عن نبيك ، ثم يذبحه ، ويذبح كبشاً آخر عن نفسه » (٢) .  
قال : « وقال ( عليه السلام ) : لا يضحي ممن في البطن » (٣) .  
قال : « وذبح رسول الله ( صلى الله عليه وآله ) عن نسائه البقرة » (٤) .  
وروى في الفقيه مرسلاً (٥) قال : « جاءت أم سلمة ( رضى الله عنها )  
إلى النبي ( صلى الله عليه وآله ) فقالت : يا رسول الله يحضر الأضحية وليس  
عندي ثمن الاضحية فاستقرض واضحي ، قال : استقرضني فإنه دين مقضي .  
ويغفر لصاحب الاضحية عند أول فطرة من دمه .

وعن شرح بن هاني (٦) عن علي ( عليه السلام ) أنه قال : « لو علم  
الناس ما في الاضحية لاستدانوا وضحوا ، إنه ليغفر لصاحب الاضحية عند  
أول فطرة تقطر من دمه »

(١) و(٢) و(٣) و(٤) الوسائل - الباب - ٦٠ - من أبواب الذبح - الحديث

٦ - ٧ - ٨ - ٩

(٥) و(٦) الوسائل - الباب - ٦٤ - من أبواب الذبح - الحديث ١ - ٢ .

وروى في العلل بسنده عن السكوني (١) عن جعفر بن محمد عن أبيه  
عن أبياته ( عليهم السلام ) قال : « قال رسول الله ( صلى الله عليه وآله ) :  
إنما جعل هذا الأضحية لتشبع مساكينكم ، فأطعموهم من اللحم » .  
وبسنده عن أبي بصير (٢) عن أبي عبد الله ( عليه السلام ) قال : « قلت  
له : ما علة الاضحية ؟ فقال : إنه يغفر لصاحبها عند أول قطرة تقطر من  
دمها على الأرض ، وليعلم الله عز وجل من يتقيه بالغيب ، قال الله عز وجل (٣):  
لن ينال الله لحومها ولا دماؤها ولكن يناله التقوى منكم » ثم قال : انظر  
كيف قبل الله قربان هابيل وردّ قربان قابيل » .

وروى علي بن جعفر في كتابه (٤) عن أخيه موسى بن جعفر (عليهما السلام)  
قال : « سألت عن الاضحية ، فقال : ضح بكبش أملح أقرن فعلا سمينا ،  
فإن لم تجد كبشاً سميناً فمن فحولة المعز أو موجوداً من الضأن أو المعز ،  
فإن لم تجد فنعجة من الضأن سمينة ، قال : وكان علي ( عليه السلام )  
يقول : ضح بثني فصاعداً ، واشتره سليم الاذنين والعينين ، فاستقبل القبلة  
حين تريد أن تذبح ، وقل : وجهت وجهي للذي فطر السماوات والأرض  
حنيفاً مسلماً وما أنا من المشركين ، إن صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله  
رب العالمين ، لا شريك له وبذلك أمرت وأنا من المسلمين ، اللهم منك  
ولك ، اللهم تقبل مني ، بسم الله الذي لا إله إلا هو والله أكبر ، وصلى الله  
على محمد وعلى أهل بيته ، ثم كل وأطعم » .

(١) و(٢) و(٤) الوسائل - الباب ٦٠ - من أبواب الذبائح - الحديث

١٠ - ١١ - ١٢ .

(٣) سورة الحج : ٢٢ - الآية ٣٧ .

— ٢٠٤ — (هل الاضحية واجبة أو مستحبة ؟) ج ١٧

وروى في الفقيه مرسلًا (١) قال : « قال رسول الله (صلى الله عليه وآله) :  
استغفروا ضحاياكم ، فانها مطاياكم على الصراط » ورواه في كتاب العلل  
مسنداً (٢) عن أبي الحسن موسى بن جعفر (عليه السلام) قال : « قال  
رسول الله (صلى الله عليه وآله) . . . . » الحديث .  
وتتضح الكلام في هذا المقام يتوقف على بيان أمور :

## الأول :

المشهور بين الأصحاب استحباب الاضحية ، بل ادعى عليه الاجماع ،  
ونقل عن ابن الجنيد القول بالوجوب ، ويدل عليه ما تقدم من ظاهر صحيحة  
عبد الله بن سنان (٣) ورواية العلاء بن الفضيل (٤) وصحيحة محمد بن مسلم (٥).  
وقال في الدروس : « وقد روى الصدوق خيرين يوجبها على الواجد  
وأخذ ابن الجنيد بهما » .

وقال في المدارك بعد نقل الاستدلال لابن الجنيد بصحيحة محمد بن مسلم  
ورواية العلاء : « ويحجب بمنع كون المراد بالوجوب المعنى المتعارف عند  
الفقهاء . كما يشاء غير مرة ، وقوله (عليه السلام) : « فأما أنت فلا تدعه »  
يعارض بقوله (عليه السلام) في رواية ابن مسلم : « وهي سنة » فان  
التيادر من السنة المستحب ، وبالجمله فلا يمكن الخروج عن مقتضى الأصل

(١) و(٢) الوسائل في الباب - ٦٢ - من أبواب الذبح - الحديث ١ .

(٣) و(٤) و(٥) الوسائل - الباب - ٦٠ - من أبواب الذبح - الحديث

١ - ٥ - ٣ .

والاجماع المنقول على انتفاء الوجوب يمثل هاتين الروايتين مع إمكان حملهما على ما يحصل به الموافقة « انتهى » .

أقول : لا يخفى ما في هذا الكلام من إمكان تطرق المناقشة إليه أما ( أولاً ) فلأن المتبادر من لفظ الوجوب عندهم إنما هو المعنى المتعارف عند الفقهاء ، كما صرحوا به في الأصول ، وارتكاب التأويل فيه يحتاج إلى معارض أقوى ، سيما مع تأكيد الوجوب بقوله ( عليه السلام ) في صحبة عبدالله بن سنان : « أما لنفسه فلا يدعه » وقوله ( عليه السلام ) في رواية العلماء : « فأما أنت فلا تدعه » ..

وأما ما تمسك به من قوله ( عليه السلام ) في صحبة محمد بن مسلم : « وهي سنة » فمن المحتمل أن يراد بالسنة ماثبت وجوبه بالسنة ، فإن استعمال هذا اللفظ بهذا المعنى أكثر كثير في الأخبار ، وهذا هو الأوفق بنظم الرواية وسياقها ، حيث إنه صرح في صدرها بالوجوب الذي قد عرفت أن المتبادر منه هو المعنى المتعارف عندهم ، فيجب حمل آخر الرواية على ما قلناه ليطابق صدرها ، مع تأيد ذلك بالروايات الباقية كما ذكرناه . وربما ظهر من الصدوق باعتبار روايته لهاتين الروايتين الدالتين على الوجوب هو كون مذهبه ذلك ، لأن مذاهبه التي ينقلونها عنه في الكتاب إنما هو باعتبار ما يرويه من الأخبار بالتقريب الذي قدمه في صدر كتابه . وبذلك يظهر ما في استدلاله بالأصل ، فإنه لا اعتماد عليه بعد قيام الدليل الموجب للخروج عنه ، فلم يبق إلا ما يدعيه من الاجماع هنا وإن خالفه ورده في غير مقام من شرحه إذا قام له الدليل على خلافه .

هذا والتحقيق عندي أن لفظة الوجوب والسنة من الألفاظ المتشابهة في

الأخبار ، لاستعمال لفظ الوجوب فيها تارةً بالمعنى المصطلح بين الفقهاء ، وتارةً بالمعنى اللغوي ، أو تأكيد الاستحباب والمبالغة فيه ، وكل من الاستعمالين شائع في الأخبار ، والحمل على المعنى المتعارف اصطلاح اصولي لا عبث به بالنسبة إلى الروايات ، وحينئذٍ فالحمل على أحد المعنيين يحتاج إلى قرينة ، وإلا وجب التوقف .

وهكذا في لفظ السنة ، فانها تستعمل فيها تارةً بالمعنى المصطلح وهو المستحب ، وتارةً بمعنى ماوجب بالسنة ، وهو كثير كما تقدم بيانه في كتاب الطهارة في غسل الجمعة (١) والحمل على أحد المعنيين يحتاج أيضاً إلى قرينة .

وبذلك يظهر أن المسألة هنا لا تخلو من نوع إشكال ، والله العالم .

## الثاني :

يفهم من رسالة الفقيه (٢) المقدمة استحباب التضحية من الغير وإن كان ميتاً ، وأن الواحد يجزي عن جماعة ، وقد تقدم من الأخبار (٣) ما يدل على إجزاء الشاة الواحدة عن السبعة بل السبعين في مقام الضرورة .  
ويقيم أيضاً من الرواية المذكورة جواز تأخير الذبح عن التسمية بمقدار قراءة الدعاء المذكور ونحوه ، وأنه يستحب الدعاء بما ذكره في هذه

(١) راجع الج ٤ من ٢١٤ إلى ٢٢١ .

(٢) الوسائل الباب ٦٠ من أبواب الذبائح الحديث ٧ .

(٣) الوسائل الباب ١٨ من أبواب الذبائح



الرواية (١) أو الرواية المنقولة عن علي بن جعفر (٢) .  
 ويفهم منها أيضاً أنه لا يضحى عن في البطن إلا بعد الولادة .

### الثالث :

قد صرح الأصحاب ( رضوان الله تعالى عليهم ) بأنه يستحب قسمة  
 الاضحية أثلاثاً ، فيأكل ثلثاً ويهدي ثلثاً ويتصدق بثلث ، قال في المدارك  
 بعد ذكر ذلك : « ولم أقف على رواية تتضمن ذلك صريحاً » .  
 أقول : يدل على ذلك ما رواه في الكافي عن أبي الصباح الكناني (٣)  
 قال : « سألت أبا عبد الله ( عليه السلام ) عن لحوم الأضاحي فقال : كان  
 علي بن الحسين وأبو جعفر ( عليهما السلام ) يتصدقان بثلث على جيرانهما ،  
 وثلث على السّؤال ، وثلث يمساكنه لأهل البيت » .  
 والظاهر حمل التصديق على الجيران على الهدية ، ويشير إلى ذلك أيضاً  
 ما تقدم في صحيحة علي بن جعفر (٤) المنقولة من كتابه من قوله (عليه السلام) :  
 « ثم كل واطعم » بحمل الاطعام على ما يعم الهدية والصدقة .  
 ونقل عن الشيخ أن الصدقة بالجميع افضل ، وهو مع خلوه عن المستند  
 مناف لما صرح به هو وغيره من استحباب الأكل منها ، إلا أن يحمل على  
 أن مراده الصدقة بالجميع بعد اكل شيء منها .

- 
- (١) الوسائل - الباب - ٦٠ - من أبواب الذبيح - الحديث ٧ .  
 (٢) و(٤) الوسائل - الباب - ٦٠ - من أبواب الذبيح - الحديث ١٢ .  
 (٣) الوسائل - الباب - ٤٠ - من أبواب الذبيح - الحديث ١٣ .

ونقل في المنتهى من الشيخ أنه لو أكل الجميع ضمن الفقراء قيمة الجزء محتجاً بالآية (١) وأنها تدل على وجوب التصدق ، ويشكل بأن وجوب التصدق لا يلزم استحباب الاضحية .

وقد أطلق الأصحاب أيضاً عدم جواز بيع لحمها من غير تقييد بوجوبها ، واستدل عليه في المنتهى بأنها خرجت عن ملك المضحي بالذبح واستحقها المساكين ، وهو أيضاً لا يلزم الاستحباب في الاضحية ، اللهم إلا أن يحمل على الاضحية الواجبة ، كهدي التمتع والمنذور .

## الرابع :

ما تضمنته صحيحة علي بن جعفر من صفات الاضحية فقد صرح به الأصحاب (رضوان الله تعالى عليهم) وقد تقدم البحث في ذلك في المقام الثاني من هذا الفصل (٣) وجميع ما يعتبر في الهدي يجري في الاضحية من كونها من الأنعام الثلاثة على الصفات المتقدمة ثمة .

قال في المنتهى : « وتختص الاضحية بالغنم والابل والبقر ، وهو قول علماء الاسلام ، لقوله تعالى (٤) : « ليعذروا اسم الله على ما رزقهم من بهيمة الأنعام » إذا ثبت هذا فإنه لا يجرى إلا الشيء من الابل والبقر والمعر ،

(١) و(٤) : سورة الحج : ٢٢ - الآية ٢٨ - ٢٤ .

(٢) البزائل : الباب - ٦٠ - من أبواب الذبح - الحديث ١٢ .

(٣) ص ٨٦ - ١١٦ .

ج ١٧ ( بيان وقت الاضحية بمنى وسائر الامصار ) — ٢٠٩ —

ويجزى المذبح من الضأن ذهب إليه علماؤنا « انتهى .  
وتحقيق القول في ذلك قد تقدم مفصلاً في المقام المشار إليه .

### الخامس :

قد صرح الأصحاب بأن وقتها بمنى أربعة أيام يوم النحر وثلاثة أيام بعده ، وفي الأمصار ثلاثة أيام يوم النحر ويومان بعده ، وقد تقدم تحقيق الكلام في ذلك ونقل الأخبار الواردة في هذا المقام في المسألة الحادية عشرة من المقام الأول (١) .

قال العلامة في المنتهى : « لو فانت هذه الأيام فإن كانت الاضحية واجبة بالنذر وشبهه لم يسقط وجوب قضائها ، لأن لحمها يختص بالمساكين ، فلا يخرجون عن الاستحقاق بفوات الوقت ، وإن كانت غير واجبة فقد فات ذبحها ، فإن ذبحها لم تكن اضحية ، فإن فرق لحمها على المساكين استحق الثواب على التفرقة دون الذبح » انتهى .

أقول : ما ذكره من الحكم الأول لا يخلو من مناقشة ، لأن النذر إن تعلق بالاضحية - كما هو المفروض وهو بعد هذه الأيام لا تكون اضحية كما اعترف به في الحكم الثاني - فقد فات وقتها وخرجت عن كونها اضحية فكيف تجب عليه ، ووجوب القضاء يحتاج إلى أمر جديد ، ولا يترتب على وجوب الأداء كما هو الحق في المسألة ، وحينئذ فليس إلا وجوب كفارة خلف النذر ، كما لا يخفى .

وأما وقتها بالنسبة إلى اليوم الذي تذبح فيه من أي ساعاته . فقال

(١) في ص ٧٦ - ٨٣ .

الشيخ في المبسوط : « وقت الذبح يدخل بدخول يوم الأضحية إذا ارتفعت الشمس ومضى مقدار ما يمكن صلاة العيد والخطبتان بعدما أقل ما يجزىء عن تمام الصلاة وخطبتين خفيفتين بعدما » .

وقال في المنتهى : « وقت الاضحية إذا طلعت الشمس ومضى بقدر صلاة العيد سواء على الامام أو لم يصل » .

وقال في الدروس : « ووقتها بعد طلوع الشمس إلى مضي قدر صلاة العيد والخطبتين » .

وظاهر عبارة المبسوط أن وقت الذبح بعد مضي مقدار الصلاة والخطبتين المخففتين ، وكذا ظاهر عبارة المنتهى ، وظاهر عبارة الدروس أنه بعد طلوع الشمس إلى أن يمضي مقدار الصلاة والخطبتين .

والعلامة في المنتهى إنما استدل بعد نقل أقوال العامة بأن قال : « لنا أنها عبادة يتعلق آخر وقتها بالوقت فيتعلق أوله بالوقت ، كالصوم والصلاة » ولا يخفى ما فيه .

قال المحقق الأردبيلي بعد نقل كلام الدروس : « وسنده غير ظاهر ، ولعل مراده أفضل أوقاته من اليوم فتأمل » انتهى .

أقول : قد روى الشيخ في الموثق عن سماعة (١) عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال : « قلت له : متى يذبح ؟ قال : إذا انصرف الامام ، قلت : فإذا كنت في أرض ليس فيها إمام فاصلي بهم جماعة ، فقال : إذا استقلت الشمس وقال : لا بأس أن تصلي وحدك ، ولا صلاة إلا مع إمام » .

وظاهر الخبر كما ترى يدل على أن وقتها بعد صلاة العيد وخطبتها ،

(١) الوسائل - الباب - ٢ - من أبواب صلاة العيد - الحديث ٦ من كتاب الصلاة .

وصلاة العيد كما تقدم تحقيقه في كتاب الصلاة (١) بعد طلوع الشمس ،  
وحينئذ فيكون دليلاً لما ذكروه ، ويحمل إطلاق كلام الشيخ على ما ذكره  
في المنتهى والدروس من التقييد بطلوع الشمس ومضي مقدار الصلاة والخطبتين .  
وأما قول السائل : « فإذا كنت في أرض ليس فيها إمام » فكأنه توهم  
تعلق الحكم بصلاة الإمام الحق ( عليه السلام ) فأجابه ( عليه السلام )  
بأن الوقت واحد ، وهو ما إذا ارتفعت الشمس ، وهو عبارة عن مضي مقدار  
الصلاة والخطبتين بعد الصلاة كما لا يخفى .

### السادس :

قد صرحوا ( رضوان الله تعالى عليهم ) أيضاً بأن الهدي الواجب  
يجزئ عن الاضحية وإن كان الجمع بينهما افضل .  
أقول : أما الحكم الأول فلا إشكال فيه ، لما رواه الشيخ في الصحيح  
عن محمد بن مسلم (٢) عن أبي جعفر ( عليه السلام ) قال : « يجزؤه في  
الاضحية هديه » وفي نسخة « يجزؤك من الاضحية هديك » وروى في الفقيه  
عن الحلبي في الصحيح (٣) عن أبي عبد الله ( عليه السلام ) أنه قال :  
« يجزئ الهدي عن الاضحية » .

وأما الثاني فلم أقف على دليل عليه . إلا أنه ربما كان في لفظ الاجزاء

(١) راجع ج ١٠ ص ٢٢٦ - ٢٢٩ .

(٢) الوسائل - الباب - ٦٠ - من أبواب الذبح - الحديث ٢ .

(٣) الفقيه ج ٢ ص ٢٩٧ - الرقم ١٤٧٢ .

— ٢١٢ — (استحباب التصدق بثلث الاضحية لو لم يجدها ) ج ١٧

في الخبرين المذكورين إشعار به وإشارة إليه ، وعلمه بعضهم بما فيه من فعل المعروف ونفع المساكين ، قال في المدارك : « ولا بأس به » .  
أقول : بل البأس فيه ظاهر ، فإن الأحكام الشرعية لا يمكن إثباتها بهذه التعليقات العلية ، والتسامح فيها من حيث الاستحباب أو الكراهة مثلاً بجازئة عمدة ، فإنه لا فرق بين الوجوب والتحرير والاستحباب والكراهة في كونها أحكاماً شرعية لا يجوز القول فيها على الله تعالى بغير دليل واضح ، ولو جاز ذلك في مقام الاستحباب جاز أيضاً في مقام الوجوب ، كما لا يخفى.

### السابع :

قالوا : لو لم يجد الاضحية تصدق بثلثها ، فإن اختلفت اثمانها جمع الاعلى والأوسط والأدنى وتصدق بثلث الجميع .

ومستندهم في ذلك ما رواه الشيخ عن عبدالله بن عمر (١) قال : « كنا بالمدينة فأصابنا غلاء في الأصاحي ، فاشترينا بدينار ثم دينارين ثم بلغت سبعة ، ثم لم يوجد بقليل ولا كثير ، فوقع هشام المكاربي إلى أبي الحسن ( عليه السلام ) فأخبره بما اشترينا ثم لم نجد بقليل ولا كثير ، فوقع انظروا إلى الثمن الأول والثاني والثالث ثم تصدقوا بمثل ثلثه » .

وقد نص جملة من محققي المتأخرين على أن ما وقع في حبات المتقدمين من جمع القيم الثلاث والتصدق بالثلث إنما وقع تبعاً للرواية المذكورة ، وإلا فالضابط في ذلك هو جمع القيم المختلفة من اثنتين فما زاد ، والأخذ

(١) الوسائل - الباب - ٥٨ - من أبواب الذبيح - الحديث ١ .

بالنسبة إلى تلك الأعداد من النصف في الثنتين والثلاث في الثلاث وهكذا.  
قال في المسالك : « والضابط الشامل لجميع افراد الاختلاف أن تجمع  
القيمتين أو القيم المختلفة ويتمصدق بقيمة نسبتها إليها نسبة الواحد إلى  
عددها ، فمن الاثنتين النصف ، ومن الثلاث الثلث ، ومن الأربع الربع ،  
وهكذا » وعلى هذا النحو كلام غيره .

### الثامن :

تكره التضحية بما يربيه ، ويستحب بما يشتره ، يدل على ذلك  
ما رواه الشيخ عن محمد بن الفضيل (١) عن أبي الحسن (عليه السلام) قال : « قلت :  
جعلت فداك كان عندي كبش سمين لأضحي به ، فلمأ أخذته واضجعت  
نظر إلي فرحمته ورفقت عليه ، ثم إني ذبحته ، قال : ما كنت أحب لك  
أن تفعل ، لا قرابين شيئاً من هذا ثم تذبحه » .  
وعن أبي الصمباري (٢) عن أبي عبد الله ( عليه السلام ) قال : « قلت  
له : الرجل يعلف الشاة والشاتين ليضحي بهما ، قال : لا أحب ذلك ، قلت :  
فالرجل يشتري الجمل والشاة فيتساقط علفه من هاهنا ومن هاهنا فيجنيء  
الوقت وقد سمن فيذبحه ، قال : لا ، ولكن إذا كان ذلك الوقت فليدخل  
سوق المسلمين ويشترى منها ويذبحه » .

(١) الوسائل - الباب - ٦١ - من أبواب الذبح - الحديث ١ .

(٢) الوسائل - الباب - ٤٠ - من أبواب الذبائح - الحديث ٢ من

— ٢١٤ — (تعين الشاة للاضحية لو اشتراها بنيتها) ج١٧

وروى في الفقيه مرسلًا (١) قال : « وقال الصادق ( عليه السلام ) : لا يضحى إلا بما يشتري في العشر » .

قال : وقال أبو الحسن ( عليه السلام ) ( ٢ ) : « لا يضحى بشيء من الدواجن » .

قال في القاموس : « ودجن بالمكان دجونًا أقام ، والحمام والشاة وغيرهما ألقت : وهو داجن . والجمع : دجون » وقال أيضًا في مادة « رجن » « رجن المكان رجونًا : أقام ، والابل وغيرها ألقت » .

وقال في كتاب المصباح المنير : « دجن بالمكان دجنًا من باب قتل ودجونًا أقام به ، وادجن بالآلف مثله ، ومنه قيل لما يالف البيوت من الشاة والحمام ونحو ذلك : دواجن » .

## التاسع :

قال الشيخ في المبسوط : « إذا اشترى شاة تجزى في الاضحية بنية أنها اضحية ملكها بالشراء وصارت اضحية ، ولا يحتاج أن يجعلها اضحية بقول ولا نية جديدة ولا تقليد وإشعار ، لأن ذلك إنما يراعى في الهدي خاصة ، وكذا لو كانت في ملكه فقال : قد جعلت هذه اضحية فقد زال ملكه عنها وانتقطع تصرفه فيها ، فان باعها فالبيع باطل ، ولو اشترى شاة فجعلها اضحية فان كانت حاملاً تبعا ولدها » .

قال في المختلف بعد نقل ذلك عنه : « وعندي في ذلك نظر ، والأقرب

(١) و(٢) الوسائل - الباب - ٦١ - من أبواب الذبح - الحديث ٣ - ٢ .



ج ١٧ (تعيين الشاة للاضحية إذا اشترها بنيتها) — ٢١٥ —

أن الشاة إنما تصير اضحية يجب تفرقتها بالنذر المعين أو بالتفرقة ، ولا يتبعها الولد إلا إذا تجدد الحمل بعد النذر « انتهى .

أقول : ما ذكره من النظر في كلام الشيخ للذكور جيد ، إلا أن الظاهر منه في المنتهى يل في سائر كتبه موافقة الشيخ فيما اعترضه هنا .

قال في المنتهى بعد أن ذكر أنه إذا اشترى شاة تجزئ في الاضحية بنية أنها اضحية ونقل كلام الشيخ وخلاف العامة في المسألة ماصورته : « إذا عيّن الاضحية على وجه يصح به التعيين فقد زال ملكه عنها ، فهل له إبدالها ؟ قال أبو حنيفة وعمر : نعم له ذلك ، فلا يزول ملكه عنها ، وقال الشافعي : لا يجوز إبدالها ، فقد زال ملكه عنها ، وبه قال أبو يوسف وأبو ثور ، وهو الظاهر من كلام الشيخ ، احتج الشافعي بما روي عن علي ( عليه السلام ) (١) أنه قال : « من عيّن اضحية فلا يستبدل بها » واحتج أبو حنيفة بما روي (٢) عن النبي ( صلى الله عليه وآله ) أنه أهدى هدياً واشرك علياً ( عليه السلام ) فيها ، وهو إنما يكون بنقلها إليه ، وفيه ضعف لجواز أن يكون ( صلى الله عليه وآله ) وقت السياق نوى أنها عن علي ( عليه السلام ) « إلى آخر كلامه في الكتاب المذكور ، وهو طويل مقتمل على فروع عديدة مبنية على زوال الملك عن الاضحية .

ثم إنه قال في مسألة أخرى بعد هذه المسألة : « إذا عيّن اضحية ذبح معها ولدها ، سواء كان حلاً حال التعيين أو حدث بعد ذلك ، لأن التعيين

(١) لم نعث على هذا المرسل في كتب الأخبار .

(٢) سنن البيهقي - ج ٥ ص ٢٢٨ و ٢٤٠ :

معنى يزيل الملك عنها ، فاستتبع الولد كالمعتق ، ولقول أبي عبد الله (عليه السلام) (١):  
إن تتجت بدنتك فاحلبها ما لم يضر بولدها ثم انحرهما جميعاً .

وهذا نحو كلام الشيخ في المبسوط حيث قال : « فإن كانت حاملاً  
تبعها ولدها ، وإن كانت حائلاً فحملت مثل ذلك ، لما روى عن علي  
( عليه السلام ) (٢) إنه رأى رجلاً يسوق بدنة معها ولدها ، فقال :  
لا تشرب من لبنها إلا ما فضل عن ولدها ، فإذا كان يوم النحر فانحرهما  
وولدها عن سبعة ، فأمر بنحرهما وولدها » انتهى . وعلى هذا النحو  
كلام الشهيد في الدروس كما لا يخفى على من راجعه .

أقول : والظاهر عندي هو ما ذكره في المختلف ، فإنه متى كانت الاضحية  
مستحبة كما هو المنصوص في كلامهم فإنها بمجرد تعيينها وقوله : « جعلتها  
اضحية » لا يعقل كونها واجبة ، إذ لا دليل عليه من سنة ولا كتاب ، فأصالة  
العدم قائمة ، والخروج عنها يحتاج إلى دليل .

وأما بالنسبة إلى الولد فقد تقدم في المسألة السابعة من المقام الرابع (٣)  
من الروايات صحيحة سليمان بن خالد (٤) وصحيحة محمد بن مسلم (٥) .  
وفي الأولى « إن تتجت بدنتك فاحلبها ما لم يضر بولدها ثم انحرهما جميعاً » .  
وفي الثانية « سألته عن البدنة تنتج أحلبها ؟ » قال : أحلبها غير مضر  
بالولد ثم انحرهما جميعاً » .

(١) الوسائل - الباب - ٣٤ - من أبواب الذبح - الحديث ٦ .

(٢) سنن البيهقي ج ٥ ص ٢٣٧ مع اختلاف في اللفظ .

(٣) في ص ١٩٦ .

(٤) و(٥) الوسائل الباب - ٣٤ - من أبواب الذبح - الحديث ٦ - ٧ .

ج ١٧ ( جواز اكل لحوم الاضاحي بعد ثلاثة ايام ) — ٢١٧ —

وما رواء في الفقيه في الصحيح عن معاوية بن عمار (١) عن أبي عبد الله (عليه السلام) « في رجل ساق بدنة فتجت ، قال : ينحرها وينحر ولدها ، وإن كان الهدي مضموناً فهلك اشترى مكانها ومكان ولدها ، والنتاج لغة عبارة عن الوضع والولادة .

وظاهر هذه الروايات أن الولد في بطنها يتبعها في ساقها وجعلها هدياً أو اضحية أو نذراً .

بقى الكلام في وجوب ذلك ، فإن ثبت ما ادعوه من الوجوب ففي الجميع والا فلا استحباب فيهما ، وأما ما نقله في المبسوط عن علي (عليه السلام) من الخبر المذكور فلم أقف عليه من طرقنا ، ولا يبعد أن يكون من أخبار العامة ، فإنه كثيراً ما يستدل في الكتاب بأخبارهم .

### العاشر :

وقد عرفت فيما تقدم أن الحكم في الاضحية هو قسمة لحمها أثلاثاً ، وأكل ثلث والصدقة بثلث وأن يهدي ثلثاً ، وبذلك صرح الأصحاب أيضاً . ثم إنهم قد ذكروا أيضاً أنه لا بأس بأكل لحوم الاضاحي بعد ثلاثة أيام وادخارها ، وأنه يكره أن يخرج شيئاً مما يضحيه من مئ إلا السنام ، فإنه دواء وأنه كان منهيّاً عن ادخارها فنسخ .

وهذا الكلام الأخير لا يخلو من اجمال ، فإنه يحتمل أن يكون راجعاً إلى مجموع اللحم مع عدم صرفه في المصرف الموظف وهو التثليث ، وأن

---

(١) الوسائل - الباب - ٣٤ - من أبواب الذبح - الحديث ١ .

— ٢١٨ — ( جواز اكل لحوم الاضاحي بعد ثلاثة ايام ) ج ١٧

يكون راجعاً إلى الثلث الذي يخص المالك بعد صرف الثلثين في مصرفهما الموظف لهما ، ويؤيد الأول ما في بعض العبارات من أنه يكره أن يخرج عما يضعه من منى بل يخرج به إلى مصرفه .

وكيف كان فالذي وقفت عليه من الأخبار المتعلقة بالأضاحي في هذا المقام مارواه في الكافي في الموثق (١) عن حنان بن سدير عن أبي جعفر ( عليه السلام ) وعن محمد بن الفضيل عن أبي الصباح عن أبي عبد الله ( عليه السلام ) قال : « نهى رسول الله ( صلى الله عليه وآله ) عن لحوم الأضاحي بعد ثلاث ثم اذن فيها ، وقال : كلوا من لحوم الأضاحي بعد ذلك وادخروا » .

وروى للشيخ باسناده عن أحمد بن محمد بن عيسى المنتهى إلى جابر بن عبد الله الأنصاري (٢) قال : « أمرنا رسول الله ( صلى الله عليه وآله ) أن لا نأكل لحوم الأضاحي بعد ثلاثة أيام اذن لنا أن نأكله ونقتد ونهدي إلى أهالينا » .

وعن محمد بن مسلم (٣) عن أبي جعفر ( عليه السلام ) قال : « قال : إن رسول الله ( صلى الله عليه وآله ) نهى أن نجس لحوم الأضاحي فوق ثلاثة أيام »

وروى في كتاب العجل بسنده عن محمد بن مسلم (٤) عن أبي جعفر ( عليه السلام ) قال : « كان النبي ( صلى الله عليه وآله ) نهى أن نجس لحوم الأضاحي فوق ثلاثة أيام من أجل الحاجة ، فلما اليوم فلا بأس به » .

(١) و(٢) و(٣) و(٤) الوسائل - الباب ٤١ - من أبواب الذبح - الحديث

١ - ٢ - ٣ - ٤ - ٥ - ٦ - ٧ - ٨ - ٩ - ١٠ - ١١ - ١٢ - ١٣ - ١٤ - ١٥ - ١٦ - ١٧ - ١٨ - ١٩ - ٢٠ - ٢١ - ٢٢ - ٢٣ - ٢٤ - ٢٥ - ٢٦ - ٢٧ - ٢٨ - ٢٩ - ٣٠ - ٣١ - ٣٢ - ٣٣ - ٣٤ - ٣٥ - ٣٦ - ٣٧ - ٣٨ - ٣٩ - ٤٠ - ٤١ - ٤٢ - ٤٣ - ٤٤ - ٤٥ - ٤٦ - ٤٧ - ٤٨ - ٤٩ - ٥٠ - ٥١ - ٥٢ - ٥٣ - ٥٤ - ٥٥ - ٥٦ - ٥٧ - ٥٨ - ٥٩ - ٦٠ - ٦١ - ٦٢ - ٦٣ - ٦٤ - ٦٥ - ٦٦ - ٦٧ - ٦٨ - ٦٩ - ٧٠ - ٧١ - ٧٢ - ٧٣ - ٧٤ - ٧٥ - ٧٦ - ٧٧ - ٧٨ - ٧٩ - ٨٠ - ٨١ - ٨٢ - ٨٣ - ٨٤ - ٨٥ - ٨٦ - ٨٧ - ٨٨ - ٨٩ - ٩٠ - ٩١ - ٩٢ - ٩٣ - ٩٤ - ٩٥ - ٩٦ - ٩٧ - ٩٨ - ٩٩ - ١٠٠

ج ١٧ (جواز اكل لحوم الاضاحي بعد ثلاثة أيام) — ٢١٩ —

وفي الصحيح عن جميل بن دراج (١) قال : « سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن حبس لحوم الاضاحي فوق ثلاثة أيام بمعنى . قال : لا بأس بذلك اليوم ، إن رسول الله ( صلى الله عليه وآله ) إنما نهى عن ذلك أولاً ، لأن الناس كانوا يومئذ يجهودين ، فأما اليوم فلا بأس . »

ورواه البرقي في المحاسن عن أبيه عن يونس عن جميل ، والذي قبله عن ابن أبي عمير عن جميل عن محمد بن مسلم .

أقول . وبهذا السند يكون الحديث المذكور صحيحاً .

وروى الصدوق مرسلًا (٢) قال : « قال أبو عبد الله (عليه السلام) : كنا نهى عن إخراج لحوم الأضاحي بعد ثلاثة أيام لقلة اللحم وكثرة الناس ، فأما اليوم فقد كثّر اللحم وقلّ الناس فلا بأس بإخراجه . »

وروى الشيخ بسنده عن زيد بن علي (٣) عن أبيه عن جده عن علي (عليهم السلام) قال : « قال رسول الله ( صلى الله عليه وآله ) : نهيتكم من ثلاث : نهيتكم عن زيارة القبور ألا فزوروها ، ونهيتكم عن إخراج لحوم الأضاحي من مني بعد ثلاث ألا فكلوا وادخروا ، ونهيتكم عن النبيذ ألا فانبذوا ، وكل مسكر حرام ، يعني الذي ينبذ بالفسادة ويشرب بالعشي وينبذ بالعشي ويشرب بالفسادة ، فإذا غلا فهو حرام . »

وعن علي بن أبي حمزة (٤) عن أحدهما ( عليهما السلام ) قال : « لا يتزود الحاج من اضحيته ، وله أن يأكل منها بمعنى أيامها ، قال : وهذه

(١) و(٢) و(٣) الوسائل - الباب - ٤١ - من أبواب الذبح - الحديث

٥ - ٦ - ٧ .

(٤) الوسائل - الباب - ٤٢ - من أبواب الذبح - الحديث ٣ .

— ٢٢٠ — ( جواز اكل لحوم الاضاحي بعد ثلاثة أيام ) ج ١٧

مسألة شهاب كتب إليه فيها « .

وعن احمد بن محمد بن علي (١) عن أبي إبراهيم ( عليه السلام ) قال : « سمعته يقول : لا يتزود الحاج من اضحيته . وله أن يأكل منها إلا السنام . فانه دواء ، قال أحمد وقال : لا بأس أن يشتري الحاج من لحم منى ويتزوده » . وروى الكليني في الصحيح عن محمد بن مسلم (٢) عن أبي عبد الله ( عليه السلام ) قال : « سأله عن اخراج لحوم الاضاحي من منى . فقال كنا نقول : لا يخرج منها بشيء لحاجة الناس إليه ، فأما اليوم فقد كثرت الناس ، فلا بأس باخراجه » .

أقول : لا يخفى ما في الجمع بين هذه الأخبار وبين ما عليه ظاهر اتفاق كلمة الأصحاب من استحباب التلث في الاضحية بعد ذبحها أو نحرها من الاشكال ، فانه متى كان الحكم الشرعي فيها هو التلث وقد أتى به فلم يبق في يده إلا الثلث الذي هو له يتصرف فيه كيف شاء ، مع أنه لا يريد غالباً على مصرفه في ثلاثة أيام متى حتى ينهى عن إخراجه ثم يؤمر به ويعمل بوجود المستحق وعدمه ، إذ لا يتعلق به حق مستحق بعد إخراج حق المستحقين . اللهم إلا أن يحمل استحباب التلث على صدر الاسلام من حيث قلة اللحم وكثرة الناس ، وأنه بعد ذلك سقط هذا الحكم ، لعدم من يتصدق عليه ومن يهدي له بسبب كثرة اللحوم وقلة الناس ، فلا بأس حينئذ بإخراج اللحم وإدخاله وعدم صرفه في ذلك المصرف الموظف ، إلا أن هذا لا يلزم كلام الأصحاب ، لاتفاقهم على استحباب هذا الحكم في جميع الأعصار .

(١) و(٢) الوسائل - الباب - ٤٢ - من أبواب الذبيح - الحديث ٤ - ٥ .

ج ١٧ ( جواز اكل لحوم الاضاحي بعد ثلاثة ايام ) — ٢٢١ —

وبالجملة فالجمع بين الحكمين لا يخلو من إشكال ولم أقف على من تنبه لذلك في هذا المجال .

ثم إن أكثر هذه الأخبار المذكورة قد انفتحت على أن الحكم في صدر الاسلام كان النهي عن الأكل والادخار بعد ثلاثة أيام ، ثم حصل النسخ فيه ، فجوز لهم الأكل والادخار والحمل معهم .

وحينئذ فما دلت عليه رواية محمد بن مسلم (١) من النهي عن حبس لحوم الاضاحي فوق ثلاثة أيام يحمل على قصد إخبار ( عليه السلام ) بأن الحكم الذي عليه الآن العمل كان قبل النسخ كذلك ، كما ينادي به حديثه (٢) الثاني الذي بعده من كتاب العلل ، وربما حمل على الكراهة أيضاً ، وكذلك حديث علي (٣) عن أبي إبراهيم ( عليه السلام ) وبهذا جمعوا بينها ، والكلام في جلودها واصوافها ولوبارها في هذا المقام على نحو ما سبق في الهدى ، والله العالم .

(١) و(٢) الوسائل - الباب - ٤١ - من أبواب الذبيح - الحديث ٣ - ٤ .

(٣) الوسائل - الباب - ٤٢ - من أبواب الذبيح - الحديث ٤ .

## الفصل الثالث

### في الخلق والتقصير

وفيه مسائل :

#### الاولى :

للمشهور بين الأصحاب ( رضوان الله تعالى عليهم ) أن الحاج إذا فرغ من الذبح تغير إن شاء خلق وإن شاء قصر ، والخلق أفضل ، ويتأكد في حق الصرورة والملبد ، وهو من أخذ عصاً وصمغاً وجعله في رأسه ثلثاً يقمل أو يتوسخ ، وبه قال الشيخ في الجمل .

وقال في جملة من كتبه : « لا يجزئ الصرورة والملبد إلا الخلق » وبه قال ابن حمزة ، وزاد في التهذيب للمعقوص شعره .

وقال ابن الجنيد : « ولا يجزئ الصرورة ومن كان غير صرورة ملبد الشعر أو مضفوراً أو معقوصاً من الرجال غير الخلق » .

وقال ابن أبي عقيل : « ويخلق رأسه بعد الذبح وإن قصر أجزاء ، من لبث رأسه أو قصه فعليه الخلق واجب » ولم يذكر حكم الصرورة النصوية .

وقال الجنيد : « لا يجزئ الصرورة غير الخلق » ، ومن لم يكن صرورة



أجزاء التقصير ، والخلق أفضل ، ولم ينص على حكم الملبّد ، وكذا قال أبو الصلاح .

احتج العلامة في المختلف على ما اختاره من القول المشهور بقوله تعالى (١): «لتدخلن المسجد الحرام إن شاء الله آمنين علقين رؤوسكم ومقصرين» قال : « وليس المراد الجمع ، بل إما التخيير أو التفضيل والثاني بعيد ، وإلا لزم الأجلال ، فتعين الأول » وزاد بعضهم الاستدلال بالأصل .

واستدلوا أيضاً بما رواه الشيخ في التهذيب عن حريز في الصحيح (٢) عن أبي عبد الله ( عليه السلام ) « قال رسول الله ( صلى الله عليه وآله ) يوم الحديبية اللهم اغفر للمحلقين مرتين قيل : والمقصرين يا رسول الله ، قال : وللمقصرين » .

احتج الشيخ في التهذيب على وجوب الخلق على الصرورة والملبّد ومن قص شعره بما رواه في الصحيح عن معاوية بن عمار (٣) عن أبي عبد الله ( عليه السلام ) قال : « ينبغي للصرورة أن يحلق ، وإن كان قد حج فإن شاء قصر وإن شاء حلق ، وإذا لبّد شعره أو عقمه فإن عليه الخلق ، وليس له التقصير » .

وفي الصحيح أيضاً عن معاوية بن عمار (٤) عن أبي عبد الله ( عليه السلام ) قال : « إذا أحرمت فعممت رأسك أو لبّدته فقد وجب عليك الخلق ، وليس لك التقصير ، وإن أنت لم تفعل فمخير لك التقصير والخلق في الحج ،

(١) سورة الفتح : ٤٨ - الآية ٢٧ .

(٢) و(٣) و(٤) الوسائل - الباب - ٧ - من أبواب الخلق والتقصير -

الحديث ٦ - ١ - ٨ .

وليس في المتعة إلا التقصير .

وفي الصحيح عن هشام بن سالم (١) قال : « قال أبو عبد الله (عليه السلام) : إذا عقص الرجل رأسه أو لبّده في الحج أو العمرة فقد وجب عليه الحلق فيه .  
وفي الصحيح عن سويد القلاء عن أبي سعيد (٢) عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال : « يجب الحلق على ثلاثة نفر : رجل لبّده ورجل حج بدواً لم يحج قبلها ، ورجل عقص رأسه .

والعلامة في المختلف بعد أن نقل الاحتجاج للشيخ ببعض هذه الروايات أجاب بالحمل على الاستحباب عملاً بالأصالة وجمعاً بين الأدلة . ولا يخفى ضعفه ، أما الأصل فيجب الخروج عنه بالدليل . وهذه الأدلة كما ترى واضحة في تعيين الحلق على هؤلاء المعدودين . وأما الجمع بين الأخبار بالاستحباب فقد عرفت ما فيه في غيره موضع مما مر في الكتاب ، على أنه من الظاهر أن صحيحة حريز التي استندوا إليها مطلقة وهذه الأخبار مقيدة ، ومن الأصول المعتمدة عندهم حمل المطلق على المقيد .

وأما ما ذكره في المدارك من التوقف في وجوب الحلق على الصرورة قال بعد أن ذكر نحو ما قلناه : « نعم يمكن أن يقال : هذه الروايات لا تدل على وجوب الحلق على الصرورة ، لأن لفظ «ينبغي» الواقع في الرواية الأولى ظاهر في الاستحباب ، ولفظ الواجب في الرواية الأخيرة محتمل لذلك ، كما يتيّاه مراراً » وأشار بالرواية الأخيرة إلى رواية أبي سعيد .

ففيه - مع الاغماض عن المناقشة فيما ادعاه - أن وجوب الحلق على الصرورة ليس منحصراً في هاتين الروايتين كما توهمه ، بل تدل عليه جملة من الأخبار .

(١) و(٢) الوسائل - الباب - ٧ - من أبواب الحلق والتقصير - الحديث ٢ - ٣ .

منها ما رواه الشيخ في الموثق عن عمار الساباطي (١) عن أبي عبد الله ( عليه السلام ) قال : « سألته عن الرجل برأسه قروح لا يقدر على الحلق قال : إن كان قد حج قبلها فليجز شعره ، وإن كان لم يحج فلا بد له من الحلق » .

وما رواه في الكافي من أبي بصير (٢) عن أبي عبد الله ( عليه السلام ) قال : « على الصرورة أن يحلق رأسه ولا يقصر ، إنما التقصير لمن حج حجة الاسلام » .

وما رواه الشيخ في التهذيب عن بكر بن خالد (٣) عن أبي عبد الله ( عليه السلام ) قال : « ليس للصرورة أن يقصر ، وعليه أن يحلق » . وما رواه الصدوق عن سليمان بن مهران (٤) في حديث : « أنه قال لأبي عبد الله ( عليه السلام ) : كيف صار الحلق على الصرورة واجباً دون من قد حج ؟ قال : ليصير بذلك موسماً بسمعة الأمنين ، ألا تسمع قول الله عز وجل : لتدخلن المسجد الحرام إن شاء الله آمنين حلقين رؤوسكم ومقصرين لا تخافون ؟ (٥) » .

ومن الأخبار الدالة على ما دلت عليه الأخبار المتقدمة من وجوب الحلق على الملبد والعاقص ما رواه ابن إدريس في الصحيحين نوافر أحمد بن محمد ابن أبي نصر البزنطي عن الحلبي (٦) عن أبي عبد الله ( عليه السلام ) قال : « سمعته يقول : من لبس شعره أو عقمه فليس له أن يقصر ، وعليه الحلق »

(١) و(٢) و(٣) و(٤) و(٦) الوسائل - الباب - ٧ - من أبواب الحلق

والتقصير - الحديث ٤ - ٥ - ١٠ - ١٤ - ١٥ .

(٥) سورة الفتح : ١٨ - الآية ٢٧ .

ومن لم يلبد تخير إن شاء قصر وإن شاء حلق ، والحاق أفضل .  
وبذلك يظهر لك صحة ما ذهب إليه الشيخ ( رحمه الله ) وضعف ما سواه ،  
والله العالم .

إذا عرفت ذلك فاعلم أن تمام القول في المسألة يتوقف على رسم فوائد:

### الأولى :

ما ذكرنا من التخيير بين الحلق والتقصير أو وجوب الحلق في تلك الأفراد حكم  
مختص بالرجال ، وأما النساء فالواجب في حقهن هو التقصير خاصة بما  
يحصل به المسمى اتفاقاً نصاً وفتوى ، وحكى العلامة الاجماع في المختلف  
على تحريم الحلق عليهن .

ومن الأخبار الواردة في ذلك ما رواه ثقة الاسلام في الكافي في الصحيح  
عن سميد الأعرج (١) في حديث « أنه سأل أبا عبد الله ( عليه السلام )  
عن النساء ، فقال : إذا لم يكن عليهن ذبح فليأخذن من شعورهن ويقصرن  
من أطفارهن » .

وعن علي بن أبي حمزة (٢) عن أحدهما ( عليهما السلام ) في حديث  
قال : « ويقصر المرأة ويحلق الرجل ، وإن شاء قصر إن كان قد حج قبل  
ذلك » .

وعن الحلبي (٣) عن أبي عبد الله ( عليه السلام ) قال : « ليس على

(١) و(٢) و(٣) الوسائل - الباب - ٨ - من أبواب الحلق والتقصير - الحديث

النساء حلق ، ويجزؤهن التخصير .

وروى في الفقيه (١) في وصية النبي (صلى الله عليه وآله) لعلي (عليه السلام) « ليس على النساء جمعة - إلى أن قال - : ولا استلام الحجر ولا حلق » . وفي مرسله ابن أبي عمير (٢) « تقصر المرأة من شعرها لنفسها مقدار الأنملة » .

والظاهر أن المراد بمقدار الأنملة الكناية عن المسمى ، وهو المشهور ، ونقل في المختلف عن ابن الجنيد أنه قال : « وعليها أن تقصر مقدار القبضة من شعر رأسها ، ولم تقف على مأخذه ، بل ظاهر المرسل المتقدمة رده . وفي المختلف رد القول المذكور بقوله : « لنا أن الأمر بالكلي يكفي فيه أي فرد من جزئياته وجد » ، فيخرج من العدة بأقل المسمى « انتهى » .

### الثانية :

نقل في المختلف عن الشيخ في التبيان أنه قال : « الحلق والتخصير مندوب خير واجب ، وكذلك أيام منى ، ورمى الجمار » ثم قال : « والمشهور أن ذلك كله واجب ، لنا أنه (صلى الله عليه وآله) فعل ذلك ، والأخبار ناطقة بالأمر بإيجاب هذه الأشياء ، وإيجاب الكفارة على تاركها » انتهى .

أقول : ولظاهر كلام الشيخ هنا في التبيان ونصريحه بالاستحباب حكم أمين الاسلام الطبرسي في كتاب مجمع البيان بالاستحباب في جميع هذه

(١) الوسائل - الباب - ٨ - من أبواب الحلق والتخصير - الحديث ٤ .

(٢) الوسائل - الباب - ٣ - من أبواب التخصير - الحديث ٣ .

— ٢٢٨ — ( هل إمرار الموصى لن لا شعر على رأسه واجب أو مستحب؟ ) ج ١٧

الأفعال بعبارة موهمة لاتفاق الأصحاب على ذلك ، كما قدمنا نقله عنه في  
المسألة الأولى من الفصل الأول في رمي جرة العقبة (١) :

### الثالثة :

اجمع العلماء كافة على أن من ليس على رأسه شعر يسقط عنه الحلق ،  
حكاه في المنتهى ، قال : « لعدم ما يحلق ، ويمر الموصى على رأسه ، وهو  
قول أهل العلم كافة » ثم نقل رواية زرارة (٢) الآتية في حكاية الرجل  
الخراساني . و ( بالجملة ) فالحكم المذكور لا إشكال فيه .

بقي الكلام في أن إمرار الموصى هل هو على جهة الوجوب أو الاستحباب؟  
نقل في المنتهى الخلاف في ذلك عن العامة ، حيث قال : « إذا ثبت هذا  
فهل هو واجب أم لا ؟ قال : أكثر الجمهور : أنه مستحب غير واجب .  
وقال أبو حنيفة : إنه واجب ، احتج الأوان بأن الحلق محله الشعر ، فسقط  
بعدمه كما يسقط وجوب غسل العضو بقطعه ، ولأنه إمرار لو فعله في  
الاحرام لم يجب عليه دم فلم يجب عليه عند التحلل ، كإمرار اليد على  
الشعر من غير حلق ، احتج أبو حنيفة بقوله ( صلى الله عليه وآله ) (٣) :  
« إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم » . »

ويظهر منه في المنتهى اختيار ما ذهب إليه أبو حنيفة من الوجوب ،

(١) ص ٨ .

(٢) الوسائل - الباب - ١١ - من أبواب الحلق والتقصير - الحديث ٣ .

(٣) سنن البيهقي - ج ٤ ص ٢٢٦ .

ج ١٧ ( هل إمرار الموصى لمن لا شعر على رأسه واجب أو مستحب ؟ ) - ٢٢٩ -

حيث قال : « وهذا لو كان ذا شعر لوجب عليه إزالته وإمرار الموصى على رأسه ، فإذا سقط أحدهما لتعذر وجب الآخر ، وكلام الصادق (عليه السلام) (١) يعطيه ، فإن الاجزاء يستعمل في الوجوب » انتهى .

وظاهره أن الخلاف في المسألة المذكورة إنما هو بين العامة ، والمفهوم من شيخنا الشهيد الثاني في المسالك الخلاف في المسألة من وجهين ، وهذه صورة عبارته (قدس سره) قال - بعد أن ذكر أن ثبوت الإمرار في الجملة إجماعي - : « وإنما الخلاف في موضعين : ( أحدهما ) هل هو على جهة الوجوب مطلقاً أو الاستحباب مطلقاً أو بالتفصيل بوجوبه على من خلق في أحرام العمرة والاستحباب على الأقرع ؟ قيل بالأول لقوله (صلى الله عليه وآله) (٢) : « إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم » وهذا لو كان له شعر كان الواجب عليه إزالته وإمرار الموصى على رأسه ، فلا يسقط الأخير بفوات الأول ، ولأمر الصادق (عليه السلام) بذلك في أقرع خراسان (٣) وقيل بالثاني ، بل ادعى عليه في الخلاف الإجماع ، لأن عمل الخلق الشعر ، وقد فات فسقط لفوات عمله ، وبالتفصيل رواية والعمل بها أولى . ( الثاني ) على تقدير الوجوب مطلقاً أو على وجه هل يجزى عن التقصير من غيره ؟ قيل : نعم ، لانتفاء الفائدة بدونه ، ولأن الأمر يقتضي الاجزاء ، ولعدم توجه الجمع بين الخلق والتقصير ، والإمرار قائم مقام الأول ، وظاهر الخبر يدل عليه ، والاقوى وجوب التقصير ، لأنه واجب اختياري قسيم للخلق ، والإمرار يدل اضطراري ، ولا يعقل الاجتزاء بالبدل الاضطراري مع القدرة على

(١) و(٢) الوسائل - الباب - ١١ - من أبواب الخلق والتقصير - الحديث ٣.

(٢) سنن البيهقي - ج ٤ ص ٣٢٦ .

— ٢٣٠ — ( وجوب إمرار موسى على من لا شعر له ) ج ١٧

الاختياري ، ولا يمتنع وجوب الأمرين على الخالق في إحرام العمرة المبتولة  
حقوبة له ، انتهى .

أقول : والذي وقفت عليه من الأخبار في هذه المسألة ما رواه ثقة  
الاسلام ( قدس سره ) عن زوارة (١) قال : « إن رجلاً من أهل خراسان  
قدم حاجاً وكان أقرع الرأس لا يحسن أن يلي ، فاستفتي له أبو عبدالله  
( عليه السلام ) فأمر أن يلي عنه وأن يمر موسى على رأسه ، فان ذلك  
يجزى عنه » .

ما رواه الشيخ عن أبي بصير (٢) قال : « سألت أبا عبدالله ( عليه السلام )  
عن المتمتع أراد أن يقصر فخلق رأسه قال : عليه دم يهرقه ، فإذا كان  
يوم النحر أمر موسى على رأسه حين يريد أن يخلق » .

ومن عمار الساباطي (٣) عن أبي عبدالله ( عليه السلام ) في حديث  
قال : « سأته عن رجل خلق قبل أن يذبح ، قال : يذبح ويعيد موسى ،  
لأن الله تعالى يقول : لا تعلقوا رؤوسكم حتى يبلغ الهدى عمله (٤) » .

هذا ما وقفت عليه من روايات المسألة ، وهي متفقة كما ترى في الأمر بإمرار  
الموسى على رأسه ، أعم من أن يكون لا شعر عليه من أصله كأقرع خراسان  
أو عليه شعر قد أزاله ، وظاهرها وجوب ذلك ، ولا معارض لها في البين  
فيشعين وجوب العمل بها .

(١) الوسائل - الباب - ١١ - من أبواب الخلق والتقصير - الحديث ٣.

(٢) الوسائل - الباب - ٤ - من أبواب التقصير - الحديث ٣ .

(٣) الوسائل - الباب - ٣٩ - من أبواب الذبح - الحديث ٨ .

(٤) سورة البقرة : ٢ - الآية ١٩٦ .



ج ١٧ ( وجوب إمرار موسى على من لا شعر له ) — ٢٢١ —

وأما ما ذكره في تعليل الوجوب - من أن الواجب على ذي الشعر إزالته وإمرار موسى على رأسه ، فلا يسقط الأخير بقوات الأول - فدلل شعري لا يصلح لابتناء الأحكام الشرعية عليه ، وما ذكره من حديث « إذا أمرتكم » إلى آخره فلم نقف عليه في أصولنا .

بل الحق في الاستدلال على ذلك إنما هو بظاهر الأخبار المذكورة ، على أن وجوب الامرار غير مسلم في حد ذاته ، وإنما وجوبه من حيث توقف الخلق عليه ، فالواجب منه ما تحقق في ضمن الخلق لا مطلقاً .

وأما القول بالتفصيل فلم نقف له على دليل ، وما ادعاه شيخنا المتقدم من ورود خبر بذلك حتى أنه بسبب ذلك مال إلى هذا القول فلم نقف عليه ، وبذلك اعترف سبطه في المدارك ، فقال : « إنا لم نقف عليها في شيء من الأصول ، ولا نقله غيره ، وظاهر الأخبار المذكورة أيضاً الاكتفاء بذلك عن التقصير ، إذ لو كان واجباً مع الامرار لذكر فيها ، لأن المقام مقام بيان للحكم المذكور ، وليس فليس » .

وبذلك يظهر ما في كلام شيخنا المتقدم من قوله : « والأقوى وجوب التقصير ، لأنه واجب اختياري » إلى آخره ، فأنهم إن وقفوا على العمل بهذه الأخبار فظاهرها كما ترى إنما هو ما قلناه ، وحينئذ فهذا الكلام في مقابلتها إنما هو من قبيل الاجتهاد في مقابلة النصوص ، وأن أطرحوها وأعرضوا عنها توجه ما ذكره بناء على قواعدهم في البناء على التعليلات العقلية ، وإلا وجب التوقف كما هو المعمول عندنا ، لعدم النص في المسألة ولكن لما كانت النصوص موجودة وظاهرها ما عرفت من غير معارض في البين فالواجب الوقوف على العمل بظاهرها .

— ٢٢٢ — (وجوب كون الخلق أو التقصير بمعنى) ج ١٧

نعم لقائل : أن يقول لما كان الحكم في غير الأفراد المعدودة في الأخبار المتقدمة هو التخيير بين الخلق والتقصير وإن كان الخلق أفضل فالواجب هنا حمل الأمر بامرار موسى الذي هو نيابة عن الخلق على الفضل والاستحباب ، إذ لا يعقل وجوب البذل مع استحباب المبدل منه ، ولا ريب أن ظاهر هذه الأخبار هو ما ذكرناه من غير الملبد وأشباهه ، فيكون الحكم فيه التخيير بين التقصير والخلق ، وحيث تعذر الخلق أمر بالامرار نيابة عنه ، لقيامه مقامه في الفضل ، والله العالم .

#### الراهة :

قد صرح الأصحاب ( رضوان الله تعالى عليهم ) بأنه يجب أن يخلق أو يقصر بمعنى ، فلو رُحل رجع فخلق أو قصر بها ، فإن تعذر عليه الرجوع خلق أو قصر مكانه وبعث شعره ليدفن بها ، وإن تعذر لم يكن عليه شيء . فها هنا أحكام أربعة : ( الأول ) : وجوب الخلق أو التقصير بمعنى ، وهو مقطوع به في كلامهم ، بل ظاهر التذكرة والمنتهى أنه موضع وفاق . واستدل عليه الشيخ في التهذيب بما رواه في الصحيح عن الحلبي (١) قال : « سألت أبا عبد الله ( عليه السلام ) عن رجل نسي أن يقصر من شعر رأسه أو يخلقه حتى ارتحل من مئى ، قال : يرجع إلى مئى حتى يلقي شعره بها ، خلقاً كان أو تقصيراً » .

(١) الوسائل - الباب - ٥ - من أبواب الخلق والتقصير - الحديث ١.

ج ١٧ ( حكم ما لو تعذر من الرجوع إلى مني للحلق أو التقصير ) — ٢٣٢ —

وعن أبي بصير (١) قال : « سألت عن رجل جهل أن يقصر من رأسه أو يحلق حتى ارتحل من منى ، قال : فليرجع إلى منى حتى يحلق شعره بها أو يقصر ، وعلى الضرورة أن يحلق » .

ورواه الصدوق بسنده عن علي بن أبي حمزة عن أبي بصير (٢) إلا أنه قال : « حتى يلتقى شعره بها حلقاً كان أو تقصيراً ، وعلى الضرورة الحلق » ثم قال : « وروى (٣) أنه يحلق بمكة ويحمل شعره إلى منى » .

وعن مسمع في الحسن (٤) قال : « سألت أبا عبدالله ( عليه السلام ) عن رجل نسي أن يحلق رأسه أو يقصر حتى نفر ، قال : يحلق في الطريق أو أين كان » . وحمله الشيخ على تعذر العود إلى منى ، ولا بأس به .

وطعن في هذه الرواية في المدارك بأن راويها مسمع ، وهو غير موثق . وفيه أنه وإن كان غير موثق إلا أنه مدوح ، وحديثه معدود عند القوم في الحسن ، ولكن كلامه فيه كما عرفت في ما تقدم مضطرب ما بين أن يعده في الصحيح تارة وفي الحسن أخرى أو يرد روايته كما هنا .

( الثاني ) : أنه متى تعذر عليه الرجوع حلق أو قصر مكانه وبعث بعمره ، أما جواز حلق الشعر أو تقصيره في مكانه فلا إشكال فيه .

إنما الكلام في أن البعث إلى منى وجوباً أو استحباباً ، فقول بالأول ، وهو ظاهر الشيخ في النهاية والمحقق في الشرائع ، وظاهر أبي الصلاح أيضاً . وقال الشيخ في التهذيب بالاستحباب ، وبه جزم المحقق في النافع والعلامة في المنتهى .

(١) و(٢) الوسائل - الباب - ٥ - من أبواب الحلق والتقصير - الحديث ٤ .

(٣) و(٤) الوسائل - الباب - ٥ - من أبواب الحلق والتقصير - الحديث ٥-٢ .

— ٢٣٤ — (وجوب رد الشعر إلى منى لو حلق بغيرها) ج ١٧

وقال في المختلف بعد أن اختار الاستحباب وأورد جملة من روايات المسألة الآتية : « ولو قيل بوجوب الرد لو حلق عمداً بغير منى إذا لم يتمكن من الرجوع بعد خروجه عامداً وبعدم الوجوب لو كان خروجه ناسياً كان وجهاً » .

أقول : والذي وقفت عليه من روايات المسألة ما رواه الشيخ في الحسن من حفص بن البختري (١) عن أبي عبدالله ( عليه السلام ) « في الرجل يحلق رأسه بمكة ، قال : يرد الشعر إلى منى » .

ومن أبي بصير (٢) عن أبي عبدالله ( عليه السلام ) « في رجل زار البيت ولم يحلق رأسه ، قال : يحلقه بمكة ، ويحمل شعره إلى منى ، وليس عليه شيء » وبهاتين الروایتين استدل من قال بالوجوب .

ومثلها أيضاً ما رواه في الكافي من علي بن أبي حمزة (٣) عن أحدهما (عليهما السلام) في حديث قال : « وليحمل الشعر إذا حلق بمكة إلى منى » . وما رواه الصدوق في الصحيح عن عبدالله بن مسكان عن أبي بصير (٤) يعني المرادي قال : « قلت لأبي عبدالله ( عليه السلام ) : الرجل يوصي من يذبح عنه ويلقي هو شعره بمكة ، قال : ليس له أن يلقي شعره إلا بمنى » .

وما رواه الشيخ في الصحيح من معاوية بن عمار (٥) عن أبي عبدالله ( عليه السلام ) قال : « كان علي بن الحسين ( عليهما السلام ) يذفن

(١) و(٢) الوسائل - الباب - ٦ - من أبواب الحلق والتقصير - الحديث ١-٧ .

(٣) و(٤) و(٥) الوسائل - الباب - ٦ - من أبواب الحلق والتقصير -

الحديث ٢ - ٤ - ٥ .

ج ١٧ (وجوب رد الشعر إلى متى لو حلق بغيرها) — ٢٣٥ —

شعره في فسطاطه بمنى ، ويقول : كانوا يستحبون ذلك ، قال : وكان أبو عبدالله ( عليه السلام ) يكره أن يخرج الشعر من منى ، ويقول : من أخرجه فعليه أن يرده .

وما رواه الشيخ عن أبي بصير (١) عن أبي عبدالله ( عليه السلام ) « في رجل زار البيت ولم يحلق رأسه ، قال : يحلق بمكة ويحمل شعره إلى منى ، وليس عليه شيء . »

وروى في كتاب قرب الاسناد عن السندي بن محمد عن أبي البختري (٢) عن جعفر بن محمد عن أبيه ( عليهم السلام ) « أن الحسن والحسين ( عليهما السلام ) كانا يأمران أن يدفن شعورهما بمنى . »

وما رواه الشيخ عن أبي بصير (٣) قال : « سألت أبا عبدالله ( عليه السلام ) عن الرجل ينسى أن يحلق رأسه حتى ارتحل ، قال : ما يعجبني أن يلتقي شعره إلا بمنى ، ولم يجعل عليه شيئاً . »

وبهذه الرواية الأخيرة أخذ من قال بالاستحباب ، وحل الروايتين الأولتين على ذلك جمعاً .

وفيه (أولاً) ما عرفت في غير موضع ، ما تقدم ما في هذا الجمع من الاشكال . و ( ثانياً ) أن دليل الوجوب غير منحصر في الروايتين المذكورتين ، بل هو مدلول جملة من الأخبار التي تلونها ، وهي ظاهرة تمام الظهور في الوجوب ، مثل قوله ( عليه السلام ) في رواية علي بن أبي حمزة : « وليحمل الشعر إلى منى » وفي صحيحة عبدالله بن مسكان « ليس له أن يلتقي شعره إلا

(١) و(٢) الوسائل - الباب - ٦ - من أبواب الحلق والتقصير - الحديث ٨-٧ .

(٣) الوسائل - الباب - ٦ - من أبواب الحلق والتقصير - الحديث ٦ .

بمضى « وفي صحيحة معاوية بن عمار « من أخرجه فعليه أن يردّه » والمراد بالكرامة فيها هو التحريم ، كما هو شائع في الأخبار بقرينة آخرها . وأما الاستناد في الاستحباب إل قوله ( عليه السلام ) : « كانوا يستحبون ذلك » ففيه أن ظاهر السياق أن الإشارة إنما هي إلى الدفن .

و (الثاني) أن الرواية المذكورة مع قطع النظر عن عدم قيامها بالمعارضة غير صريحة في عدم وجوب البعث ، كما طعن عليها به في المدارك ، لجواز أن يرى هذه العبارة في المحرم أيضاً .

(الثالث) أنه متى تعذر البعث سقط ولم يكن عليه شيء وهو موضع إجماع .  
(الرابع) استحباب الدفن في منى ، سواء كان الحلق فيها أو خارجها ، وعليه تدل صحيحة معاوية بن عمار (١) ورواية قرب الاستناد (٢) .

ويؤيده أيضاً ما رواه في الكافي عن أبي شبل (٣) عن أبي عبد الله ( عليه السلام ) قال : « إن المؤمن إذا حلق رأسه بمضى ثم دفنه جاء يوم القيامة وكل شعرة لها لسان تليق باسم صاحبها » ومن العلي أنه أوجه .

#### الخاتمة :

روى ثقة الاسلام في الكافي عن علي بن أبي حمزة (٤) عن أبي الحسن (عليه السلام)

(١) و(٢) و(٣) الوسائل - الباب - ٦ - من أبواب الحلق والتقصير -

الحديث ٥ - ٦ - ٣ .

(٤) الوسائل - الباب - ٣٩ - من أبواب اللحية - الحديث ٧ .

ج ١٧ ( جواز الحلق بمجرد شراء الهدى وربطه في منزله ) — ٢٣٧ —

قال : « إذا اشتريت أضعيتك وورنت ثمنها وصارت في رحلك فقد بلغ الهدى عمله ، فان أحببت أن تحلق فاحلق » ورواه الشيخ بلفظ « وقمعتها » مكان « ووزنت ثمنها » .

وروى في الفقيه عن علي بن أبي حمزة (١) عن أبي عبدالله (عليه السلام) قال : « إذا اشترى الرجل هديه وقمطه في بيته فقد بلغ عمله ، فان شاء فليحلق » .

وظاهر الخبرين المذكورين الاكتفاء في الحلق بمجرد شراء الهدى وربطه في بيته ، متوثقاً منه إربط يديه ورجليه كما يقمط الصبي في المهد . وبذلك صرح في المنتهى حيث قال : « لو بلغ الهدى عمله ولم يذبح قال الشيخ ( رحمه الله ) : يجوز له أن يحلق ، لقوله تعالى (٢) : « ولا تحلقوا رؤوسكم حتى يبلغ الهدى عمله » وقال تعالى (٣) : « ثم عملها إلى البيت العتيق » وما رواه الشيخ عن أبي بصير (٤) عن أبي عبدالله (عليه السلام) قال : « إذا اشتريت أضعيتك وقمطتها وصارت في جانب من رحلك فقد بلغ الهدى عمله ، فان أحببت أن تحلق فاحلق » . « . » .

أقول : ويؤيده ما تقدم مما صرحوا به في أجزاء الهدى لو قمطه في منزله من معنى ثم ضاع أو تلف فانه يجرؤه ، ولا يجب عليه غيره ، وعليه دل بعض الأخبار ، إلا أن له معارضاً قد تقدم الكلام فيه .

وعلى هذا فيتحير في الحلق بين كونه بعد الذبح أو بعد التوثق في منزله بمعنى وإن

(١) و(٤) الوسائل - الباب - ٣٩ - من أبواب الذبح - الحديث ٧ .

(٢) سورة البقرة : ٢ - الآية ١٩٦ .

(٣) سورة الحج : ٢٢ - الآية ٣٣ .

كان بعد الذبح أفضل .

قال في المبسوط : « لا يجوز أن يحلق رأسه ولا أن يزور البيت إلا بعد الذبح أو أن يبلغ الهدي محله ، وهو أن يحصل في رحله ، فإذا حصل في رحله بمعنى فإن أراد أن يحلق جاز له ذلك ، والأفضل أن لا يحلق حتى يذبح » انتهى .

#### السادسة :

قال في المنتهى : « يستحب لمن حلق أن يبدأ بالناصية من القرن الأيمن ويحلق إلى العظمين بلا خلاف » .

وقال في الدروس : « ويستحب استقبال القبلة والبدء بالقرن الأيمن من ناصيته ، وتسمية المحلق والدعاء ، مثل قوله : اللهم أعطني بكل شعرة نوراً يوم القيامة ، والاستيعاب إلى العظمين اللذين عند منتهى الصدغين ، ودفن الشعر في فسطاطه أو منزله بهي ، وقلم الأظفار ، وأخذ الغارب بعده » .

أقول : الذي وقفت عليه من الأخبار المتعلقة بذلك أما بالنسبة إلى كيفية الحلق والدعاء فيه فهو ما رواه الشيخ في الصحيح عن معاوية بن همار (١) عن أبي جعفر ( عليه السلام ) قال : « أمر الحلاق أن يضع الموي على قرنه الأيمن ، ثم أمره أن يحلق وسمى هو ، وقال : اللهم أعطني بكل شعرة نوراً يوم القيامة » .

(١) الوسائل - الباب - ١٠ - من أبواب الحلق والتقصير - الحديث ١.



وما رواه في الكافي عن غياث بن ابراهيم (١) عن جعفر عن آبائه (عليهم السلام) قال : « السنة في الحلق أن يبلغ العظمين » .  
وأنت خبير بأن ظاهر صحيحة معاوية بن عمار وقوله : « أمر الحلاق أن يضع الموصى على قرنه الأيمن » أن مبدأ الحلق إنما هو من أعلى الرأس من الجانب الأيمن منه ، لأنه الظاهر من لفظ القرن وهو موضع قرن الدابة . ويؤيده حديث ذي القرنين (٢) « أنه ضرب على أحد قرنيه فمات خمسمائة سنة ، فأحياه الله ثم ، ضرب على قرنه الآخر فمات » الحديث . وفي تنمة الخبر (٣) عن أمير المؤمنين ( عليه السلام ) « وفيكم مثله » إشارة إلى ضربة عمرو بن عبد ود في قضية الخندق ثم ضربة ابن ملجم لعنه الله .

وهذا المعنى لا يجامع الناصية التي هي عبارة عن قصاص الشعر بما يلي الجبهة خاصة حتى يقال إنه يبدأ بالقرن الأيمن من ناصيته ، إذ المراد في الخبر المتقدم إنما هو قرن الرأس لا قرن الناصية .

والظاهر أن الحامل لهما (عطر الله مرقديهما) على ما ذكرناه هو ما ذكره في المتن . بعد ذكر العبارة المتقدمة - من الاستدلال على الحكم المذكور بالروايتين المذكورتين وبما رواه الشيخ عن الحسن بن مسلم (٤) عن بعض الصادقين (عليهم السلام) قال : « لما أراد أن يقصر من شعره للعمرة أراد الحجام

(١) الوسائل - الباب - ١٠ - من أبواب الحلق والتقصير الحديث ٢ .

(٢) و(٣) تفسير البرهان سورة الكهف : - الآية ٨٣ (ج ٢ ص ٤٨٠) .

(٤) أشار إليه في الوسائل - الباب - ٦ - من أبواب التقصير - الحديث ٥

وذكره في التهذيب ج ٥ ص ٢٤٤ - الرقم ٨٢٥ .

— ٢٤٠ — ( استحباب قلم الأظفار وأخذ العارِب بعد الحلق ) ج ١٧

أن يأخذ من جوانب الرأس ، فقال له : ابدأ بالناصية ، فبدأ بها «  
فجمعا بين الرويتين بما ذكرناه من حمل القرن على طرف الناصية .

وفيه أن مورد هذه الرواية إنما هو التقصير ، وهو أخذ شيء من الشعر  
لا الحلق ، والظاهر أنه في إحرام العمرة المتمتع بها ، وغاية ما تدل عليه  
الرواية استحباب التقصير من شعر الناصية لا من جوانب الرأس .

وبالجملة فالمتبادر من الرواية الأولى أن المراد بالقرن الأيمن إنما هو  
قرن الرأس وهو ما ذكرناه ، وهذه الرواية ليس من عل البحث في شيء  
فكلهما ( طاب ثراهما ) لا يخلو من نظر .

نعم قال في كتاب الفقه الرضوي (١) : « وإذا أردت أن تحلق رأسك  
فاستقبل القبلة ، وابدأ بالناصية ، واحلق من العظمين النابتين بعذاه الأذنين  
وقل : اللهم اعطني بكل شعرة نوراً يوم القيامة » انتهى .

وظاهر هذه العبارة هو استحباب الحلق من الناصية ، وهو خلاف  
ما دلل عليه صحيحة معاوية بن عمار (٢) بالتقريب الذي قدمناه .  
وأما دفن الشعر في منى فقد تقدم الكلام فيه .

وأما استحباب إضافة التقصير من هذه المواضع إلى الحلق فيدل عليه  
ما رواه في الكافي عن عبد الرحمن بن أبي عبد الله البصري (٣) عن  
أبي عبد الله ( عليه السلام ) قال : « كان رسول الله ( صلى الله عليه وآله )  
يوم النحر يحلق رأسه ويقلم أظفاره ويأخذ من شاربيه ومن أطراف لحيته .

(١) المستدرك - الباب - ٩ - من أبواب الحلق والتقصير - الحديث ١ .

(٢) الوسائل - الباب - ١٠ - من أبواب الحلق والتقصير - الحديث ١ .

(٣) الوسائل - الباب - ١ - من أبواب الحلق والتقصير - الحديث ١٢ .

ج ١٧ ( هل الترتيب بين المناسك يوم النحر واجب أو مستحب؟ ) - ٢٤١ -

وما رواه الشيخ عن عمر بن يزيد (١) عن أبي عبدالله (عليه السلام) قال : « إذا ذهبت اضحيتك فاحلق رأسك واغتسل وقلم أظفارك وخذ من شاربك » .

وقال في المنتهى : « ويستحب لمن حلق رأسه أن يقصر بقلم أظفاره والأخذ من شارب » ثم أورد رواية عمر بن يزيد ، وقال : « ولا نعلم في ذلك خلافاً » .

وأما استقبال القبلة حال الحلق فلم أقف فيه على خير إلا ما تقدم من كلامه ( عليه السلام ) في كتاب الفقه ، ويحتمل أن يكون قد استند فيه إلى ما اشتهر بينهم من حديث (٢) « خير المجالس ما استقبل به القبلة » كما ذكروه في الجلوس للوضوء .

### المسألة الثانية :

اختلف الأصحاب ( رضوان الله تعالى عليهم ) في ترتيب المناسك الثلاثة يوم النحر هل هو على جهة الوجوب : الرمي ثم الذبح ثم الحلق أو الاستحباب ، قولان :

وبالأول قال الشيخ في المبسوط والاستبصار ، وإليه ذهب أكثر المتأخرين ومنهم العلامة في أكثر كتبه والمحقق في الشرائع وغيرهما .

(١) الوسائل - الباب - ١ - من أبواب الحلق والتقصير - الحديث ١ .

(٢) الوسائل - الباب - ٧٦ - من أبواب أحكام العشرة - الحديث ٢ .

من كتاب الحج .

— ٢٤٢ — ( أدلة القول بوجوب الترتيب في مناسك يوم النحر ) ج ١٧

وبالثاني قال الشيخ في الخلاف ، وابن أبي عقيل وأبو الصلاح وابن إدريس ، واختاره في المختلف .

ويدل على الوجوب رواية عمر بن يزيد (١) المتقدمة ، لقوله ( عليه السلام ) فيها : « إذا ذبحت اضحيتك فاحلق رأسك » لدلالة الفاء على الترتيب .

ورواية جميل بن دراج (٢) عن أبي عبدالله ( عليه السلام ) قال : « تبدأ بمعنى بالذبح قبل الحلق ، وفي الحقيقة بالحلق قبل الذبح » .  
وصحيفة معاوية بن عمار أو حسنته (٣) عن أبي عبدالله ( عليه السلام ) قال : « إذا رميت الجمرة فاشتر هديك » الحديث .

وموثقة عمار الساباطي (٤) عن أبي عبدالله ( عليه السلام ) قال : « سأله - إلى أن قال - : وعن رجل حلق قبل أن يذبح ، قال : يذبح ويميد موسى ، لأن الله تعالى (٥) يقول : ولا تحلقوا رؤوسكم حتى يبلغ الهدى محله » .

ورواية سعيد السمان (٦) قال : « سمعت أبا عبدالله ( عليه السلام ) يقول : إن رسول الله ( صلى الله عليه وآله ) عجل النساء ليلاً من المزدلفة إلى منى ، فأمر من كان عليها منهن هدي أن ترمي ولا تبرح حتى تذبح » .

(١) الوسائل - الباب - ١ - من أبواب الحلق والتقصير - الحديث ١ .

(٢) (٣) و (٤) الوسائل - الباب - ٣٩ - من أبواب الذبح -

الحديث ٣ - ١ - ٨ .

(٥) سورة البقرة : ٢ - الآية ١٩٦ .

(٦) الوسائل - الباب - ١٧ - من أبواب الوقوف بالمعصر - الحديث ٥ .

ج ١٧ ( أدلة القول بوجوب الترتيب في مناسك يوم النحر ) — ٢٤٢ —

ومن لم يكن ظليها منهن هدي أن تمضي إلى مكة حتى تزور .  
وصحيحة أبي بصير (١) عن أبي عبد الله ( عليه السلام ) قال : « سمعته يقول : لا بأس أن تقدم النساء إذا زال الليل ، فيفتن عند المشعر الحرام ساعة ، ثم ينطلق بهن إلى منى ، فيرمين الجمرة ، ثم يصيرن ساعة ، ثم ليقتصرن وينطلقن إلى مكة ، إلا أن يكون أردن أن يذبح عنهن ، فانهن يوكن من يذبح هنهن » .

وصحيحة سعيد الأخرج (٢) قال : « قلت لأبي عبد الله ( عليه السلام ) : جعلت فذاك معناه نساء فأفيض بهن بليل ، قال : نعم - إلى أن قال - : ثم افض بهن حتى تأتي الجمرة العظمى فيرمين الجمرة ، فان لم يكن عليهن ذبح فليأخذن من شعورهن ويقتصرن » الحديث .

ورواية موسى بن القاسم عن علي (٣) قال : « لا يخلق رأسه ولا يزور البيت حتى يضعي ، فيخلق رأسه ويזור متى شاء » إلى غير ذلك من الأخبار التي يقف عليها المتتبع .

وظاهر آية (٤) « ولا تحلقوا رؤوسكم حتى يبلغ الهدى محله » هو وجوب ترتيب الحلق على الذبح أو التوثق من الهدى في رحله بمعنى الذي هو قائم مقام الذبح ، وبه فسرت الآية كما تقدم ، وبعضه أيضاً أنه المعلوم يقيناً من فعلهم ( عليهم السلام ) ولا يعلم يقيناً براءة الدمة إلا

(١) و(٢) الوسائل - الباب - ١٧ - من أبواب الوقوف بالمشعر - الحديث

٧ - ٢ .

(٣) الوسائل - الباب - ٢٩ - من أبواب الذبح - الحديث ٩ .

(٤) سورة البقرة : ٢ - الآية ١٩٦ .

— ٢٤٤ — (أدلة القول باستحباب الترتيب في مناسك يوم النحر) ج ١٧

بمتابعتهم ، لعدم الدليل الواضح على التخصيص المجوز للخروج عن ذلك كما ستعرفه إنشاء الله تعالى .

احتج القائلون بالاستحباب بما رواه الشيخ وابن بابويه في الصحيح عن جميل بن دراج (١) قال : « سألت أبا عبدالله ( عليه السلام ) عن الرجل يزور البيت قبل أن يحلق قال : لا ينبغي إلا أن يكون ناسياً ، ثم قال : إن رسول الله ( صلى الله عليه وآله ) أتاه أناس يوم النحر ، فقال بعضهم : يا رسول الله حلقت قبل أن أذبح ، وقال بعضهم حلقت قبل أن أرمي ، فلم يتركوا شيئاً ينبغي لهم أن يقدموه إلا آخروه ، ولا شيئاً كان ينبغي لهم أن يؤخروه إلا قدموه ، فقال : لا حرج . »

وما رواه في الكافي عن أحمد بن محمد بن أبي نصر (٢) قال : « قلت لأبي جعفر الثاني ( عليه السلام ) : جعلت فداك إن رجلاً من أصحابنا رمى الجمرة يوم النحر وحلق قبل أن يذبح ، قال : إن رسول الله ( صلى الله عليه وآله ) لما كان يوم النحر أتاه طوائف من المسلمين ، فقالوا : يا رسول الله ذبحنا من قبل أن نرمي وحلقنا من قبل أن نذبح ، فلم يبق شيء مما ينبغي لهم أن يقدموه إلا آخروه ولا شيء مما ينبغي لهم أن يؤخروه إلا قدموه ، فقال رسول الله ( صلى الله عليه وآله ) : لا حرج لا حرج . »

وأجاب الشيخ عنهما بالحمل على حال النسيان ، والأقرب الحمل على الجهل ، وهو عذر شرعي قد تكثرت الأخبار (٣) به ولا سيما في باب الحج .

(١) و (٢) الوسائل - الباب - ٣٩ - من أبواب الذبح - الحديث

٤ - ٦ .

(٣) الوسائل - الباب - ٥٦ - من أبواب جهاد النفس من كتاب

ج ١٧ ( أدلة القول باستحباب الترتيب في مناسك يوم النحر ) — ٢٤٥ —

وبذلك يظهر قوة القول بوجوب الترتيب ، لاتفاق الآية والروايات المتقدمة على وجوب الترتيب بلا إشكال معتضداً ذلك بملازماتهم (عليهم السلام) على ذلك زيادة على أوامرهم ، وبأنه هو الأحوط في الدين .

وبذلك يظهر لك ما في كلام شيخنا العلامة في المختلف ، حيث استدل على الاستحباب بصحيفة عبدالله بن سنان (١) الآتية في المقام ، وصحيفة جميل بن دراج (٢) ومثلها رواية أحمد بن محمد بن أبي نصر (٣) ولم يحتج للشيخ في مقابلة هذه الأخبار إلا بحديث (٤) « خذوا عني مناسككم » ورواية موسى بن القاسم عن علي (٥) ثم أجاب عنهما بالحمل على الاستحباب جمعاً ، وغفل عن الآية التي هي الأصل ، مع أنه في المنتهى جعلها مبدأ الاستدلال على الوجوب ، وغفل عما سردناه من الأخبار الظاهرة بل الصريحة كما في أكثرها . وأن المعارض يضعف عن المعارضة للاحتمال الذي قدمناه . وكذا ما ذكره في المدارك . حيث إنه لم ينقل من أدلة الوجوب إلا

— الجهاد والباب — ٤٥ — من أبواب تروك الاحرام — الحديث ٤ والباب — ٣١ — من أبواب كفارات الصيد والباب — ٢ — من أبواب كفارات الاستمتاع والباب — ٨ — من أبواب بقاء كفارات الاحرام والباب — ٨٠ — من أبواب الطواف والباب — ٤ — من أبواب التقصير والباب — ٢٣ — من أبواب الاحرام بالحج والوقوف بعرفة — الحديث ١ .

(١) و(٢) و(٣) و(٤) الوسائل — الباب — ٢٩ — من أبواب الذبح — الحديث

١٠ — ٤ — ٦ — ٩ .

(٤) تيسير الوصول ج ١ ص ٣١٢ .

— ٢٤٦ — (حكم الاخلال بالترتيب في مناسك يوم النحر) ج ١٧

حديث (١) « خذوا مني مناسككم » ورواية جميل (٢) قال : « تبدأ بمعنى الذبيح » ورواية موسى بن القاسم عن علي (٣) وطعن فيها بأنها لا تخلو من قصور في دلالة أو ضعف في سند ، ثم قال : « والمسألة محل تردد ، ولعل الوجوب أرجح » وغفل عن الروايات الصحيحة التي ذكرناها والآية العريضة التي هي أصح صريح ، ولا ريب في ضعفه بعد الاطاحة بما ذكرناه. ثم إنه على تقدير القول بالوجوب فظاهرهم الاتفاق على أنه لو خالف وقدم بعضها على بعض عامداً كان أو ساهياً أو جاهلاً فلا إعادة عليه وإن أثم ، وهو مشكل بالنسبة إلى العامد ، سيما مع دلالة موثقة عمار (٤) المتقدمة على الإعادة ، حيث أمره بامرار موسى على رأسه بعد الذبيح الذي هو عوض من الخلق ، مستدلاً بالآية (٥) المذكورة ، وهي عمولة عندنا على العامد ، جماً بينها وبين صحيحة جميل بن دراج (٦) المذكورة . وبالجملة فانه متى كان الترتيب واجباً وأخل به عمداً فتحقق الامتثال والحال هذه مشكل ، ومقتضى القواعد هو الإعادة على ما يحصل به الترتيب إلا أن ظاهرهم الاتفاق على الاجزاء ، حيث أسنده في المنتهى إلى علمائنا مؤذناً بدعوى الاجماع عليه . ويمكن أن يستدل لهم بصحيفة عبد الله بن سنان (٧) عن أبي عبد الله (عليه السلام)

(١) تيسير الوصول ج ١ ص ٣١٢ .

(٢) و(٣) و(٤) و(٦) و(٧) الوسائل - الباب - ٣٩ - من أبواب الذبيح - الحديث

٤ - ٨ - ٩ - ١٠ .

(٥) سورة البقرة : ٢ - الآية ٩٦ ;



ج ١٧ ( وجوب تقديم الحلق أو التقصير على زيارة البيت ) — ٢٤٧ —

قال : « سألته عن رجل حلق رأسه قبل أن يضحى قال : لا بأس ، وليس عليه شيء ، ولا يعودن » والتقريب فيها أن النهي عن العود يدل على التحريم ، مع أنه نفى البأس عما فعله المؤذن بصحته ، إلا أنه يبقى الكلام في الجمع بينها وبين رواية عمار (١) المتقدمة ، ويمكن حل هذه الصحيحة على غير صورة العمد ، فانه لا بأس اتفاقاً ، والنهي إنما توجه إلى العمد بعد ذلك .

وكيف كان فالاحتياط يقتضي إعادة في صورة العمد ، والله العالم .

### المسألة الثالثة :

ظاهر الأصحاب الاتفاق على وجوب تقديم الحلق أو التقصير على زيارة البيت للطواف والسعي ، وهو المعمود من فعلهم ( عليهم السلام ) وإليه تهيد الأخبار الآتية .

قال في المدارك : « ولا ريب في وجوب تقديم الحلق أو التقصير على زيارة البيت للتأسي والأخبار الكثيرة » .

أقول : أما التأسي ففيه ما عرفت في غير مقام ، وهو تارة يستدل به على الوجوب وتارة يردده .

وأما الأخبار الكثيرة فلم يصل نظري القاصر إلى شيء من الأخبار الصريحة في ما ادعاه سوى صحيحة علي بن يقطين (٢) الآتية ، وقريب منها

(١) الوسائل - الباب - ٢٩ - من أبواب الذبح - الحديث ٨ .

(٢) الوسائل - الباب - ٤ - من أبواب الحلق والتقصير - الحديث ١ .

— ٢٤٨ — (وجوب تقديم الحلق أو التقصير على زيارة البيت) ج ١٧

صحيفة محمد بن مسلم (١) الآتية أيضاً ، نعم أخبار المسألة الآتية معمرة بذلك .

وكيف كان فانه متى خالف وقدم زيارة البيت على الحلق أو التقصير فلا يخلو إما أن يكون ذلك من عمد أونسيان أو جهل ، فهاهنا مواضع ثلاثة: الأول : ما إذا خالف حامداً عالماً بالحكم ، والمقطوع به في كلامهم أنه يجب عليه دم شاة ، وإنما الكلام في أنه هل يجب عليه إعادة الطواف أم لا ؟

قال شيخنا الشهيد الثاني في المسالك : « إن وجوب إعادة الطواف على العائد موضع وفاق » .

وفي الدروس « وإن كان عالماً وتعمد فمليه شاة ، قاله الشيخ وأتباعه ، وظاهرهم أنه لا يعيد الطواف » .

أقول : لا ريب أن الأوفق بالقواعد الشرعية هو وجوب الاعادة ، لأن الطواف الذي أتى به وقع على خلاف مارسمه صاحب الشريعة ، ففي اجزائه مع عدم الدليل إشكال .

ويدل على ذلك إطلاق صحيفة علي بن يقطين (٢) قال : « سألت أبا الحسن ( عليه السلام ) عن المرأة رمت وذبحت ولم تقصر حتى زارت البيت فطافت وسعت في الليل ما حالها ؟ وما حال الرجل إذا فعل ذلك ؟ قال : لا بأس به ، يقصر ويطوف للحج ثم يطوف للزيارة ، ثم قد أحل من كل شيء . »  
وأما ما يدل على وجوب الدم في الصورة المذكورة فهو ما رواه الشيخ في

(١) الوسائل - الباب - ١٥ - من أبواب الحلق والتقصير - الحديث ١ .

(٢) الوسائل - الباب - ٤ - من أبواب الحلق والتقصير - الحديث ١ .

ج ١٧ ( وجوب تقديم الحلق أو التقصير على زيارة البيت ) — ٢٤٩ —

الصحيح عن محمد بن مسلم (١) عن أبي جعفر ( عليه السلام ) « في رجل زار البيت قبل أن يحلق فقال : إن كان زار البيت قبل أن يحلق وهو عالم أن ذلك لا ينبغي له ، فإن عليه دم شاة » .

الثاني : أن يكون ناسياً ، وظاهر الأكثر أن عليه إعادة الطواف خاصة بعد الحلق أو التقصير ، ويدل عليه إطلاق صحيحة علي بن يقطين (٢) المتقدمة . وفي المدارك « أنه المعروف من مذهب الأصحاب » مع أن المحقق في الفرائع قال : « ولو كان ناسياً لم يكن عليه شيء » ، وعليه إعادة الطواف على الأظهر ، وهو مؤذن بوجوب الخلاف في ذلك .

وقال في المسالك : « وفي الناسي وجهان : أجودهما الاعادة أيضاً وإن لم تجب عليه الشاة » .

وربما أشعرت صحيحة جميل بن دراج (٣) المتقدمة بالعدم ، حيث قال فيها : « سألت أبا عبد الله ( عليه السلام ) عن الرجل يزور البيت قبل أن يحلق ، قال : لا ينبغي إلا أن يكون ناسياً » .

قال في الدروس : « وفي صحيح جميل بن دراج لا ينبغي زيارة البيت قبل أن يحلق إلا أن يكون ناسياً ، وظاهره عدم إعادة الطواف لو فعل » . وبالجمله فالمسألة لا تخلو من شوب الاشكال ، والاحتياط بالاعادة فيها مطلوب على كل حال .

الثالث : أن يكون جاهلاً ، وقد اختلف الأصحاب في حكمه ، فقيل : إنه كالناسي في وجوب الاعادة ، وعدم الكفارة ، وبه عرح شيخنا الشهيد

(١) الوسائل - الباب - ١٥ - من أبواب الحلق والتقصير - الحديث ١ .

(٢) الوسائل - الباب - ٤ - من أبواب الحلق والتقصير - الحديث ١ .

(٣) الوسائل - الباب - ٣٩ - من أبواب الذبح - الحديث ٤ .

الثاني في المسالك ، فقال بعد ذكر العائد : « وفي إلحاق الجاهل به قوله وظاهر الرواية يدل على عدم ، والاجود وجوب الاعادة عليه دون الكفارة . وربما احتج على وجوب الاعادة بتوقف الامثال على ذلك ، وبإطلاق صحيحة علي بن يقطين (١) المتقدمة ، ونقل عن ظاهر الصدوق عدم وجوب الاعادة ، والظاهر أنه الأقرب ، لما تقدم من صحيحة جميل بن دراج ورواية أحمد بن محمد بن أبي نصر المتقدمتين (٢) في سابق هذه المسألة ، مضافاً إلى ما تكرر في الأخبار سيما في باب الحج من مغذورية الجاهل (٣) . وهل يجب إعادة السعي حيث يجب إعادة الطواف ؟ صرح في المنتهى والتذكرة بالوجوب ، لتوقف الامثال عليه ، ولا ريب أنه الأحوط . ولو قدم الطواف على الذبح فظاهر كلامهم أن الحكم فيه كما إذا قدمه على إلحاق أو التقصير ، وظاهر المسالك التوقف من حيث تساويهما في التوقف . ومن عدم النص ، وهو في محله ، والله العالم .

### المسألة الرابعة:

المشهور بين الأصحاب أن مواطن التحلل ثلاثة ، أحدها بعد إلحاق أو التقصير الذي هو ثالث مفاسك منى ، فيحل من كل شيء إلا الطيب والنسأ إن كان متمماً .

قال الشيخ في المبسوط : « إذا حلح رأسه أو قصر فقد حل له كل

(١) اللوسائل - الباب - ٤ - من أبواب إلحاق والتقصير - الحديث ١ .

(٢) في ص ١٢٤ .

(٣) راجع التعليل (٣) من ص ١٢٤ .

شيء أحرم منه إلا النساء والطيب ، وهو التحلل الأول إن كان متمتعاً ، وإن كان غيباً متمتع حل له الطيب أيضاً ولا يحل له النساء ، فإذا طاف المتمتع طواف الزيارة حل له الطيب ، ولا يحل له النساء ، وهو التحلل الثاني ، فإذا طاف طواف النساء حلت له النساء ، وهو التحلل الثالث الذي لا يبقى بعده شيء من حكم الاحرام ، ونحوه قال في النهاية ، وعلى هذه المقالة جرى كلام الأكثر .

وقال علي بن بابويه : « وأعلم أنك إذا رميت حجرة العقبة حل لك كل شيء إلا النساء والطيب ، فإذا طفت طواف الحج حل لك كل شيء إلا النساء ، فإذا طفت طواف النساء حل لك كل شيء إلا الصيد ، فانه حرام على المحل والمحرّم » .

وقال ابنه في الفقيه : « وإذا رميت حجرة العقبة حل لك كل شيء إلا النساء والطيب » .

وقال السيد المرتضى في الجمل : « فإذا طاف طواف الزيارة وسمى بين الصفا والمروة فقد أحل من كل شيء أحرم منه إلا النساء ، ومثله في الاتصار .

وقال أبو الصلاح : « بالطواف الأول والسمي يحل من كل شيء أحرم منه إلا النساء ، وبالطواف الآخر يحل منه » وأشار بالأول إلى طواف الزيارة ، وبالأخر إلى طواف النساء . ونحوه قال ابن البراج .

وظاهر هؤلاء أن التحلل إنما هو في هذين الموضعين .

وقال ابن أبي عقيل : « فإذا فرغ من الذبح والحاق زار البيت ، فطوف به سبعة أشواط ويسمى ، فإذا فعل ذلك أحل من إحرامه ، وقد قيل في

رواية (١) شاذة عنهم (عليهم السلام) أنه إذا طاف طواف الزيارة أحل من كل شيء أحرم منه إلا النساء حتى يرجع إلى البيت ، فيطوف به سبعمائة مرة ويصلي ركعتي الطواف ، ثم يحل من كل شيء ، وكذلك إذا كانت امرأة لم تحل للرجل حتى تطوف بالبيت سبعمائة مرة كما وصفت ، فإذا فعلت ذلك فقد حل لها الرجال ، انتهى .

ولا يخفى ما في هذا الكلام من الضعف ، كما سيظهر لك في المقام إن شاء الله تعالى .

أقول : والمختار هو القول الأول ، للأخبار المتكاثرة الدالة عليه ، كصحيفة معاوية بن عمار (٢) عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال : « إذا ذبح الرجل وحلق فقد أحل من كل شيء أحرم منه إلا النساء والطيب ، فإذا زار البيت وطاف وسعى بين الصفا والمروة فقد أحل من كل شيء أحرم منه إلا النساء ، فإذا طاف النساء فقد أحل من كل شيء أحرم منه إلا الصيد » وقيل : المراد من الصيد هنا هو الصيد الحريمي كما لا يخفى .

وصحيفة العلاء (٣) قال : « قلت لأبي عبد الله (عليه السلام) : إني خلقت رأسي وذبحت وأنا متمتع أملي رأسي بالحناء ؟ قال : نعم من غير أن أحسن شيئاً من الطيب ، قلت : أليس القميص وانقنع ؟ قال : نعم ،

(١) المستدرک - الباب - ١١ - من أبواب الحلق والتقصر - الحديث

٤ والباب - ٥٥ - من أبواب الطواف - الحديث ١

(٢) و(٣) الرسائل - الباب - ١٣ - من أبواب - الحلق والتقصر

الحديث ١ - ٥ .

قلت : قبل أن أطوف بالبيت ، قال : نعم .

وصحيحته الأخرى (١) قال : « قلت لأبي عبدالله ( عليه السلام ) :  
تمتعت يوم ذهبت وحلقت فأطعخ رأسي بالحناء ، قال : نعم من غير أن  
تمس شيئاً من الطيب ، قلت : أنا لبس القميص ؟ قال : نعم إذا شئت .  
قلت : فأغطى رأسي ، قال : نعم . »

وصحيفة منصور بن حازم (٢) قال : « سألت أبا عبدالله ( عليه السلام )  
عن رجل رمى وحلق أياً كل شيئاً فيه صفرة ؟ قال : لا حتى يطوف بالبيت  
وبين الصفا والمروة ، ثم قد حل له كل شيء إلا النساء حتى يطوف بالبيت  
طوافاً آخر ، ثم قد حل له النساء . »

ورواية محمد بن حمران (٣) قال : « سألت أبا عبدالله ( عليه السلام )  
عن الحاج يوم النحر ما يحل له ؟ قال كل شيء إلا النساء وعن المتمتع  
ما يحل له يوم النحر ؟ قال : كل شيء إلا النساء والطيب . »

ورواية عمر بن يزيد (٤) عن أبي عبدالله ( عليه السلام ) قال :  
« اعلم أنك إذا حلقت رأسك فقد حل لك كل شيء إلا النساء والطيب . »  
وهذه الروايات قد اتفقت على التحليل بعد مناسك من كل شيء  
إلا الطيب والنساء . كما هو القول المشهور .

إلا أنه قد ورد في جملة من الأخبار أيضاً حل الطيب في الصورة  
المذكورة ، وأنه لا يبقى عليه إلا النساء خاصة إلى أن يأتي بطواف النساء

---

(١) و(٢) و(٤) الوسائل - الباب - ١٣ - من أبواب الحلق والتقصير -

الحديث ٣ - ٢ - ٤ .

(٣) الوسائل - الباب - ١٤ - من أبواب الحلق والتقصير - الحديث ١ .

ومل هذا فليس إلا التحللان .

ومن الأخبار المشار إليها صحيحة سعيد بن يسار (١) قال : « سألت أبا عبد الله ( عليه السلام ) عن المتمتع إذا حلق رأسه قبل أن يزور البيت يطليه بالحناء قال : نعم ، الحناء والثياب والطيب وكل شيء إلا النساء ردها مرتين أو ثلاثاً ، قال : وسألت أبا الحسن ( عليه السلام ) عنها ، فقال : نعم ، الحناء والثياب والطيب وكل شيء إلا النساء » كذا رواه في الكافي .

ورواه الشيخ (٢) ولم يذكر فيه « قبل أن يزور » ولا لفظ « الطيب » في قوله أولاً : « نعم الحناء والثياب والطيب » وإنما ذكره في آخر الخبر . وصحيحة معاوية بن عمار (٣) عن أبي عبد الله ( عليه السلام ) قال : « سئل ابن عباس هل كان رسول الله ( صلى الله عليه وآله ) يتطيب قبل أن يزور البيت ؟ قال : رأيت رسول الله ( صلى الله عليه وآله ) يضم رأسه بالسك قبل أن يزور » .

ورواية أبي أيوب الخزاز (٤) قال : « رأيت أبا الحسن ( عليه السلام ) بعدما ذبح حلق ثم ضم رأسه بسك ثم زار البيت وعليه قميص وكان متمتعاً » .

أقول : السك بالضم والتشديد : طيب مركب مع فيه ، قال في النهاية : « في حديث عائدة (٥) كنا نعظم جباهنا بالسك الطيب عند

(١) الوسائل - الباب - ١٣ - من أبواب الحلق والتقصير - الحديث ٧ .

(٢) التهذيب ج ٥ ص ٢٤٥ - الرقم ٨٣٣ والاستبصار ج ٢ ص ٢٨٧

- الرقم ١٠٢١ والمتروك فيهما هو لفظ « الحناء » لا « الطيب » .

(٣) الوسائل - الباب - ١٤ - من أبواب الحلق والتقصير - الحديث ٢ .

(٤) الوسائل - الباب - ١٣ - من أبواب الحلق والتقصير - الحديث ١٠ .

(٥) سنن البيهقي - ج ٥ ص ٤٨ .



الاحرام ، وهو طيب معروف يضاف إلى غيره من الطيب ويستعمل .  
ورواية اسحاق بن عمار (١) قال : « سألت أبا إبراهيم (عليه السلام) عن المتنع إذا حلق رأسه ما يعمل له ؟ فقال : كل شيء إلا النساء .  
وصحيحة عبد الرحمن بن الحجاج (٢) قال : « ولد لأبي الحسن (عليه السلام) مولود بمنى فأرسل إلينا يوم النحر بنخبص فيه زعفران ، وكنا قد حلقنا ، قال عبد الرحمن : فأكلت أنا ، وأبى الكاهلي ومرازم أن يأكلوا ، وقالوا : لم نزر البيت ، فسمع أبو الحسن (عليه السلام) كلامنا فقال لمصادف - وكان هو الرسول الذي جاءنا به - : في أي شيء كانوا يتكلمون ؟ قال : أكل عبد الرحمن وأبى الآخران ، وقالوا : لم نزر بعد ، فقال : أصاب عبد الرحمن ، ثم قال : أما تذكر حين أتينا به في مثل هذا اليوم فأكلت أنا منه وأبى عبدالله أخي أن يأكل منه ، فلما جاء أبي حرشه علي ، فقال : يا أبا إن موسى أكل خبيصاً فيه زعفران ولم يزر بعد ، فقال أبي : هو أفتق منك ، أليس قد حلقتم رؤوسكم ؟ »  
وأجاب الشيخ عن صحيحة سعيد بن يسار بعد ذكره لها بالحمل على أنه (عليه السلام) أراد أن الحاج متى حلق وطاف طواف الحج وسعى فقد حل له هذه الأشياء وإن لم يذكرهما في اللفظ ، لعلمه بأن المخاطب عالم بذلك ، أو تعويلاً على غيره من الأخبار .

ولا يخفى ما فيه من البعد الشديد ، سيما والرواية المذكورة كما قدمنا نقلها عن الكافي قد اشتملت على أنه حلق رأسه قبل أن يزور ، فهي صريحة

(١) الوسائل - الباب - ١٣ - من أبواب الحلق والتقصير - الحديث ٨ .

(٢) الوسائل - الباب - ١٤ - من أبواب الحلق والتقصير - الحديث ٣ .

في بطلان هذا الحمل وان كان هو ( قدس سره ) لم يذكر هذه الزيادة في الخبر الذي نقله ، كما قدمنا الاشارة إليه .

ولعله لهذا قال في الدروس : « ورواية سعيد بن يسار عن الصادق ( عليه السلام ) يحل الطيب بالخلق للتمتع متروكة ، وتطيب رسول الله ( صلى الله عليه وآله ) بعد الحلق لأنه ليس بتمتع » .

وأجاب عن صحيحة عبد الرحمان بن الحجاج وصحيحة معاوية بن عمار بالحمل على الحاج الغير المتمتع ، قال : « لأنه يحل له استعمال كل شيء إلا النساء فقط ، وإنما لا يحل استعمال الطيب مع ذلك للتمتع دون غيره » . ثم استدل على هذا التأويل برواية محمد بن حمران المتقدمة .

قال في المدارك : « وهذا الحمل غير بعيد لو صح سند هذه الرواية المفصلة . لكن في الطريق عبد الرحمان ، وفيه نوع التباس وإن كان الظاهر أنه ابن أبي نجران ، فتكون الرواية صحيحة » .

أقول : وقد تقدم تحقيق الكلام في أن عبد الرحمان الذي يروي عنه موسى بن القاسم هو ابن أبي نجران بلا ريب ولا إشكال ، وهو سابقاً قد رد روايته باشتراك عبد الرحمان في المقام ، ومما قد استظهر كونه ابن أبي نجران ، والمعجب منه ( قدس سره ) أنه إنما استشكل في السند من حيث عبد الرحمان ثم استظهر كونه ابن أبي نجران ، وحكم بصحة الرواية وخفى عن الراوي وهو محمد بن حمران ، فانه مشترك بين النهدي وهو الثقة ، وبين محمد بن حمران بن أعين مولى بني شيبان ومحمد بن حمران مولى ابن فهر ، وهما مجهولان ، والظاهر أن محمد بن حمران المذكور في الرواية هو مولى بني شيبان ، لما في الفهرست أن له كتاباً يرويه عنه

ابن أبي حمير وابن أبي نجران ، وقد عرفت أن عبد الرحمن الراوي عنه هو ابن أبي نجران ، فهو قرينة ظاهرة له ، فكيف حكم بصحة الرواية والحال هذه ١٢ .

ثم أقول : هذا الحمل وإن كان لا يخلو من تكلف إلا أنه في مقام الجمع لا بأس به .

والأقرب عندي أن هذه الأخبار إنما خرجت مخرج التقية ، لما صرح به في المنتهى ، حيث قال : « إنه إذا حلق وقصّر حلّ له كل شيء إلا الطيب والنساء والصيد ، ذهب إليه علماؤنا ، وبه قال مالك ، وقال الشافعي وأحمد وأبو حنيفة : يحلّ له كل شيء إلا النساء ، وبه قال ابن الزبير وعلقمة وسالم وطاووس والنخعي وأبو ثور » .

وظاهره أن المعظم منهم - وهم الأئمة الثلاثة ومن تبعهم - قائلون بتحليل الطيب بعد الحلق ، كما دلت عليه الأخبار المذكورة .

وأما ما نقل عن الشيخ علي بن بابويه فهو مأخوذ من كتاب الفقه الرضوي على نهج ما عرفت في غير مقام ما قدمنا ، قال ( عليه السلام ) في الكتاب المذكور (١) : « وأعلم أنك إذا رميت جرة العقبة حلّ لك كل شيء إلا الطيب والنساء ، وإذا طفت طواف الحج حلّ لك كل شيء إلا النساء ، فإذا طفت طواف النساء حلّ لك كل شيء إلا الصيد ، فإنه حرام على المحل في الحرم وعلى المحرم في الحل والحرم » انتهى .

ولا يخفى ما فيه من الاشكال ، لما عرفت من دلالة الأخبار المتقدمة على أن التحليل لا يحصل إلا بعد الحلق الذي هو ثالث المتناكس المذكورة ولا قائل به من العامة ولا الخاصة سوى الشيخين المذكورين ، وقائله أعلم .

(١) المستدرك - الباب - ١١ - من أبواب الحلق والتقصر - الحديث ٤ .

## تنبيهات :

### الأول :

قد صرح جملة من الأصحاب بأن تعريم الطيب في التحليل الأول إنما هو بالنسبة إلى المتمتع ، أما القارن والمفرد فيحل لهما ، وعلى ذلك تدل رواية محمد بن حمران (١) المتقدمة .

بقي الكلام في أن حل ذلك للقارن والمفرد هل هو مشروط بتقديمهما الطواف والسعي أو مطلقاً ؟ ظاهر الشهيد في الدروس الأول وأكثر عبارات الأصحاب على الثاني .

قال في الدروس : « أما القارن والمفرد فيحل لهما الطيب إذا كانا قدما الطواف والسعي ، وأطلق الأكثر أنهما يحل لهما الطيب ، وابن إدريس قائل بذلك مع عدم تجويزه تقديم الطواف والسعي ، ثم نقل عن الجعفي أنه سوى بين المتمتع وبين المفردين الآخرين في تعريم الطيب على الجميع ، وهو عجوج بالخبر المشار إليه .

وأما ما ذكره في الدروس من تقييد الحل بتقديم الطواف والسعي مع إطلاق الخبر المذكور فلعل الوجه فيه هو النظر إلى إطلاق الأخبار الدالة على أنه بالحلل يحل له كل شيء إلا الطيب والنساء ، فإنها شاملة للأفراد

(١) الوسائل - الباب ١٤ - من أبواب الحلق والتقصير - الحديث ١ .

الثلاثة ، إلا أنه لما كان تقديم الطواف والسعي للمفرد والقارن جائزاً وهو المحل للطيب كما عرفت فعلى هذا متى قدماء فإنه يحل لهما الطيب بعد الحلق لتقدم محله ، وإنما يبقى النساء خاصة ، بخلاف المتمتع فإنه عندهم لا يقدم طوافه ليتمكن إجراء ذلك أيضاً فيه ، إلا أن الخبر المتقدم كما عرفت مطلق لا إشعار فيه بهذا الاشتراط .

### الثاني :

اعلم أنه وقع في جملة من هبائر الأصحاب أنه بالحلق يتحلل من كل شيء إلا من الطيب والنساء والصيد ، وبالطواف للحج والسعي يتحلل من الطيب ، وبطواف النساء يتحلل من النساء ، ولم يذكروا لتحليل الصيد محلاً بخصوصه . ونقل من ظاهر العلامة في المنتهى أن التحلل إنما يقع بطواف النساء ، لأنه استدل على عدم التحلل منه بالحلق بقوله تعالى (١) : « لا تقتلوا الصيد وأنتم حرم » قال : « والاحرام يتحقق بتحريم الطيب والنساء » وحكى الفهيد في الدروس عن العلامة رحمه الله أنه قال : « إن ذلك - يعني عدم التحلل من الصيد إلا بطواف النساء - مذهب علمائنا » . قال في المدارك بعد نقل ذلك : « ولولا ما أوردناه من العموم الذي لم يستثن منه سوى الطيب والنساء لكان هذا القول متجهاً ، لظاهر الآية الشريفة » انتهى .

أقول : فيه أن من جملة الروايات التي أشار إلى عمومها جميعها

معاوية بن عمار (١) المتقدمة ، مع أنه ( عليه السلام ) صرح في آخرها بأنه « إذا طاف طواف النساء فقد أحل من كل شيء أحرم منه إلا الصيد » ومثلها كلامه ( عليه السلام ) في كتاب الفقه الرضوي (٢) وحينئذ فيجب أن يخصص بهما عموم غيرهما من أخبار المسألة جمعاً بينهما .

وبذلك يبطل ما استند إليه من العموم ، وبه يتجه كلام العلامة المذكور . إلا أنه ينقدح الاشكال فيه من جهة أخرى ، وهو أنه لا يخفى أن ما قدمنا من عبارة كتاب الفقه الرضوي ظاهر في بقاء التحريم ولو بعد طواف النساء ، وهو أيضاً صريح صحيحة معاوية بن عمار (٣) المتقدمة صدر الأخبار ، فإنها صريحة أيضاً في ذلك ، وهو ظاهر كلام الشيخ علي بن بابويه المتقدم أيضاً .

قال في الدروس : « وروى الصدوق تحريم الصيد بعد طواف النساء ولعله لمكان الحرم » انتهى .

وظاهر هذا الكلام - وبه صرح غيره أيضاً - هو حمل ما دل من الأخبار على أن التحلل بطواف النساء يحصل من كل شيء عدا الصيد ، يعني ما دأب في الحرم ، فإنه يحرم عليه من حيث الحرم وإن كان محلاً بخلاف ، وأما الصيد المحرم عليه من حيث كونه محرماً فإنه لو خرج إلى الحل جاز له الصيد بعد طواف النساء البتة ، وبهذا يرتفع الخلاف من البين .

(١) والوثائق - الباب - ١٣ - من أبواب الخلق والتقصير - الحديث ١ .

(٢) المستدرک - الباب - ١١ - من أبواب الخلق والتقصير - الحديث ٤ .

ج ١٧ ( مل التحلل الثاني يتوقف على السعي أم يحصل بالطواف ؟ ) - ٢٦١ -

### الثالث :

لو أتى بالخلق قبل الرمي والذبح أو بينهما فالظاهر عدم التحلل إلا بكمال الثلاثة ، فإن تعليق التحلل على الخلق إنما وقع بناءً على وجوب الترتيب كما قدمناه ووقوع الخلق أو التقصير آخر المناسك الثلاثة ، وعلى هذا بنى الإطلاق في كلام الأصحاب وبعض الأخبار .

وفي صحيحة معاوية بن عمار (١) المتقدمة قال : « إذا ذبح الرجل وحلق فقد أحل من كل شيء » إلى آخره . ونحوها صحيحة العلاء (٢) وهو مشعر بما قلناه .

### الرابع :

ظاهر كلام جملة من الأصحاب - منهم العلامة في المنتهى والمحقق - أن التحلل الثاني يحصل بمجرد الطواف وإن لم يأت بالسعي معه . قال في الدروس : « ولا يكفي الطواف خاصة على الأقوى » وهو مؤذن بالخلاف في المسألة ، والأصح التوقف في الإحلال على السعي ، لقوله ( عليه السلام ) في صحيحة معاوية بن عمار (٣) المتقدمة « فإذا زار البيت وطاف وسعى بين الصفا والمروة فقد أحل من كل شيء أحرم منه إلا النساء » .

(١) و(٢) و(٣) الوسائل - الباب - ١٣ - من أبواب الخلق والتقصير -

الحديث ١ - ٥ - ١ .

— ٢٦٢ — (هل يحصل التحلل بالطواف والسمي المتقدمين ؟) ج ١٧

وفي صحيحة منصور بن حازم المتقدمة (١) قال : « لا حتى يطوف بالبيت وبين الصفا والمروة ثم قد حل له كل شيء إلا النساء » .

وفي صحيحة أخرى لماوية بن عمار (٢) « ثم اخرج إلى الصفا فاصعد عليه ، واصنع كما صنعت يوم دخلت مكة ، ثم اتت المروة فاصعد عليها ، وطف بينهما سبعة أشواط تبدأ بالصفا وتختتم بالمروة ، فإذا فعلت ذلك فقد أحللت من كل شيء أحرمت منه إلا النساء ، ثم ارجع إلى البيت وطف اسبوعاً آخر ثم تصلي ركعتين عند مقام إبراهيم ( عليه السلام ) ثم قد أحللت من كل شيء وفرغت من حجك كله وكل شيء أحرمت منه » .  
وبذلك يظهر أن التحليل إنما يحصل بمجموع الطواف والسمي .

بقى الكلام في أنه لو قدم الطواف والسمي المذكورين على أفعال الحج كما في المفرد والقارن مطلقاً وللمتمتع من الضرورة فهل يحصل الإحلال بذلك ؟

قال في المدارك : « الأصح عدم حله بذلك ، بل يتوقف على الحلقي المتأخر عن باقي المناسك ، تمسكاً باستصحاب حكم الإحرام إلى أن يثبت المحلل ، والتفتاً إلى مكان كون المحلل هو المركب من الطواف والسمي وما قبلهما من الأفعال ، بمعنى كون السمي آخر العلة ، ثم نقل عن بعض الأصحاب أنه ذهب إلى حل الطيب بالطواف وإن تقدم - قال - : واستوجهه الفارح ( قدس سره ) وهو ضعيف » .

أقول : ظاهر كلامه يؤذن بأن القائلين بالتحليل هنا إنما هو بالنسبة إلى الطيب لا مطلقاً ، وظاهر كلام جده يؤذن بالعموم ، حيث قال : « لما

(١) الوسائل - الباب - ١٣ - من أبواب الحلقي والتقصير - الحديث ٢ .

(٢) الوسائل - الباب - ٤ - من أبواب زيارة البيت - الحديث ١ .



ج ١٧ ( هل يحصل التحلل بالطواف والسمي المتقدمين ؟ ) — ٢٦٢ —

لو قدمهما كالمفرد والقارن مطلقا والمتمتع مع الاضطراب ففي حله من حين فعلهما وجهان ، أجودهما ذلك عملاً باطلاق النصوص « انتهى  
ثم أقول : لا يخفى أنه قد تقدمت الأخبار في مسألة جواز تقديم القارن والمفرد الطواف والسمي (١) دالة على أنهما يلبيان بعد الطواف والسمي ثلثا يحلا ، وبذلك صرح جمهور الأصحاب .

ومنها صحيحة معاوية بن عمار أو حسنته (٢) عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال : « سألت عن المفرد للحج هل يطوف بالبيت بعد طواف الفريضة ؟ قال : نعم ما شاء ، ويجدد التلبية بعد الركعتين ، والقارن بتلك المنزلة يعقدان ما أحلا من الطواف بالتلبية » وقد تقدم تصريح الشيخ ( رحمه الله تعالى ) بأنهما لو لم يلبيا انقلب حجهما عمرة .

قال السيد السند (قدس سره) في المدارك في تلك المسألة بعد البحث فيها وإيراد بعض أخبارها ما صورته : « قال الشهيد في الشرح بعد أن أورد هذه الروايات : وبالجمله فدلّل التحلل ظاهر ، والفتوى مشهورة ، والمعارض منتف وهو كذلك ، لكن ليس في الروايات دلالة على صيرورة الحجّة مع التحلل عمرة كما ذكره الشيخ وأتباعه » انتهى .

وحينئذ فإذا ثبت بما ذكرناه أنه بالطواف يحصل التحلل وأنه يحتاج إلى التلبية لانعقاده فالخلاف في هذه المسألة كما نقلناه لا أعرف له وجهاً ، فإنه لا يخلو بعد طوافه إن كان قد جدد التلبية وربط الاحرام بها فلا معنى للقول بعمل ما يحلله الطواف والسمي لو تأخرا من الطيب أو مطلقا

(١) راجع ج ١٤ ص ٣٧٦ و ٣٨٥ - ٣٨٧ .

(٢) الوسائل - الباب - ١٦ من أبواب أقسام الحج - الحديث ٢ .

— ٢٦٤ — (الصبي في حكم الرجل في التحلل بطواف النساء) ج ١٧

كما هو القول الثاني ، وإن لم يجدد التلبية فقد أحل وبطل إحرامه وحجه وانقلب عمرةً كما يقوله الشيخ ، فلا معنى لقول السيد ( قدس - ره ) في ما قدمنا نقله عنه من أن الأصح عدم حله بذلك ، بل يتوقف على الحلق المتأخر ، إلى آخر كلامه .

وبالجملة فإن هذا الخلاف إنما يتجه مع قطع النظر عن تلك المسألة وما وقع فيها من الأقوال والأخبار ، وأما مع ملاحظتها فإنها تكون مبنية عليها وفرعاً من فروعها ، كما عرفت .

#### الخامس :

قد عرفت أنه بالمحلل الثالث تحل له النساء ، وهو ظاهر في الرجل ومتفق عليه نصاً (١) وفتوى .

وأما الصبي فالظاهر أنه في حكمه كما صرحوا به وإن لم يتعلق به تحریم ، حيث إنه غير مخاطب شرعاً ، إلا أن الاحرام في حقه كالحديث في حال الصغر ، فانه موجب للطهارة وإن تخلف أثره ، لفقد شرطه كالبلوغ أو وجود مانع كالحيض ، فمضى وجد شرطه وزال مانعه عمل عمله ، فكما أنه يحرم الصلاة على الصبي بعد البلوغ بالحديث السابق حتى يتطهر كذلك تحرم عليه النساء بعد البلوغ بالاحرام السابق حتى يأتي بطواف النساء . وأما المرأة فلا إشكال في تحریم الرجال عليها بالاحرام ، لقوله

---

(١) الوسائل - الباب ١٢ - من أبواب الحلق والتقصير - الحديث ١ .

ج ١٧ (عدم حلية الرجال للنساء إلا بعد طواف النساء) — ٢٦٥ —

عز وجل (١) : « فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج » ، والرفث  
الجماع بالنصوص والأخبار المتقدمة في محرمات الاحرام (٢) .

والظاهر من كلام أكثر من وقفت عليه من صرح بالمسألة من الأصحاب  
أن طواف النساء هو المحلل لها كالرجل .

قال في الدروس بعد ذكر طواف النساء : « ولا تحل له النساء بدونه  
حتى العقد على الأقرب ، سواء كان المكلف به رجلاً أو امرأة ، فيحرم  
عليها تمكين الزوج على الأصح » انتهى .

وقد تقدم في كلام ابن أبي عقيل أنه على تقدير الرواية الشاذة بزمه  
- التي هي كما عرفت مستفيضة (٣) - يجب على المرأة كما يجب على  
الرجل ، وأنه لا يحل لها إلا به .

وهو أيضاً صريح عبارة الشيخ على بن بابويه حيث قال : « ومتى لم  
يطف الرجل طواف النساء لم تحل النساء حتى يطوف » ، وكذلك المرأة  
لا يجوز لها أن تجامع حتى تطوف طواف النساء ، إلا أن يكونا طافا طواف  
الوداع ، فهو طواف النساء .

قال العلامة في المختلف بعد نقله : « وفيه منع ، فإن حملها على الرجل  
فقياس ، وإن استند إلى دليل فلا بد منه ، ولم نقف عليه » انتهى .  
أقول : لا يخفى أن عبارة الشيخ المذكورة هنا مأخوذة من كتاب الفقه

(١) سورة البقرة : ٢ - الآية ١٩٧ .

(٢) الوسائل - الباب - ٣٢ - من أبواب ترك الاحرام - الحديث

١ و ٤ و ٨ و ٩ .

(٣) الوسائل - الباب - ٨٤ - من أبواب الطواف .

— ٢٦٦ — (عدم حلية الرجال للنساء إلا بعد طواف النساء) ج ١٧

الرضوي ، وهو المستند عنده وإن لم يصل هذا الكتاب إلى نظر شيخنا العلامة ولا غيره من المتأخرين ، كما أوضحناه في غير مقام بما تقدم .

قال ( عليه السلام ) في الكتاب المذكور (١) : « ومتى لم يطف الرجل طواف النساء لم تحل له النساء حتى يطوف ، وكذلك المرأة لا يجوز لها أن تجامع حتى تطوف طواف النساء » انتهى .

وظاهر العلامة في المختلف التوقف في ذلك ، حيث قال بعد نقل كلام الفيض علي بن بابويه كما عرفت بعد كلام ابن أبي عقيل الذي قدمناه في صدر المسألة ما صورته : « المقام الثاني هل يحرم الرجال على النساء قبل أن يطفن طواف النساء ؟ كلام ابن أبي عقيل يقتضي إيجاب ذلك على الرواية الشاذة عنده ، وذهب علي بن بابويه إلى ذلك أيضاً ، وعندني فيه إشكال ظاهر لعدم الظفر بدليل عليه » .

وظاهر شيخنا الفهيد الثاني في المسالك الميل إلى كلامه في المختلف حيث قال بعد نقله ذلك عن المختلف « ووجه الاشكال ظاهر ، إذ ليس في النصوص ما يدل على حكم غير الرجل - ثم قال - ويمكن الاستدلال عليه بأن الاحرام قد حرم عليهن ذلك فيجب استصحابه إلى أن يثبت المزيل ، وهو غير متحقق قبل طواف النساء ، ويعكس بالأخبار (٢) الدالة على حل كل ما عدا الطيب والنساء والصيد بالخلق - وما عدا النساء بالطواف ، فأنها متناولة للمرأة ، ومن جملة ذلك حل الرجال ، فالمسألة موضع إشكال » انتهى .

(١) المستدرك - الباب - ٥٥ - من أبواب الطواف - الحديث ١ .

(٢) الوسائل - الباب - ١٣ و ٤ - من أبواب الخلق والتقصير .

ج ١٧ (عدم حلية الرجال للنساء إلا بعد طواف النساء) — ٢٦٧ —

واعترضه سبيله في المذرك بعد استدلاله على تحريم الرجال على النساء بآية (١) « فلا رفث » فقال بعد نقل ملخص كلامه « وأقول : إنا قد بينا الدليل الدال بعمومه على التحريم ، مع أن أحكام النساء في مثل ذلك لا تذكر صريحاً غالباً ، وإنما تذكر بالفحوى والكتايات ، كما وقع في الروايات المتضمنة لتحريم أصل الفعل عليهن ، وما اعتبه الشارح غير واضح ، فإن الروايات المتضمنة لتلك الأحكام غير متناولة للنساء صريحاً ، بل هي مختصة بالرجال ، وأحكام النساء إنما تستفاد من أدلة أخرى ، كالاجماع على مساواتهن للرجال في ذلك » انتهى

أقول : فيه أن ما ذكره من الدليل إشارة إلى الآية التي قدمها ، فقد أشار إليه جده في كلامه بقوله : « ويمكن الاستدلال عليه بأن الاحرام حرم عليهن ذلك فيجب استصحابه إلى أن يثبت المزيل » ولكنه اعترض هذا الدليل بالروايات الدالة على حل كل ما عدا الطيب والنساء والعيد للمحرم بعد الحلق والتقصير ، فإنها شاملة بإطلاقها أو عمومها للرجال والنساء ، ومن جملة ما يحرم على المرأة حال الاحرام الرجال ، فيحل لها بعد التقصير بموجب اطلاق هذه الأخبار .

وقوله في الجواب عن ذلك : « إن هذه الروايات غير متناولة للنساء صريحاً » وإن كان كذلك لكنها متناولة لهن بالقرائن التي ذكرها من الاجماع ونحوه ، فإنه لا خلاف في حل جميع المحرمات على النساء بعد التقصير إلا ما ذكره من الصيد والطيب والنكاح على الخلاف المذكور وحيث أن هذه الروايات بمعونة ما ذكر شاملة لتحليل الرجال عليهن

— ٢٦٨ — (عدم حلية الرجال للنساء إلا بعد الطواف النساء) ج ١٧

هذا ما ذكروه ( نور الله مراقدهم ) في هذا المقام .  
وأنت خبير بأنه قد تقدمت جملة من الأخبار في المسألة الثانية من  
المسائل الملحقة بالمطلب الأول من المقدمة الرابعة (١) صريحة الدلالة في  
توقف حل الرجال للمرأة على إتيانها بطواف النساء .

ومن تلك الاخبار ما رواه في الكافي عن العلاء بن صبيح وعبدالله بن  
الحجاج وعلي بن رثاب وعبدالله بن صالح (٢) كلهم يروونه عن أبي عبدالله  
( عليه السلام ) قال : « المرأة المتمتعة إذا قدمت مكة ثم حاضت تقيم  
ما بينها وبين التزوية ، فإن طهرت طافت بالبيت وسعت بين الصفا والمروة ،  
وإن لم تطهر إلى يوم التزوية اغتسلت واحتضت وسعت بين الصفا والمروة  
ثم خرجت إلى منى ، فإذا قضت المناسك وزار البيت طافت بالبيت  
طوافاً لعمرتها ، ثم طافت طوافاً للحج ، ثم خرجت فسعت ، فإذا فعلت  
ذلك فقد أحلت من كل شيء يحل منه المحرم إلا فراش زوجها ، فإذا  
طافت أسبوعاً آخر حل لها فراش زوجها » ونحوها غير ما تقدم .

وبذلك يظهر صحة ما ذكره المتقدمون من الحكم المذكور ، وقد  
عرفت أيضاً دلالة عبارة كتاب الفقه على ذلك . والأخبار المتقدمة الدالة  
على أنه بطواف النساء يحل للمحرم جميع ما حرّمه الاحرام ، وهي شاملة بإطلاقها  
للرجال والنساء ، فيحكم باستصحاب التحريم حتى يثبت المحلل ، والله العالم .

### السادس :

قالوا : لو تقدم طواف النساء حيث يسوغ ذلك ففي حل النساء للرجل

(١) راجع ج ١٤ ص ٣٤٢ - ٣٤٣ .

(٢) الوسائل - الباب - ٨٤ - من أبواب الطواف - الحديث ١ .

ج ١٧ (كرهه لبس المخيط وتغطية الرأس بعد الحلق حتى يطوف ويسعى) - ٢٦٩ -

وحل الرجل للنساء بفعله أو توقف ذلك على الحلق أو التقصير ما تقدم في البحث من التنبيه عليه في الموضع الثالث (١) .

أقول : وفيه ما قدمناه ذيل كلامهم في الموضع المشار إليه ، وقد تلخص بما تقدم أنه متى طاف الطوافين أعني طواف الزيارة وطواف النساء وسعى قبل الموقفين في موضع الجواز فليس إلا تحلل واحد ، وهو عقيب الحلق أو التقصير بمعنى ، ولو كان المتقدم طواف الزيارة وسعيه خاصة كان له تحللان : أحدهما عقيب الحلق عما هذا النساء ، والثاني بعد طواف النساء لهن ، فان قلنا إنه يتحلل من الطيب بطواف الزيارة وسعيه وإن تقدم - كما هو مختار شيخنا الشهيد الثاني - وكذلك لو قدم طواف النساء فانه يتحلل به من النساء كانت المحللات ثلاثة مطلقاً .

### الساهم :

يكره لبس المخيط بعد الحلق وتغطية الرأس حتى يطوف ويسعى ، ويكره الطيب للمتمتع حتى يطوف طواف النساء .

ويدل على الأول جملة من الأخبار : منها ما رواه الشيخ في الصحيح عن منصور بن حازم (٢) عن أبي عبدالله ( عليه السلام ) أنه قال « في رجل كان متمتعاً فوقف بعرفات وبالمشعر وذبح وحلق ، قال : لا يغطي رأسه حتى يطوف بالبيت وبالصفاء والمروة ، فان أبي ( عليه السلام ) كان يكره ذلك

(١) راجع ج ١٤ ص ٣٨٨ .

(٢) الوسائل - الباب - ١٨ - من أبواب الحلق والتقصير - الحديث ١ .

— ٢٧٠ — ( كراهة لبس المخيط وتغطية الرأس بعد الحلق حتى يطوف ويسعى ) ج ١٧

وينهى عنه ، فقلنا : فإن كان فعل ، قال : ما أرى عليه شيئاً ، وإن لم يفعل كان أحبّ إليّ » .

ومن محمد بن مسلم في الصحيح (١) قال : « سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن رجل تمتع بالعمرة فوقف بعرفة ووقف بالشعر ورمى الجمرة وذبح وحلق أيغطي رأسه ؟ فقال : لا حتى يطوف بالبيت وبالصفا والمروة ، فقل له : فإن كان فعل ، قال : ما أرى عليه شيئاً » .

ومن إدريس القمي في الصحيح (٢) قال : « قلت لأبي عبد الله (عليه السلام) : إن مولى لنا تمتع ، فلما حلق لبس الثياب قبل أن يزور البيت ، فقال : بش ما صنع ، قلت : أعليه شيء ؟ قال : لا ، قلت : فاني رأيت ابن أبي السماك يسعى بين الصفا والمروة وعليه خفان وقباء ومنطقة ، فقال : بش ما صنع ، قلت : أعليه شيء ؟ قال : لا » . وما رواه الصدوق في الصحيح عن علي بن النعمان عن سعيد الأخرج (٣) عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال : « سأله عن رجل رمى بالجمار وذبح وحلق رأسه ألبس قميصاً وقلنسوة قبل أن يزور البيت ؟ قال : إن كان متمتعاً فلا ، وإن كان مفرداً للحج فتعم » .

وقال : « وقد روي (٤) أنه يجوز أن يضع الحناء على رأسه ، إنما يكره السك وضربه ، إن الحناء ليس بطيب ، ويجوز أن يغطي رأسه ، لأن حلقه له أعظم من تغطيته إياه » .

أقول : قد مضى معنى السك ، وأنه طيب معروف وضربه هنا بمعنى خلطه .

(١) و(٢) و(٣) و(٤) الوسائل - الباب - ١٨ - من أبواب الحلق والتقصير

- الحديث ٣١٢ - ٣١٣ - ٣١٤ -



ج ١٧ ( كراهة الطيب للمتمتع إلا بعد طواف النساء ) — ٢٧١ —

وروى عبدالله بن جعفر الحميري في كتاب قرب الاستاد عن محمد بن خالد الطيالسي عن اسماعيل بن عبد الخالق (١) قال : « قلت لأبي عبدالله ( عليه السلام ) : ألبس قلنسوة إذا ذبحت وحلقت ، قال : أما للمتمتع فلا ، وأما من أفرد الحج فنعم » .

ويدل على الثاني ما رواه الشيخ في الصحيح عن محمد بن اسماعيل (٢) قال : « كتبت إلى أبي الحسن الرضا ( عليه السلام ) هل يجوز للمحرم المتمتع أن يمس الطيب قبل أن يطوف طواف النساء ؟ فقال : لا » .

وحله الشيخ على الكراهة . لما تقدم من حل الطيب بعد طواف الزيارة وفيه ما عرفت في ما تقدم من أن الجمع بين الأخبار بالاستحباب أو الكراهة من غير قرينة ظاهرة محل إشكال ، وقرائن الاستحباب في الحكم الأول ظاهرة من الأخبار المذكورة وأما في هذا الخبر فليس إلا مجرد النهي الذي هو حقيقة في التحريم ، فاخراجه من حقيقته يحتاج إلى قرينة ، ومجرد اختلاف الأخبار ليس من قرائن المجاز ، إذ لعل للخبر وجهاً آخر غير ما ذكر من تقية ونحوها ، والله العالم .

(١) الوسائل - الباب - ١٨ - من أبواب الحلق والتقصير - الحديث ٦ .

(٢) الوسائل - الباب - ١٩ - من أبواب الحلق والتقصير - الحديث ١ .

## المقصد الرابع

### في بقية المناسك

حيث إن الواجب على الحاج بعد قضاء مناسك يوم النحر المضي إلى مكة لطواف الزيارة والسعي وطواف النساء ثم الرجوع إلى منى والمبيت بها والانيان ببقية المناسك إلى يوم النفر ثم وداع البيت والرجوع إلى أهله فالواجب بسط الكلام في هذه الأحكام في فصول :

### الاول :

#### في المضي إلى مكة

وقد صرح الأصحاب ( رضوان الله تعالى عليهم ) بأن الأفضل المضي إلى مكة للطواف والسعي ليومه ، فإن أخره فمن غده ، ويتأكد ذلك في حق المتمتع ، فإن أخره أثم ويجزؤه طوافه وسعيه ، ويجوز للقارن والمفرد تأخير ذلك طول ذى الحجة على كراهية  
فأما ما يدل على أن الأفضل في المضي للطواف يوم النحر وإلا فمن الغد فجيلة من الأخبار .

ج ١٧ (استحباب زيارة البيت يوم النحر) — ٢٧٢ —

منها صحيحة معاوية بن عمار (١) عن أبي عبد الله (عليه السلام) « في زيارة البيت يوم النحر ، قال : زره ، فان شغلت فلا يضرك أن تزور البيت من الغد ، ولا تؤخر أن تزور من يومك ، فانه يكره للمتمتع أن يؤخره ، وموسع للمفرد أن يؤخره » الحديث .

وصحيحة عمران الحلبي (٢) عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال : « ينبغي للمتمتع أن يزور البيت يوم النحر أو من ليلته ، ولا يؤخر ذلك » . وصحيحة معاوية بن عمار (٣) عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال : « سألته عن المتمتع متى يزور البيت ؟ قال يوم النحر أو من الغد ولا يؤخر ، والمفرد والقارن ليسا بسواء ، موسع عليهما » .

قال في الوافي : « ليسا بسواء » جملة معترضة ، والمعنى أن المتمتع ليس كالمفرد والقارن .

وصحيحة محمد بن مسلم (٤) عن أبي جعفر (عليه السلام) قال : « سألته عن المتمتع متى يزور البيت ؟ قال يوم النحر » .

وصحيحة منصور بن حازم (٥) قال : « سمعت أبا عبد الله (عليه السلام) يقول : لا يبيت المتمتع يوم النحر يعني حتى يزور البيت » .

وقال في كتاب الفقه الرضوي (٦) : « وزر البيت يوم النحر أو من الغد وإن أخرتها إلى آخر اليوم أجزاك » .

(١) و(٢) و(٣) و(٤) الوسائل - الباب - ١ - من أبواب زيارة البيت -

الحديث ١ - ٧ - ٨ - ٥ .

(٥) الوسائل - الباب - ١ - من أبواب زيارة البيت - الحديث ٦ .

(٦) المستدرک - الباب - ١ - من أبواب زيارة البيت - الحديث ٣ .

— ٢٧٤ — ( جواز تأخير زيارة البيت إلى يوم النفر ) ج ١٧

وقد اختلف الأصحاب في التأخير عن الغد للمتمتع ، فقال الشيخ المفيد والسيد المرتضى وسائر : لا يجوز للمتمتع أن يؤخر الزيارة والطواف من اليوم الثاني من النحر ، وبه قال العلامة في المنتهى والمحقق في الشرائع . وقال الشيخ : « لا يؤخر المتمتع إلا لعذر ، فإن كان مفرداً أو قارناً جاز له أن يؤخر إلى أي وقت شاء » .

وقال ابن إدريس : « يستحب أن لا يؤخر إلا لعذر ، فإن أخره لعذر زار البيت من الغد ، ويستحب له أن لا يؤخر طواف الحج وسعيه أكثر من ذلك ، فإن أخره فلا بأس عليه ، وله أن يأتي بالطواف والسعي طول ذي الحجة ، لأنه من شهور الحج ، وإنما تقديم ذلك على جهة التأكيد للمتمتع . وكلام الشيخ في الاستبصار يشعر بالنذب أيضاً ، وإلى هذا القول مال كثير من المتأخرين منهم العلامة في المختلف والشهيدان في الدروس والمنازل والسيد السند في المدارك .

أقول : والذي وقفت عليه من أخبار المسألة زيادة على ما تقدم ما رواه الصدوق في الصحيح عن عبدالله بن سنان (١) عن أبي عبدالله (عليه السلام) قال : « لا بأس أن يؤخر زيارة البيت إلى يوم النفر » .

وفي الصحيح عن عبدالله الحلبي (٢) عن أبي عبدالله ( عليه السلام ) قال : « سألت عن رجل نسي أن يزور البيت حتى أصبح ، قال : لا بأس ، أنا ريماء أخرته حتى تذهب أيام التشريق ، ولكن لا يقرب النساء والطيب . وفي الصحيح عن هشام بن سالم (٣) عن أبي عبدالله ( عليه السلام )

(١) و (٢) و (٣) الوصائل - الباب - ١ - من أبواب زيارة البيت -

الحديث ٩ - ٣ - والثاني عن عبدالله الحلبي .

ج ١٧ (جواز تأخير زيارة البيت إلى يوم النفر) — ٢٧٥ —

قال : « لا بأس إن أخرت زيارة البيت إلى أن يذهب أيام التشريق ، إلا أنك لا تقرب النساء ولا الطيب » .

وما رواه الشيخ من عبدالله بن سنان (١) عن أبي عبدالله (عليه السلام) قال : « لا بأس أن تؤخر زيارة البيت إلى يوم النفر ، إنما يستحب تعجيل ذلك مخافة الأحداث والمعارض » .

وعن اسحاق بن حماد في الموثق (٢) قال : « سألت أبا عبدالله (عليه السلام) عن زيارة البيت تؤخر إلى اليوم الثالث ، قال تعجيلها أحب إليّ ، وليس به بأس إن أخرته » .

وما رواه ابن إدريس في مستطرفات السرائر نقلاً من نوادر أحمد بن محمد بن أبي نصر عن الحلبي (٣) عن أبي عبدالله (عليه السلام) قال : « سألت عن رجل أخر الزيارة إلى يوم النفر ، قال : لا بأس ، ولا يحل له النساء حتى يزور البيت ويطوف طواف النساء » .

قال في المدارك بعد نقل جملة من هذه الأخبار : « وأجاب الأولون عن هذه الروايات بالحمل على المفرد والقلان ، وهو بعيد جداً ، بل

(١) الوسائل - الباب - ١ - من أبواب زيارة البيت - الحديث ٩

(٢) الوسائل - الباب - ١ - من أبواب زيارة البيت - الحديث ١٠

وفيه « سألت أبا إبراهيم (عليه السلام) . . . » كما في التهذيب ج ٥ ص ٢٥٠ - الرقم ٨٤٥ والاستبصار ج ٢ ص ٢٩١ - الرقم ١٠٢٣ والفتاوى ج ٢ ص ٢٤٤ - الرقم ١١٧٠ .

(٣) الوسائل - الباب - ١ - من أبواب زيارة البيت - الحديث ١١ .

— ٢٧٦ — ( جواز تأخير زيارة البيت إلى يوم النفر ) ج ١٧

الأجود حل ما تضمن النهي عن التأخير على الكراهة ، كما يدل عليه قوله ( عليه السلام ) في صحيحة معاوية بن عمار (١) فإنه يكره للمتمتع أن يؤخر ، .

أقول : أما ما نقله عنهم من حمل الأخبار المذكورة واستبعده فهو في حله ، والعلامة في المنتهى إنما استدلت على جواز التأخير للقارن والمفرد إلى آخر ذى الحجة بهذه الروايات بناء على ما نقله عنهم من الحمل على هذين الفردين ، وبعده أظهر من أن يذكر .

وأما ما ذكره من حمل النهي عن التأخير عن اليوم الثاني على الكراهة مستنداً إلى قوله ( عليه السلام ) في صحيحة معاوية بن عمار (٢) : «فإنه يكره للمتمتع أن يؤخر» إنما يتم لو كانت الكراهة في عرقهم (عليهم السلام) بهذا المعنى الأصولي ، والمفهوم من أخبارهم هو استعمالها في التحريم في غير موضع ، وقد اعترف هو بذلك في غير موضع من شرحه .

على أن لقائل أن يقول : إن هذه الروايات كلها إنما اتفقت على التأخير إلى اليوم الثالث من التحرر ، وربما أشعر بعضها بعدم التأخير بعد ذلك ، كقوله ( عليه السلام ) في صحيحة عبدالله بن سنان (٣) : « لا بأس أن تؤخر زيارة البيت إلى يوم النفر » فإنه يشعر بحصول البأس بعد ذلك ، ومثلها صحيحة مشاهير بن سالم (٤) ورواية عبدالله بن سنان (٥) .

(١) و(٢) الوسائل - الباب - ١ - من أبواب زيارة البيت - الحديث ١ .

(٣) و(٤) الوسائل - الباب - ١ - من أبواب زيارة البيت - الحديث ٩ - ٣ .

(٥) الوسائل - الباب - ١ - من أبواب زيارة البيت - الحديث ٩

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ( قدّم ) .

ج ١٧ (جواز تأخير زيارة البيت إلى يوم النفر) — ٢٧٧ —

وبالجملة فغاية ما يستفاد من هذه الروايات هو أن غاية التأخير اليوم الثالث عشر ، والمدعى جواز التأخير طول ذى الحجة ، فالدليل غير منطبق على المدعى ، إلا أنه في المنتهى - بعد أن نسب إلى علمائنا عدم جواز التأخير عن اليوم الحادي عشر وأنه آخر وقته - نقل من أبي حنيفة أن آخر وقته آخر أيام النحر ، وعن باقي الجمهور أنه لا تحديد لآخره ، فاحتمال خروج هذه الأخبار الأخيرة مخرج التقية غير بعيد ، لقول أبي حنيفة وأتباعه بمضمونها ، ومذهب في وقته كان مشهوراً ، والأخبار الاولى بعيدة عن التقية إذ لا قائل بها منهم .

وأما ما استدل به في المدارك على ما اختاره من القول المذكور بقوله هزوجل (١) : « الحج أشهر معلومات » وأن شهر ذى الحجة من أشهر الحج فيجوز إيقاع أفعاله فيه مطلقاً إلا ما أخرجه الدليل .

فلا يخفى ما فيه ، لما في الدليل المذكور من الإجمال المانع من الصلاحية للاستدلال ، فالاستدلال بأمثال هذه الأدلة مجازفة عسرة ، إذ غاية ما يستفاد من الأخبار أن ذى الحجة إلى آخره من أشهر الحج باعتبار ما جازى الخارج فيه من الأفعال بعد مضي وقتها إلى آخره ، لا أنه متى وردت الأخبار بتوظيف بعض الأفعال في أيام مخصوصة جاز لنا أن نؤخرها إلى آخر ذى الحجة بناءً على هذه الآية .

على أن الخصم يدعي أن هذا ما أخرجه الدليل كما اعترف به ، لأن الروايات الاولى قد دلت على أنه لا يجوز التأخير عن اليوم الثاني عشر ، والروايات الأخيرة غاية ما دلت عليه التأخير إلى اليوم الثالث عشر ،

— ٢٧٨ — (جواز تأخير زيارة البيت إلى يوم النفر) ج ١٧

فكيف يجوز الامتداد إلى آخر الشهر والحال هذه .

وبالجملة فالامتداد إلى آخر الشهر كما هو قول ابن إدريس ومن تبعه من الجماعة المذكورين لا أعرف له وجهاً وجيهاً .

وإنما يبقى الكلام في الجمع بين الأخبار الاولة الدالة على أنه لا يجوز التأخير عن اليوم الثاني مع الأخبار الأخيرة الدالة على جواز التأخير إلى اليوم الثالث مقرر ، وقد عرفت أن احتمال التقية في الأخبار الأخيرة قائم ، واحتمال الرخصة أيضاً ممكن .

ثم إنه بناءً على تحريم التأخير عن اليوم الثاني فلو أخر صحت طوافه وإن أثم ولا كفارة .

قال في المنتهى : « لو أخر المتمتع زيارة البيت عن اليوم الثاني من يوم النحر أثم ولا كفارة عليه ، وكان طوافه صحيحاً » انتهى . ووجه ظاهر فإن غاية ثمرة ، النهي التأثيم والنهي إنما توجه إلى أمر خارج عن العبادة وهو التأخير ، فلا يوجب بطلانها . والأصل عدم الكفارة .

وأما ما يدل على جواز تأخير الزيارة للمفرد والقارن كما تقدم فقول ( عليه السلام ) في صحيحة معاوية بن عمار (١) المتقدمة : « والمفرد والقارن ليسا بسواء ، موسع عليهما » والمعنى كما عرفت آنفاً أن المتمتع لا يؤخر من القد ، والمفرد والقارن موسع عليهما التأخير ، وأنهما ليسا كالمتمتع في عدم التأخير من القد .

والإليه يشير قوله (عليه السلام) أيضاً في صحيحة معاوية الاولى (٢) : « وموسع للمفرد أن يؤخره » .

١ (١) و (٢) الوسائل - الباب - ١ - من أبواب زيارة البيت - الحديث ٨ - ١ .



ويستحب أمام دخول مكة ما تقدم في باب العمرة من الغسل لدخولها لطواف العمرة ، ويؤيد هنا استحباب تقليم الأظفار وأخذ الشارب والدعاء إذا وقف على باب المسجد ، ويجزئ الغسل بمعنى ، وقد تقدم الكلام في الغسل وما يجزئ من غسل اليوم ليومه والليل ليلته والانتقاض بالحدث ونحو ذلك في الباب المشار إليه (١) .

فأما ما يدل هنا على استحباب هذه الأشياء فجملته من الأخبار ( منها ) ما رواه الشيخ عن عمر بن يزيد (٢) عن أبي عبد الله ( عليه السلام ) قال : « ثم احلق رأسك واغتسل وقلم أظفارك وخذ من شاربك وزر البيت » الحديث .

ومن عمران الحلبي في الصحيح (٣) قال : « سألت أبا عبد الله ( عليه السلام ) أتغتسل النساء إذا أتين البيت ؟ فقال : نعم ، إن الله تعالى يقول : طهرا بيق الطائفتين والمعاكفتين والركع السجود (٤) وينبغي للعبد أن لا يدخل إلا وهو طاهر قد غسل عنه العرق والأذى وتطهر » .

وما رواه في الكافي عن عبد الرحمن بن أبي عبد الله (٥) عن أبي عبد الله ( عليه السلام ) قال : « كان رسول الله ( صلى الله عليه وآله ) يوم النحر يحلق رأسه ويقلم ، أظفاره ويأخذ من شاربيه وأطراف لحيته » .

(١) راجع ١٥ ص ١٤ - ١٨ و ج ١٦ ص ٧٩ .

(٢) و (٣) و (٥) الوسائل - الباب - ٢ - من أبواب زيارة البيت -

الحديث ٢ - ٢ - ١ .

(٤) سورة البقرة : ٢ - الآية ١٢٥ .

— ٢٨٠ — ( بيان ما يستحب فعله لزيارة البيت ) ج ١٧

وما رواه الشيخ في الحسن عن حسين بن أبي العلاء (١) عن أبي عبد الله ( عليه السلام ) قال : « سألته عن الفصل إذا زرت البيت من منى ، فقال : إني اغتسل بمنى ثم أزور البيت » ورواه الكليني عن الحسين بن أبي العلاء (٢) مثله .

وفي صحيحة معاوية بن عمار (٣) المتقدمة في صدر روايات أول الفصل بعد ذكر ما قدمناه منها « فإذا انتهيت إلى البيت يوم النحر فقم على باب المسجد قلت : اللهم أمني على نفسك وسلمني له وسلمه لي ، أسألك مسألة العليل الذليل المعترف بذنبه أن تغفر لي ذنوبي وأن ترجعني بعاجتي اللهم إني عبدك ، والبلد بلدك ، والبيت بيتك ، جئت أطلب رحمتك ، وأؤم طاعتك ، متبعا لأمرك راضيا بقدرك ، أسألك مسألة المضطر إليك ، المطيع لأمرك ، المشفق من عذابك ، الخائف لعقوبتك ، أن تبلغني عفوكم ، وأن تجيرني من النار برحمتك . ثم أتت الحجر الأسود فتستلمه وتقبله ، فإن لم تستطع فاستلمه بيدك وقبل يدك ، وإن لم تستطع فاستقبله وكبر ، وقل كما قلت حين طفت بالبيت يوم قدمت مكة » الحديث .

ثم إنه يأتي بالطواف والسعي ، وقد قدمنا في الباب الثاني في العبرة الكلام في الطواف والسعي مستوفى ، فلا ضرورة إلى إعادته .  
بقى الكلام هنا في مسائل لم يسبق التعرض لها .

- 
- (١) الوسائل - الباب - ٣ - من أبواب زيارة البيت - الحديث ١ .  
(٢) أشار إليه في الوسائل في الباب - ٣ - من أبواب زيارة البيت - الحديث ١ وذكره في الكافي ج ٤ ص ٥١١ .  
(٣) الوسائل - الباب - ٤ - من أبواب زيارة البيت - الحديث ١ .

## المسألة الأولى :

طواف النساء واجب في الحج بأنواعه والعمرة المفردة ، وقد تقدم في باب العمرة المفردة ما يخصها من الأحكام وبيان وجوب هذا الطواف فيها ، وحيث إننا الآن بسياق الحج فلا بد من التعرض لبيان ما يدل على وجوبه فيه وما يتعلق بذلك .

ويدل على ذلك جملة من الأخبار ( منها ) ما رواه في الكافي عن أحمد بن محمد (١) والظاهر أنه ابن أبي نصر قال : « قال أبو الحسن ( عليه السلام ) في قول الله عز وجل (٢) : وليطوفوا بالبيت العتيق ، قال : طواف القرينة طواف النساء » .

وعن حماد بن عثمان (٣) عن أبي عبد الله ( عليه السلام ) في قول الله عز وجل (٤) : « وليوفوا نذورهم وليطوفوا بالبيت العتيق » قال : « طواف النساء » . وعن حماد الناب (٥) قال : « سألت أبا عبد الله ( عليه السلام ) عن قول الله عز وجل (٦) : وليطوفوا بالبيت العتيق ، قال : هو طواف النساء » .

ومنها صحيحة معاوية بن عمار (٧) عن أبي عبد الله ( عليه السلام ) قال : « على المتمتع بالعمرة إلى الحج ثلاثة أطواف بالبيت ، وسعيان بين الصفا والمروة ، فعليه إذا قدم مكة طواف بالبيت وركعتان عند مقام إبراهيم ( عليه السلام ) وسعي بين الصفا والمروة ، ثم يقصر وقد أحل : هذا للعمرة ، وعليه للحج طوافان وسعي بين الصفا والمروة ويصلي عند كل

(١) والوسائل (٣) - الباب - ٢ - من أبواب الطواف - الحديث ٤ - ٥ .

(٢) و(٤) و(٦) سورة الحج : ٢٢ - الآية ٢٩ .

(٥) الوسائل - الباب - ٢ - من أبواب الطواف - الحديث ٥ راجع التهذيب

ج ٥ ص ٢٥٣ .

(٧) الوسائل - الباب - ٢ - من أبواب أقسام الحج - الحديث ٨ .

طواف بالبيت ركعتين عند مقام إبراهيم ( عليه السلام ) .  
أقول : قوله ( عليه السلام ) : « وعليه للحج طوفان » المراد طواف الزيارة وطواف النساء .

وما رواه في الكافي عن أبي بصير (١) عن أبي عبدالله ( عليه السلام ) قال : « المتتمتع عليه ثلاثة أطواف بالبيت ، وطوفان بين الصفا والمروة » الحديث .  
ومن منصور بن حازم في الصحيح (٢) عن أبي عبدالله ( عليه السلام ) قال : « على المتتمتع بالعمرة إلى الحج ثلاثة أطواف بالبيت ، ويصلي لكل طواف ركعتين ، وسعيان بين الصفا والمروة » .

ومن منصور بن حازم في الصحيح (٣) عن أبي عبدالله ( عليه السلام ) قال : « لا يكون القارن قارناً إلا بسياق الهدى ، وعليه طوافان بالبيت وسعي بين الصفا والمروة كما يفعل المفرد ، وليس أفضل من المفرد إلا بسياق الهدى » .

ومن معاوية بن عمار في الصحيح أو الحسن (٤) عن أبي عبدالله ( عليه السلام ) قال : « القارن لا يكون إلا بسياق الهدى ، وعليه طواف بالبيت وركعتان عند مقام إبراهيم ( عليه السلام ) وسعي بين الصفا والمروة ، وطواف بعد النحر ، وهو طواف النساء » .

وما رواه الشيخ في التهذيب في الصحيح عن معاوية بن عمار (٥) عن أبي عبدالله ( عليه السلام ) أنه قال في القارن : « لا يكون قارن إلا بسياق الهدى ، وعليه طواف بالبيت ، وركعتان عند مقام إبراهيم » .

(١) و (٢) و (٣) و (٤) و (٥) الوسائل - الباب - ٢ - من أبواب أقسام الحج - الحديث ١١ - ٩ - ١٠ - ١٢ - ١ .

ج ١٧ ( وجوب طواف النساء وبيان موارده ) — ٢٨٣ —

( عليه السلام ) وسعي بين الصفا والمروة ، وطواف بعد الحج ، وهو طواف النساء ، وأما المتمتع بالعمرة إلى الحج فعليه ثلاثة أطواف بالبيت ، وسعيان بين الصفا والمروة ، قال أبو عبدالله ( عليه السلام ) : التمتع أفضل الحج وبه نزل القرآن وجرت السنة ، فعلى المتمتع إذا قدم مكة طواف بالبيت ، وركعتان عند مقام إبراهيم ( عليه السلام ) وسعي بين الصفا والمروة ثم يقصر وقد أحلّ هذه للعمرة ، وعليه للحج طوافان ، وسعي بين الصفا والمروة ، ويصلي عند كل طواف بالبيت ركعتين عند مقام إبراهيم ( عليه السلام ) وأما المفرد للحج فعليه طواف بالبيت ، وركعتان عند مقام إبراهيم ( عليه السلام ) وسعي بين الصفا والمروة ، وطواف الزيارة ، وهو طواف النساء ، وليس عليه هدي ولا اضحية « إلى غير ذلك من الأخبار . ولا خلاف بين أصحابنا في وجوبه على جميع أفراد الحاج من الرجال والنساء والصبيان والخصيان ، وادعى عليه الاجماع في المنتهى .

ويدل على ذلك أيضاً ما رواه الشيخ في الصحيح عن الحسين بن علي ابن يقطين (١) قال : « سألت أبا الحسن ( عليه السلام ) عن الخصيان والمرأة الكبيرة أعليهم طواف النساء ؟ قال : نعم عليهم الطواف كله » .

## الثانية :

المعروف من مذهب الأصحاب أن طواف النساء بعد السعي في الحج والعمرة المفردة ، فلا يجوز تقديمه عليه اختياراً ويجوز مع الضرورة أو

(١) الوسائل - الباب - ٢ - من أبواب الطواف - الحديث ١ .

خوف الحيض أما الأخبار الدالة على أن مرتبة التأخير عن السعي فكثيرة. منها قوله ( عليه السلام ) في صحيحة معاوية بن عمار (١) : « ثم اخرج إلى الصفا فاصعد عليه واصنع كما صنعت يوم دخلت مكة ، ثم ائت المروة فاصعد عليها وطف بينهما سبعة أشواط : تبدأ بالصفا وتختتم بالمروة ، فإذا فعلت ذلك فقد أحملت من كل شيء أحرمت منه إلا النساء ثم ارجع إلى البيت وطف به اسبوعاً آخر ، ثم تصلي ركعتين عند مقام إبراهيم ( عليه السلام ) » الحديث .

والمراد بهذا الأسبوع الآخر هو طواف النساء ، وقضية العطف بشم الترتيبية وجوب تأخره .

وأظهر منها ما رواه في الكافي عن أحمد بن محمد عن ذكره (٢) قال : « قلت لأبي الحسن ( عليه السلام ) : جعلت فداك متمتع زار البيت فطاف طواف الحج ثم طاف طواف النساء ثم سعى ، قال : لا يكون السعي إلا قبل طواف النساء ، قلت : أعليه شيء ؟ فقال : لا يكون السعي إلا قبل طواف النساء » والظاهر من جوابه ( عليه السلام ) أنه ليس عليه إلا إعادة كل إلى موضعه والاتباع بالترتيب الشرعي .

وأما جواز تقديمه مع الضرورة وخوف الحيض فهو مقطوع به في كلامهم ، ولم أقف فيه على نص بالخصوص ، إلا أن المستفاد من العمومات (٣)

(١) الوسائل - الباب - ٤ - من أبواب زيارة البيت - الحديث ١ .

(٢) الوسائل - الباب - ٦٥ - من أبواب الطواف - الحديث ١ .

(٣) الوسائل - الباب - ١ - من أبواب القيام - الحديث ٧٦ من -

ج ١٧ ( جواز تقديم طواف النساء للضرورة ) — ٢٨٥ —

أن الضرورات مبيحة للمحظورات ، وقد ورد (١) لتقديم ما حقه التأخير وتأخير ما حقه التقديم لذلك رخص في جملة من الأحكام ، وفيه تأكيد لهذا المقام ، مضافاً جميع ذلك إلى لزوم العرج من التكليف بذلك .  
والظاهر أنه يحمل على ذلك إطلاق ما رواه الشيخ في الموثق عن سماعة بن مهران (٢) عن أبي الحسن الماضي (عليه السلام) قال : « سألت عن رجل طاف طواف الحج وطواف النساء قبل أن يسمى بين الصفا والمروة ، قال : لا يضره ، يطوف بين الصفا والمروة وقد فرغ من حجه » .  
والأظهر عندي حل الرواية المذكورة على النسيان أو الجهل ، وقد صرح الأصحاب بالصحة في الناسي واختلفوا في إلحاق الجاهل بالعامد أو الناسي ولو عكسوا بأن حكموا بالصحة في الجاهل وجعلوا الاختلاف في الناسي لكان الأقرب إلى الصواب .

وكيف كان فالظاهر أنه لا إشكال في جواز التقديم في صورة الضرورة ، كما ذكرنا .

وأيدته بعضهم أيضاً بقوى صحيحة أبي أيوب إبراهيم بن عثمان الخزاز (٣) قال : « كنت عند أبي عبد الله عليه السلام ( قدخل عليه رجل ، فقال : أصلحك الله إن معناه امرأة حائضاً ولم تطف طواف النساء ، ويأبى الجمال أن يقيم عليها ، قال : فأطرق وهو يقول : لا تستطيع أن تتخلف عن أصحابها ولا يقيم عليها جمالها ، ثم رفع رأسه ، فقال : تمضي فقد تم حجها » قال : « وإذا جاز ترك الطواف من أصله للضرورة جاز تقديمه بطريق أولى » .

(١) الوسائل - الباب - ٣٩ - من أبواب الذبح .

(٢) الوسائل - الباب - ٦٥ - من أبواب الطواف - الحديث ٢ .

(٣) الوسائل - الباب - ٨٤ - من أبواب الطواف - الحديث ١٣ .

### الثالثة :

لو ترك طواف النساء ناسياً لم تحل له النساء ، ويجب عليه العود والاتيان بالطواف مع المكنة ، فان لم يتمكن من الرجوع جاز له أن يأمر من يطوف عنه طواف النساء ، ولو مات قبل ذلك طاف عنه وليه ، ولا أعرف فيه خلافاً .

وعليه تدل جملة من الأخبار : منها ما رواه الشيخ في الصحيح من معاوية بن عمار (١) عن أبي عبدالله ( عليه السلام ) قال : « سألت عن رجل نسي طواف النساء حتى يرجع إلى أهله ، قال : لا تحل له النساء حتى يزور البيت ، فان هو مات فليقض عنه وليه أو غيره ، فأما ما دام حياً فلا يصلح له أن يقضى عنه ، وإن نسي الجمار فليسا بسواء ، إن الرمي سنة والطواف فريضة » . ورواه بسند آخر (٢) عنه ( عليه السلام ) أيضاً مثله إلا أنه قال « حتى يزور البيت ويطوف » وترك قوله : « أو غيره » وفي الصحيح أيضاً عن معاوية بن عمار (٣) قال : « سألت أبا عبدالله ( عليه السلام ) عن رجل نسي طواف النساء حتى يرجع إلى أهله ، قال : يرسطه فيطاف عنه ، فان توفي قبل أن يطاف عنه فليطف عنه وليه » .

وما رواه في كتاب الفقيه في الصحيح من معاوية بن عمار (٤) عن أبي عبدالله ( عليه السلام ) قال : « قلت له : رجل نسي طواف النساء

(١) و(٢) الوسائل - الباب - ٥٨ - من أبواب الطواف - الحديث ٢ .

(٣) و(٤) الوسائل - الباب - ٥٨ - من أبواب الطواف - الحديث ٨٢ .



ج ١٧ (وجوب تدارك طواف النساء ولو تركه نسياناً) — ٢٨٧ —

حتى يرجع إلى أهله ، قال : يأمر أن يقضى عنه إن لم يحج ، فإنه لا تحل له النساء حتى يطوف بالبيت .

قال : « وروي (١) في من نسي طواف النساء أنه إن كان طاف طواف الوداع فهو طواف النساء » .

وما رواه الشيخ في الصحيح عن معاوية بن عمار (٢) أيضاً عن أبي عبدالله ( عليه السلام ) « في رجل نسي طواف النساء حتى أتى الكوفة ، قال : لا تحل له النساء حتى يطوف بالبيت ، قلت : فإن لم يقدر قال : يأمر من يطوف عنه » .

وما رواه في الكافي في الصحيح أو الحسن عن معاوية بن عمار (٣) قال : « قلت لأبي عبدالله ( عليه السلام ) : رجل نسي طواف النساء حتى دخل أهله ، قال : لا تحل له النساء حتى يزور البيت ، وقال : يأمر من يقضى عنه إن لم يحج ، فإن توفي قبل أن يطاف عنه فليقض عنه وليه أو غيره » .

وما رواه الشيخ في الموثق عن عمار الساباطي (٤) عن أبي عبد الله ( عليه السلام ) « في الرجل نسي أن يطوف طواف النساء حتى يرجع إلى أهله ، قال : عليه بدنة ينحرها بين الصفا والمروة » .

وما رواه ابن إدريس في المستطرفات نقلاً عن نوادر أحمد بن محمد بن أبي نصر البزنطي عن الحلبي (٥) عن أبي عبدالله ( عليه السلام ) قال : « سألت عن رجل نسي طواف النساء حتى يرجع إلى أهله ، قال : يرسل فيطاف عنه ، وإن مات قبل أن يطاف عنه طاف عنه وليه » .

(١) و(٢) و(٣) و(٤) و(٥) الوسائل — ٥٨ — من أبواب الطواف — الحديث

٩ - ٤ - ٦ - ٥ - ١١ .

— ٢٨٨ — ( جواز الاستنابة لتدارك طواف النساء لو تركه نسياناً ) ج ١٧

إذا عرفت ذلك فالكلام هنا يقع في مواضع :  
 الأول : المفهوم من كلام جملة من الأصحاب جواز الاستنابة مطلقاً ،  
 أمكن العود أم لم يمكن ، استناداً إلى ما دل على ذلك من صحة  
 معاوية بن عمار (١) الثانية ومثلها الرواية المنقولة من مستطرفات السرائر (٢).  
 والتحقيق التفصيل كما قدمناه جمعاً بين هذين الخبرين وقوله ( عليه السلام )  
 في صحة معاوية (٣) الأولى : « فأما ما دام حياً فلا يصلح أن يقضى  
 عنه » ويدل على ذلك صحة معاوية بن عمار (٤) الرابعة ، وبها يخص  
 إطلاق وجوب الاستنابة كما في الخبرين المذكورين .

وبما ذكرنا من التفصيل صرح العلامة في المنتهى واختار في سائر كتبه  
 القول بالجواز مطلقاً .

الثاني : ما ذكره الصدوق بقوله : « وروي (٥) في من نسي  
 طواف النساء أنه إن كان طاف طواف الوداع فهو طواف النساء » الظاهر  
 أنه أشار إلى ما ذكره ( عليه السلام ) في كتاب الفقه الرضوي (٦) وقد  
 تقدم الكلام في ذلك في ذيل المسألة الثانية من المقام الثالث في أحكام  
 الطواف (٧) .

(١) و(٢) و(٣) و(٤) و(٥) الوسائل - الباب - ٥٨ - من أبواب الطواف  
 - الحديث ٣ - ١١ - ٢ - ٤ - ٩ .

(٦) المستفرك - الباب - ٢ - من أبواب الطواف - الحديث ١ والباب  
 - ٤٠ - منها - الحديث ١ .

(٧) راجع ج ١٦ ص ١٨٤ - ١٨٥ .

ج ١٧ ( حكم ما لو حاضت المرأة ولم تتمكن من طواف النساء ) - ٢٨٩ -

الثالث : لا يخفى أنه قد تقدم في صحيحة الخزاز (١) الواردة في الحائض التي لا تستطيع أن تتخلف من أصحابها ولا يقيم عليها جنابها أنها « تمضي فقد تم حجها » وهو مشكل ، لدلالة هذه الأخبار على وجوب الاستنابة على من تعذر عليه الرجوع ، وعدم سقوط الطواف عنه إلا بالأتين به بنفسه أو بنائبه ، والخبر وإن دل على تعذر المباشرة إلا أن الاستنابة ممكنة مع أنه (ع) لم يأمر بها ، وإنما جوز المضي وترك الطواف مطلقاً. وظاهر الأصحاب القول بالخبر المذكور من غير ارتكاب تأويل فيه . ولعله مبني على الفرق بين ما دل عليه هذه الأخبار من حكم الناسي ، فإنه لمكان تقريظه في ترك ذلك حتى أدى إلى نسيانه وجب عليه العود أو الاستنابة والمرأة المذكورة لما كان تركها مع الحضور إنما هو لما ذكر من المحذور لم يلزمها الرجوع ولا الاستنابة .

وظاهر المحدث الشيخ محمد بن الحسن الحر العاملي في وسائله حمل الخبر المذكور على أنها تستتيب ، وهو في غاية البعد عن سياق الخبر المذكور . ومثله صحيحة الخزاز المذكورة الأخرى (٢) قال : « كنت عند أبي عبد الله ( عليه السلام ) فدخل عليه رجل ليلاً فقال : أصلحك الله امرأة معنا حائض ولم تطف طواف النساء ، فقال : لقد سئلت عن هذه المسألة اليوم فقال : أصلحك الله أنا زوجها ، وقد أحبيت أن اسمع ذلك منك ، فأطرق كأنه يناجي نفسه وهو يقول : لا يقيم عليها جنابها ولا تستطيع أن تتخلف عن أصحابها ، تمضي وقد تم حجها » .

(١) الوسائل - الباب - ٨٤ - من أبواب الطواف - الحديث ١٣ .

(٢) الوسائل - الباب - ٥٩ - من أبواب الطواف - الحديث ١ .

— ٢٩٠ — (حكم ما لو نسي طواف النساء بعد تجاوز النصف) ج ١٧

الرابع : الأشهر الأظهر أنه لا فرق في هذا الحكم بين الرجل والمرأة وإن كان مورد هذه الأخبار إنما هو الرجل ، لما عرفت آنفاً من أن طواف النساء محل للرجال والنساء ، فيحلف به للرجال ما حرم عليهم من النساء والنساء ما حرم عليهن من الرجال . وقد سبق تحقيق الكلام في ذلك في التنبيه الخامس المذكور آخر سابق هذا المقصد (١) .

ومق ثبت تحريم الرجال عليهن بالاحرام وأنه لا يحلف لهن إلا بطواف النساء فيستصحب التحريم في صورة النسيان إلى أن يأتين به مباشرة أو استنابة .

الخامس : روى الشيخ عن أبي بصير (٢) عن أبي عبد الله (عليه السلام) « في رجل نسي طواف النساء ، قال : إذا زاد على النصف وخرج ناسياً أمر من يطوف عنه ، وله أن يقرب النساء إذا زاد على النصف » .

أقول : يجب تقييده بعدم إمكان الرجوع للاتمام ، لما عرفت من الأخبار المتقدمة من أن الاستنابة إنما تجوز مع تعذر الرجوع .

والمشهور بين الأصحاب على وجه لا يكاد يظهر خلافه أنه متى حصلت الزيادة على النصف بل بلوغ النصف في مقام النسيان أو طرو الحيض أو عروض شيء من العوارض المتقدمة فانه يبنى على ما فعله ويجب عليه الاتيان بالياتي مباشرة أو استنابة ، ولا فرق في ذلك بين طواف الحج أو طواف النساء . وقد تقدم في باب العمرة في بحث الطواف (٣) تحقيق الكلام في المقام

(١) راجع ص ٢٦٤ - ٢٦٨ .

(٢) الوسائل - الباب - ٥٨ - من أبواب الطواف - الحديث ١٠ .

(٣) راجع مع ١٦ - ص ٢١٢ - ٢٢٩ .

ج ١٧ (عدم لزوم الكفارة بنسيان طواف النساء) — ٢٩١ —

والاحاطة بأطراف النقض والابرار .

ومن ذلك أيضاً ما ورد في الحائض من البناء كذلك ما رواه الصدوق عن أبان بن عثمان عن فضيل بن يسار (١) عن أبي جعفر (عليه السلام) قال : « إذا طافت المرأة طواف النساء فطافت أكثر من النصف فحاضت نفرت إن شئت . »

ثم إن ظاهر الخبرين المذكورين ولا سيما الأول الاكتفاء في حل النساء على الرجل والرجل على النساء بمجرد تجاوز النصف ، ولا أعلم به قائل من الأصحاب .

قال في الدروس : « ولا يكفي في حل النساء تجاوز النصف إلا في رواية أبي بصير رواها الصدوق » .

السادس : ما تضمنه موثقة عمار (٢) من وجوب البدنة على من نسي طواف النساء حتى يرجع إلى أهله لم أر به قائلاً ولا عنه مجيباً ، ولعله من جملة غرائب أحاديث عمار ، فإن الأخبار المعتضدة باتفاق كلمة الأصحاب دالة على أن الحكم في ذلك الرجوع أو الاستنابة مع ما تقدم في جملة من الأخبار (٣) أنه لا كفارة على الناسي والجاهل إلا في الصيد خاصة ، والله سبحانه وتعالى وقائمه أعلم .

(١) و(٢) الوسائل - الباب - ٩٠ - من أبواب الطواف - الحديث ١ - هـ .

(٣) الوسائل - الباب - ٣١ - من أبواب كفارات الصيد .

## الفصل الثاني :

في الأحكام المتعلقة بمنى بعد العود

وفيه مسائل :

### الأولى :

الظاهر أنه لا خلاف بين أصحابنا ! رضوان الله تعالى عليهم ) في أنه إذا فُرض الحاج مناسكه بمكة من طواف الزيارة والسعي وطواف النساء فإنه يجب عليه العود في يوم النحر إلى منى والمبيت بها ليالي التشريق ، وهي ليلة الحادي عشر والثاني عشر والثالث عشر ، ونسبه في المنتهى إلى علمائنا أجمع مؤذناً بدعوى الإجماع عليه ، والأخبار به متظافرة كما استتقف عليه إن شاء الله تعالى ، فإن بات بغيرها كان عليه عن كل ليلة دم شاة إلا ما استثنى ، كما سيأتي بيانه إن شاء الله تعالى .

ونقل عن الشيخ في التبيان أنه قال باستحباب المبيت .

أقول : قد تقدم النقل عنه ، أيضاً في الكتاب المذكور القول باستحباب مناسك منى ، وهو الذي قدمنا نقله عن الشيخ أبي علي الطبرسي أيضاً من القول باستحباب جميع مناسك منى السابقة ، واللاحقة .

وكيف كان فهو قول مرغوب عنه ، والأخبار بخلافه متظافرة . وما أنا أسوق لك ما وقفت عليه من أخبار المسألة كمالاً ، وأذيلها بما رزقني الله فهمه منها وما ذكره أصحابنا ( رضوان الله تعالى عليهم ) من الأحكام في المقام .

ج ١٧ ( الروايات الواردة في لزوم البيوتة بمنى ليالي التشريق ) — ٢٩٣ —

( فمعها ) مارواه ثقة الاسلام في الكافي والشيخ في الصحيح عن معاوية بن عمار (١) عن أبي عبدالله ( عليه السلام ) قال : « لا تبت ليالي التشريق إلا بمنى ، فإن بت غيرها فعليك دم ، وإن خرجت أول الليل فلا يتصف لك الليل إلا وأنت بمنى ، إلا أن يكون شغلك بنسكك أو قد خرجت من مكة ، وإن خرجت بعد نصف الليل فلا يضرك أن تصبح بغیرها » وزاد في الكافي (٢) قال : « وسألت عن رجل زار عشياً فلم يزل في طوافه ودعائه وفي السعي بين الصفا والمروة حتى يطلع الفجر ، قال : ليس عليه شيء كان في طاعة الله تعالى » .

و ( منها ) مارواه الشيخ في الصحيح عن صفوان (٣) قال : « قال أبو الحسن ( عليه السلام ) : سألت بعضهم عن رجل بات ليلة من ليالي منى بمكة ، فقلت : لا أدري ، فقلت له جعلت فداك ما تقول فيها ؟ قال : عليه دم إذا بات ، فقلت : إن كان حبسه شأنه الذي كان فيه من طوافه وسعيه لم يكن لنوم ولا لذة أعليه مثل ما على هذا ، قال : ليس هذا بمنزلة هذا ، وما أحب أن ينطق له الفجر إلا وهو في منى » .

وما رواه في الفقيه والتهذيب عن جعفر بن ناجية (٤) قال : « سألت أبا عبدالله ( عليه السلام ) عن بات ليالي منى بمكة ، قال : عليه ثلاثة من الغنم يذبحهن » .

وما رواه في الكافي والتهذيب في الصحيح عن العيص بن القاسم (٥) قال : « سألت أبا عبدالله ( عليه السلام ) عن الزيارة من منى ، قال :

(١) و(٢) و(٣) و(٤) و(٥) الوسائل - الباب - ١ - من أبواب العود إلى منى

- الحديث ٨ - ٩ - ٥ - ٦ - ٤ .

— ٢٩٤ — ( الروايات الواردة في لزوم البيتوتة بمعنى ليالي التشريق ) ج ١٧

إن زار بالنهار أو عشياً فلا ينفجر الفجر إلا وهو بمنى ، وإن زار بعد نصف الليل أو بسحر فلا بأس أن ينفجر الفجر وهو بمكة .

وما رواه في التهذيب عن معاوية بن عمار في الصحيح (١) عن أبي عبدالله ( عليه السلام ) قال : « إذا فرغت من طوافك للحج وطوف النساء فلا تبت إلا بمنى إلا أن يكون شغلك في نسكك ، وإن خرجت بعد نصف الليل فلا يضرك أن تبيت بغير منى » .

وفي الصحيح عن محمد بن مسلم (٢) عن أحدهما ( عليهما السلام ) أنه قال في الزيارة : « إذا خرجت من منى قبل غروب الشمس فلا تصبح إلا بمنى » .

ومن علي بن جعفر في الصحيح (٣) عن أخيه ( عليه السلام ) « عن رجل بات بمكة في ليالي منى حتى أصبح ، قال : إن كان أتاها نهاراً فبات فيها حتى أصبح فعليه دم يهريقه » .

وما رواه الحميري في قرب الأستاذ عن علي بن جعفر (٤) عن أخيه ( عليه السلام ) مثله معنى « إلا أنه زاد على ما هنا » وإن كان خرج من منى بعد نصف الليل فأصبح بمكة فليس عليه شيء » .

ومن عبد الغفار الجازي (٥) قال : « سألت أبا عبدالله ( عليه السلام ) من رجل خرج من منى يريد البيت قبل نصف الليل فأصبح بمكة ، قال : لا يصلح له حتى يصدق بها صدقة أو يهريق دماً ، فإن خرج من منى بعد نصف الليل لم يضرب شيء » .

(١) و(٢) و(٣) و(٤) و(٥) الوسائل - الباب - ١ - من أبواب العود إلى منى .

المحدث ١ - ٣ - ٢ - ٢٣ - ١٤ .



ج ١٧ ( الروايات الواردة في لزوم البيوتة بمعنى ليالي التشريق ) - ٢١٥ -

وعن جميل بن دراج في الصحيح (١) عن أبي عبدالله ( عليه السلام ) قال : « من زار فنام في الطريق فان بات بمكة فعليه دم ، وإن كان قد خرج منها فليس عليه شيء وإن أصبح دون منى » .

ورواه في الكافي في الصحيح أو الحسن عن جميل بن بعض أصحابنا (٢) « في رجل زار فنام في الطريق » الحديث وقال بعده : « وجاء رواية أخرى (٣) عن أبي عبدالله ( عليه السلام ) في الرجل يزور فينام دون منى ، قال : إذا جاز عقبة المدنيين فلا بأس أن ينام » .

وما رواه الشيخ في الصحيح عن محمد بن اسماعيل (٤) عن أبي الحسن ( عليه السلام ) « في الرجل يزور ثم ينام دون منى ، فقال : إذا جاز عقبة المدنيين فلا بأس أن ينام » .

وما رواه في الكافي والفقهاء في الصحيح عن هشام بن الحكم (٥) عن أبي عبدالله ( عليه السلام ) قال : « إذا زار الحاج من منى فخرج من مكة فجاز بيوت مكة فنام ثم أصبح قبل أن يأتي منى فلا شيء عليه » .

(١) الوسائل - الباب - ١ - من أبواب العود إلى منى - الحديث ١٦ .

(٢) أشار إليه في الوسائل في الباب - ١ - من أبواب العود إلى منى

- الحديث ١٦ وذكره في الكافي ج ٤ ص ٥١٤ .

(٣) أشار إليه في الوسائل - الباب - ١ - من أبواب العود إلى منى

- الحديث ١٥ وذكره في الكافي ج ٤ ص ٥١٥ .

(٤) و(٥) الوسائل - الباب - ١ - من أبواب العود إلى منى - الحديث

— ٢٩٦ — (الروايات الواردة في لزوم البيتوة بمعنى ليالي التشريق) ج ١٧

وما رواه الشيخ عن أبي الصباح الكناني (١) قال : « سألت أبا عبد الله ( عليه السلام ) عن الدلجة إلى مكة أيام منى وأنا أريد أن أزور البيت ، فقال : لا حتى ينشق الفجر ، كراهية أن يبيت الرجل بغير منى » .

وما رواه الشيخ في الصحيح من العيص بن القاسم (٢) قال : « سألت أبا عبد الله ( عليه السلام ) عن رجل فاتته ليلة من ليالي منى ، قال : ليس عليه شيء ، وقد أساء » .

وعن سعيد بن يسار (٣) قال : « قلت لأبي عبد الله ( عليه السلام ) : فاتتني ليلة المبيت بمعنى من شغل ، فقال : لا بأس » .

وعن علي - والظاهر أنه ابن أبي حمزة - (٤) عن أبي إبراهيم ( عليه السلام ) قال : « سألت عن رجل زار البيت فطاف بالبيت وبالصفا والمروة ثم رجع فقلبته عيناه في الطريق فنام حتى أصبح قال : عليه شاة » .  
وعن ليث المرادي (٥) قال : « سألت أبا عبد الله ( عليه السلام ) عن الرجل يأتي مكة أيام منى بعد فراقه من زيارة البيت فيطوف بالبيت تطوعاً ، فقال : المقام بمعنى أفضل وأحب إلي » ورواه في الفقيه عن ليث المرادي مثله .  
وما رواه في الفقيه والتهذيب في الصحيح عن جميل بن دارج (٦) عن أبي عبد الله ( عليه السلام ) قال : « لا بأس أن يأتي الرجل مكة فيطوف بها في أيام منى فلا يبيت بها » .

(١) و(٢) و(٣) و(٤) الوسائل - الباب - ١ - من أبواب العود إلى منى

- الحديث ١١ - ٧ - ١٢ - ١٠ .

(٥) و(٦) الوسائل - الباب - ٢ - من أبواب العود إلى منى - الحديث

٥ - ١ .

ج ١٧ ( الروايات الواردة في لزوم البيتوة بمعنى ليالي التشريق ) - ٢٩٧ -

وما رواه الشيخ في الصحيح عن رفاعة (١) قال : « سألت أبا عبدالله (عليه السلام) عن الرجل يزور البيت في أيام التشريق ، قال : نعم إن شاء .  
وعن إسحاق بن عمار (٢) في الموثق قال : « قلت لأبي إبراهيم (عليه السلام) : رجل زار ففقد طواف حجه كله أيطوف بالبيت أحب إليك أم يمضي على وجهه إلى منى ؟ فقال : أي ذلك شاء فعل ما لم يبيت .  
وعن يعقوب بن شعيب في الصحيح (٣) قال : « سألت أبا عبدالله (عليه السلام) عن زيارة البيت أيام التشريق ، فقال : حسن .  
وما رواه في الكافي عن عيص بن القاسم في الصحيح (٤) قال : « سألت أبا عبدالله (عليه السلام) عن الزيارة بعد زيادة الحج في أيام التشريق ، قال : لا .  
وما رواه في الكافي عن ابن بكير في الموثق عن أخيه (٥) عن أبي عبدالله (عليه السلام) قال : « لا تدخلوا منازلكم بمكة إذا زرتهم يعني أهل مكة .  
وما رواه في كتاب العلل بسنده عن مالك بن أمية (٦) عن أبي جعفر (عليه السلام) : « إن العباس استأذن رسول الله ( صلى الله عليه وآله ) أن يبيت بمكة ليالي منى ، فأذن له رسول الله ( صلى الله عليه وآله ) من أجل سقاية الحاج » .  
وما رواه الحميري في كتاب قرب الاسناد عن أبي البختري (٧) عن

(١) و(٢) و(٣) و(٤) الوسائل - الباب - ٢ - من أبواب العود إلى منى

- الحديث ٢ - ٤ - ٣ - ٦ .

(٥) و(٦) و(٧) الوسائل - الباب - ١ - من أبواب العود إلى منى - الحديث

١٨ - ٢١ - ٢٢ .

— ٢٩٨ — ( لزوم الدم على من بات بغير من ليالي التشريق ) ج ١٧

جعفر عن أبياته عن علي ( عليهم السلام ) قال : « في الرجل أفاض إلى البيت فغلبته حينئذ حتى أصبح ، قال : لا بأس عليه ، ويستغفر الله ولا يعود » أقول : والكلام في هذه الأخبار يقع في جملة من المواضع .

الأول : أن ما تضمنه صحيح معاوية بن عمار الأول وكذا صحيح صفوان وصحيح علي بن جعفر وصحيح جميل بن دراج من وجوب الدم على من بات بمكة أو غير من فهو مقطوع به في كلام الأصحاب (رضوان الله تعالى عليهم) واسنده في المنتهى إلى علمائنا مؤذناً يدعو إلى الإجماع عليه إلا أن ما دلت عليه صحيحة العيص بن القاسم ومثابا صحيحة سعيد بن يسار من أنه ليس عليه شيء لا يخلو من مدافعة .

وحملها الشيخ على من بات بمكة مشغولاً بالدعاء والمناسك بها أو على من خرج من منى بعد اتصاف الليل ، ولا بأس به .

ويمكن أيضاً حملها على الجاهل وإن كان إطلاق كلامهم يقتضي عدم الفرق بين العاقد والجاهل ، وفي بعض الحواشي المنسوبة إلى شيخنا الشهيد أن الجاهل لا شيء عليه ، وهو جيد ، لما عرفته في تضافيف الأبحاث المتقدمة والأحاديث المتكررة من معذورية الجاهل .

ولا يبعد أيضاً بل لعله الأقرب حملها على التقية لأن مذهب أبي حنيفة أنه لو ترك المبيت لا شيء عليه . وللشافعي قول بأنه إذا ترك المبيت ليلة واحدة فعليه مد ، وفي قول آخر درهم .

ويشير إلى ذلك أيضاً قوله ( عليه السلام ) في صحيحة صفوان : « سألتني بعضهم عن رجل بات ليلة من ليالي منى بمكة ، فقلت : لا أدري » فانه من المعلوم أن السائل من هؤلاء ، وعدوله عن جوابه إنما هو لما ذكرناه .

ج ١٧ ( حكم من بات ليالي التشریق بمكة مشتغلاً بالعبادة ) — ٢٩٩ —

الثاني : أن المستفاد من صحيحة هشام بن الحكم وصحيحة جميل بن دراج وصحيحة محمد بن اسماعيل أنه لو نام بعد خروجه من مكة على وجه يخرج من حدودها التي آخرها عقبة المدينين فليس عليه شيء ، وعلى هذا فوجوب الدم إنما هو على من نام في مكة وما يدخل في حدودها .

وحينئذ فيجب حمل رواية علي - الذي قد ذكرنا أن الظاهر أنه ابن أبي حمزة الدالة على وجوب الغاة على من غلبته هيناء في الطريق فنام حتى أصبح على ما إذا لم يخرج عن حدود مكة .

ويؤيد ما ذكرناه ما ذكره في الدروس قال : « وروى الحسن في من زار وقضى نسكه ثم رجع إلى منى فنام في الطريق حتى يصبح إن كان قد خرج من مكة وجاز عقبة المدينين فلا شيء عليه وإن لم يجز العقبة فعليه دم ، ونحوه روى هشام بن الحكم من الصادق ( عليه السلام ) إلا أنه لم يذكر حكم الذي لم يتجاوز » انتهى .

أقول : والرواية الأولى لم أقف عليها إلا في كلامه ( قدس سره ) هنا .  
الثالث : أنه قد استثنى الأصحاب من وجوب الدم من بات بمكة مشتغلاً بالعبادة في الليالي التي يجب المبيت فيها بمنى ، سواء كان خروجه من منى لذلك قبل غروب الشمس أو بعده

ونقل عن ابن إدريس أنه أوجب الكفارة على المشتغل بالعبادة كغيره ، وهو ضعيف مردود بما تقدم من صحيحة معاوية بن عمار (١) الأولى ولا سيما الزيادة المنقولة ذيلها من الكافي ، وصحيحة صفوان (٢) وصحيحة

(١) الوسائل - الباب - ١ - من أبواب العود إلى منى - الحديث ٩٠٨ .

(٢) الوسائل - الباب - ١ - من أبواب العود إلى منى - الحديث ٥ .

— ٣٠٠ — ( حكم من بات ليالي التشريق بمكة مشغولاً بالعبادة ) ج ١٧

معاوية بن عمار الثانية (١) .

وقد نص الشهيدان ( رحمهما الله تعالى ) على أنه يجب استيعاب الليل في العبادة إلا ما يضطر إليه من غذاء أو شراب أو نوم يغلب عليه ، وصرحاً بأنه إذا أكمل الطواف والسعي قبل الفجر وجب عليه إكمال الليل بما شاء من العبادة .

واعترضهما في المدارك بأن الأخبار لا تعطي ذلك ، وهو كذلك ، فإن الظاهر منها إنما هو الاشتغال بمناسكه الموظفة لما شاء من العبادات ، وعلى هذا فالأولى المبادرة إلى الرجوع إلى منى بعد فراغه من مناسكه ، دون الاشتغال بشيء من العبادات الخارجة ، لقوله ( عليه السلام ) في صحيحة صفوان (٢) : « وما أحب أن ينشق له الفجر إلا وهو بمنى » . وفي صحيحة ميمس بن القاسم (٣) : « فلا ينفجر الفجر إلا وهو بمنى » . قال في الدروس : « ولو فرغ من العبادة قبل الانتصاف ولم يرد العبادة بعده وجب عليه الرجوع إلى منى ولو علم أنه لا يدركها قبل انتصاف الليل على إشكال » .

والظاهر أن وجه الاشكال ينشأ من تحريم الكون بمكة لغير العبادة ومن انتفاء الفائدة في الخروج ، إذ لا يدرك شيئاً من المبيت الواجب ، ثم قال : « وأولى بعدم الوجوب إذا علم أنه لا يدركها حتى يطلع الفجر » . الرابع : أنه يستثنى من وجوب الدم أيضاً ما لو كان الخروج من منى بعد انتصاف الليل ، بمعنى أنه يكفي في وجوب المبيت بها أن يتجاوز

(١) و (٢) و (٣) الوسائل - الباب - ١ - من أبواب العود إلى منى

- الحديث ١ - ٥ - ٤ .

ج ١٧ ( لزوم الدم لكل ليلة من ليالي التشريق بات بغير منى ) - ٣٠١ -

الكون بها نصف الليل ، فله الخروج بعد الاتصاف حينئذ .

وتقل من الشيخ . ( رحمه الله ) أنه لا يدخل مكة حتى يطلع  
الفجر ، وهو ضعيف مردود باطلاق الأخبار الدالة على الاذن في الخروج  
بعد الاتصاف ، كقوله (عليه السلام) في صحيحة معاوية بن عمار الثانية (١) :  
«فإن خرجت بعد نصف الليل فلا يضرك أن تبيت بغير منى» وقوله (عليه السلام)  
في رواية الحميري (٢) : «وإن كان خرج من منى بعد نصف الليل فأصبح بمكة فليس  
عليه شيء» ومثلها رواية عبد الغفار الجازي (٣) بل صحيحة عيص بن القاسم  
الأول (٤) ظاهرة في جواز دخول مكة قبل الفجر ، لقوله (عليه السلام) : «وإن زار  
بعد نصف الليل أو بسحر فلا بأس أن ينفجر الفجر وهو بمكة» .

الحامس : أن ما دلت عليه رواية جعفر بن ناجية (٥) من وجوب ثلاث  
من الغنم على من بات ليالي منى بمكة قول الشيخ في النهاية وابن إدريس  
والعلامة في المختلف وجمع من الأصحاب .

وقال الشيخ في المبسوط والخلاف : « من بات عن منى ليلة كان عليه  
دم ، فإن بات عنها ليلتين كان عليه دمان ، فإن بات الليلة الثالثة يلزمه ،  
لأن له النفر في الأول ، وقد ورد في بعض الأخبار أن من بات ثلاث ليال عن  
منى فعليه ثلاث دماء ، وذلك محمول على الاستحباب أو على من لم ينفر  
في الأول حتى غابت الشمس » .

واعترضه ابن إدريس فقال : « التخريج الذي خرج به الشيخ لا يستقيم  
له ، وذلك أن من عليه كفارة لا يجوز له أن ينفر في النفر الأول بغير

(١) و(٢) و(٣) و(٤) و(٥) الوسائل - الباب - ١ - من أبواب العود إلى منى

- الحديث ١ - ٢٣ - ١٤ - ٤ - ٦ .

— ٢٠٢ — (جواز كون زيارة البيت في أيام التهريق) ج١٧

خلاف ، فقله (رحمه الله) : أن ينفر في النفر الأول غير مسلم ، لأن عليه كفارة لأجل إخلاله بالمبيت ليلتين .

أقول : لا يخفى أن الكلام في هذه المسألة متفرع على الكلام في مسألة النفر الأول ، وذلك فانه لا خلاف في جوازه لمن اتقى ، كما دلت عليه الآية (١) .

لكن بقي الكلام في أن المراد بالنتقى هل هو من اتقى الصيد والنساء في إحرامه أو من لم يكن عليه كفارة ، وسيأتي تحقيق المسألة في علمها إن شاء الله .

وكلام العتيق في الخلاف والمبسوط مبني على الأول ، فيجوز له النفر الأول ، ومتى جاز له لم يلزمه دم ، والرواية عنده محمولة على من غابت عليه الشمس في الليلة الثالثة ، أو لم يتق الصيد أو النساء ، لوجوب المبيت في هاتين الصورتين .

وكلامه في النهاية وكذا كلام ابن إدريس عمول على الثاني ، كما أشار إليه ابن إدريس في عبلوته المذكورة أولاً بقوله : « وذلك أن من عليه كفارة لا يجوز له أن ينفر في النفر الأول » وقوله ثانياً : « لأن عليه كفارة لأجل إخلاله بالمبيت ليلتين » وحينئذ فتكون الرواية عنده على ظاهرها .  
السادس : ما دل عليه صحيح رفاة (٢) من جواز زيارة البيت أيام التهريق بما صرح به الأصحاب أيضاً .

قل في المنتهى « ويجوز له أن يأتي إلى مكة أيام منى لزيارة البيت

(١) سورة البقرة : ٢ - الآية ٢٠٣ .

(٢) الوسائل - الباب - ٢ - من أبواب العود إلى متى - الحديث ٢٠ .



ج ١٧ ( بيان من رخص له في ترك المبيت بمعنى ) — ٢٠٢ —

تطوعاً وإن كان الأفضل المقام بها إلى انقضاء أيام التشريق إلا أنه لا يبيت إلا بمنى على ما قدمناه .

أقول : ويدل على ما ذكره من أفضلية المقام بمنى رواية ليث المرادي (١) وأما ما دلت عليه صحيحة عيسى بن القاسم (٢) من التهي من الزيارة بعد زيارة الحج أيام التشريق فهو في معنى حديث ليث المرادي . السابع : قد صرح جملة من الأصحاب ( رضوان الله عليهم ) بأنه رخص في ترك المبيت ثلاثة : الرعاة ما لم تقرب عليهم الشمس بمنى ، وأهل سقاية العباس (٣) وإن غربت عليهم الشمس بمنى ، وكذا من له ضرورة بمكة كمريض يراعيه أو مال يغذف ضياعه بمكة .

وعلل في المنتهى الفرق بين الرعاة وأهل السقاية - باعتبار وجوب المبيت على الأولين مع الغروب دون الآخرين - أن الرعاة إنما يكون رعيهم بالنهار ، وقد فاتت فتوت الضرورة فيجب عليهم المبيت ، وأما أهل السقاية فشغلهم ليلاً ونهاراً ، فافترقا .

وقال في الدروس بعد تعداد هذه المواضع : « وتسقط الفدية من أهل السقاية والرعاة ، وفي سقوطها عن الباقيين نظر » .

أقول : لم أقف في الأخبار على ما يتعلق بهذا المقام إلا على رواية مالك بن أعين (٤) المتقدم نقلها عن كتاب العلل الدالة على استئذان العباس من النبي ( صلى الله عليه وآله ) أن يبيت بمكة ليالي منى لأجل

(١) و(٢) الوسائل - الباب - ٢ - من أبواب العود إلى منى - الحديث

٥ - ٦ .

(٣) هكذا في النسخة المخطوطة .

(٤) الوسائل - الباب - ١ - من أبواب العود إلى منى - الحديث ٢١ .

سقاية الحاج فأذن له ، وهي صريحة في جواز المبيت لأجل السقاية في مكة تلك الليالي من غير دم ولا إثم .

### المسألة الثانية :

يجب أن يرمي في كل يوم من أيام التفريق الجملر الثلاث ، كل جرة بسبع حصيات .

قال في المنتهى : « ولا نعلم خلافاً في وجوب الرمي ، وقد يوجد في بعض العبارات أنه سنة ، وذلك في بعض أحاديث الأئمة (عليهم السلام) (١) وفي لفظ الشيخ في الجمل والعقود ، وهو محمول على أنه ثابت بالسنة لأنه مستحب . أقول : ما ذكره من تأويل السنة بالجمل على ما ثبت وجوبه بالسنة جيد بالنسبة إلى الروايات متى وجد فيها هذا اللفظ مع معلومية الوجوب بدليل آخر ، وأما في عبارات الفقهاء فانهم إما يطلقونه على المعنى الأصولي المتعارف ، وتصريح الشيخ في الجمل والعقود يكون الرمي سنة إنما جرى على ما قدمنا نقله عن التبيان من حكمه باستحباب هذه المناسك ، ومثله ما تقدم في كلام أمين الاسلام الطبرسي في تفسيره بجمع البيان .

وكيف كان فهذا القول مرغوب عنه ، لتكاثر الأخبار بالأوامر الدالة على الوجوب ، كما سيأتي إن شاء الله تعالى في المقام .

وينبغي أن يعلم أنه يجب هذا زيادة على ما تضمنته شروط الرمي المتقدمة الترتيب ، يبدأ أولاً بالأولى ثم بالوسطى ثم جرة العقبة ، ولو رامها

---

(١) الوسائل - الباب - ١ - من أبواب العود إلى منى - الحديث ٢١.

منكوسة أعاد على الوسطى وجمرة العقبة .

أما وجوب الترتيب فهو قول علمائنا أجمع ، ويدل عليه ما رواه الشيخ في الصحيح عن معاوية بن عمار (١) عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال : ارم في كل يوم عند زوال الشمس ، وقل كما قلت حين رميت جمرة العقبة ، وابدأ بالجمرة الاولى فارمها عن يسارها في بطن المسيل ، وقل كما قلت يوم النحر ، ثم قم عن يسار الطريق فاستقبل القبلة واحمد الله واثن عليه وصل على النبي و آله ، ثم تقدم قليلا فتدعو وتسأله ان يتقبل منك ، ثم تقدم أيضاً وافعل ذلك عند الثانية ، فاصنع كما صنعت بالاولى وتقف وتدعو الله كما دعوت ، ثم تمضي الى الثالثة عليك السكينة والوقار فارم ولا تقف عندها .

واما ما يدل على وجوب الاعادة على الوجه المذكور لو رمى منكوسة ، فمنه ، ما رواه في الكافي في الصحيح أو الحسن عن معاوية بن عمار (٢) عن أبي عبد الله (عليه السلام) «في رجل رمى الجمار منكوسة قال يعيد على الوسطى وجمرة العقبة. وعن مسمع (٣) في الحسن ربه، عن أبي عبد الله (عليه السلام) «في رجل نسي رمى الجمار يوم الثاني فبدأ بجمرة العقبة ثم الوسطى ثم الاولى يؤخر ما رمى بما يرمى ، ويرمى الجمرة الوسطى ثم جمرة العقبة» .

قوله «يوم الثاني» اي يوم الرمي الثاني. قوله «يؤخر ما رمى بما يرمى» اي يؤخر ما قدم رميه نسياناً وهو جمرة العقبة بما يرمى اعادة له :

وعن معاوية بن عمار (٤) في الصحيح أو الحسن عن أبي عبد الله (عليه السلام) في حديث «قال : قلت له : الرجل ينكس في رمى الجمار فيبدأ بجمرة العقبة ثم الوسطى ثم العظمى ؟ قال : يعود فيرمي الوسطى ثم يرمى جمرة العقبة و ان كان من الغد» .

(١) التهذيب ج ٥ ص ٢٦١ .

(٢)(٣) التهذيب ج ٥ ص ٢٦٥ .

(٤) الكافي ج ٤ ص ٢٨٣ .

وما رواه فى الفقيه عن معاوية بن عمار (١) فى الصحيح عن أبى عبد الله عليه السلام فى حديث «قال : قلت له : الرجل يرمى الجمار منكوسه قال : يعيدها على الوسطى وجمرة العقبة» .

المسألة الثالثة المشهور بين الأصحاب ان الرمى أيام التشريق ما بين طلوع الشمس الى الغروب ، وان كان كلما قرب من الزوال أفضل ، ذهب اليه الشيخ فى النهاية ، والمبسوط والمفيد والسيد المرتضى وابوالصلاح وابن حمزة وابن الجنيد وابن ابى عقيل وغيرهم ، فقال الشيخ فى الخلاف « لا يجوز الرمى ايام التشريق الا بعد الزوال ، وقد روى رخصة قبل الزوال فى الايام كلها » وقال الشيخ على بن الحسين بن بابويه فى رسالته : « ومطلق لك فى رمى الجمار من اول النهار الى الزوال ، وقد روى من اول النهار الى آخره » وقال ابنه فى المقنع « وارم الجمار فى كل يوم بعد طلوع الشمس الى الزوال ، وكل ما قرب من الزوال فهو أفضل » ونحوه قال فى كتاب من لا يحضره الفقيه « وزاد وقد رويت رخصة من اول النهار الى آخره » .

والظاهر هو القول الاول ، ويدل عليه ما رواه ثقة الاسلام فى الصحيح عن منصور بن حازم وابى بصير جميعاً (٢) عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال : «رمى الجمار من طلوع الشمس الى غروبها» .

وما رواه الصدوق فى الصحيح عن جميل بن دراج (٣) عن أبى عبد الله (عليه السلام) فى حديث قال : «قلت له : الى متى يكون رمى الجمار ؟ فقال : من ارتفاع النهار الى غروب الشمس» .

وما رواه الشيخ فى الصحيح عن منصور بن حازم (٤) قال : سمعت أبا عبد الله

(١) الفقيه ج ٢ ص ٢٨٥ .

(٢) الكافى ج ٤ ص ٤٨١ .

(٣) الفقيه ج ٢ ص ٢٨٩ .

(٤) التهذيب ج ٥ ص ٢٦٢ .

(عليه السلام) يقول : رمى الجمار ما بين طلوع الشمس الى غروبها .  
وفى الصحيح أو الحسن عن زرارة (١) عن أبي جعفر (عليه السلام) «انه قال  
للحكم بن عتيبة ما حد رمى الجمار ؟ فقال : عند الزوال ، فقال أبو جعفر (عليه السلام)  
أرأيت لو كانا رجلين فقال أحدهما لصاحبه : احفظ علينا متاعنا حتى ارجع أكان  
يفوته الرمي وهو والله ما بين طلوع الشمس الى غروبها» .

ومارواه الشيخ فى الصحيح عن صفوان بن مهران (٢) «قال : سمعت أبا -  
عبدالله عليه السلام ، يقول : رمى الجمار ما بين طلوع الشمس الى غروبها»  
ونقل عن الشيخ فى الخلاف أنه احتج باجماع الفرقة وطريق الاحتياط ،  
وان من رمى بعد الزوال كان فعله مجزئاً اجماعاً ، وقبله ليس كذلك لوجود الخلاف  
فيه وبما رواه معاوية بن عمار (٣) فى الصحيح عن أبي عبدالله (عليه السلام) أنه قال : ارم  
فى كل يوم عند زوال الشمس» .

وأجيب عنه بالمنع من الاجماع فى موضع النزاع ، بل قال فى المختلف :  
ان الاجماع قد دل على خلاف قوله ، وعن الاحتياط أنه ليس بدليل شرعى ، مع  
أنه معارض باصالة البراءة ، وعن الرواية بالحمل على الاستحباب جمعاً  
أقول : وهذه الرواية هى مستند الاصحاب فى الافضلية لما قرب من الزوال ،  
وقال فى كتاب الفقه الرضوى (٤) : «ومطلق لك الرمي من أول النهار الى زوال  
الشمس ، وقد روى من أول النهار الى آخره ، وأفضل ذلك ما قرب من الزوال»  
أقول : ومن هذه العبارة أخذ الشيخ على بن بابويه (رحمة الله عليه) عبارته  
المتقدمة بلفظها ، وكذا ابنه الصدوق فى المقنع ومن لا يحضره الفقيه بمعناها ،  
ولا يجوز الرمي ليلاً الا لذوى الاعذار كالمخائف والمريض والرعاة والعبيد .

(١) التهذيب ج ٥ ص ٢٢٦ .

(٢) (٣) التهذيب ج ٥ ص ٢٦٢ وص ٢٦

(٤) المستدرک ج ٢ ص ١٧٣

وبدل عليه مارواه الشيخ فى الصحيح عن عبدالله بن سنان (١) عن أبى عبدالله (عليه السلام) قال : لأباس بأن يرمى الخائف بالليل ، ويضحى ويفيض بالليل . وعن سماعة بن مهران (٢) فى الموثق عن أبى عبدالله الله ﷺ قال : رخص للعبد والخائف والواعى فى الرمى ليلا

ومارواه ابن بابويه عن أبى بصير (٣) قال : سألت أبا عبدالله ﷺ عن الذى ينبغى له أن يرمى بليل من هو؟ قال : الحاطبة والمملوك الذى لا يملك من أمره شيئاً والخائف والمدين والمريض الذى لا يستطيع أن يرمى ، يحمل الى الجمار فان قدر أن يرمى والأفارم عنه وهو حاضر .

ومارواه الكلينى عن سماعة (٤) فى الموثق عن أبى عبدالله عليه السلام انه كره رمى الجمار بالليل ، ورخص للعبد والراعى فى رمى الجمار ليلا .

وعن أبى بصير (٥) قال : قال : أبو عبدالله عليه السلام رخص رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) لرعاة الابل اذا جاؤوا بالليل أن يرموا .

ومن تعذر عليه الرمى وجب أن يرمى عنه ، وبدل على ذلك مارواه الصدوق فى الصحيح عن معاوية بن عمار و عبد الرحمان ابن الحجاج جميعا ( ٦ ) عن أبى عبدالله (عليه السلام) قال : الكسير والمبطون يرمى عنهما والصبيان يرمى عنهم» وعن اسحاق بن عمار (٧) «أنه سأل أبا الحسن (عليه السلام) عن المريض ترمى عنه الجمار، قال : نعم يحمل الى الجمرة ويرمى عنه ، قال : لا يطبق ، فقال يترك فى منزله ويرمى عنه .

ومارواه الشيخ عن رفاعة بن موسى (٨) عن أبى عبدالله (عليه السلام) قال :

(١) التهذيب ج ٥ ص ٢٦٣

(٣) الفقيه ج ٢ ص ٢٨٦

(٤) (٥) الكافى ج ٤ ص ٤٨٥ و ٤٨١

(٦) (٧) الفقيه ج ٢ ص ٢٨٦

(٨) التهذيب ج ٥ ص ٢٦٨

سألته عن رجل أغمى عليه، فقال : ترمى عنه الجمار»  
وعن داود بن عليّ اليعقوبي (٥) قال: سألت أبا الحسن موسى عليه السلام عن المريض  
لا يستطيع أن يرمى الجمار فقال يرمى عنه»

وعن يحيى بن سعيد ( ٢ ) عن أبي عبد الله عليه السلام « قال : سأله عن امرأة  
سقطت من المحمل فانكسرت ولم تقدر على رمى الجمار ، فقال : يرمى عنها وعن  
المبطون» .

و عن حر يز في الصحيح (٣) عن أبي عبد الله عليه السلام قال : المريض المغلوب  
والمغمى عليه يرمى عنه ويطاق به

وعن حر يز (٤) في الصحيح عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سأله عن الرجل  
يطاف به ويرمى عنه، قال : نعم اذا كان لا يستطيع» .

ولا يشترط في استنابة المريض اليأس من البرء عملاً بالاطلاق ولو زال عذره  
بعد فعل نائبه فلا إعادة عليه ولو اغمى على المريض بعد الاستنابة لم ينزع النائب  
للأصل و اطلاق الاخبار .

ونقل عن بعض المتأخرين انه استشكل ذلك بأن الاغماء يوجب زوال الوكالة  
فتزول النيابة .

قال في المدارك «وهو ضعيف ، لان الحاق هذه الاستنابة بالوكالة في هذا  
الحكم لا يخرج عن القياس ، مع أنا نمنع ثبوت الحكم في الأصل ان لم يكن  
اجماعياً على وجه لا يجوز مخالفته ، لانفاء الدليل عليه » انتهى .

أقول : ويظهر من موثقة اسحاق استحباب حمل المريض الى الجمرة والرمى

(١) التهذيب ج ٥ ص ٢٦٨

(٢) (٣) التهذيب ج ٥ ص ٢٦٨

(٤) التهذيب ٥ ص ١٢٣

(٥) التهذيب ج ٥ ص ١٢٣ .

بحضوره ، ومثلها رواية أبى بصير المتقدمة ، ويستفاد من صحيحة رفاعة أنه لو أغمى عليه قبل الاستنابة فانه يرمى عنه بعض المؤمنين ، سيما اذا خيف فوات الوقت ، وربما ظهر من الرواية وجوب ذلك كفاية .

المسألة الرابعة - قد تقدم أنه من المقطوع به نصاً وفتوى وجوب الترتيب بين الجمار الثلاث ، وعن المقطوع به فيها ايضاً أنه يحصل الترتيب بمتابعة أربع حصيات لأقل ، فيبنى عليها .

ويدل عليه مارواه ثقة الاسلام فى الكافى فى الصحيح عن معاوية بن عمار (١) عن أبى عبدالله (عليه السلام) فى حديث «قال : و قال فى رجل رمى الاولى بأربع والاخيرتين بسبع سبع ، قال يعود فيرمى الاولى بثلاث و قد فرغ ، وان كان رمى الاولى بثلاث ورمى الاخيرتين بسبع سبع فليعد فليرمهن جميعاً بسبع سبع ، وان كان رمى الوسطى بثلاث ثم رمى الاخرى فليرم الوسطى بسبع ، فان كان رمى الوسطى بأربع رجع فرمى بثلاث » الحديث .

ومارواه الشيخ فى الصحيح عن معاوية بن عمار (٢) عن أبى عبدالله (عليه السلام) « فى رجل رمى الجمرة الاولى بثلاث و الثانية بسبع و الثالثة بسبع قال : يعيد برميهن جميعاً بسبع سبع ، قلت : فان رمى الاولى بأربع و الثانية بثلاثة و الثالثة بسبع ؟ قال : يرمى الجمرة الاولى بثلاث ، و الثانية بسبع ، و يرمى جمرة العقبة بسبع ، قلت : فان رمى الجمرة الاولى بأربع و الثانية بأربع و الثالثة بسبع ؟ قال : يعيد فيرمى الاولى بثلاث ، و الثانية بثلاث ، ولا يعيد على الثالثة » .

وعن على بن أسباط (٣) قال : قال أبو الحسن (عليه السلام) : اذا رمى الرجل الجمار أقل من أربع لم يجزه ، أعاد عليها وأعاد على ما بعدها وان كان قد أتم ما بعدها . واذا رمى شيئاً منها أربعاً بنى عليها ولم يعد على ما بعدها ان كان قد اتم رميه » .

(١) الكافى ج ٤ ص ٤٨٣ .

(٢) التهذيب ج ٥ ص ٢٦٥ .

(٣) التهذيب ج ٦ ص ٢٦٦ .



وحسنة الحلبي (١) عن أبي عبد الله (عليه السلام) في رجل رمى الجمار منكوسة، قال : يعيد على الوسطى وجمرة العقبة ، وإن كان قد رمى من الجمرة الاولى أقل من أربع حصيات وأتم الجمرتين الاخيرتين ، فليعد على الثلاث الجمرات ، وإن كان قد رمى من الاولى أربعاً فليتم ذلك، ولا يعيد على الاخيرتين، وكذلك إن كان قد رمى من الثانية ثلاثاً فليعد عليها وعلى الثالثة، وإن كان قد رماهما بأربع ورمى الثالثة بسبع فليتمها ولا يعيد الثالثة .

وهذه الرواية الاخيرة نقلها السيد السند في المدارك ، ولم أقف عليها في كتب الاخبار ولا سيما الوافي والوسائل الجامعين لما في الكتب الاربعه ، بل وغيرها والظاهر أن نقل الرواية بهذه الكيفية وقع سهواً من صاحب المدارك، وذلك فان الظاهر أن صاحب المدارك إنما نقلها من التهذيب ، وصاحب التهذيب إنما نقلها من الكافي حيث أنه نقل قبل هذه الرواية سنداً هكذا صورته «محمد بن يعقوب عن عدة من أصحابنا ثم ساق الرواية ، ثم قال بعد تمام هذه الرواية : وعنه عن علي بن ابراهيم عن أبيه ثم ساق حسنة الحلبي المذكور ، وهو في الكافي الى قوله «يعيد على الوسطى وجمرة العقبة»

وبه يظهر أن قوله وإن كان قد رمى من الجمرة الاولى أقل من أربع حصيات الى آخر ما نقله في المدارك إنما هو من كلام الشيخ في التهذيب ، كما يدل عليه استدلاله بعد هذا الكلام بالروايات .

ولكن صاحب المدارك توهم أنه من متن الرواية ، و قد غفل عن ملاحظة المخبر من الكافي ، فانه عار عن هذه الزيادة ، و الموجود فيه هو ما نقلناه ، كما لا يخفى على من راجعه .

واطلاق هذه الاخبار و إن كان يقتضي البناء على الأربع مطلقاً ، عامداً كان أو ناسياً أو جاهلاً إلا أن الاصحاب ( رضوان الله عليهم ) قيدوها بحالتي الجهل والنسيان، وصرحوا بوجوب الاعادة من رأس على النسي لم يكمل عددها سبعاً مع العمد

وعلى التى بعدها ، لتحريم الانتقال الى المتأخرة قبل اكمال المتقدمة وهو جيد لما ثبت من وجوب الرمى بسبع .  
و بالجمله فالظابط على تقدير الجهل والنسيان أن من رمى واحدة أربعاً وانتقل منها الى الاخرى كفاه اكمال الناقصة وان كان أقل من أربع ، فلاخلاف فى أنه يستأنف مابعداها ، لما تقدم من تحريم الانتقال الى المتأخرة قبل اكمال المتقدمة وانما الخلاف فى استئناف الناقصة واكمالها ، فالمشهور الاول وهو المعتضد بالاخبار المتقدمة ، ونقل عن ابن ادریس الاكتفاء باكمالها ، لعدم وجوب المولات فى الرمى .

وفى كتاب الفقه الرضوى (١) «وان جهلت ورميت الى الاولى بسبع والى الثانية بست ، والى الثالثة بثلاث فارم الى الثانية بواحدة وأعد الثالثة ، ومتى لم تجز النصف فأعد الرمى من أوله ، ومتى ماجزت النصف فابن على ذلك ، و ان رميت الى الجمرة الاولى دون النصف فعليك أن تعيد الرمى اليها والى مابعداها من أوله» وهذه العبارة بلفظها قد نقلها فى المختلف عن الشيخ على بن بابويه ، وهو من جملة ما قدمنا ذكره فى غير موضع من أخذ عبارات الكتاب المذكور والافتاء بها .

المسألة الخامسة- لاختلاف فى ان من ترك الرمى عامداً وجب عليه قضاؤه ولايحرم عليه بذلك شيء من محذورات الاحرام لانه قد أحل بعد طواف النساء من جميع المحرمات ، وهذا الرمى متأخر عنه .

ولما ماورد فى رواية عبدالله بن جبلة (٢) عن الصادق عليه السلام ، «قال: من ترك رمى الجمار متعمداً لم تحل له النساء، وعليه الحج من قابل» فهو مع كونه معارضاً بالاخبار المستفيضة الدالة على التحليل بالمحلات الثلاثة المتقدمة لا قائل به من الأصحاب .

(١) المستدرک ج ٢ ص ١٨٤

(٢) التهذيب ج ٢ ص ٢٦٥

وقال الشهيد في الدروس : انها محمولة على الاستحباب ، لعدم الوقوف على القائل بالوجوب .

وقال في المنتهى : قال الشيخ (رحمة الله عليه) وقدرى أن من ترك الجمار متعمداً لا تحل له النساء وعليه الحج من قابل ، رواه محمد بن أحمد بن يحيى ، ثم ساق الرواية المشار إليها ألى أن قال: قال الشيخ وهذا محمول على الاستحباب، لانا قد بينا في كتابنا الكبير أن الرمي سنة وليس بفرض ، و اذا لم يكن فرضاً ولا هو من أركان الحج لم يجب عليه إعادة الحج بتركه ، ثم قال في المنتهى : وهذا يدل على اضطراب رأى الشيخ (رحمة الله عليه) في وجوب الرمي .

أقول : قد عرفت في غير موضع مما تقدم تصريحه بالاستحباب في الرمي ، ونحوه من مناسك منى واكثر كلامه يدور على ذلك ، واستصوب في الوافى حمل الرواية المذكورة على من ترك الرمي استخفافاً وبالجمله فالخبر غير معمول به ، وقائله أعرف به .

ولو تركه نسياناً فان ترك رمى يوم قضاؤه من الغد مرتباً يبدء بالقائت ويعقب بالحاضر ، ويستحب أن يكون ما يرميه لأمسه غدوة ، وما يرميه ليومه عند الزوال .

أما وجوب قضاء ما فات من الغد فيدل عليه ما رواه الكليني في الصحيح عن معاوية بن عمار (١) عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال : «قلت : الرجل ينكس في رمى الجمار فيبدأ بجمرة العقبة ثم الوسطى ثم العظمى قال: فيعود فيرمى الوسطى ثم يرمى جمرة العقبة وان كان من الغد»

ويدل على الحكمين معاً ما رواه في الكافي الكليني في الصحيح عن عبد الله بن سنان (١) عن أبي عبد الله (عليه السلام) في رجل أفاض من جمع حتى انتهى الى منى فعرض له عارض فلم يرم الجمرة حتى غابت الشمس قال : يرمى اذا أصبح مرتين احديهما بكرة وهي للامس ، والاخرى عند زوال الشمس وهي ليومه» ورواه

(١) الكافي ج ٤ ص ٤٨٣

(١) الكافي ج ٤ ص ٤٨٤ الفقيه ج ٢ ص ٢٨٥

الصدوق في الفقيه في الصحيح عنه مثله.

ورواه الشيخ في الصحيح أيضاً عنه (١) الا انه « قال يرمى اذا اصبح مرتين مرة لما فاته و الاخرى ليومه الذي يصبح فيه و ليفرق بينهما أحدهما بكرة و هي للامس » الحديث.

ومارواه الشيخ عن بريد بن معاوية العجلي (٢) « قال: سألت ابا عبد الله (عليه السلام) عن رجل نسي الجمرة الوسطى في اليرم الثاني ، قال : فليرمها في اليوم الثالث لما فاته، ولما يجب عليه في يومه ، قلت : فان لم يذكر الا يوم الفر قال: فليرمها ولا شيء عليه » قال: في المدارك «وينبغي ايقاع الفائت بعد طلوع الشمس و ان كان الظاهر جواز الاتيان به قبل طلوعها ايضاً لاطلاق الخبر.

أقول : يمكن المناقشة فيه بأن ما دل من الاخبار المتقدمة على التحديد بما بين طلوع الشمس الى غروبها أعم من الاداء والقضاء، فيكون اطلاق هذا الخبر مقيداً بتلك الاخبار.

ويؤيده ايضاً رواية اسماعيل بن همام (٣) قال : « سمعت ابا الحسن الرضا (عليه السلام) يقول: لا ترم الجمرة يوم النحر حتى تطلع الشمس » والروايات المتقدمة الدالة على تخصيص الرمي في غير هذا الوقت باصحاب الاعذار، وبما ذكرنا صرح في المنتهى ايضاً حيث قال بعد ذكر هذا الوقت في الاداء « كذلك القضاء فانه بعد طلوع الشمس من اليوم الثاني ».

وروى في الكافي عن عبد الأعلى (٤) عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: قلت له : رجل رمى الجمرة بست حصيات ووقعت واحدة في الحصا؟ قال: يعيدها ان شاء من ساعته، وان شاء من الغد ».

وعن معاوية بن عمار (٥) في الصحيح عن أبي عبد الله (عليه السلام) انه قال

(١) (٣) التهذيب ج ٥ ص ٢٦٢ و ٢٦٣

(٢) (٤) الكافي ج ٤ ص ٤٨٢ و ٤٨٣

(٥) التهذيب ج ٥ ص ٢٦٦ الكافي ج ٤ ص ٤٨٣

فى رجل أخذ احدى و عشرين حصاة فترمى بها فزاد واحدة فلم يدر من أينهم نقصت ، قال : فليرجع فليرم كل واحدة بحصاة ، ولونسى الرمى حتى نزل الى مكة رجع ورمى .

ويدل عليه مارواه الكليني فى الصحيح . أو الحسن عن معاوية بن عمار (١) عن ابي عبد الله (عليه السلام) « قال : قلت لهرجل نسي ان يرمى الجمار حتى اتي مكة قال : فيرجع فيرميها يفصل بين كل رميتين بساعة ، قلت : فانه ذلك وخرج ؟ قال ليس عليه شيء » .

ومارواه الشيخ عن معاوية بن عمار (٢) فى الصحيح قال : قلت لابي عبد الله (عليه السلام) : رجل نسي رمى الجمار قال : يرجع فيرميها قلت : فان نسيها حتى اتي مكة قال يرجع فيرمى متفرقا يفصل بين كل رميتين بساعة ، قلت : فانه نسي أو جهل حتى فاته وخرج ، قال : ليس عليه شيء أن يعيد »

ومارواه فى الكافى والفقاه فى الصحيح عن معاوية بن عمار (٣) « قال : سألت أبا عبد الله (عليه السلام) ما تقول فى امرأة جهلت أن ترمى الجمار حتى نفرت الى مكة قال : فلترجع فلترم الجمار كما كانت ترمى والرجل كذلك »

وينبغى أن يعلم أن ما دل عليه اطلاق هذه الاخبار من القضاء مطلقا وان كان بعد القضاء أيام التشريق ، وأنه بعد الخروج ليس عليه شيء كما فى الخبر الاول أو ليس عليه أن يعيد « مقيد بما صرح به الاصحاب من ان القضاء لا يكون الا فى أيام التشريق ومع فواتها فيجب القضاء فى القابل بنفسه أو نائبه .

ويدل عليه مارواه الشيخ فى التهذيب عن عمر بن يزيد (٤) عن أبي عبد الله عليه السلام قال : من أغفل رمى الجمار أو بعضها حتى تمضى أيام التشريق ، فعليه أن يرميها

(١) الكافى ج ٤ ص ٤٨٢

(٢) التهذيب ج ٥ ص ٢٦٤

(٣) الكافى ج ٤ ص ٤٨٤ الفقيه ج ٢ ص ٢٨٥

(٤) التهذيب ج ٥ ص ٣٦٤

من قابل ، فان لم يحج رمى عنه وليه، فان لم يكن له ولي استعان برجل من المسلمين يرمى عنه، فانه لا يكون رمى الجمار الا ايام التشريق.

والشيخ قد حمل قوله فى الصحيحتين المذكورتين «ليس عليه شىء أو أن يعيد» على الاعادة فى ذلك العام، وأنه يجب عليه الاعادة فى العام القابل؛ واستدل على ذلك برواية عمر بن يزيد المذكورة .

وصريح المحقق فى النافع وظاهره فى الشرايع ان الاعادة فى القابل انما هى على سبيل الاستحباب واليه مال فى المدارك، لضعف رواية عمر بن يزيد المذكورة فىبقى العمل باطلاق الصحيحتين المذكورتين سالمًا عن المعارض وهو جيد على اصله الغير الاصيل.

فروع - الاول لو فاته جمرة وجهل تعيينها أعاد على الثلاث مرتبا بينها ، لاحتمال كونها الاولى ، فيبطل رمى الاخيرتين، وهذا الحكم متفرع على وجوب الترتيب ، وكذا لو فاته أربع حصيات من جمرة وجهلها، فانه يكون فى حكم عدم الرمي بالكلية لما تقدم .

ولو فاته دون الاربع كرره على الثالث و لا يجب الترتيب هنا، لان الفاتئ من واحدة لاغير، ووجوب الباقي انما هو من باب المقدمة ، كما لو فاته فريضة من الخمس مشتبهة فيها، فانه لا يجب عليه الترتيب.

الثانى : لو فاته من كل جمرة واحدة او اثنتان أو ثلاث وجب الترتيب لتعدد الفاتئ بالاضافة.

الثالث: لو فاته ثلاث وشك فى كونها من واحدة أو أكثر رماها من كل واحدة مرتبا لجواز التعدد فلا يحصل اليقين بالبراءة الابيه، وأما لو كان الفاتئ أربعة فقد عرفت أنه يستأنف.

### المسألة السادسة

قد صرح الاصحاب بانه من المستحبات هنا الاقامة بمنى أيام التشريق، لما تقدم

فى صحيح عيص بن القاسم (١) «قال : سألت ابا عبد الله (عليه السلام) عن الزيارة بعد زيارة الحج فى أيام التشريق، فقال: لا».

ورواية ليث المرادى (٢) «قال : سألت ابا عبد الله ( عليه السلام ) عن الرجل يأتى مكة أيام منى بعد فراغه من زيارة البيت، فيطوف بالبيت أسبوعاً فقال: المقام بمنى أفضل وأحب الى»

وقد ورد بما يدل على جواز الطواف فى المدة المذكورة روايات، منها صحيحة رفاعة المتقدمة قريباً (٣).

ومنها صحيحة جميل بن دراج (٤) عن أبى عبد الله عليه السلام «قال : لا بأس أن يأتى الرجل مكة فيطوف بها فى أيام منى ولا يبيت بها

وصحيحة يعقوب بن شبيب (٥) «قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن زيارة البيت أيام التشريق، فقال: حسن» ولا منافاة فإن جواز الطواف لا ينافى أفضلية المقام .

روى الشيخ فى الموثق عن اسحاق بن عمار (٦) قال : قلت لابي ابراهيم عليه السلام رجل زار فقصى طواف حجه كله ، أيطوف بالبيت أحب اليك أم يمضى على وجهه الى منى ؟ فقال : أى ذلك شاء فعل ما لم يبت» فانه ربما اشعر بالمساواة بين الامرين ، ويمكن حمل التخيير على الفضيلة دون الافضلية . مع احتمال التقية ومنها أن يرمى الجمرة الاولى عن يمينه وهى أبعد الجمرات من مكة ، وتلى مسجد الخيف ، ويقف ويدعو وكذلك الثانية ، ويرمى الثالثة ، وهى جمرة العقبة مستدبر القبلة مقابلاً لها ولا يقف عندها.

(١) (٢) الكافى ج ٤ ص ٥١٥

(٣) التهذيب ج ٥ ص ٢٦٠

(٤) (٥) التهذيب ج ٥ ص ٢٦٠

(٦) التهذيب ج ٥ ص ٤٩٠

وبدل على ذلك مارواه الكليني في الصحيح عن معاوية بن عمار (١) «قال: ارم في كل يوم عند زوال الشمس ، وقل كما قلت حين رميت جمرة العقبة ، وابدأ بالجمرة الاولى فارمها عن يسارها في بطن المسيل ، وقل كما قلت يوم النحر ، ثم قم عن يسار الطريق فاستقبل القبلة فاحمد الله واثن عليه وصل على النبي وآله عليهم السلام ثم تقدم قليلا فتدعو وتسأله أن يتقبل منك ثم تقدم أيضا ثم افعل ذلك عند الثانية فاصنع كما صنعت بالاولى ، وتقف وتدعو الله كما دعوت ثم تمضي الى الثالثة وعليك السكينة والوقار فارم ولا تقف عندها» .

وعن يعقوب بن شعيب (٢) في الصحيح «قال : سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الجمار ، فقال : قم عند الجمرتين ، ولانقم عند جمرة العقبة ، قلت : هذا من السنة ، قال : نعم قلت : ما أقول اذ ارميت ؟ فقال : كبر مع كل حصاة» .

قال : في المدارك وليس في هذه الرواية ولا في غيرها مما وقعت عليه من روايات الاصحاب دلالة على استحباب استدبار القبلة في رمي الجمرة العقبة ، لكن قال في المنتهى : انه قول أكثر أهل العلم ، واحتج لما روى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم «أنه رماها كذلك» ولعل مثل ذلك كاف في اثبات هذا الحكم انتهى .

وفي صحيحة اسمعيل بن همام (١) «ترمي الجمار من بطن الوادي وتجعل كل جمرة عن يمينك»

وقد تقدم في صحيح معاوية (٢) «فابدء بالجمرة الاولى فارمها عن يسارها في بطن المسيل» والمراد بيسارها جانبها اليسار بالاضافة الى التوجه الى القبلة ، وحينئذ فيجعلها عن يمينه كما دلت عليه صحيحة اسمعيل المذكورة .

وبذلك صرح المحقق في النافع فقال : ويستحب الوقوف عند كل جمرة ، ويرميها عن يسارها مستقبل القبلة ، ويقف داعياً عند جمرة العقبة ، فانه يستدبر القبلة

(١) (٢) الكافي ج ٤ ص ٤٨٠ و ٤٨١

(١) . (٢) الكافي ج ٤ ص ٤٨٠ و ٤٨١



ويرميها عن يمينها.

ومنها التكبير بمنى ، وهو عقيب خمس عشرة صلاة أولها ظهر النحر، وفي البلدان عقيب عشر صلوات أولها ظهر يوم النحر أيضاً ، وتحقيق البحث فيه يقع في موضعين: أحدهما أن المشهور استحبابه ، وقيل بالجوب، ذهب إليه المرتضى (رضى الله عنه) وابن حمزة .

واحتج عليه المرتضى باجماع الفرقة وبقوله عز وجل (١) «واذكروا الله في أيام معدودات» فإن المراد بالذكرفيها هو التكبير، لما رواه ثقة الاسلام في الكافي في الصحيح أو الحسن عن محمد بن مسلم (٢) «قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن قول الله عز وجل «واذكروا الله في أيام معدودات» قال التكبير في أيام التشريق صلوة الظهر من يوم النحر الى صلوة الفجر من اليوم الثالث ، وفي الامصار عشر صلوات ، فاذا نفر الناس النفر الاول امسك أهل الامصار، ومن أقام بمنى فصلى بها الظهر والعصر فليكر، وعن منصور بن حازم (٣) في الصحيح عن أبي عبد الله (عليه السلام) ، في قول الله عز وجل «واذكروا الله في أيام معدودات» قال: هي أيام التشريق كانوا اذا قاموا بمنى بعد النحر تفاخروا ، فقال الرجل منهم : كان أبي يفعل كذا وكذا فقال الله عز وجل (٤) «فاذا افضتم من عرفات فاذكروا الله كذا كركم آبائكم أو أشد ذكرا» قال : و التكبير لله اكبر» الحديث و سيأتي تمامه وقد تقدم تحقيق القول في الموضع المذكور في باب صلوة العيد من كتاب الصلوة (٥).

وثانيهما الكيفية وقد تقدم البحث فيها مستوفى في الموضع المشار اليه .  
المسألة السابعة اذارمى الحاج الجمار الثلاث في اليوم الاول من أيام التشريق وفي اليوم الثاني جازله أن ينفر من منى ، وهو النفر الاول ويسقط عنه رمى اليوم

(١) سورة البقرة الاية ٢٠٣

(٢) التهذيب ج ٥ ص ٢٦٩ الكافي ج ٤ ص ٥١٦

(٣) الكافي ج ٤ ص ٥١٦

(٤) سورة البقرة - ١٩٨ (٥) جلد ١ ص ٢٧٧

الثالث ، وجواز هذا النفر مخصوص بمن كان قد اتقى فى احرامه الصيد والنساء ، قال فى المنتهى : «وقد اجمع أهل العلم كافة على أن من أراد الخروج من منى شاخصاً عن الحرم غير مقيم بمكة فله ان ينفر بعد الزوال فى اليوم الثانى من أيام التشريق ، لانعلم فيه خلافا» .

أقول: والاصل فى هذه المسألة قوله عز وجل (١) «فمن تعجل فى يومين فلا اثم عليه لمن اتقى» وقيل فى المقام اشكال، وهو أن ظاهر قوله سبحانه «ومن تأخر فلا اثم عليه» يعطى أن التأخير ربما كان مظنة للاثم فنفى ذلك بقوله «لا اثم عليه» مع أن التأخير أفضل للاتيان بمناسك اليوم الثالث ، فكيف يتوهم تقصيره و كونه مظنة للاثم ليحتاج الى نفيه عنه .

وقد أجيب عن ذلك بوجوه : منها أن الرخصة قد تكون عزيمة ، كما فى التقصير ، فلمكان هذا الاحتمال رفع الحرج فى الاستعجال والتأخر دلالة على التخيير بين الامرين .

ومنها أن أهل الجاهلية كانوا فريقين : فمنهم من يجعل المتعجل آثماً ، ومنهم من يجعل المتأخر آثماً فبين الله تعالى ، أن لا اثم على كل منهما .

ومنها أن المعنى فى ازالة الاثم على المتأخر انما هو لمن زاد على مقام ثلاثة أيام ، فكأنه قيل : أن أيام منى التى ينبغى المقام بها ثلاثة فمن نقص فلا اثم عليه ، ومن زاد على الثلاثة ولم يتفرع عامة الناس فلا شيء عليه .

ومما أن هذا من باب رعاية المقابلة والمشاكلة مثل «و جزاء سيئة سيئة مثلها» بل هذا أولى لأن المندوب يصدق عليه أنه لا اثم على صاحبه فيه ، وجزاء السيئة ليس سيئة أصلاً

وهذا الوجه نقله فى مجمع البيان عن الحسن بتقرير يرجع الى ما ذكر ، حيث قال : الثانى أن معناه لا اثم عليه فى التعجيل والتأخير وانما نفي الاثم لثلاثا يتوهم متوهم أن نفي التعجيل اثم ، وانما قال : فلا اثم عليه فى التأخير على جهة المزوجة ، كما

يقال : ان اعلنت الصدقة فحسن ، وان أسررت فحسن ، وان كان الاسرار أحسن وأفضل عن الحسن .

ومنها أن معناه لاثم عليه ، لان سيئاته صارت مكفرة بما كان من حجه المبرور و هو معنى قول ابن مسعود ، و على هذا الوجه والذي قبله اقتصر فى كتاب مجمع البيان وما قد مناه من الوجه نقله السيد السند فى المدارك .

ومنها وهو الاظهر فى المقام أنه لما كان الظاهر من الاخبار كما تقدم تحقيقه فى مقدمات الكتاب (١) وعليه محققوا الاصوليين هو حجية مفهوم الشرط ، وحينئذ فمقتضى قوله عز وجل أولا «فمن تعجل فى يومين فلا اثم عليه» ان من تأخر ولم يتعجل فعليه الاثم ، والحال أنه لا اثم عليه شرعاً ، فرفع سبحانه هذا الحكم ببيان أن المفهوم هنا غير مراد ، فلا يتوهم أحد أن تخصيص التعجيل بنفى الاثم يستلزم حصول الاثم بالتأخير .

وعلى ذلك يدل صحيح أبى أيوب (٢) «قال : قلت لابي عبدالله (عليه السلام) انا نريد أن نتعجل المسير وكانت ليلة النفر حين سألته فأى ساعة نفر؟ فقال لى : أما اليوم الثانى فلا تنفر حتى تزول الشمس وكانت ليلة النفر و أما اليوم الثالث فاذا ابيضت الشمس فانفر على بركة الله فان الله جل ثناؤه يقول (٣) «فمن تعجل فى يومين فلا اثم عليه ، ومن تأخر فلا اثم عليه» ولو سكت لم يبق أحد الاتعجل ، ولكنه قال : «ومن تأخر فلا اثم عليه»

قيل : لعل بناء هذا الحديث على الرد على أهل الجاهلية بناء على ما تقدم من النقل عنهم بأن منهم من أثم المتعجل بالنفر ، ومنهم من أثم المتأخر به أقول : و هو جيد لو ثبت النقل المذكور عنهم ، على أن المتبادر من قوله (عليه السلام) «فلو سكت» الى آخره انما هو ما ذكرناه من أن مقتضى مفهوم المخالفة فى الآية هو تحريم التأخير ، ولكنه لما لم يكن مراداً بين سبحانه ذلك برفع الاثم

(١) ج ١ ص ٥٧

(٢) الكافى ج ٤ ص ٥١٩ (٣) سورة البقرة الآية - ٢٠٣

عن تأخر ،

وأما قوله عز وجل (١) «لمن اتقى» فانه قال فى كتاب مجمع البيان فيه قولان: أحدهما - أنه يقع الحج مبروراً ومكفراً للسيئات اذا اتقى مانهى الله عنه ، والاخر ما رواه أصحابنا أن قوله «لمن اتقى» متعلق بالتعجيل فى اليومين ، وتقديره فمن تعجل فى يومين فلائثم عليه لمن اتقى الصيد الى انقضاء النفر الاخير ، ومابقى من احرامه ومن لم يتقها فلايجوز له النفر فى الاول ، وهو المروى عن ابن عباس واختيار القراء أقول ويؤيد المعنى الاول قوله عز وجل (٢) «انما يتقبل الله من المتقين» وروى الصدوق (قدس سره) فى الصحيح عن معاوية بن عمار (٣) عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال وسمعتة يقول: فى قول الله تعالى «فمن تعجل فى يومين فلائثم عليه ومن تأخر فلائثم عليه لمن اتقى» قال يتقى الصيد حتى ينفر أهل منى فى النفر الاخير، والظاهر أن هذه هى الرواية التى أشار إليها فى كتاب مجمع البيان فى الوجه الثانى

أقول : ومن الاخبار فى المسألة مارواه الشيخ عن حماد بن عثمان (٤) عن أبى عبد الله (عليه السلام) فى قول الله عز وجل « فمن تعجل فى يومين فلائثم عليه لمن اتقى » الصيد يعنى فى احرامه ، فان أصابه لم يكن له أن ينفر فى النفر الاول . وعن حماد (٥) عن أبى عبد الله (عليه السلام) « قال: اذا أصاب المحرم الصيد فليس له أن ينفر فى النفر الاول، ومن نفر فى النفر الاول فليس له أن يصيب الصيد حتى ينفر الناس وهو قول الله عز وجل « فمن تعجل فى يومين فلائثم عليه لمن اتقى » قال اتقى الصيد. وعن معاوية بن عمار (٦) « قال : قلت لابى عبد الله عليه السلام : من نفر فى النفر الاول متى يحل له الصيد؟ قال: اذا زالت الشمس من اليوم الثالث »

(١) سورة البقرة الآية - ٢٠٣

(٢) سورة المائدة الآية - ٢٧

(٣) الفقيه ج ٢ ص ٢٨٨

(٤) (٥) (٦) التهذيب ج ٥ ص ٢٧٣ و ٤٩٠ و ٤٩١ .

وعن معاوية بن عمار (١) عن أبي عبد الله (عليه السلام) « قال: ينبغي لمن تعجل في يومين أن يمسك عن الصيد حتى ينقضى اليوم الثالث .

وعن جميل بن دراج (٢) عن أبي عبد الله (عليه السلام) ، في حديث « قال : ومن أصاب الصيد فليس له أن ينفر في النفر الاول » .

وروى في الكافي عن محمد بن المستنير (٣) عن أبي عبد الله (عليه السلام) « قال : من أتى النساء في احرامه لم يكن له أن ينفر في النفر الاول » قال في الكافي وفي رواية أخرى الصيد أيضا .

و قال فيمن لا يحضره الفقيه بعد نقل صحيحة معاوية المتقدمة : و في رواية ابن محبوب عن مؤمن الطاق عن سلام بن المستنير (٤) عن أبي جعفر (عليه السلام) « أنه قال : « لمن اتقى » الرفث والفسوق والجدال وما حرم الله عليه في احرامه »

وفي رواية على بن عطية عن أبيه (٥) عن أبي جعفر عليه السلام قال « لمن اتقى الله » عز وجل قال : وروى أنه يخرج من الذنوب كهيئة يوم ولدته أمه » . « وروى من وفي وفي الله له » .

وفي رواية المنقرى عن سفيان بن عيينة (٦) عن أبي عبد الله (عليه السلام) (في قول الله عز وجل « فمن تعجل في يومين فلاثم عليه » يعني من مات فلاثم عليه ومن تأخر أجله فلاثم عليه لمن اتقى الكبائر » .

قال : و سئل الصادق (٧) (عليه السلام) عن قول الله عز وجل « فمن تعجل في يومين فلاثم عليه ومن تأخر فلاثم عليه » قال : ليس هو على أن ذلك واسع ، ان شاء صنع ذا وان شاء صنع ذا لكنه يرجع مغفوراً له لاثم عليه ولا ذنب له » .

وروى في الكافي عن سفيان بن عيينة (٨) عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال :

(١) (٢) الفقيه ج ٢ ص ٢٨٩ .

(٣) الكافي ج ٤ ص ٥٢٢ .

(٤) (٥) الفقيه ج ٢ ص ٢٨٨ .

(٦) (٧) الفقيه ج ٢ ص ٢٨٨ و ٢٨٩ .

(٨) الكافي ج ٤ ص ٥٢١ .

سأل رجل أبى بعد منصرفه من الموقف فقال : أترى يخيب الله هذا الخلق كله ؟ فقال : أبى ماوقف بهذا الموقف أحد الاغفر الله له مؤمناً كان أو كافراً ألا انهم فى مغفرتهم على ثلاث منازل مؤمن غفر الله له ماتقدم من ذنبه وماتأخرواعتقه من النار، وذلك قوله عزوجل (١) « ربنا آتتنا فى الدنيا حسنة، وفى الآخرة حسنة، وقنا عذاب النار أولئك لهم نصيب مما كسبوا والله سريع الحساب » ومنهم من غفر الله له ماتقدم من ذنبه ، وقيل له : أحسن فيما بقى من عمرك وذلك قوله تعالى « فمن تعجل فى يومين فلائمه عليه ، ومن تأخر فلائمه عليه » يعنى من مات قبل أن يمضى فلائمه عليه ومن تأخر فلائمه عليه - لمن اتقى الكبائر ، و أما العامة فيقولون : فمن تعجل فى يومين فلائمه عليه ، يعنى فى النفر الاول ومن تأخر فلائمه عليه يعنى لمن اتقى الصيد ، أترى أن الصيد ، يحرمه الله بعد ماأحله فى قوله عزوجل « و اذا حللتم فاصطادوا » وفى تفسير العامةمعناهواذا حللتم فاتقوا الصيد، وكافروقف هذاالموقف زينة الحياة الدنيا غفر الله له ماتقدم من ذنبه ان تاب من الشرك فيما بقى من عمره ، وان لم يتب وفاه أجره ، ولم يحرمه أجر هذا الموقف ، وذلك قوله عزوجل ( ٢ ) « من كان يريد الحيوة الدنيا وزينتها نوف اليهم أعمالهم فيها وهم فيها لا يبخسون أولئك الذين ليس لهم فى الآخرة الا النار و حبط ما صنعوا فيها و باطل ما كانوا يعملون » .

اذا عرفت ذلك فتحقيق الكلام فى المقام يقع فى مواضع : أحدها من المقطوع به كلام الاصحاب (رضوان الله عليهم) أنه لايجوز النفر فى النفر الاول الا لمن اتقى الصيد والنساء فى احرامه ، فلو جامع فى احرامه أو قتل صيداً وان كفر عنه لم يجز له أن ينفر فى النفر الاول ، ووجب عليه المقام بمنى الى النفر الثانى . وعلى ذلك تدل جملة من الاخبار المتقدمة منها صحيحة معاوية بن عمار

(١) سورة البقرة الاية ٢٠٠ و ٢٠١ .

(٢) سورة المائدة الاية ٣ .

(٣) سورة الهود الاية ١٥ و ١٦ .

ورواية حماد بن عثمان الاولى وروايته الثانية ، ورواية جميل بن دراج ، ورواية محمد بن المستنير ،

والعجب، من السيد السند (قدس سره) فى المدارك أنه انما استدلل هذا الحكم برواية محمد بن المستنير ورواية حماد بن عثمان الاولى ، وطعن فيهما بضعف الاسناد، ثم قال: والاية الشريفة محتملة لمعان متعددة، بل مقتضى رواية معاوية بن عمار الصحيحة أن المراد بالاتقاء خلاف هذا المعنى ، والمسألة محل اشكال أقول : ليت شعرى أى فرق بين مدلول رواية حماد بن عثمان التى ذكرها، وصحيحة معاوية التى أشار إليها ، فان كلامهما قد فسر الاتقاء فى الاية باتقاء الصيد فى احرامه ، فكيف يتم ما ذكره من أن الصحيحة المذكورة تدل على ان الاتقاء خلاف هذا المعنى ، يعنى اتقاء الصيد

نعم ذلك مدلول روايات آخر كما عرفت ، وأعجب منه انه قد قدم الصحيحة المشار إليها بنحو ما نقلناه ، فكيف اتفقت له هذه الغفلة عن مراجعتها .

وبالجمله فالحكم المذكور عار عن وصمة الاشكال كما لا يخفى على من أعطى التأمل حقه فى هذا المقام، وثانيها قد تقدم أن المشهور فى معنى المتقى الذى يجوز له التفرد فى النحر الاول هو من اتقى الصيد أو النساء فى احرامه

وقال ابن ادريس : أنه من لم يكن عليه كفارة بالكلية ، يعنى من اتقى جميع محرمات الاحرام الموجبة للكفارة

ويدل على القول المشهور من الاخبار المتقدمة صحيحة معاوية ابن عمار، ورواية حماد بن عثمان الاولى والثانية وغيرها، ويدل على ما ذهب اليه ابن ادريس رواية سلام بن المستنير المتقدمة ، لأنها غير صريحة بل ولا ظاهرة فى المنافات، لما عرفت من اختلاف الاخبار فى تفسير التعجيل والتأخير وتفسير الاتقاء ، وهذه الرواية انما اشتملت على تفسير الاتقاء خاصة فلعل ذلك مبنى على معنى آخر للتعجيل والتأخير غير ما هو المشهور فى الاخبار وكلام الاصحاب ، ولا يحضر نى الان مذهب العامة فى المسألة فلعل الرواية المذكورة خرجت مخرج التقية .

وكيف كان فالعمل على ما دلت عليه الاخبار الكثيرة المعتصدة. يكلام الاصحاب  
(رضوان الله عليهم) سلفاً وخلفاً

وثالثها الظاهر انه لاختلاف بين أصحابنا (رضوان الله عليهم) فى أن النفر  
الاول لا يكون الا بعد الزوال ، وأنه لا يجوز قبل الزوال، اللعذر من ضرورة أو حاجة،  
وأما النفر الثانى فيجوز له أن ينفر قبل الزوال وبعده أى ساعة شاء وأن النفر  
الاول بعد الزوال مشروط بأن لا تقرب عليه الشمس بمنى ، والاوجب عليه المبيت  
بها والتأخير الى النفر الثانى .

ويدل على هذه الاحكام جملة من الاخبار، ومنها صحيحة أبى أيوب المتقدمة  
ومارواه ثقة الاسلام والصدوق (عطر الله مرقديهما) فى الصحيح عن معاوية  
بن عمار (١) عن أبى عبد الله عليه السلام «قال : اذا أردت أن تنفر فى يومين فليس لك أن  
تنفر حتى تزول الشمس : فان تأخرت الى ايام التشريق وهو يوم النفر الاخير فلا عليك،  
أى ساعة نفرت ، ورميت قبل الزوال أو بعده»

وزاد فى الكافى «فاذا نفرت وانتهيت الى الحصبة وهى البطحاء فشئت أن تنزل  
قليلاً فان أبا عبد الله (عليه السلام) قال : انه كان أبى ينزلها ثم يحمل فيدخل مكة من  
غير أن ينام بها».

ومارواه فى الكافى فى الصحيح أو الحسن عن الحلبي (٢) عن أبى عبد الله  
(عليه السلام) قال من تعجل فى يومين فلا ينفر حتى تزول الشمس ، فان أدركه المساء بات  
ولم ينفر» .

وما رواه فى الفقيه فى الصحيح عن الحلبي (٣) أن أبا عبد الله (عليه السلام)  
«سئل عن الرجل ينفر فى النفر الاول قبل ان تزول الشمس؟ فقال : لا، ولكن يخرج  
ثقله ان شاء، ولا يخرج هو حتى تزول الشمس» .

(١) الفقيه ج ٢ ص ٢٩٧

(٢) الكافى ج ٤ ص ٥٢٠ .

(٣) الفقيه ج ٤ ص ٢٨٨ .



ومارواه الشيخ عن أبي بصير (١) قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الرجل ينفر في النفر الاول؟ قال: له أن ينفر ما بينه وبين أن تصفر الشمس، فإن هو لم ينفر حتى يكون عند غروبها فلا ينفر، وليت بمنى حتى إذا أصبح وطلعت الشمس فلينفر متى شاء.»

واما مارواه الشيخ عن زرارة (٢) عن أبي جعفر (عليه السلام) قال: لأبأس أن ينفر الرجل في النفر الاول قبل الزوال» فحمله الشيخ في التهذيبين على الضرورة. وما ذكرنا من أنه في النفر الثاني يجوز له النفر أي ساعة شاء قبل الزوال أو بعده وإن كان هو مدلول جملة من الاخبار، لأن الأفضل كونه قبل الزوال.

لما رواه ثقة الاسلام في الصحيح عن أيوب بن نوح (٣) قال: كتبت إليه: ان اصحابنا قد اختلفوا علينا فقال بعضهم: ان النفر يوم الاخير بعد الزوال أفضل، وقال بعضهم: قبل الزوال فكتب: أما علمت ان رسول الله ﷺ صلى الظهر والعصر بمكة، ولا يكون ذلك الا وقد نفر قبل الزوال.»

ويؤكد ماورد من ان الأفضل والاوكد للامام النفر قبل الزوال لما في صحيحة الحلبي (٤) أو حسنته عن أبي عبد الله عليه السلام قال: ويصلي الامام الظهر يوم النفر بمكة..

ورابعها لا يخفى ان ما دلت عليه جملة من الروايات المتقدمة كصحيحة معاوية بن عمار، ورواية الأخرى أيضاً، ورواية حماد بن عثمان من تحريم الصيد على من نفر في النفر الاول الى ان ينفر الناس النفر الثاني لا يخلو من الاشكال، لانه محل، وقد قال الله تعالى (٥): «واذا حللتم فاصطادوا» وحيث فكيف يتوقف وحل الصيد له على النفر الثاني، ولا وجه لحمل الصيد هنا على الصيد الحرمي، لانه حرم مادام في الحرم لاتعلق له بالنفر الثاني ولا عدمه.

(١) التهذيب ج ٥ ص ٤٧٢

(٢) الكافي ج ٤ ص ٥٢١

(٣) سورة المائدة الآية - ٣

و نقل عن ابن الجنيد أنه صرح بتحريم الصيد أيام منى، وان أحل ، وهذه ظاهرة فيما ذكره، ونحوها ماتقدم فى المسألة الرابعة من الفصل الثالث فى الحلق والتقصير من صحيحة معاوية بن عمار، ورواية كتاب الفقه الدالتين على تحريم الصيد الى بعد طواف النساء .

والتحقيق ان كلام الاصحاب فى هذا الباب وكذا الاخبار لاتخلو من تشويش واضطراب ، اما كلام الاصحاب فانهم ذكروا انه بالحلق والتقصير يحل له كل شيء الا الطيب والنساء والصيد، وبطواف الزيارة يحل له الطيب، وبطواف النساء تحل له النساء ، ولم يذكر للصيد محللا .

قال فى المنتهى ماملخصه بعد ان عد محرمات الاحرام اذا عرفت هذا : فانه اذا حلق أو قصر حل له كل شيء ان كان الاحرام للعمرة، وان كان للحج فقد حل له كل شيء الا الطيب والنساء والصيد، ثم ساق الكلام الى ان قال : واذا طاف طواف النساء حل له النساء الى ان قال: فحيثذ مواطن التحليل ثلاثة: الاول اذا حلق او قصر حل له كل شيء احرم منه الا النساء والطيب والصيد، الثانى اذا طاف طواف الزيارة حل له الطيب، الثالث اذا طاف طواف النساء حل له النساء، هذا كلامه رحمه الله . وهو مع تكراره خال من التعرض لمحل الصيد، وقد تقدم فى المسألة المشار اليها نقل مذهب الشيخ على بن بابويه ببقاء تحريم الصيد الى بعد طواف النساء ، وهو الظاهر من كلامهم هنا بالتقريب الذى ذكرناه؛ حيث ذكروا تحريمه بعد الحلق او التقصير، ولم يذكروا له محللا.

واما الاخبار فقد تقدمت فى المسألة المشار اليها ايضا، واكثرها دال على انه بالحلق او التقصير حل له كل شيء الا الطيب والنساء واذا طاف طواف الزيارة حل له الطيب ، واذا طاف طواف النساء حلت له النساء ، و ظاهرها أن: الصيد يحل بالحق أو التقصير، ولا قائل به، بل ظاهر الآية يرده وهى قوله عز وجل (١) «ولا تقتلوا الصيد وأنتم حرم» ولا ريب فى صدق العنوان عليه مادام يحرم عليه الطيب والنساء

أو أحدهما، فكيف يحل له الصيد .

وصحيحة معاوية بن عمار ورواية كتاب الفقه قد تضمنت ابقاء تحريم الصيد كما عرفت الى بعد طواف النساء ، والاصحاب قد حملوا الصحيحة المذكورة على الصيد الحرامى ، وكذا حملوا عليه كلام ابن بابويه وهو وان احتمل بالنسبة اليها ، إلا أن هذه الاخبار المذكورة هنا لاتقبل ذلك ، لما عرفت آنفاً ، والحق أن الروایتين المذكورتين انما خرجتا مخرج هذه الاخبار من الصيد الاحرامى ، وان كانت هذه الاخبار أصرح وأوضح دلالة فى ذلك .

وبالجملة فالأخبار المتعلقة بهذه المسألة منها ما دل على تحليل الصيد بعد الحلق أو التقصير كالأخبار المتقدمة فى تلك المسألة ، وهو مردود بظاهر آية (١) «ولانقتلوا الصيد وانتم حرم» بالتقريب الذى قدمناه مع عدم القائل بذلك ، ومنها وهو أخبار هذه المسألة مادل على بقاء تحريم الصيد الى أن ينفر الناس من النفر الثانى ، وهو مردود أيضاً بظاهر قوله سبحانه (٢) «واذا احللتهم فاصطادوا» وظاهر الاخبار التعارض فى الصيد الاحرامى ، ولم أقف على مذهب العامة فى هذا المقام ولا على كلام الاحد من أصحابنا يرفع هذا الابهام . والله العالم .

وخامسها - لا يخفى أن ما قدمناه صدر المسألة من الاخبار أكثرها دال على أن المراد بالتعجيل والتأخير فى الآية يعنى بالنسبة الى النفر الاول والثانى ، فان المراد بالاتقاء فيها على هذا التقدير اتقاء الصيد والرفث ، وأما ماورد من تفسير التعجيل بالموت بعد الحج ، والتأخير من تأخر أجله فان الاتقاء حيثئذ بمعنى التقوى والورع عن الكبائر ، كما فى روايتى صفوان بن عيينة وسفيان بن عيينة وماورد فى المرسلة المروية فى الفقيه عن الصادق (عليه السلام) وقوله «ليس هو على أن ذلك واسع ان شاء صنع ذوان شاء صنع ذالكنه يرجع مغفوراً له لاثم عليه » بمعنى انه ليس المراد من الآية التخيير فى فعل أى الامرين شاء بل المراد منها ان المتعجل والمتأخر سواء

(١) سورة المائدة الآية ٩٥

(٢) المائدة الآية - ٣

فى كونهما مغفوراً لهما الذنوب كلها لا يختص الغفران بواحد منها .

ومارواه فى الكافى عن اسمعيل بن نجيع (١) «قال: كنا عند أبى عبد الله عليه السلام  
بمنى ليلة من الليالى . فقال : ما يقول هؤلاء فيمن تعجل فى يومين فلائم عليه ،  
ومن تأخر فلائم عليه ؟ قلنا : ماندرى قال : بلى يقولون: من تعجل من أهل البادية  
فلائم عليه ، ومن تأخر من أهل الحضرة فلائم عليه ، وليس كما يقولون قال الله جل  
ثناؤه (٢) «فمن تعجل فلا اثم عليه» ألا لا اثم عليه ، ومن تأخر فلا اثم عليه ، ألا لا اثم  
عليه لمن اتقى ، انما هى لكم والناس سواد وانتم الحاج» يعنى أن المراد «بالمعتقين»  
فى الآية انما هم الشيعة ، والآية انما هى فيهم ، والمغفرة لمن تعجل أو تأخر انما  
هى مخصوصة بهم .

وروى نحوه فى تفسير العياشى عن الباقر ( عليه السلام ) أنه سئل عن تفسير  
هذه الآية «فقال : انتم والله انتم ان رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) قال : لا يثبت على ولاية على  
( عليه السلام ) الا المتقون » فلا منافاة فيه للاخبار المتقدمة ، لان القرآن له ظهر  
وبطن ، ولكل منهما ظهر وبطن ، فعلى أيهما حمل وبها فسر فلا منافاة فيه ، كما ورد  
عن أصحاب البيت الذى نزل القرآن فيهم ، وهم أعرف الناس بباطنه وظاهره ، وليس  
هذا من قبيل اختلاف تفسير المفسرين الأخذين بالعقول ، والاراء ، فانه مردود عندنا  
بلاختلاف ولا متراء .

فائدة: قال ابن ادريس فى السرائر : قال الثورى : سألت أبا عبيدة عن اليوم  
الثانى من النحر ما كانت العرب تسميه ؟ فقال : ليس عندى من ذلك علم ، فلقيت  
ابن منذر فاخبرته بذلك فتعجب وقال أسقط مثل هذا على أبى عبيدة ، وهى أربعة أيام  
متواليات كلها على الراء ، يوم النحر ، والثانى يوم المقر ، والثالث يوم النفر ، والرابع  
يوم الصدر ، فحدثت أبا عبيدة فكتبه عنى عن ابن منذر ، قال ابن ادريس : وابن

(١) الكافى ج ٢ ص ٥٢٣

(٢) سورة البقرة الآية- ٢٠٣

مناذر هذا شاعر لغوى بصرى صاحب القصيدة الدالية «كل حى لاقى الحمام فهو دمي» انتهى .

بقى الكلام فيما اشتمل عليه خبر سفيان بن عيينة حيث أنه (عليه السلام) بعد ان فرس التعجيل والتأخير بمن مات قبل أن يمضى ، ومن تأخر موته، نفى التفسير المشهور في الاخبار ، وكلام الاصحاب ونسبه الى عامة الناس وجهالهم ، ونفى حمل الاتقاء على اتقاء الصيد معلاله بأنه كيف يحرمه الله تعالى بعد ما أحله ، بقوله (١) «وإذا حللتهم فاصطادوا» والكل ظاهر في منافات الاخبار المتقدمة واتفاق كلمة الاصحاب، والظاهر عندى أن الخبر انما خرج بذلك مخرج التقية وأن سفيان المذكور من رؤساء المخالفين وشياطينهم، وله أحاديث مع الصادق (عليه السلام) فى الاعتراض عليه فى لباسه وما كله، ويحتمل ولعله الاقرب ان التقية كانت فى أصل الخبر من الباقر (عليه السلام) مع ذلك السائل كما يؤذن به سياق الخبر المذكور، وأما ما تكلف صاحب الوافى هنا فى دفع المنافات فلامعنى له كما لا يخفى على المتأمل فى الخبر المذكور ، و سادسها- يستحب للحاج أن يصلى فى مسجد الخيف بمنى صلاة فرضها ونقلها ، وأفضله فى مسجد رسول الله ﷺ وهو من المنارة التى فى وسط المسجد على نحو من ثلاثين ذراعاً الى جهة القبلة، وعن يمينها ، وعن يسارها و خلفها كذلك ويدل على ذلك ما رواه ثقة الاسلام فى الصحيح عن معاوية بن عمار (١) عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال: صل فى مسجد الخيف وهو مسجد بمنى و كان مسجد رسول الله ﷺ على عهده عند المنارة التى فى وسط المسجد ، و فوقها الى القبلة نحواً من ثلاثين ذراعاً وعن يمينها و عن يسارها وعن خلفها نحواً من ذلك، قال : فتحذر ذلك فان استطعت أن يكون مصلاك فيه فافعل ، فانه قد صلى فيه ألف بنى» وروى فيمن لا يحضره الفقيه عن الثمالى (١) عن ابى جعفر عليه السلام قال:

سورة المائدة الآية ٣-

(٢) الكافى ج٤ ص ٥١٩

(١) الفقيه ج٢ ص ١٣٦

من صلى فى مسجد الخيف بمنى مائة ركعة قبل أن يخرج منه عدلت عبادة سبعين عاماً، ومن سبى الله فيه مائة تسبيحة كتب الله له كأجر عتق رقبة، ومن هلى الله فيه مائة تهليلة عدلت أجر احياء نسمة ، و من حمد الله فيه مائة تحميدة عدلت أجر خراج العراقين ينفقه فى سبيل الله عز وجل»

وروى الكلينى (١) عن على بن أبى حمزة، والشيخ عنه عن أبى بصير عن أبى عبد الله عليه السلام، قال : صل ست ركعات فى مسجد منى فى أصل الصومعة ولعل المراد بأصل الصومعة يعنى عند المنارة ، لافى الجهات الممتدة الى نحو ثلاثين ذراعاً، كما تقدم.

وسابها- من المستحبات ايضاً التحصيب وهوانما يكون فى النفر الثانى دون الاول، كما صرح به الاصحاب والابخار و المراد به النزول بالمحصب ، و هو الشعب الذى مخرجه الى الابطح على ما نقل عن الجوهري وغيره، وقال فى القاموس: والتحصيب النوم بالمحصب الشعب الذى مخرجه الى الابطح ساعة من الليل ، والمحصب موضع رمى الجمار بمنى، و نقل عن الشيخ فى المصباح و غيره أن التحصيب النزول فى مسجد الحصبه.

وقال الصدوق فى الفقيه (٢) فاذا بلغت مسجد النبى صلى الله عليه وسلم وهو مسجد الحصباء دخلته و استلقيت فيه على قفاك بقدر ما تستريح، ومن نفر فى النفر الاول فليس عليه أن يحصب» وربما أشعر هذا الكلام بوجود المسجد المذكور فى زمانه (رحمه الله) وأما الآن فلا أثر له .

وقال ابن ادريس: فى السرائر و ليس لهذا المسجد المذكور فى الكتب أثر اليوم، وإنما المستحب التحصيب، وهو نزول الموضع والاستراحة فيه اقتداء بالرسول صلى الله عليه وسلم. انتهى .

ونقل فى الدروس عن ابن ادريس أنه قال: ليس للمسجد أثر الان، فتأدى

(١) الكافى ج ٢ ص ٥١٩

(٢) الفقيه ج ٢ ص ٣٣٢

هذه السنة بالنزول بالمحصب من الابطح، قال: وهو ما بين العقبة وبين مكة، وقيل: ما بين الجبل الذى عند مقابر مكة، والجبل الذى يقابله مصعدا فى الشق الايمن للقاصد مكة، وليس المقبرة منه واشتقاقه من الحصا، وهو الحصى المحمول بالسيل.

اقول: لم أقف على هذا الكلام فى السرائر، ولعله فى غيره أو مكان آخر غير الموضع المعهود، والذى وجدته فيه هو ما قدمت نقله.

ثم قال فى الدروس: ونقل عن السيد ضياء الدين بن الفاجر شارح الرسالة أنه قال: ما شاهدت أحدا يعلمنى به فى زمانى و انما وقفتى واحد على أثر مسجد يقرب من منى على يمنى قاصد مكة على مسيل واد، قال: وذكر آخرون أنه عند مخرج الابطح الى مكة.

أقول: لم أقف فى الاخبار على ذكر لهذا المسجد الا فى عبارة كتاب الله الرضوى حيث قال عليه السلام: اذا رميت الجمار يوم الرابع ارتفع النهار فافض منها الى مكة فاذا بلغت مسجد الحصا، دخلته و استلقيت فيه على قفاك على قدر ما تستريح.

وما يوجد فى بعض كتب اصحابنا أن النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) صلى فيه الظهرين والعشائين، وهجع هجعة، ثم دخل مكة، فالظاهر أنه من روايات العامة ومما يدل على استحباب التحصيب من الاخبار مضافا الى اتفاق الاصحاب ما تقدم قريبا من صحيحة معاوية بن عمار.

ورواه الشيخ عن معاوية بن عمار (١) عن ابي عبد الله عليه السلام: اذا نفرت وانتهيت الى الحصبة وهى البطحاء فشئت ان تنزل قليلا فان أبا عبد الله عليه السلام قال: ان أبى كان ينزلها ثم يرتحل فيدخل مكة من غير ان يتأهبها، وقال ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، انما أنزلها حيث بعث بعائشة مع اخيها عبد الرحمن الى التنعيم فاعتمرت لمكان العلة التى اصابها فطافت بالبيت ثم سعت ثم رجعت فارتحل من يومه

وما رواه الصدوق في الفقيه في الصحيح عن أبان وهو ابن عثمان عن أبي مريم (١) عن أبي عبد الله عليه السلام أنه سأل عن الحصبة فقال : كان أبي ينزل الابطح قليلا ثم يدخل البيوت من غير أن ينام بالابطح فقلت له : أرايت من تعجل في يومين عليه أن يحصب ؟ قال : لا وقال : كان أبي ينزل الحصبة قليلا ثم يرتحل وهو دون خبط وحرمان.

قال في المدارك بعد ذكر الخبر المذكور ويستفاد من هذه الرواية أن التحصيب النزول بالحصبة ، وأنه دون خبط وحرمان، لكن لم أقف في كلام أهل اللغة على شيء يعتد به في ضبط هذين اللفظين، وتفسيرهما .

اقول : قال في الوافي في ذيل الخبر المذكور لعل المراد بمادون خبط وحرمان أن لا ينام فيه مطمئنا ولا يجاوزه محروماً من الاستراحة فيه، فإن الخبط بالمعجمة والموحدة طرح النفس حيث كان للنوم وفي بعض النسخ ذو خبط : يعني يرتحل ، وهو طارح نفسه للنوم ومحروم من النوم انتهى.

ونقل شيخنا المولى محمد تقي المجلسي في بعض الحواشي المنسوبة اليه بعد أن ذكر احتمال ما قدمنا ذكره عن الوافي أن في بعض كتب العامة دون حائط حرمان وذكر أنه كان هناك بستان ومسجد الحصبا كان قزيبا منه ثم قال شيخنا المشار اليه وهو أظهر.

### الفصل الثالث في وداع البيت الشريف

والخروج، ومسببات ذلك، وفيه مسائل : الاولى لاختلاف بين الاصحاب (رضوان الله عليهم) في ان من قضى مناسكه بمنى جازله أن ينصرف حيث شاء ، وان استحباب له العود الى مكة لوداع البيت.

روى الشيخ عن الحسين بن علي السري (٢) « قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام

(١) الفقيه ج ٢ ص ٢٨٩

(٢) التهذيب ج ٥ ص ٢٧٣ .



ما ترى في المقام بمنى بعد ما ينصرف الناس ؟ فقال : ان كان قد قضى نسكه فليقم ماشاء، وليذهب حيث شاء .

وحينئذ فمتى أراد الرجوع للوداع فقد ذكر بعض الاصحاب انه يستحب امام العود الى مكة صلاة ست ركعات بمسجد الخيف واستدل على ذلك بما تقدم في الموضع الخامس من رواية علي بن ابي حمزة، وأبى بصير من قوله عليه السلام «صل ست ركعات في مسجد منى في اصل الصومعة، وهذه الرواية لا اشعار فيها باستحباب الصلاة امام العود كما ذكروه، بل ظاهرها استحباب هذه الصلاة في هذا الموضع، أى وقت كان ثم انه بعد العود الى مكة يستحب له دخول الكعبة ، ويتأكد في حق الضرورة .

روى في الكافي عن علي بن خالد (١) عن حدثه عن ابي جعفر عليه السلام قال : كان يقول : الداخل الكعبة يدخل والله راض عنه، ويخرج عطلا من الذنوب . وعن ابن القداح (٢) عن جعفر عن ابيه عليه السلام قال : سأله عن دخول الكعبة قال : الدخول فيها دخول في رحمة الله ، و الخروج منها خروج من الذنوب ، معصوم فيما بقي من عمره، مغفور له ما سلف من ذنوبه .

وروى في الفقيه مرسلا قال : « و قال عليه السلام من دخل الكعبة بسكينة وهو ان يدخلها غير متكبر ولا متجبر غفر له » .

واما ما يدل على تأكده في حق الضرورة فهو ما رواه ثقة الاسلام في الصحيح عن سعيد الاعرج (٣) عن ابي عبد الله عليه السلام « قال : لا بد للضرورة ان يدخل الكعبة قبل ان يرجع الحديث .

(١) الكافي ج ٤ ص ٥٢٧ .

(٢) الكافي ج ٤ ص ٥٢٧ .

(٣) الفقيه ج ٢ ص ١٣٣ .

(٤) الكافي ج ٤ ص ٥٢٩ .

وعن ابا بن عثمان عن رجل (١) عن ابي عبد الله عليه السلام قال: يستحب للصورة ان يطاء المشعر الحرام، وان يدخل البيت .

وروى الشيخ في الصحيح عن حماد بن عثمان (٢) قال : سألت ابا عبد الله عليه السلام عن دخول البيت ؟ فقال : اما الصورة فيدخله، واما من قد حج فلا « وحمل على ان المنفى تأكد الاستحباب الثابت في حق الصورة .

وروى الصدوق (قدس سره) بسنده عن سليمان بن مهران (١) عن جعفر بن محمد عليه السلام في حديث « قال : قلت له : وكيف صار الصورة يستحب له دخول الكعبة دون من قد حج؟ قال : لان الصورة قاضى فرض مدعو الى بيت الله فيجب ان يدخل البيت الذى دعى اليه ، ليكرم فيه . »

و روى الحميرى فى قرب الاسناد عن عبد الله بن الحسن عن جده على بن جعفر (٢) « قال : سألت اخى موسى بن جعفر عليه السلام عن دخول الكعبة اواجب هو على كل من حج : قال : هو واجب أول حجة، ثم انشاء فعل وان شاء ترك . ثم انه يستحب لمن اراد الدخول ان يغتسل ثم تدخلها بسكينة ووقار بغير حذاء ولا يزيق ولا يمتخط وان يدعو بالمأثور ويصلى بين الاسطوانتين على الرخامة الحمراء ركعتين ، وفى كل زاوية ركعتين ، ويكبر مستقبلاً لكل ركن .

ويدل على مجموع هذه الاحكام جملة من الاخبار منها ما رواه ثقة الاسلام عطر الله مرقده فى الكافى عن معاوية بن عمار (١) عن أبى عبد الله عليه السلام قال : اذا أردت الكعبة فاغتسل قبل أن تدخلها ، ولا تدخلها بحذاء ، وتقول ، اذا دخلت : انك قلت : و من دخله كان آمناً فآمنى من عذاب النار، ثم تصلى ركعتين بين الاسطوانتين على الرخامة الحمراء، تقرأ فى الركعة الاولى حم السجدة، وفى الثانية

(١) (٢) التهذيب ج ٥ ص ١٩١ و ٢٧٧ .

(٣) الملل ص ٤٥٠ ط النجف الاشرف .

(٤) قرب الاسناد ص ١٠٤ .

(٥) الكافى ج ٤ ص ٥٢٨

عدد آياتها من القرآن وتصلى في زواياه ، وتقول : اللهم من تهاياً أو تعباً أو أهد واستعدلو فادة الى مخلوق رجاء رفته وجائزته ونوافله وفواضله ، فاليك يا سيدي تهيتي وتعبيتي واعدادي واستعدادي رجاء رفته ونوافلك وجائزتك ، فلا تخيب اليوم رجائي يا من لا يخيب عليه سائل ، ولا ينقصه ناثل ، فاني لم آتاك اليوم بعمل صالح قدمته ، ولا شفاعة مخلوق رجوته ، ولكن أتيتك مقرأ بالظلم والاسائة على نفسي فانه لا حاجة لي ولا عذر ، فأسألك يا من هو كذلك أن تعطيني مسألتي وتقبلني عثرتي ، وتقبلني برغبتي ، ولا تردني مجبوها ممنوعاً ولا خائباً ، يا عظيم يا عظيم يا عظيم ، أرجوك للعظيم ، أسألك يا عظيم أن تغفر لي الذنب العظيم ، لا اله الا أنت قال : ولا تدخلنها بحذاء ولا تبرق فيها ولا تمتخط فيها ، ولم يدخلها رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) الا يوم فتح مكة وعن اسمعيل بن همام (١) قال : قال أبو الحسن عليه السلام : دخل النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) الكعبة فصلى في زواياها الاربع وصلى في كل زاوية ركعتين»

وعن الحسين بن أبي العلا (٢) في الحسن قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) وذكرت الصلوة في الكعبة قال : بين العمودين تقوم على البلاطة الحمراء فان رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) صلى عليها ، ثم أقبل على أركان البيت وكبر الى كل ركن منه .

أقول: لا يبعد حمل التكبير هنا على ما دل عليه صحيحة معاوية بن عمار المتقدمة من صلوة ركعتين في كل زاوية ، لقوله : « ويكبر مستقبلاً لكل ركن ، فالتكبير هنا كناية عن صلاة ركعتين في كل زاوية ، وهي الاركان ، لأن المراد التكبير منفرداً كما فهمه الاصحاب .

وعن معاوية (٣) في الصحيح قال: رأيت العبد الصالح دخل الكعبة فصلى ركعتين على الرخامة الحمراء ثم قام فاستقبل الحائط بين الركن اليماني والغربي فوقع يده عليه ولزق به ودعا ، ثم تحول الى الركن اليماني فلقب به ودعا ، ثم أتى

الركن القريبى ثم خرج» وعن معاوية بن عمار (١) فى الصحيح فى دعاء الولد قال: افض عليك دلوأ من ماء زمزم ثم ادخل البيت فاذا قمت على باب البيت فخذ بحلقة الباب ثم قل : اللهم ان البيت بينك والعبد عبدك وقد قلت : من دخله كان آمنا فأمنى من عذابك وأجرنى من سخطك ، ثم ادخل البيت فصل على الرحامة الحمراء ركعتين ، ثم قم الى الاسطوانة التى بحذاء الحجر وألصق بها صدرك ثم قل : يا واحد يا أحد يا ماجد يا قريب يا بعيد يا عزيز يا حكيم لا تذرني فرداً وانت خير الوارثين، هبلى من لدنك ذرية طيبة انك سميع الدعاء ثم در بالاسطوانة فألصق بها ظهرك وبطنك وتدعو بهذا الدعاء فان يرد الله شيئاً كان»

وروى الصدوق فى كتاب العلل والاحكام فى الصحيح عن عبيد الله بن على الحلبي (٢) «قال: سألت أبا عبد الله ( عليه السلام ) يقتسلن النساء اذا أتبن البيت ؟ قال : نعم ان الله عز وجل يقول : (٣) «أن طهرا بيتى للطائفين والمكففين والركع السجود» فينبغى للعبد أن لا يدخل الا وهو طاهر ، قد غسل عنه العرق والأذى ، وتطهر .

ويستحب التكبير ثلاثا عند الخروج من الكعبة والدعاء بالمأثور و صلاة ركعتين عن يسار الدرجة ، ويمين الخارج لما رواه فى الكافى فى الصحيح عن عبيد الله بن سنان (٤) قال: سمعت أبا عبد الله ( عليه السلام ) وهو خارج من الكعبة وهو يقول: الله اكبر الله اكبر حتى قالها ثلاثا ، ثم قال اللهم لاتجهد بلاءنا ربنا ولا تشمت بنا اعداءنا فانك أنت الضار النافع ، ثم مبط فصلى الى جانب الدرجة جعل الدرجة عن يساره مستقبل الكعبة ليس بينه وبينها أحد ثم خرج الى منزله .

المسألة الثانية : لاختلاف بين الاصحاب (رضوان الله عليهم) فى استحباب

(١) الكافى ج ٤ ص ٥٣٠

(٢) العلل ص ٤١١ ط النجف الاشرف

(٣) سورة الحج الاية - ٣٦

(٤) الكافى ج ٤ ص ٥٢٩ -

طواف الوداع، والمعتمد في كيفية الوداع مارواه ثقة الاسلام وشيخ الطائفة (نور الله تعالى مرقيدهما) في الصحيح عن معاوية بن عمار (١) عن أبي عبدالله (عليه السلام) «قال اذا أردت أن تخرج من مكة فتأني أهلك فودع البيت وطف بالبيت أسبوعاً وان استطعت أن تستلم الحجر الاسود والركن اليماني في كل شوط فافعل، والا فافتح به واختم به، وان لم تستطع ذلك فموسع عليك، ثم تأني المستجار فتصنع عنده كما صنعت يوم قدمت مكة وتخير لنفسك من الدعاء ثم استلم الحجر الاسود ثم ألق بطنك بالبيت تضع يدك على الحجر والاخرى مما يلي الباب واحمد الله واثن عليه وصل على النبي وآله ثم قل : اللهم صل على محمد عبدك ورسولك ونيبك وأمينك وحبيبك ونجيبك وخيرتك من خلقك اللهم كما بلغ رسالتك وجاهد في سبيلك وصدع بأمرك وأوذى في جنبك وعبدك حتى أتاه اليقين ، اللهم اقبلني مفلحاً منجهاً مستجاباً لي بأفضل ما يرجع به أحد من وفدك من المغفرة والبركة والرحمة والرضوان والعافية (٢) » مما يسعني أن أطلب أن تعطيني مثل الذي أعطيته أفضل من عندك وتزيدني عليه » اللهم ان أمتني فاغفر لي وان أحييتني فارزقني من قابل ، اللهم لاتجعل آخر العهد من بيتك : اللهم اني عبدك وابن عبدك وابن أمتك حملتني على دوابك وسيرتني في بلادك حتى أقدمتني حرمك وأمنك وقد كان في حسن ظني بك ان تغفر لي ذنوبي فان كنت قد غفرت لي ذنوبي فازدد عني رضا ، وقربني اليك زلفى ، ولا تباعدني ، وان كنت لم تغفر لي فمن الان فاغفر لي قبل أن تنأى عن بيتك دارى فهذا أوان انصرفا ان كنت قد أذنت لي غير راغب عنك ولا عن بيتك ولا مستبدل بك ولا به ، اللهم احفظني من بين يدي ومن خلفي وعن يميني وعن شمالي حتى تبلغني أهلي ، فاذا بلغتني أهلي فساكنني مؤنة عبادك وعيالي، فانك ولي ذلك من خلقك ومنى » ثم اثت زمزم واشرب من مائها ثم اخرج وقل « آتبون تائبون عابدون لربنا حامدون الى ربنا راغبون الى الله

(١) الكافي ج ٤ ص ٥٣٠ التهذيب ج ٥ ص ٢٨٠

(٢) بين القوسين في التهذيب وليس في الكافي

راجعون انشاء الله قال: وان أباعبدالله ﷺ لما ودعها وأراد ان يخرج من المسجد الحرام خر ساجداً عند باب المسجد طويلاً ثم قام وخرج .

وعن ابراهيم بن أبى محمود ( ١ ) فى الصحيح قال رأيت ابا الحسن ﷺ ودع البيت فلما أراد أن يخرج من باب المسجد خر ساجداً ثم قام واستقبل القبلة فقال : اللهم انى انقلب على أن لا اله الا انت .

وعن على بن مهزيار (٢) فى الصحيح قال : رأيت أباجعفر الثانى ﷺ فى سنة خمس عشرة ومأتين ودع البيت بعد ارتفاع الشمس ، فطاف بالبيت يستلم الركن اليمانى فى كل شوط ، فلما كان فى الشوط السابع استلمه ، واستلم الحجر ومسح بيده ثم مسح وجهه بيده ، ثم أتى المقام وصلى خلفه ركعتين ، ثم خرج الى دبر الكعبة الى الملتزم فالتمز البيت وكشف الثوب عن بطنه ، ثم وقف عليه طويلاً يدعو ، ثم خرج من باب الحنطين وتوجه قال : فرأيت سنة سبع عشرة ومأتين ودع البيت ليلاً يستلم الركن اليمانى والحجر الاسود فى كل شوط فلما كان فى الشوط السابع التزم البيت فى دبر الكعبة قريباً من الركن اليمانى وفوق الحجر المستطيل وكشف الثوب عن بطنه ثم أتى الحجر الاسود فقبله ومسحه وخرج الى المقام ، فصلى خلفه ثم مضى ولم يعد الى البيت وكان وقوفه على الملتزم بقدر ما طاف بعض أصحابنا سبعة اشواط وبعضهم ثمانية .

وعن أبى اسماعيل ( ٣ ) « قال : قلت لابي عبدالله ﷺ هو ذا أخرج جعلت فداك فمن اين أودع البيت ، قال : تأتى المستجار بين الحجر والباب فتودعه من ثم ، ثم تخرج فتشرب من زمزم ثم تمضى ، فقلت : أصب على رأسى ، فقال : لا تقرب الصب » .

وعن قثم بن كعب (٤) « قال : قال أبو عبدالله ﷺ : انك لتدمن الحج قلت :

(١) الكافى ج ٤ ص ٥٣١ .

(٢) الكافى ج ٤ ص ٥٣٢ .

(٣) و (٤) الكافى ج ٤ ص ٥٣٢ .

أجل قال : فليكن آخر عهدك بالبيت أن تضع يدك على الباب و تقول : المسكين على بابك، فتصدق عليه بالجنة » .

وروى الشيخ فى التهذيب عن على ( ١ ) « عن أحدهما عليه السلام فى رجل لم يودع البيت ؟ قال : لأبأس به ان كانت به علة وكان ناسياً » .

وروى فى الكافى عن حماد عن رجل (٢) « قال : سمعت أبا عبد الله عليه السلام ، يقول : اذا طافت المرأة الحائض ثم أرادت أن تودع البيت فلتقف على أدنى باب من أبواب المسجد وتودع البيت » .

أقول:الظاهر أن المراد به أنه عرض لها الحيض بعد أن طافت طواف الوداع، قبل الاتيان بدعاء الوداع وقد صرح الاصحاح بسقوط الوداع عن الحائض لمكان الحيض. قال فى المنتهى: والحائض لاوداع عليها ولافدية على طواف الوداع الفائق بالحيض ، وهو قول عامة فقهاء الامصار، بل يستحب لها أن تودع من أدنى باب من أبواب المسجد، ولا تدخله اجماعاً، لانه يحرم عليها دخول المسجد .

أقول : وقد تقدم أنه اذا طافت المرأة أربعة أشواط من طواف النساء ثم حاضت فانها تنصرف ، وهو واضح الدلالة فى المراد .

المسألة الثالثة - من المستحبات قبل الخروج بعد الوداع الشرب من ماء زمزم، قال فى الدروس فى تعداد ما يستحب يومئذ «ورابعها : الشرب من ماء زمزم والاكتثار منه، والتضلع منه أى الامتلاء فقد قال النبى ﷺ (٣) «ماء زمزم لما شرب له»وقد روى حماد أن جماعة من العلماء شربوا منه لمطالب مهمة ما بين تحصيل علم وقضاء حاجة وشفاء من علة وغير ذلك فنالوها والاهم طلب المغفرة و الفوز بالجنة والنجاة من النار وغير ذلك، ويستحب حمله واهداه قال : وفى رواية معاوية «اسماء

(١) التهذيب ج ٥ ص ٢٨٢ .

(٢) الكافى ج ٤ ص ٤٥٠ .

(٣) المستدرک ج ٢ ص ١٤٣ .

زمزم: ركضة جبرائيل، وحفيرة اسماعيل، وحفيرة عبدالمطلب وزمزم وبرة والمضمونة والردا وشعبة وطعام ومطعم وشفاء سقم (١) .

أقول : وقد روى الصدوق مرسلًا (٢) قال : قال الصادق (عليه السلام) : ماء زمزم شفاء لما شرب له ، قال: وروى ان من روى من ماء زمزم احدث به شفاء، وصرف عنه به داء ، قال : وكان رسول الله (صلى الله عليه وآله) يستهدي ماء زمزم وهو بالمدينة وقد تقدم في الاخبار السابقة ما يدل على نحو ذلك .

ومنها الخروج من باب الحنطين كما دلت عليه رواية على بن مهزيار المتقدمة وقال في الدروس وهو باب بنى جمح وهو باباء الركن الشامى قيل وانما سمي باب الحنطين لبيع الحنطة عنده ، وقيل لبيع الحنوط .

قال المحقق الشيخ على ولم اجد أحداً يعرف موضع هذا الباب، فان المسجد قد زيد فيه فينبغى أن يتحرى الحاج موازة الركن الشامى ثم يخرج .

ومنها ان يخرج ساجداً عند خروجه كما تضمنه صحيحة معاوية بن عمار المتقدمة، وصحيحة ابراهيم بن أبى محمود (٣) وربما أوهم بعض العبارات كون السجود بعد الخروج من المسجد ، وليس كذلك ، فان ظاهر الخبرين المذكورين كونه فى المسجد .

ومنها أن يشتري بدرهم تمرأ ويتصدق به ناوياً للتكفير عما كان منه فى الاحرام، أو الحرم مما لا يعلم، لما رواه الصدوق فى الصحيح عن معاوية بن عمار (٤) عن أبى عبدالله (عليه السلام) قال: يستحب للرجل والمرأة أن لا يخرجوا من مكة حتى يشتريا بدرهم تمرأ فليصدقا به ، لما كان منهما فى احرامهما ، ولما كان فى حرم الله عز وجل»

وما رواه ثقة الاسلام (عطر الله مرقده) فى الصحيح أو الحسن عن معاوية بن عمار وحفص بن البختري جميعاً (٥) عن أبى عبدالله (عليه السلام) قال : ينبغى للحاج

(١) (٢) الوسائل الباب ٢٠- من ابواب مقدمات الطواف

(٣) الكافي ج ٤ ص ٥٣١ (٤) القفيه ج ٢ ص ٢٩٠

(٥) الكافي ج ٤ ص ٥٣٣



إذا قضى مناسكه وأراد أن يخرج أن يبتاع بدرهم تمرأ يتصدق به ، فيكون كفارة لما لعله دخل عليه في حجه من حك أو قملة سقطت أو نحو ذلك»

وعن أبي بصير (١) «قال : قال أبو عبدالله (عليه السلام) إذا أردت أن تخرج من مكة فاشتر بدرهم تمرأ فتصدق به قبضة قبضة فيكون لكل ما كان منك وفي احرامك وما كان منك بمكة»

ومنها أن لا يخرج من الحرمين بعد ارتفاع النهار حتى يصلي الظهرين لما رواه ثقة الاسلام عطر الله مرقده عن ابراهيم بن عبد الحميد (٢) «قال : سمعته يقول : من خرج من الحرمين بعد ارتفاع النهار قبل أن يصلي الظهر والعصر نودي من خلفه لاصحبك الله»

### خاتمة الكتاب فيها مطلبان

المطلب الاول: في النوادر والزيارات وما يتعلق بذلك من البحوث والتحقيقات وفيه فصول :

الفصل الاول : روى ثقة الاسلام عطر الله مرقده في الصحيح عن الحلبي (٣) عن أبي عبدالله (عليه السلام) قال : سأله عن قول الله عز وجل من دخله كان آمناً قال : إذا أحدث العبد في غير الحرم جنابة ثم فرأى الحرم لم يسع لاحد أن يأخذه في الحرم ، ولكن يمنع من السوق ولا يبيع ولا يطعم ولا يسقى ولا يكلم ، فإنه إذا فعل ذلك به يوشك أن يخرج فيؤخذ ، وإذا جنى في الحرم جنابة أقيم عليه الحد في الحرم لانه لم يدع للحرم حرمة .

وعن معاوية بن عمار (٤) في الصحيح أو الحسن «قال : سألت أبا عبد الله

(١) الكافي ج ٤ ص ٥٣٣

(٢) الكافي ج ٤ ص ٥٤٣

(٣) الكافي ج ٤ ص ٢٢٦

(٤) الكافي ج ٢ ص ٢٢٨

(عليه السلام) عن رجل قتل رجلاً في الحل ثم دخل الحرم فقال: لا يقتل ولا يطعم ولا يسقى ولا يبايع ولا يؤوى حتى يخرج من الحرم فيقام عليه الحد ، قلت : فما تقول في رجل قتل في الحرم أو سرق قال: يقام عليه الحد صاغراً أنه لم ير للحرم حرمة وقد قال الله عز وجل (١) «ومن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم» فقال: هذا هو في الحرم فقال : لاعدوان الاعلى الظالمين»

وعن علي بن أبي حمزة (٢) عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال : سألته عن قول الله عز وجل (٣) «ومن دخله كان آمناً» قال : ان سرق سارق بغير مكة أو جنى جناية على نفسه فقر الى مكة لم يؤخذ مادام بالحرم حتى يخرج منه ، ولكن يمنع من السوق فلا يبايع ولا يجالس حتى يخرج منه فيؤخذ ، وان أحدث في الحرم ذلك الحدث أخذ فيه»

وروى الصدوق في الفقيه والشيخ في التهذيب عن ابن أبي عمير عن هشام بن الحكم (٤) عن أبي عبد الله (عليه السلام) في الرجل يجنى في غير الحرم ثم يلجأ الى الحرم قال : لا يقام عليه الحد ولا يطعم ولا يسقى ولا يكلم ولا يبايع ، فانه اذا فعل به ذلك يوشك أن يخرج فيقام عليه الحد ، وان جنى في الحرم جناية أقيم عليه الحد في الحرم فانه لم ير للحرم حرمة»

أقول : ما اشتملت عليه هذه الاخبار من الاحكام المذكورة مما لا خلاف فيه بين أصحابنا (رضوان الله عليهم)، الا أن عباراتهم في هذا المقام ربما اشعرت بنوع من منافات للاخبار المذكورة ونحوها ، حيث قالوا : من أحدث حدثاً في غير الحرم والتجأ الى الحرم ضيق عليه في المطعم والمشرب حتى يخرج فيقام عليه الحد ، ولفظ التضييق لم يقع في شيء من روايات المسألة، وقد فسر التضييق بأن يطعم ويسقى

(١) الكافي ج ٢ ص ٢٢٧

(٢) سورة البقرة الآية - ١٩٠

(٣) سورة آل عمران الآية : ٩٧

(٤) التهذيب ج ١٠ ص ٤١٦ الفقيه ج ٤ ص ٨٥

مالايحتمله مثله عادة ، أو ما يسد الرمق ، ولاريب أن كلا من المعنيين مناسب للفظ التضييق ، الا ، انه كما عرفت لا أثر له فى النصوص ، وانما ظاهرها عدم اطعامه وسقيه بالكلية ، ولومات جوعاً وعطشا

ثم ان بعض الاصحاب الحق بالحرم مسجدالنبي ﷺ ومشاهد الائمة ﷺ محتجاً باطلاق اسم الحرم عليها فى بعض الاخبار ، ولاريب فى ضعفه .

وروى فى الكافى عن عبدالمخالق الصيفى (١) قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن قول الله عزوجل (٢) «ومن دخله كان آمناً» فقال : لقد سألتنى عن شىء مأسألتنى أحد الا من شاء الله قال : من أم هذا البيت وهو يعلم أنه البيت الذى أمره الله عزوجل به ، وعرفنا أهل البيت حق معرفتنا كان آمناً فى الدنيا والاخرة ، ورواه الصدوق مرسل بدون قوله «لقد سألتنى عن شىء مأسألتنى الامن شاء الله ، ولا» ثم قال

أقول : لانفاة بين هذا التفسير و بين ما تقدم ، فان هذا من الباطن وذلك من الظاهر ، والمراد بقوله عليه السلام «آمناً فى الدنيا والاخرة» أى من سخط الله وعذابه وروى فى الكافى فى الصحيح أو الحسن وفى الفقيه عن معاوية بن عمار (٣) «قال : أتى أبو عبد الله عليه السلام فى المسجد فقيل له : ان سباً من سباع الطير على الكعبة ليس يمر به شىء من حمام الحرم الا ضربه فقال : انصبوا له واقتلوه فانه قد الحد» وعن معاوية بن عمار (٤) فى الصحيح قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن قوله الله عزوجل (٥) «ومن يرد فيه بالحاد بظلم» فقال : كل ظلم الحاد ، وضرب الخادم من غير ذنب من ذلك الاحاد» قيل : الباء فى «بالحاد» زائدة ، تقديره ومن يرد فيه الاحاداً وفى بظلم المتعدية

و عن أبى الصباح الكنانى (٦) قال : سألت ابا عبد الله عليه السلام ، عن قول الله عزوجل : «ومن يرد فيه بالحاد بظلم نذقه من عذاب اليم» فقال : كل ظلم يظلم الرجل نفسه بمكة من سرقة أحد أو ظلم أحد أو شىء من الظلم فانى أراه الاحاداً ولذلك كان يتقى

(١) الكافى ج٤ ص٤٥٥ الفقيه ج٢ ص١٣٣ (٢) سورة آل عمران الآية : ٩٧

(٣) (٤) (٦) الكافى ج٤ ص٢٢٧ (٥) سورة الحج الآية - ٢٤

أن يسكن الحرم» وروى الصدوق مثله ، وزاد في آخره ولذلك كان يتقى الفقهاء أن تسكن مكة

وروى الشيخ في الصحيح عن الحلبي (١) قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن قول الله عز وجل (٢) «و من يرد فيه بالحد بظلم نذقه من عذاب اليم» فقال : كل الظلم فيه الحد حتى لو ضربت خادمك ظلما خشيت ان يكون الحد أول ذلك كان الفقهاء يكرهون سكنى مكة

أقول : قد دلت هذه الاخبار وأمثالها على كراهة سكنى مكة و يستنبط منها كراهة ذلك أيضا في سائر الاماكن المشرفة والمشاهد المعظمة ، والوجه في ذلك هو أن شرف المكان كما يقتضى تضاعف أجر الطاعات فيه من حيث شرفه يقتضى أيضا تضاعف جزاء المعاصي من حيث هتك حرمة ، ألا ترى الى نساء النبي ﷺ لمزيد قريهن منه ﷺ والفوز بشرف أمومة المؤمنين قد ضاعف لهم الاجر بقوله ( ٣ ) «ومن يقنت منكن لله ورسوله تعمل صالحا نؤمها أجرها مرتين وأعتدنا لها رزقا كريما» وقال ( ٤ ) «لستن كاحد من النساء ان اتقين» ثم ضاعف لهم العذاب بالمعاصي فقال (٥) «يانساء النبي من يأت منكن بفاحشة مبينة يضاعف لها العذاب ضعفين» وهكذا يكون الحكم في جميع الاماكن الشريفة والازمان المتينة ،

والمشهور بين الاصحاب كراهة المجاورة بمكة ، وعلل ذلك بوجوه : منها الخوف من الملالة وقلة الاحترام ، والخوف من ملابس الذنب ، فان الذنب فيها عظيم ، أو بأن المقام فيها يقسى القلب ، أو من سارع الى الخروج منها يدوم شوقه اليها ، وذلك مراد الله عز وجل ، وجميع هذه التوجيهات مروية ، وقد ورد في الاخبار ما يدل على استحباب المجاورة ، كصحيحة علي بن مهزيار (٦) قال : سألت أبا الحسن (عليه السلام) «عن المقام بمكة أفضل أو الخروج الى بعض الامصار؟ قال : المقام

(١) التهذيب ج ٥ ص ٤٢٠ (٢) سورة الحج الاية ٢٥-

(٣) (٤) (٥) سورة الاحزاب الاية ٣١ و ٣٢ و ٣٣

(٦) التهذيب ج ٥ ص ٤٧٦

عند بيت الله أفضل»

وروى ابن بابويه فى كتاب من لا يحضره الفقيه (١) مرسلًا عن الباقر عليه السلام قال : من جاوز بمكة سنة غفر الله له ذنوبه ولاهل بيته ، ولكل من استغفر له ولعشيرته ولجيرانه ذنوب تسع سنين قدمضت، وعصموا من كل سوء أربعين ومائة سنة، ثم قال : و الانصراف و الرجوع أفضل من المجاورة و الجمع بين الاخبار ممكن لجمل مادل على استحباب الجوار على ما اذا امن من نفسه وقوع الذنب فيها كما عرفت من الاخبار المتقدمة .

وروى الشيخ عن أيوب بن أعين (٢) عن أبي عبد الله (عليه السلام) «قال: ان امرأة كانت تطوف وخلفها رجل فاخرجت ذراعها فتال بيده حتى وضعها على ذراعها، فاثبت الله يده فى ذراعها حتى قطع الطواف فأرسل الى الامير واجتمع الناس وأرسل الى الفقهاء وجعلوا يقولون : اقطع يده، فهو الذى جنى الجنابة فقال: هيئنا أحد من ولد رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) فقالوا : نعم الحسين بن على قدم الليلة ، فأرسل اليه فدعاه فقال انظر مالقيا دان ، فاستقبل القبلة ورفع يده ومكث طويلا يدعو ثم جاء اليهما حتى خلص يده من يدها ، فقال الامير : ألانعابه بما صنع؟ فقال: لا، اول أقول: لا يبعد أن يكون الجانى من الشيعة الامامية ، وأنه مالحقه من الخزي والفضيحة حصل له الندم والتوبة ، فلذلك عفى عنه ولم يعاقبه.

وروى الحميرى فى قرب الاسناد عن أحمد بن محمد بن عيسى عن أحمد بن محمد بن أبي نصر (٣) عن الرضا (عليه السلام) «قال : سأله صفوان و أنا حاضر عن الرجل يؤدب مملوكه فى الحرم؟ فقال : كان أبو جعفر (عليه السلام) يضرب فسطاطه فى حد الحرم بعض أطنابه فى الحرم وبعضها فى الحل، فاذا أراد أن يؤدب بعض

(١) الفقيه ج ٢ ص ١٤٦

(٢) التهذيب ج ٥ ص ٤٧٠

(٣) الوسائل الباب ١٤ من ابواب مقدمات الطواف

خدمه أخرجه من الحرم وأدبه فى الحل» وروى الشيخ عن أبى الصباح الكنانى (١)  
«قال: قلت لأبى عبد الله عليه السلام: ما تقول فىمن أحدث فى المسجد الحرام متعمداً؟  
قال: يضرب رأسه ضرباً شديداً ثم قال: ما تقول فىمن أحدث فى الكعبة متعمداً؟  
قال: يقتل»

أقول: المراد بالحدث هنا البول والغائط لما ورد فى خبر آخر فى الفرق  
بين الإسلام والإيمان رواه الصدوق (٢) «قال: قال الصادق عليه السلام: فى حديث  
يذكر فيه الإسلام والإيمان و لو أن رجلاً دخل الكعبة فبال فيها معانداً خرج من  
الكعبة ومن الحرم وضربت عنقه.

وعن أبى الصباح الكنانى (٣) «قال: قلت لأبى عبد الله عليه السلام، أيهما أفضل الإيمان  
أو الإسلام، فإن من قبلنا يقولون أن الإسلام أفضل من الإيمان، فقال: الإيمان أرفع  
من الإسلام قلت: فأوجدنى ذلك قال: ما تقول فىمن أحدث فى المسجد الحرام متعمداً؟  
قال: قلت: يضرب ضرباً شديداً قال: أصبت قال: فما تقول فىمن أحدث فى الكعبة  
متعمداً؟ قال: قلت: يقتل، قال: أصبت.

الفصل الثانى: روى ثقة الإسلام فى الكافى عن الحسين بن أبى العلاء فى  
الحسن (٤) «قال: قال أبو عبد الله (عليه السلام): ان معاوية أول من علق على بابه  
مصرعين بمكة فممنع حاج بيت الله ما قال الله عز وجل (٥) «سواء العاكف فيه والباد»  
وكان الناس اذا قدموا مكة نزل المبادئ على الحاضر حتى يقضى حجه، وكان  
معاوية صاحب السلسلة التى قال الله تعالى (٥) «فى سلسلة ذرعا سبعون ذراعاً

(١) التهذيب ج ٥ ص ٤٦٩

(٢) الفقيه ج ١ ص ١٩٣

(٣) الوسائل الباب - ٤٦ من ابواب مقدمات الطواف

(٤) الكافى ج ٤ ص ٢٤٣

(٥) سورة الحج الآية: ٢٥

(٥) الحاقة: الآية ٣١ و ٣٢

فاسلكوه انه كان لا يؤمن بالله العظيم» وكان فرعون هذه الامة».

وعن يحيى بن أبي العلاء (١) «عن أبي عبد الله عن أبيه (عليهما السلام) قال: لم يكن لدور مكة ابواب كان أهل البلدان يأتون بقطرانهم فيدخلون فيضربون بها فكان أول من بوبها معاوية» (لعمري الله) قال في الوافي: القطران كانه جمع قطار الابل كالجدار وأما قطوان بالواو كما يوجد في بعض النسخ فلم نجد له معنى محصلاً. وروى الشيخ في الحسن عن الحسين بن أبي العلاء (٢) «قال ذكر أبو عبد الله (عليه السلام) هذه الآية «سواء العاكف فيه والباد» قال: كسنت مكة ليس على شيء منها باب، وكان أول من علق على باب المصراعين معاوية بن أبي سفيان وليس ينبغي لاحد ان يمنع الحاج شيئاً من الدور ومنازلها»

وعن حفص بن البختري (٣) في الصحيح عن أبي عبد الله عليه السلام قال: ليس ينبغي لأهل مكة أن يجعلوا على دورهم أبواباً، وذلك أن الحاج ينزلون معهم في ساحة الدار حتى يقضوا حاجهم».

وروى الصدوق في العلل مسنداً في الصحيح عن عبيد الله بن علي الحلبي (٤) عن أبي عبد الله (عليه السلام) «قال: سألت عن قول الله عز وجل (٥) «سواء العاكف فيه والباد» فقال: لم يكن ينبغي ان يصنع على دور مكة أبواب، لان للحاج ان ينزلوا معهم في دورهم في ساحة الدار حتى يقضوا مناسكهم، وأن من جعل لدور مكة أبواباً معاوية» ورواه في الفقيه مرسلًا قال: سئل الصادق (عليه السلام) عن قول الله تعالى وساق الحديث

وروى عبد الله بن جعفر الحميري في قرب الاسناد عن الحسين بن علوان (٦) «عن جعفر عن أبيه عن علي (عليهم السلام) أنه نهى أهل مكة أن يواجروا دورهم وأن يعلقوا أبواباً وقال: «سواء العاكف فيه والباد» قال: وفعل ذلك أبو بكر وعمر

(١) الكافي ج ٤ ص ٢٤٢ (٢) التهذيب ج ٥ ص ٤٢٠

(٣) (٤) (٦) الوسائل الباب ٣٢ من ابواب مقدمات الطواف

(٥) سورة الحج الآية - ٢٥

وعثمان وعلى حتى كان فى زمن معاوية» .

وعن السندى بن محمد عن أبى البخرى (١) عن جعفر عن أبىه عن على ؑ أنه كره اجارة بيوت مكة وقرأ «سواء العاكف فيه والباد» .

و روى على بن جعفر فى كتابه (٢) عن أخيه موسى (عليه السلام) « قال: وليس ينبغى لاهل مكة أن يمنعوا الحاج شيئاً من الدور ينزلونها

اقول: المشهور بين المتأخرين أن المنع من سكنى الحاج بالابواب ونحوها انما هو على جهة الكراهة، و نقلوا عن الشيخ (رحمة الله عليه) القول بالتحريم، وردوه بما اشتملت عليه صحيحة حفص بن البخرى، ورواية الحسين بن ابى العلا ونحوهما من لفظ ليس ينبغى، فانه ظاهر فى الكراهة، ونقل عن الشيخ فخر الدين فى شرح القواعد أنه استدك للشيخ بأن مكة كلها مسجد لقوله تعالى (٣) سبحانه الذى اسرى بعبده ليلا من المسجد الحرام الى آخره وكان الاسراء من دار أم هانى، واذا كانت كذلك فلا يجوز منع أحد منها لقوله تعالى (٤) «سواء العاكف فيه والباد» وردبانه استدلال ضعيف، أما أولا فلان الاجماع القطعى منعقد على خلافه، وأما ثانياً فلمنع كون الاسراء من بيت أم هانى، ثم لو سلمنا لجاز مروره بالمسجد الحرام ليتحقق الاسراء منه حقيقة :

أقول: الاظهر فى الاستدلال للشيخ (رحمة الله عليه) انما هو بظاهر الآية فان ظاهرها مساواة البادى للحاضر فى الانتفاع بمساكنها ودورها حتى يقضوا نسكهم واذا كان حقاً شرعياً لهم فمنهم منه محرم كما ينادى به قوله (عليه السلام) فى الرواية الاولى فمنع حاج بيت الله ما قال الله تعالى «سواء العاكف فيه والباد» بمعنى أنه ممنعهم حقاً قد فرض الله لهم فى كتابه وأما التمسك بقوله «فليس ينبغى» فقد عرفت فى غير موضع أن هذا اللفظ قد ورد بمعنى التحريم فى الاخبار بما لا يحصى كثرة، وقد بينا أنه

(٢-١) الوسائل الباب ٣٢ من ابواب مقدمات الطواف

(٣) سورة الاسراء الآية ١

(٤) سورة الحج الآية - ٢٥



من الالفاظ المتشابهة فى الاخبار التى لاتحمل على أحد المعنيين الابقرينة ، وان كان فى العرف الظاهريين الناس الآن انما هو بمعنى مذكروه الا انه لا عبرة به .  
و بالجملة فالاعتماد فى الاستدلال على ظاهر الآية بالتقريب الذى ذكرناه ، ويخرج ماورد فى رواية قرب الاسناد من نهى أمير المؤمنين عليه السلام أهل مكة أن يواجرُوا دورهم، وأن يعلقوا أبواباً الذى هو حقيقة فى التحريم - شاهداً على مذكرناه وتكاثر هذه الاخبار بانكار ذلك على معاوية وذمه بها وأنهما من بدعه بالتحريم أنسب والى الانطباق عليه أقرب .

الفصل الثالث روى الشيخ فى الصحيح عن يعقوب بن شعيب ( ١ ) « قال : سألت ابا عبدالله عليه السلام عن اللقطة ونحن يومئذ بمنى فقال : أما بأرضنا هذه فلا تصلح، واما عندكم فان صاحبها الذى يجدها يعرفها سنة فى كل مجمع، ثم هى كسبيل ماله » .

وعن الفضيل بن يسار (٢) فى الصحيح «قال : سألت أبا جعفر (عليه السلام) عن لقطة الحرم فقال: لاتمس ابداً حتى يجىء صاحبها فيأخذها قلت : فان كان مالا كثيراً، قال : فان لم يأخذها الامثلك فليعرفها » .

وعن على بن ابى حمزة ( ٣ ) « قال : سألت العبد الصالح عليه السلام عن رجل وجد ديناراً فى الحرم فأخذه قال: بش ما صنع ما كان ينبغي له ان يأخذ قلت: ابتلى بذلك، قال : يعرفه، قلت : فانه قد عرفه فلم يجد له باغيا ، قال : يرجع الى بلده فيتصدق به على اهل بيت من المسلمين، فان جاء طالبه فهو له ضامن » .

وعن ابراهيم بن عمر اليماني ( ٤ ) فى الصحيح عن أبى عبدالله عليه السلام قال : اللقطة لقطتان : لقطة الحرم تعرف سنة ، فان وجدت صاحبها والاتصفت بها ولقطة غيره تعرف سنة، فان لم تجد صاحبها وهى كسبيل مالك » .

ورواه فى الكافى فى الصحيح أو الحسن مثله، الا انه قال فى آخره : « فان

(١) التهذيب ج ٥ ص ٤٢١ الوسائل الباب - ٢٨ من ابواب مقدمات الطواف

(٢) (٣) (٤) الوسائل باب ٢٨ من ابواب مقدمات الطواف .

جاء صاحبها والافهى كسيل مالك .

وعن ابراهيم بن ابى البلاد عن بعض اصحابه ( ١ ) عن ابى الحسن الماضى عليه السلام قال: لقطه الحرم لاتمس بيدولا رجل ولوان الناس تركوها لجاء صاحبها فأخذها .

وروى فى الكافى عن الفضيل بن يسار ( ٢ ) قال : سألت ابا عبدالله عليه السلام عن الرجل يجد اللقطه فى الحرم ، قال : لايمسها واما انت فلا بأس ، لانك تعرفها .

وعن فضيل بن غزوان (٣) فى الصحيح قال : كنت عند ابى عبدالله عليه السلام فقال له الطيار ان حمزة ابنى وجد ديناراً فى الطواف قد انسحق كتابته قال هوله « وعن محمد بن رجا الخياط (٤) قال : كتبت الى الطيب (عليه السلام) انى كنت فى المسجد الحرام فرأيت ديناراً فأهويت اليه لآخذه فاذا أنا بآخر «فنجيت الحصا» (٥) فاذا أنا بثالث ، فأخذتها فعرفتها فلم يعرفها أحد فماترى فى ذلك ، فكتب : فهمت ما ذكرت من أمر الدنانير فان كنت محتاجاً فتصدق بثلاثها ، وان كنت غنياً فتصدق بالكل»

أقول : الكلام فى هذه الاخبار يقع فى مواضع : الاول: قد اختلفت الاصحاب (رضوان الله عليهم) فى لقطه الحرم فقال الشيخ فى النهاية : اللقطه ضربان ضرب يجوز أخذه ولا يكون على من أخذه ضمانه ولا تعريفه ، وهو ما كان دون الدرهم ، أو يكون قد وجده فى موضع خربان قدياد أهله واستنكر رسمه ، وضرب لا يجوز أخذه ، فان أخذه لزمه حفظه وتعريفه ، وهو على ضربين ، ضرب يجده فى الحرم

(١) التهذيب ج ٨ ص ٣٩٠ .

(٢) الكافى ج ٤ ص ٢٣٩ .

(٣) التهذيب ج ٦ ص ٣٩٥ .

(٤) الكافى ج ٤ ص ٢٣٩ وفيه الارجائى

(٥) فى الكافى «ثم بحثت الحصا»

فيجب تعريفه سنة، ثم يتصدق به ، وضرب يجده في غير الحرم فيلزمه أيضاً أن يعرفه سنة ، فان جاء صاحبه رده عليه ، وان لم يجىء كان كسييل ماله»  
قال في المختلف بعد نقل ذلك: هذا الكلام : يشعر بأن ما يجده في الحرم مما يقل قيمته عن درهم يجوز أخذه ، وكذا عبارة ابن البراج في الكامل وابن ادريس ، ثم نقل عن علي بن بابويه قال : اللقطة لقطتان : لقطة الحرم ، ولقطة غيره ، فأما لقطة الحرم فانها تعرف سنة، فان جاء صاحبها والاتصدق بها ، ولقطة غير الحرم تعرفها سنة ، فان جاء صاحبها والاكسييل مالك وان كانت دون الدرهم فهي لك . ثم قال : وهذا يشعر بأن المأخوذ في الحرم يجب تعريفه مطلقاً ، وكذا عبارة ابيه في المقنع .

ثم نقل عن الشيخ المفيد نحوه من عبارة الشيخ علي بن بابويه ، وحاصلها في الدلالة على أن لقطة الحرم يجب تعريفها مطلقاً فان عرف صاحبها ، والاتصدق بها ولقطة غير الحرم يعرفها كذلك ، فان عرف صاحبها والاتصرف فيها الذي وجدها ولا بأس أن يتنفع بما يجده مما لم يبلغ قيمته درهما واحدا ولا يعرفه ، ثم نقل عن سلال ما يشعر بموافقة الشيخ في اباحة ما ينقص عن الدرهم في الحرم ، ثم اختار مذهب الشيخ علي بن بابويه.

أقول: وقد ظهر من ذلك أن محل الخلاف هنا فـى أن ما ينقص عن درهم من لقطة الحرم هل يجوز تملكه من غير تعريف أم لا ؟ فظاهر الشيخ في النهاية ومن تبعه أول، وظاهر الشيخ علي بن بابويه والشيخ المفيد الثاني .

والعجب انه في المختلف قال في صدر البحث : لا يجوز تملك لقطة الحرم اجماعاً ، بل يجب تعريفها حولا ثم يتخير بعده بين الاحتفاظ والصدقة، وهذا الكلام كما ترى يؤذن بدعوى الاجماع على عدم جواز تملكها ، وان كانت أقل من درهم ، مع أنه نقل الخلاف المذكور في اثناء البحث .

ثم ان ظاهر عبارة الشيخ المتقدمة أن ما كان درهماً فماذا لا يجوز أخذه ولا التقاطه من الحرم كان أو غيره ، وقيل : انه لا يحل لقطة الحرم قليلة كانت أو كثيرة،

وبه صرح المحقق في كتاب الحج من الشرايع، وعزاه في المدارك الى الشيخ في النهاية، وعبارته المتقدمة كما عرفت لاتساعده، اذ ظاهرها انما هو ما كان درهماً فصاعداً وقيل بالكراهة، وهو اختياره في النافع.

وقيل يجوز التقاط القليل مطلقاً، والكثير على كراهية مع نية التعريف، وهو خيرة المحقق في كتاب اللقطة على ما ذكره في المدارك، والظاهر ان من ذهب الى التحريم مطلقاً أخذ بظاهر النهي عن أخذها، ومنها كما في صحيحة الفضيل بن يسار ورواية ابراهيم ابن ابي البلاد، ورواية علي بن أبي حمزة وغيرها الا انه ينافيه قوله (عليه السلام) في صحيحة الفضيل، «فان لم يأخذها الا مثلك فليعرفها» فانه مما يؤذن بالرخصة، وجواز الاخذ لمثله، ومثله قوله (عليه السلام) في رواية الاخرى، «واما انت فلا بأس».

ومن هنا قيل بالكراهة سيما مع ورود النهي أيضاً في غير لقطة الحرم، كما في حسنة الحسين بن أبي العلاء (١) «قال: ذكرنا لابي عبد الله (عليه السلام) اللقطة فقال: لاتعرض لها فان الناس لو تركوها لجاء صاحبها حتى يأخذها»

وقول علي (عليه السلام) في رواية مسعدة بن زياد (٢) عن الصادق (عليه السلام) «اياكم واللقطة، فانها ضالة المؤمن، وهي حريق من حريق جهنم» الا أنك قد عرفت من ظاهر عبارة الشيخ المتقدمة القول بالتحريم مطلقاً، وان كان من غير لقطة. وامان قال بالتحريم في خصوص الدرهم فما زاد كما هو ظاهر عبارة النهاية ولعله خصص عموم هذه الاخبار بأخبار حواز أخذ ما تنقص عن الدرهم

ومن فصل بين الكثير والقليل لعله نظر الى ظاهر صحيحة الفضيل بن يسار مع ما دل على جواز التقاط ما دون الدرهم.

وكيف كان فمع أخذها وتعريفها قليل: انه يتخير بين الحفظ فتكون أمانة عنده وبين الصدقة، فان تصدق بها بعد الحول، ففي الضمان قولان للشيخ: أحدهما ثبوته

(١) التهذيب ج ٦ ص ٣٩٠ الرقم ٦١

(٢) الفقيه ج ٢ ص ١٧٦

قال فى النهاية فى باب آخر من فقه الحج ، وكذا فى المبسوط والخلاف ، وبه قال ابن الجنيد وابن ادریس .

والقول الثانى فى باب اللقطة من النهاية أنه لاضمان عليه ، وهو قول المفيد وابن البراج ، وسلاح ، وابن حمزة ، والمحقق فى كتاب الحج من الشرايع ، ونسبه فى المختلف أيضا الى ولده ، وجعل الاقوى الاول .

أقول : ويأتى على ما قدمناه القول بجواز التقاط مادون الدرهم وتملكه تخصيص البحث هنا بما زاد على ذلك ، ونقل عن المحقق فى كتاب اللقطة أنه جوز تملك مادون الدرهم دون الزايد ، فخير بين ابقائه أمانة والتصدق به ولاضمان أقول : أما ما ذكره من التخيير بين الحفظ والتصدق فالروايات المتقدمة خالية عنه ، فانها كلها متفقة على التصديق سوى رواية الفضيل بن غزوان ، وسيجب الكلام فيها انشاء الله

وأما ما قيل : من عدم الضمان على تقدير التصديق ، فلعل منشؤه اطلاق الامر بالتصدق فى صحيحة ابراهيم بن عمر اليماني ، ورواية محمد بن رجا الخياط ، ومتى كان مأموراً بالصدقة وقد امتثل فلا يتعقبه ضمان ، الا أن رواية على بن أبى حمزة قد دلت على الضمان متى جاء طالبه ، فيجب تقييد اطلاق الخبرين بها ، وبذلك تقوى القول بالضمان كما اختاره فى المختلف .

الثانى قال فى المختلف : كلام الشيخ يشعر بمنع أخذ ما زاد على الدرهم من اللقطين ، وكذا قال ابن البراج ، وقال ابن على بن بابويه أفضل ما تستعمله فى اللقطة اذا وجدتها فى الحرم أو غير الحرم أن تتركها ولا تمسها ، وهو يدل على أولوية الترك ، والاشهر الكراهة

ثم استدلل للقائلين بالتحريم بعصمة مال الغيرو بحسنة الحسين بن أبى العلماء المتقدمة ، وأجاب عنها بأنه لامنافاة بين عصمة مال الغيرو والاتقاط ، فانما لا تملكه اياها بمجردة ، بل تأمره بالتعريف والاتقاط ، وذلك لحفظ لها قال : وقد روى زرارة (١)

عن الباقر (عليه السلام) «قال: سألته عن اللقطة ، فأراني خاتماً فى يده من فضة ، قال : ان هذا مما جاء به السيل وانا أريد ان اتصدق به» و ذلك يدل على التسويغ أقول : و الذى يقرب عندى من الاخبار الواردة فى اللقطة مطلقا فى الحرم أو غيره هو تحريم رفعها، لان الاخبار قد تكاثرت بالنهى عن ذلك الذى هو حقيقة فى التحريم مؤكداً بذلك بقول على عليه السلام فى رواية مسعدة المتقدمة وهى حريق من حريق جهنم، وقوله عليه السلام فى رواية على بن أبى حمزة بشس ماصنع، غاية الامر أنه رخص للثقة الامين جواز ذلك ، كما دلت عليه صحيحة الفضيل بن يسار، ورواية الاخرى وبذلك يظهر قوة مذهب اليه الشيخ ومن تبعه .

الثالث قال فى المختلف: قال على بن بابويه : وان وجدت فى الحرم دينارا مطلقا فهو لك لاتعرفه ، وكذا قال ابنه فى كتاب من لا يحضره الفقيه، والمشهور التحريم ، للعموم الدال على المنع من أخذ لقطة الحرم ، احتج بما رواه الفضيل بن غزوان ثم ساق الرواية كما قدمناه ، ثم قال : والجواب المعارضة بما تقدم من الاحاديث .

أقول : لا يخفى أن ما نقله عن الشيخ على بن بابويه فى هذا المقام من عباراته المنقولة فى المواضع الثلاثة انما هو مأخوذ من كتاب الفقه الرضوى (١) حيث قال فى الكتاب المذكور فى باب اللقطة اعلم أن اللقطة لقطتان: لقطة الحرم، ولقطة غير الحرم فأما لقطة الحرم فانها تعرف سنة، فان جاء صاحبها والاتصفت بها، وان كنت وجدت فى الحرم دينارا مطلقا فهو لك لاتعرفه، ولقطة غير الحرم تعرفها أيضاً سنة، فان جاء صاحبها والا فهى كسبيل مالك ، وان كان دون درهم فهو لك حلال - الى أن قال عليه السلام وأفضل ما تستعمله فى اللقطة اذا وجدت فى الحرم أو غير الحرم أن تتركها فلا تأخذها ولا تمسها ، ولو أن الناس تركوا ما وجدوا جاء صاحبها وأخذها « ومنه يعلم أن مستند الشيخ المذكور فيما ذكره من هذه الاحكام وغيرها معايرت فيما تقدم انما هو الكتاب المذكور، وان كانت ثمة أخبار تدل على ذلك أيضاً .

(١) المستدرک ج ٢ ص ١٤٤ نقل صدرها ونقل ذيلها فى ج ٣ ص ١٥٤ .

نعم يبقى الكلام في أن الاخبار كما عرفت قد دلت على عدم جواز تملك لقطة الحرم ، وهو وجه الفرق بين لقطة غير الحرم وغيره ، فان الحكم في لقطة الحرم التخيير بين التملك والصدقة ، والحفظ أمانة ، وأما لقطة الحرم فقد عرفت من كلامهم أن الحكم فيها التخيير بين الحفظ والصدقة ، والظاهر من الاخبار كما عرفت انما هو الصدقة ، فالتملك فيها غير جائز ، وهذا الخبر قد دل على جواز التملك في خصوص الدينار المطلس ، وقد دل الخبران المذكوران على جواز تملكه ، فالواجب هو تخصيص الاخبار المذكورة بهما في خصوص هذا الفرد .

الرابع : ما شتمل عليه خبر محمد بن رجا الخياط من التصديق بالثلث ان كان محتاجاً مما قال به الشيخ (رحمة الله عليه) فقال : انه اذا كان محتاجاً يجوز له تملك الثلثين والتصدق بالباقي .

وحمله العلامة على الضرورة ، وأنكر هذا القول ، وأنت خبير بما فيه ، فانه يجوز ان لما كان من حيث احتياجه من مصارف الصدقة جاز له تملك الثلثين ويكون الامر بالتصدق بالثلث محمولاً على ضرب من الفضل والاستحباب ، على أنه مع رفع الامر للامام (عليه السلام) الذي هو صاحب الاختيار في التصديق وغيره ، أمره بما رأى من أخذ الثلثين صدقة عليه ، وأن يتصدق بالثلث على غيره . فيكون الحكم مقصوراً على هذه الصورة ، فلا منافاة فيه للاخبار الدالة على عدم جواز تملك لقطة الحرم . وربما قيل : ان تقريره (عليه السلام) على أخذه يدل على جواز أخذ لقطة الحرم ، كما ذهب اليه البعض .

وفيه ان الانكار قد وقع في غيره من الاخبار فيخص به هذا الخبر ، وانما هذا لما ابتلى بذلك جعل له المخرج لما ذكره (عليه السلام) .

الخامس : قد اتفقت الاخبار المذكورة هنا بالنسبة الى لقطة غير الحرم ان الحكم فيها بعد التعريف هو انها تكون كسبيل ماله .

ونحوها رواية داود بن سرحان (١) عن أبي عبد الله (عليه السلام) «أنه قال في اللقطة: يعرفها

سنة، ثم هي كسائر ماله ، والأصحاب قد فهموا منها التملك واستدلوا بها على جواز تملكها بعد التعريف ، والخلاف هنا قد وقع في أنه هل تدخل في ملكه بعد التعريف بغير اختيار أو لا بد عن اختياره ذلك ، ظاهر كلام الشيخ في النهاية الأولى ، فانه قال: يعرفها سنة ، فان لم يجيء صاحبها كانت كسبيل ماله ، وكذا قال ابن بابويه ، وبه جزم ابن ادریس .

وقال الشيخ في الخلاف والمبسوط : اذا عرفها سنة لا تدخل في ملكه الا باختياره ، بأن يقول قد اخترت ملكها، وكذا قال ابن حمزة وابو الصلاح ، وقال الشيخ المفيد وسلاح، وان كان الموجود في غير الحرم عرف سنة ، فان جاء صاحبه والاتصرف فيه الذي وجدته وهو ضامن له ، وليس فيه دلالة على شيء من القولين ، بل هو محتمل لكل منهما ،

قال ابن ادریس: الصحيح أنه يملكها بغير اختياره، وهو مذهب أصحابنا أجمع، وبه تواترت أخبارهم، وقول الشيخ في الخلاف أنه يتخير بين حفظها على صاحبها، وبين أن يتصدق بها عنه ، ويكون ضامناً وبين أن يملكها مذهب الشافعي و ابي حنيفة اختاره ههنا والحق الصحيح اجماع أصحابنا على أنه بعد السنة كسبيل ماله أو يتصدق بها بشرط الضمان ، و لم يقولوا هو بالخيار بعد السنة في حفظها على صاحبها .

أقول : وعندى فيما ذكره من دلالة هذه الاخبار على التملك سيما على القول بدخولها في الملك من غير اختياره اشكال، فان غاية ما تدل عليه هذه العبارة انها بعد التعريف سنة تكون كسبيل ماله، والتشبيه لا يقتضى المساواة من كل وجه، فيجوز ان يكون المراد بحفظها في جملة أمواله ويجرى عليها ما يجرى عليها .

ومما يدل على ذلك ما رواه الشيخ في الصحيح عن محمد بن مسلم (١) عن أحدهما (عليهما السلام) قال : سألت عن اللقطة قال: لا ترفعوها فان ابتليت فعرها سنة ، فان جاء



طالبها والا فاجعلها في عرض مالك يجرى عليها ما يجرى على مالك الى أن يجيء طالب»

وروى في الكافي في الصحيح عن محمد بن مسلم (١) عن أبي جعفر (عليه السلام) قال سألت عن اللقطة فقال : لا ترفعها فإذا ابتليت بها فعرفها سنة فإن جاء طالبها والا فاجعلها في عرض مالك يجرى عليها ما يجرى على مالك حتى يجيء لها طالب، فإن لم يجيء بها طالب فأوص بها في وصيتك» وأنت خير بان ظاهر الامر بجعلها في عرض ماله حتى يجيء لها طالب هو بقاء العين تلك المدة

وروى في من لا يحضره الفقيه في الصحيح عن علي بن جعفر (٢) أنه سأل أخاه موسى بن جعفر (عليهما السلام) عن الرجل يصيب درهماً أو ثوباً أو دابة كيف يصنع ، قال : يعرفها سنة ، فإن لم يعرف جعلها في عرض ما له حتى يجيء طالبها فيعطيه إياه ، وإن مات أوصى بها ، وهو لها ضامن « وربما أشعر قوله وهو لها ضامن وبالتملك والتصرف ، ويمكن حمله على التفريط فيها يعنى وهو لها ضامن إن فرط في حفظها»

وروى المشايخ الثلاثة عطاء الله مرقدهم عن أبي خديجة عن أبي عبد الله (عليه السلام) في حديث «قال : ينبغي له أن يعرفها سنة في مجمع ، فإن جاء طالبها دفعها إليه والا كانت في ماله ، وإن مات كان ميراثاً لولده و لمن ورثه فإن لم يجيء لها طالب كانت في أموالهم هي لهم إن جاء طالبها دفعوها إليه (٣).

وهذه الاخبار كلها ظاهرة في بقاء العين في يده مدة حياته أو بدورته وإطلاق الميراث عليها ، وأنها للورثة تجوز باعتبار اختصاصهم بحفظها وبالجمله فائبات التملك بهذا اللفظ مشكل

(١) الكافي ج ٥ ص ١٣٩

(٢) الفقيه ج ٣ ص ١٨٦

(٣) الكافي ج ٥ ص ٣٠٩ التهذيب ج ٦ ص ٣٩٧

نعم قدروى الشىخ فى التهذيب والصدوق فى الفقيه عن حنان بن سدير (١)  
وقال : سأل رجل أبا عبد الله (عليه السلام) عن اللقطة وأنا أسمع قال تعرفها سنة فان وجدت  
صاحبها والافأنت أحق بها قال فى الفقيه: يعنى لقطة غير الحرم وقال : هى كسبيل  
مالك وقال: خيرها اذا جائك بعد سنة بين أجرها وبين أن تغرمها له اذا كنت أكلتها،  
والحديث ظاهر فى جواز تملكها والتصرف فيها و ضمانها بعد ظهور صاحبها ان  
طلبها .

وأما ما يدل على جواز الصدقة بها مع الضمان فهو ما رواه فى التهذيب عن  
الحسين بن كثير (٢) عن أبيه قال : سأل رجل أمير المؤمنين (عليه السلام) عن  
اللقطة فقال : يعرفها فان جاء صاحبها دفعها اليه و الاحبسها حولا ، فان لم يجىء  
صاحبها أو من يطلبها تصدق بها ، فان جاء صاحبها بعد ما تصدق بها ان شاء  
اغترمها الذى كانت عنده وكان الاجر له ، وان كره ذلك احتسبها والاجر له ،  
وأما ما يدل على حفظها وجعله أمانة عنده فليس الا الاخبار الاربعة التى ذكرنا  
منافاتها لاخبار الملك كما عرفت ، وحينئذ فان عمل بهذه الاخبار على ظاهرها لزم  
منه القدح فى دليلهم المتقدم ، بالتقريب الذى ذكرناه ، وان ارتكب فيها التأويل  
بما يرجع به الى الدلالة على الملك لزم أن يكون القول بالحفظ خالياً اذ ليس من  
الدليل فى الباب سوى هذه الاخبار والله العالم .

الفصل الرابع روى الشىخ (قدس سره ) عن على بن جعفر (٣) عن أخيه  
موسى بن جعفر (عليه السلام) قال : سألت عن رجل جعل ثمن جارته هدياً للكعبة كيف  
يصنع فقال : مرماديا يقوم على الحجر فينادى ، أأمن قصرت به نفقته أو قطع به  
أو نقد طعامه فليات فلان بن فلان ، وأمره أن يعطى أولاً فأولاً حتى يتصدق بثمر  
الجارية.

(١) التهذيب ج٦ ص ٣٩٦ الفقيه ج٣ ص ٥٨٨

(٢) التهذيب ج٦ ص ٣٨٩

(٣) التهذيب ج٥ ص ٤٨٣

ورواه الحميرى فى قرب الاسناد بسنده عن على بن جعفر مثله، الا انه قال :  
ثمن جاريتہ ، وزاد «وسألتہ عن رجل يقول : هو يهدى كذا وكذا ما عليه؟ فقال :  
اذا لم يكن نذر فليس عليه شىء».

وروى ثقة الاسلام فى الصحيح عن حريز عن ياسين (١) قال : سمعت أبا جعفر  
عليه السلام يقول : ان قوماً أقبلوا من مصرفات رجل فأوصى بألف درهم للكعبة فلما قدم  
الوصى مكة سأل فدلّوه على بنى شيبه فأتاهم فاخبرهم الخبر فقالوا : قد برئت ذمتك  
ادفعها إلينا ، فقام الرجل فسأل الناس فدلّوه على أبى جعفر محمد بن على (عليه السلام)  
قال أبو جعفر (عليه السلام) : فأتاني فسألني فقلت له : ان الكعبة غنية عن هذا انظر الى من أمّ  
هذا البيت فقطع به ، أو ذهبت نفقته أو ضلت راحلته أو عجز أن يرجع الى أهله  
فادفعها الى هؤلاء الذين سميت لك ، فأتى الرجل بنى شيبه فاخبرهم بقول أبى جعفر  
(عليه السلام) فقالوا : هذا ضال مبتدع ليس يؤخذ عنه ، ولا علم له ، ونحن نسألك  
بحق هذا البيت وبحق كذا وكذا لما أبلغته عنا هذا الكلام قال فأتيت أبا جعفر (عليه السلام)  
فقلت له : لقيت بنى شيبه فاخبرتهم فزعموا انك كذا وكذا وانك لا علم لك ثم  
سألوني بالعظيم الا بلغتك ما قالوا قال : وأنا أسألك بما سألوكم لما اتيتهم فقلت لهم  
ان من علمى أن لو وليت شيئاً من أمر المسلمين لقطعت أيديهم ثم علقها فى أستار  
الكعبة ثم أقمتهم على المصطبة (٢) ثم أمرت منادياً ينادى ألا ان هؤلاء سراق الله  
فاعرفوهم ورواه الصدوق فى كتاب العلل مثله .

وعن على بن جعفر (٣) عن أخيه أبى الحسن (عليه السلام) قال : سألتہ عن  
رجل جعل جاريتہ هدياً للكعبة ، كيف يصنع ؟ قال : ان أبى أناه رجل قد جعل  
جاريتہ هدياً للكعبة فقال له : قوم الجارية أو بعها ثم مر منادياً يقوم على الحجر

(١) الكافى ج ٤ ص ٢٤١

(٢) المصطبة بكسر الميم وشد الباء - : كالدكان للجلوس عليه ذكره القيروز آبادى

- مرآت .

(٣) الكافى ج ٤ ص ٢٤٢ - التهذيب ج ٥ ص ٤٤٠

فينادى الامن قصره نفقته أوقطع به طريقه أونقد طعامه فليات فلان بن فلان وأمره أن يعطى أولاً فأولاً حتى ينفد ثمن الجارية »  
ورواه الشيخ باسناده عن على بن جعفر مثله الا انه قال : جعل ثمن جاريته وترك قوله «قوم الجارية» وقال : فى آخره حتى يتصدق بثمان الجارية، ورواه الصدوق فى العلل مثله.

وروى فى الفقيه عن محمد بن عبدالله بن مهران عن على بن جعفر (١) عن أخيه موسى (عليه السلام) قال : سألت عن الرجل يقول : هو يهدى الى الكعبة كذا وكذا ما عليه اذا كان لا يقدر على ما يهديه ؟ قال : ان كان جعله نذراً ولا يملك فلا شيء عليه، وان كان مما يملك غلاماً أو جارية أو شبههما باع واشترى بثمانه طيباً فيطيب به الكعبة، وان كانت دابة فليس عليه شيء »

وعن أبى الحر (٢) عن أبى عبدالله (عليه السلام) قال جاء رجل الى أبى جعفر (عليه السلام) فقال له : انى أهديت جاريته الى الكعبة فأعطيت بها خمس مائة دينار فما ترى ؟ فقال : بعها ثم خذ ثمنها ثم قم على حائط الحجر ثم ناد، واعط كل منقطع به وكل محتاج من الحاج.

و رواه فى موضع آخر وقال : عن أبى الحسن عوض قوله عن أبى الحر ورواه الصدوق فى العلل عن أبى الحر عن أبى عبدالله ( عليه السلام ) مثله، ورواه الشيخ عن أبى الحسن (٣) عن أبى عبدالله عليه السلام مثله، والظاهر كما استظهره فى الوافى أن لفظة أبى الحر وقع تصحيف أبى الحسن.

وعن سعيد بن عمر الجعفى (٤) عن رجل من أهل مصر قال : اوصى الى اخى بجارية كانت له مغنية فارهة ، وجعلها هدياً لبيت الله الحرام فقدمت مكة فسألت

(١) الفقيه ج٣ ص٢٣٥

(٢) الكافى ج٤ ص٢٤٢

(٣) التهذيب ج٥ ص٤٨٦

(٤) الكافى ج٤ ص٢٤٢ .

قيل: ادفعها الى بنى شيبه، وقيل: الى غير ذلك من القول، فاختلف على فيه، فقال لى رجل من اهل المسجد: ألا أرشدك الى من يرشدك فى هذا الى الحق؟ قلت: بلى قال: فأشار الى شيخ جالس فى المسجد، فقال: هذا جعفر بن محمد (عليه السلام) فأسأله قال: فأتيته (عليه السلام) وقصصت عليه القصة فقال: ان الكعبة لا تاكل ولا تشرب وما اهدى لها فهو لزوارها، بع الجارية، وقم على الحجر فناده من منقطع به، وهل من محتاج من زوارها فاذا أتوك فسل عنهم، واعطهم واقسم فيهم ثمنها، قال: فقلت له: ان بعض من سألته أمرنى بدفعها الى بنى شيبه، فقال: اما ان قائمنا (عليه السلام) لو قد قام لقد أخذهم فقطح أيديهم فطاف بهم، وقال: هؤلاء سراق الله.

ورواه الشيخ أيضا والصدوق فى العلل مثله،

وعن أبى عبد الله البرقى عن بعض أصحابنا (١) قال: دفعت الى امرأة غزلا فقالت: ادفعه بمكة ليخاط به كسوة الكعبة فكرهت ان ادفعه الى الحجة، وأنا أعرهم فلماصرت بالمدينة دخلت على أبى جعفر (عليه السلام) فقلت له: جعلت فداك ان امرأة اعطتنى غزلا وأمرتنى أن ادفعه بمكة ليخاط به كسوة الكعبة فكرهت ان ادفعه الى الحجة، فقال: اشتريه عسلا وزعفرانا وخذ طين قبر أبى عبد الله (عليه السلام) واعجنه بماء السماء واجعل فيه شيئا من العسل والزعفران، وفرقه على الشيعة ليدأوا به مرضاهم»

قال فى الفقيه: (٢) وروى عن الائمة (عليه السلام) أن الكعبة لا تاكل ولا تشرب، وما جعل هديا لها فهو لزوارها، قال: وروى (٣) «انه ينادى على الحجر ألا من انقطعط به النفقة فليحضر فيدفع اليه»

وروى فى العلل والعيون عن عبد السلام بن صالح الهروى (٤) وعن الرضا

(١) الكافى ج ٤ ص ٢٤٣

(٢) الفقيه ج ٢ ص ١٢٦

(٣) الفقيه ج ٢ ص ١٢٦

(٤) الوسائل الباب ٢٢ من ابواب مقدمات الطواف

(عليه السلام) فى حدىث «قال : قلت له : بأى شىء يبدأ القائم منكم اذا قام ، قال : يبدأ ببنى شبة فىقطع أيدىهم لانهم سراق بىب الله»

وروى النعمانى فى كتاب الغيبة بسنده عن بندار الصيرفى (١) عن رجل من أهل الجزيرة عن أبى جعفر، (عليه السلام) قال : قلت له : معى جارية جعلتها على نذريب الله فى يمين كانت على وقد ذكرت ذلك للحجة فقالوا جثنا بها ، فقد وفى الله بنذرك فقال أبو جعفر (عليه السلام) : يا عبد الله ان البيت لا يأكل ولا يشرب ، فبع جاريك واستقص وانظر اهل بلادك ممن حج هذا البيت ، فمن عجز منهم عن نفقته فاعطه حتى يفيثوا الى بلادهم» الحديث .

وروى محمد بن الحسين الرضى (رضى الله عنه) فى كتاب نهج البلاغة (٢) قال روى أنه ذكر عند عمر فى أيامه حلى الكعبة وكثرته ، فقال قوم : لو أخذته فجهزت به جيوش المسلمين كان أعظم للاجر ، ومانصنع الكعبة بالحلى ، فهم عمر بذلك ، فسأل عنه أمير المؤمنين فقال : ان القرآن نزل على رسول الله (صلى الله عليه وآله) والاموال أربعة أموال المسلمين قسمها بين الورثة فى الفرائض ، والفىء فقسمه على مستحقه ، والخمس فوضعه الله حيث وضعه ، والصدقات فجعلها الله حيث جعلها ، وكان حلى الكعبة فيها يومئذ ، فتركه الله على حاله ، ولم يتركه نسيانا ، ولم يخف عليه مكاناً فأقره حيث أقر الله ورسوله ، فقال عمر : لولاك لاقتضحنا ، وترك الحلى بحاله .

وروى فى العلل فى الصحيح عن عبد الله بن المغيرة عن السكونى (٣) عن جعفر بن محمد عن أبيه عن على (عليه السلام) « قال : لو كان لى واديان يسيلان ذهباً وفضة ما هديت الى الكعبة شيئاً ، لانه يصير الى الحجة دون المساكين » .

وتحقيق القول والبيان فيما اشتملت عليه هذه الاخبار الحسان يقع أيضا فى مواضع : أحدها - لا يخفى أن المعروف فى كلام الاصحاب هو أنه لو نذر أن يهدى الى بيت الله سبحانه غير النعم وغير عبده وجاريته ودابته ، بأن نذر أن يهدى ثوباً أو

(١) الوسائل الباب ٢٢ من ابواب مقدمات الطواف

(٢) و (٣) الوسائل الباب - ٢٣ و ٢٤ من ابواب مقدمات الطواف .

طعاماً أو دراهم أو دنائير أو نحو ذلك قليل: أنه يطل النذر، ونسب إلى ابن الجند  
وابن أبي عقيل وابن البراج معللين ذلك بأنه لم يتعبد بالاهداء الا في النعم، فيكون  
نذر غير ما يتعبد به، وهو باطل، ويدل عليه رواية أبي بصير عن أبي عبد الله (عليه السلام)  
وفيها «فإن قال الرجل: أنا أهدي هذا الطعام فليس بشيء إنما تهدي البدن»

وقيل: يباع ذلك ويصرف في مصالح البيت، قال شيخنا الشهيد الثاني  
في المسالك بعد نقل المصنف هذا القول: وأما القول ببيعه وصرفه في مصالح  
البيت فنقله المصنف عن بعضهم، ولم يعلم قائله.

نعم صرف ما يهدي إلى المشهد وينذر له إلى مصالحه ومعونة الزائرين  
حسن، وعليه عمل الاصحاب، ويبدء بمصالح المشهد أولاً وعمارته ثم يصرف  
الفاضل إلى زواره لينفقوه في سفر الزيارة لا غير مع حاجتهم إليه انتهى.

وظاهر كلام شيخنا المشار إليه هو الفرق بين ما يهدي إلى البيت الحرام،  
وإلى المشاهد المشرفة، وأن ما يهدي إلى المشاهد ينبغي صرفه في مصالحها ومعونة  
زوارها، وأما ما يهدي إلى الكعبة فسيأتي مذهبه فيه، وحيث قد فحل الخلاف في  
المسألة إنما هو ماعدا الانعام، للاجماع نصاً وفتوى اهداؤها، وماعدا الثلاثة المذكورة  
فإن الحكم فيها أنها تباع ويصرف ثمنها في مصالح البيت أو المشهد، ومعونة الحاجج  
والزائرين.

وتنظر شيخنا الشهيد الثاني في المسالك، وقبله الشهيد في نكت الارشاد في  
تخصيص محل النزاع بما ذكر أولاً، بل ظاهره دخول الثلاثة المذكورة أيضاً في  
ذلك وهو جيد، فإن مقتضى دليل المانعين ذلك لتخصيصهم الهدى بالنعم كما عرفت،  
وما عداها فلا يصلح لذلك فلا يكون نذره منعقداً وحيث قد فحل الثلاثة المذكورة  
في محل النزاع.

وكيف كان فهذا القول منقول عنه مردود بما تلوناه من الاخبار الدالة على  
اهداء الجارية والغزل، وأما رواية أبي بصير المذكورة فإنها لا تبلغ قوة في معارضة  
ما قدمناه من الاخبار، مع أن ظاهرها تخصيص الهدى بالبدن، والاجماع نصاً وفتوى

على خلافه ، وثانيها المفهوم من كلام الشيخ فى المبسوط أن مصرف ما يهدى الى بيت الله الحرام مساكن الحرم .

قال : اذا نذر أن يهدى انعقد نذره ويهدى الى الحرم ، ويفرقه فى مساكن الحرم ، لانه الذى يحمل الاطلاق عليه ، والهدى المشروع ما كان الى الحرم ، قال الله تعالى (١) « ثم محلها الى البيت العتيق » وقال الله تعالى (٢) « هدياً بالغ الكعبة » فاذا ثبت انعقاد نذره ، فاما أن يعين أو يطلق ، فان عين فان كان بما ينقل ويحول كالنعم والدرهم والدنانير والثياب وغيرها انعقد نذره ، ولزمه نقله الى الحرم وتفرقه فى مساكن الحرم ، الآن يعين الجهة التى نذر لها كالثياب لستارة الكعبة وطيبها ونحوهما ، فيكون على ما نذر ، وان كان مما لا ينقل ولا يحول ، مثل أن يقول : « لله على أن اهدى الهدى » لزمه ما يجزى أضحية من الثنى من الابل والبقر والمعز والجذع من الضأن ، لانه المعهود وان قال : لله على أن اهدى أو قال : « اهدى هدياً » قال قوم : يلزمه ما يجزى أضحيته ، وقال آخرون : يلزمه ما يقع عليه الاسم من ثمرة أو بيضة فما فوقها ، لان اسم الهدى يقع عليه لغة وشرعاً ، يقال : اهدى بيضة وتمر ، وقال تعالى (٣) « يحكم به ذوا عدل منكم هديا بالغ الكعبة » وقد يحكمان بقيمة عصفور أو جراداة وسمى النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) البيضة هدياً ، فقال فى التكبير الى الجمعة ، ومن راح فى الساعة الخامسة فكانما اهدى بيضة ، والاول أحوط ، والثانى أقوى ، لان الاصل براءة الذمة انتهى

قال فى المسالك وذهب الشيخ فى المبسوط الى صرف الهدى الى بيت الله الى مساكن الحرم ، كالهدى من النعم اذا لم يعين له فى نذره مصرفاً غيرهم ، ورجحه العلامة فى المختلف والتحريز ، وولده والشهيد وهو الاصح ، ويدل عليه صحيحة على بن جعفر قال : سألت عن رجل « ثم ساق رواية على بن جعفر الثانية ، ثم قال :

(١) سورة الحج الاية - ٣٣

(٢) المائدة - ٩٥

(٣) المائدة - ٩٥



ولا خصوصية للجارية فيكون غيرها كذلك لعدم الفارق ، بل الاجماع على عدمه انتهى .

أقول : وقد تحصل أن في المسألة أقوالا ثلاثة أحدها البطلان كما تقدم ، وثانيها الصحة وبيعه وصرف ثمنه في مصالح البيت كما هو القول المجهول القائل بينهم ، وثالثها الصحة وصرف ذلك إلى مساكين الحرم .

ثم أقول : لا يخفى أن ما اختاره هؤلاء الفضلاء الاجلاء (نور الله تعالى مراقدهم) من صرف ذلك إلى مساكين الحرم تبعاً للشيخ لا أعرف له دليلاً واضحاً ، بل الاخبار التي قد منها واضحة في رده وبطلانه ، واستدلال شيخنا في مسالكه برواية على بن جعفر المشار إليها مردود بأنها وأن أو همت ذلك في بادى النظر ، الا انها عند التأمل فيها وملاحظة ماعداها من أخبار المسألة ، فإن المراد باولئك الذين يناديهم انما هم الحجاج المنقطعون من أهل الافاق لامساكين الحرم ، ومنها قوله في رواية ياسين «انظر الى من أم هذا البيت» الحديث ، وقوله في رواية أبي الحرا وأبي الحسن «اعط كل محتاج من الحاج» وقوله في رواية المصري «وما أهدى لها فهو لزوارها» ، وقوله «فناد هل من منقطع ومن محتاج من زوارها» ونحو ذلك رواية النعماني .

ولارب أن اطلاق ماعدا هذه الاخبار محمول على هذه الاخبار ، وقرائن عباراتها ظاهرة في ذلك .

وبالجملة فإن ما ذكروه (نور الله تعالى مراقدهم) انما نشأ من عدم الوقوف على هذه الاخبار .

وثالثها الظاهر أن ما اشتمل عليه أكثر هذه الاخبار من ذكر الجارية لا يوجب تخصيص الحكم بها ، بل ذلك يجري في كل ما أهدى للكعبة من الحيوانات الاناسي وغيرها وغير الحيوانات ، وخصوص السؤال عن الجارية لا يوجب تخصيص الحكم كما تقرر في محله ، ولأنه متى كان النذر منعقداً صحيحاً تعين المصروف فيما ذكر ، لعدم الخصوصية كما عليه ظاهر اتفاق كلمة القائلين بانعقاد النذر المذكور ، وقال السيد السند صاحب المدارك في شرح النافع بعد نقل بعض أخبار الجارية : «والحق به

المصنف اهداء الدابة أيضا ، لاشتراك الجميع فى المعنى ، وهو حسن ، بل لا يبعد مساواة غيرهما لهما فى هذا الحكم من اهداء الدراهم والدنانير والاقمشة وغير ذلك ، ويشهد له أيضا مارواه الكلينى ، ثم أورد رواية ياسين المتقدمة ونحوه كلام جده المتقدم ، وقوله ولا خصوصية للجارية الى آخره .

و اما ما ذكره الاصحاب من وجوب البدئة بمصالح البيت والمشهد ، فاليه يشير قوله (عليه السلام) فى رواية ياسين «ان الكعبة غنية عن هذا» وقوله فى الروايات الاخران «الكعبة لتأكل ولا تشرب» فانه كناية عن عدم الحاجة لى ذلك

وأما ما دلت عليه رواية على بن جعفر الثالثة من الفرق بين العبد والجارية وبين الدابة أنه اذا نذر الدابة فليس عليه شيء فلاقائل به من الاصحاب ، بل ظاهرهم الاتفاق على خلافه ، وبذلك طعن به عليها فى المسالك ، مضافا الى ضعف الراوى لها عن على بن جعفر ، وهو محمد بن عبد الله بن مهران ، فانه ضعيف جداً ، وزاد فى الطعن عليها بتخصيص الحكم فيها بهذه الاشياء المذكورة ، وهو كذلك .

وما ذكره فى الواقى فى بيان وجه الفرق حيث قال : «انما صح اهداء الغلام والجارية وشبههما الى الكعبة دون الدابة لان الغلام يصلح لخدمتها وكذا الجارية وكل ما يصلح أن يصرف اليها وهو المراد بشبهه ، بخلاف الدابة ، وانما يباع ما يصلح لها لان الحجبة يحولون بينه وبين الانتفاع به هناك»

فيه أولاً أنه لو تم هذا التعليل لاقتضى عدم جواز اهداء الدراهم والدنانير لها مع أن فى الروايات المتقدمة ما دل على اهداء ثمن الجارية ، والوصبة بألف درهم للكعبة ونحو ذلك

وثانياً تعليلاتهم (عليهم السلام) «بان الكعبة غنية عن ذلك ، وما يهدى لها فهو لزوارها» فاذا كان مصرف ذلك شرعاً انما هو زوارها فلا فرق بين اهداء ما يمكن صرفه بنفسه أو يتوقف على بيعه وصرف ثمنه كائنا ما كان

وثالثاً قوله (عليه السلام) فى رواية السكونى الاخيرة «لانه يصير الى الحجبة دون المساكين» فانه ظاهر فى عدم اهدائه للكعبة انما هو من حيث أن مصرف ما يهدى

اليها للمساكين ، والحجبة يحولون بينها وبين مصرفه ، لأن مصرفه الخدمة كما ذكره ، وأمر بيعة لالاحجبة يحولون بينه وبين الخدمة وبالجملة فالظاهر هو ما عليه الاصحاب من العموم

ورابعها- الظاهر أن ما اشتملت عليه هذه الاخبار من ذكر هذا الحكم بالنسبة الى الكعبة جار أيضا بالنسبة الى المشاهد الشريفة ، فلو أهدى شيئا لها أو نذر لها كان الحكم فيه ما تقدم ، وبذلك صرح الاصحاب (رضوان الله عليهم) كما تقدم من كلام شيخنا الشهيد الثاني .

بل ظاهر ابن ادريس في السرائر ، ورود الرواية بذلك في المشاهد أيضا ، حيث قال: وروى «أنه من جعل جاريته أو عبده أو دابته هديا لبيت الله الحرام أو لمشهد من مشاهد الأئمة (عليهم السلام) فليبع العبد أو الجارية أو الدابة ، ويصرف ثمنه في مصالح البيت ، أو المشهد ، أو معونة الحاج ، أو الزائرين الذين خرجوا في السفر ويتناولهم اسم الحاج والزائرين ، ولا يجوز لاحد أن يعطى شيئا من ذلك قبل خروجهم الى السفر انتهى .

أقول : ان كان قد وردت الرواية بما ذكره كما هو ظاهر كلامه ، والامتنع من الاخبار المتقدمة أن مصرف الوجه المذكورة انما هو الحاج أو الزائر المتوقف رجوعهم الى أوطانهم على ذلك ، لا مطلق من أراد السفر وابتدأ به ، وان كان ما ذكره لا يخلو من قرب ، حملا للاخبار المذكورة على اتفاق وقوع ذلك في مكة أيام الموسم ، وليس يومئذ الا الرجوع .

وبالجملة فالظاهر الاحوط انما هو ما ذكرناه ومن صرح أيضا بالعموم كما ذكرناه السيد السند في شرح النافع حيث قال «ولو نذر شيئا لاحد المشاهد المشرفة صرف فيه على حسب ما قصده الناذر ، ومع الاطلاق يصرف في مصالح المشهد ، ولو استغنى المشهد عنه في الحال فالظاهر جواز صرفه في معونة الزوار ، ولأن ذلك أولى من إبقائه على حاله معرضاً للتلف ، فيكون صرفه على هذا الوجه احسانا محضاً ، وما على المحسنين من سبيل انتهى .

ويقرب بالبال العليل والفكر الكليل التفصيل في ما يهدى أو ينذر لهم (عليه السلام) بأنه ان كان متعلق النذر أو الهدية هو المشهد الشريف ، فالحكم فيه ما ذكر ، وان كان متعلقه هو الامام (عليه السلام) المدفون في ذلك المشهد ، مثل أن ينذر للحسين (عليه السلام) أو يهدى له فينبغي صرف ذلك الى أولادهم المحتاجين أولاً ، ثم شيعتهم المضطرين ثانياً ، لان ذلك يصير من قبيل اموالهم التي قد علم أن حكمها في حال الغيبة الحل لشيعتهم ، الا ان الاحوط تقديم أولادهم الواجبى النفقة عليهم لو كانوا أحياء ، وقد ورد في الوقف عليهم حال حياتهم (عليه السلام) والاهداء لهم ، والوصية لهم (عليه السلام) والنذر لهم ، وقبولهم ذلك روايات عديدة ، والظاهر أنه لا فرق في ذلك بين حال حياتهم وموتهم في صحة كل من الامرين .

وخامسها - أكثر الاخبار المتقدمة قد اشتملت على أن مصرف ما يهدى للكعبة أو ينذر للمنقطعون من الحجاج ، وفي رواية على بن جعفر الثالثة «أن مصرفه أن يشتري به طيباً فيطيب به الكعبة »

وفي رواية البرقي في قيمة الغزل «ان يشتري به عسلاً وزعفراناً ويضيفه طين قبر الحسين (عليه السلام) وماء السماء ويدفعه الى الشيعة يتداون به»  
 ووجه المناقاة ظاهرة ، سيما قوله (عليه السلام) ما أهدى للكعبة فهو لزوارها»  
 الدال بظاهره على اختصاص المصرف بالزوار

وفي المسالك جعل رواية على بن جعفر المذكورة مؤيدة للمصرف في مصالح البيت ، بجعل الطيب من المصالح ، وفيه توقف ، ولا يبعد حمل الخبرين المذكورين على اتفاق ذلك في غير أيام الحج ، لعدم تيسر المصرف المذكور في تلك الاخبار سيما رواية الغزل فانها صريحة في أن السؤال عن ذلك انما هو بالمدينة بعد منصرفه من الحج ، و يحتمل فيه أيضاً أنه لقلة ثمن الغزل لا يبلغ لذلك المصرف المذكور ، وبالجمله فالعمل على الاخبار الكثيرة المذكورة .

سادسها - ظاهر هذه الاخبار متفق الدلالة على تصديق مدعى الفقر والحاجة ، وعدم التوقف على يمين أو بينة كما هو المشهور في كلام الاصحاب ، خلافاً لمن

نازع في ذلك كصاحب المدارك ، و مثله الفاضل الخراساني في مسألة دفع الزكاة لمدعى الفقر ، فان هذه الاخبار كلها ظاهرة الدلالة بالامر بانه ينادى على الحجر لكل محتاج منقطع به ، وانه يعطى أولا فأولاً حتى ينفد المال وأما قوله (عليه السلام) في رواية الرجل المصري «فاذا أتوك فاسئل عنهم ، وأعطيهم» فالظاهر أن المراد انما هو السؤال عن كونهم من الحجاج المنقطعين ، أو من أهل البلد ،

وسابغها- يمكن أن يستفاد من الخبر المروى في كتاب نهج البلاغة الدال على عدم جواز التعرض لحلى الكعبة ان صح ، جواز تحلية المشاهد الشريفة أيضاً ، و عدم جواز التعرض له ، الا انه يمكن الفرق أيضاً بالنظر الى أنهم (صلوات الله عليهم) في أيام الحياة لا يرون تحلية بيوتهم ، بل يكرهونه كما هو معلوم من أحوالهم (صلوات الله عليهم) ولو أمكن قسمة ذلك في أولادهم المحتاجين بل شيعتهم المضطرين لكان حسناً ، لان هذا مصرف أموالهم زمان الغيبة ، واستغنائهم عن ذلك .

الفصل الخامس: روى ثقة الاسلام في الكافي عن اسماعيل بن جابر (١) قال : كنت فيما بين مكة والمدينة أنا وصاحب لي فتذاكرنا الانصار فقال أحدهما : هم نزع من قبائل ، وقال أحدهما : هم من أهل اليمين ، قال : فأنتهينا الى أبي عبد الله (عليه السلام) وهو جالس في ظل شجرة فابتدأ الحديث ولم نسأله فقال : ان تبعاً لما جاء من قبل العراق وجاء معه العلماء و أبناء الانبياء فلما انتهى الى هذا الوادي لهذا أهل الناس من بعض القبائل قالوا : انك تأتي الى أهل بلدة قد لعبوا بالناس زماناً طويلاً حتى اتخذوا بلادهم حراماً وبيتهم رباً أوربته فقال : ان كان كما تقولون قتلت مقاتليهم وسيبت ذريتهم ، وهدمت بيتهم ، قال : فسالت عيذاه حتى وقعتا على خديبه قال فدعى العلماء و أبناء العلماء فقال : انظروني وأخبروني لما أصابني هذا ، فأبوا أن يخبروه حتى عزم عليهم ، فقالوا : حدثنا بأى شيء حدثتك به نفسك ، قال : حدثت نفسي

أن أقتل مقاتليهم وأسبى ذريتهم وأهدم بيتهم، فقالوا : انا لانرى الذى أصابك الا لذلك ، قال : ولم هذا؟ قالوا : لان البلد حرم الله والبيت بيت الله وسكانه ذرية ابراهيم خليل الرحمن ، فقال صدقتم فما مخرجى مما وقعت فيه ، قالوا : تحدث نفسك بغير ذلك فعسى الله ان يرد عليك ، قال : فحدث نفسه بخير، فرجعت حدقتهاه وثبتتا فى مكانهما قال : فدعى القوم الذين أشاروا عليه بهدمها فقتلهم ، ثم أتى البيت فكساه وأطعم الطعام ثلاثين يوماً كل يوم مائة جزور حتى حملت الجفان الى السباع فى رؤوس الجبال ونثرت الاعلاف فى الاودية للوحوش ثم انصرف من مكة الى المدينة ، فأنزل بها قوماً من أهل اليمن من غسان وهم الانصار ، قال فى الكافى وفى رواية اخرى كساه النطاع وطيبه»

قال فى الفقيه (١) : ما أراد الكعبة أحد بسوء الا غضب الله تعالى لها، «ونوى يوماً تبع الملك أن يقتل مقاتله أهل الكعبة ويسبى ذريتهم» ثم ساق الحديث على اختلاف فى ألفاظه وقال فيه أيضاً «وروى (٢) انه ذبح له ستة آلاف بقرة بشعب ابن عامر، وكان يقال له مطابخ تبع حتى نزلها ابن عامر، فاضيفت اليه فقيل شعب ابن عامر ولم يكن تبع مؤمناً ولا كافراً ولكنه ممن كان يطلب الدين الحنيف و لم يملك المشرق الاتبع وكسرى» انتهى .

أقول : قال فى كتاب مجمع البحرين: «وتبع كسكر: اسم لملوك اليمن التبايع، وهم سبعون تبعا ملكوا جميع الارض ومن فيها من العرب و العجم ، وكان تبع الاوسط مؤمناً وهو تبع الكامل بن ملكى بن كرب بن تبع الاكبر بن تبع الاقرون ، وهو ذوالقرنين الذى قال الله فيه (٣) «أهم خيراً قوم تبع» وكان من أعظم التبايع، وأفصح شعراء العرب ويقال : انه نبي مرسل الى نفسه، لما تمكن من ملك الارض والدليل على ذلك أن الله تعالى ذكره عند ذكر الانبياء ، فقال (٤) « وقوم تبع كل كذب الرسل فحق وعيد» ولم يعلم أنه أرسل الى قوم تبع رسول غير تبع، وهو الذى

(١) (٢) الفقيه ج ٢ ص ١٦١

(٤) ق- ١٤

(٣) سورة الدخان الاية - ٣٧

نهى النبى (ﷺ)، عن سبه، لانه آمن قبل ظهوره بسبع مائة عام، وفى بعض الاخبار تبع لم يكن مومنا ولا كافرا، ولكن يطلب الدين الحنيف، وتبع أول من كسى البيت الانطاع بعد آدم حيث كساه الشعر، وقبل ابراهيم (عليه السلام) حيث كساه الخصف انتهى .

ثم انه ماقدورد فى الانصار أنهم كانوا من قوم تبع أيضا مارواه فى الكافى (١) والعياشى فى تفسيره عن الصادق (عليه السلام) فى تفسير قوله تعالى (٢) «وكانوا من قبل يستفتحون على الذين كفروا» الآية قال (عليه السلام) كانت اليهود تجد فى كتبها أن مهاجر محمد (ﷺ) ما بين غير واحد، فخرجوا يطلبون الموضع، فمروا بجبل يسمى حداد فقالوا : حداد واحد سواء تفرقوا عنده، فنزل بعضهم بتيماء، وبعضهم بفدك، وبعضهم بخبير، فاشتاق الذين بتيماء الى بعض اخوانهم فمربهم أعرابى من قيس فتكاروا منه، وقال لهم : أمريكم ما بين غير واحد، فقالوا له : اذا مررت بهما فأذنا بهما فلما توسط بهما أرض المدينة قال لهم : ذلك غير وهذا أحد فنزلوا عن ظهر ابله، فقالوا : قد أصبنا بغيثنا فلاحاجة لنا فى ابلك، فاذهب حيث شئت، وكتبوا إلى أخوانهم الذين بفدك وخبير أنا قد أصبنا الموضع، فاهلوا الينا، فكتبوا اليهم أنا قد استقرت بنا الدار واتخذنا الاموال، وما أقربنا منكم، فاذا كان ذلك فما أسرعنا اليكم، فاتخذوا بأرض المدينة الاموال فلما كثرت أموالهم بلغ تبع فغزاهم فتحصنوا منه فحاصرهم، وكانوا يرقون لضعفاء أصحاب تبع، فيلقون اليهم بالليل التمر والشعير، فبلغ ذلك تبع فرق لهم فآمنهم فنزلوا اليه فقال لهم : انى قد استطبت بلادكم، وما أرانى الا مقبلا فيكم فقالوا له : انه ذلك ليس لك، انها مهاجر نبى (ﷺ)، وليس ذلك لاحد حتى يكون ذلك، فقال لهم : انى مخلف فيكم من أسرته من اذا كان ذلك ساعده ونصره، فخلف حيين الاوس، والخزرج، فلما كثروا بها كانوا يتناولون أموال اليهود وكانت اليهود تقول لهم :

(١) الكافى ج ٨ ص ٣٠٨

(٢) سورة البقرة الآية - ٨٩

أما لو قد بعث محمد (ﷺ) ليخرجنكم من ديارنا وأموالنا فلما بعث الله محمداً (ﷺ) آمنت به الانصار وكفرت به اليهود ، وهو قول الله عز وجل (١) « وكانوا من قبل يستفتحون على الذين كفروا فلما جاءهم ما كفروا به فلعنة الله على الكافرين »

الفصل السادس: روى ثقة الاسلام فى الكافى فى الصحيح عن زرارة (٢) عن أبى جعفر (عليه السلام) قال حج النبى (ﷺ) وسلم وأقام بمنى ثلاثا يصلى ركعتين ، ثم صنع ذلك أبو بكر ، ثم صنع ذلك عمر ، ثم صنع ذلك عثمان ستة سنين ثم أكملها عثمان أربعاً فصلى الظهر أربعاً ثم تمارض ليشد بذلك بدعته ، فقال للمؤذن: اذهب الى على (عليه السلام) ، فقل له فليصل بالناس العصر فأتى المؤذن علىاً (عليه السلام) فقال له ان أمير المؤمنين عثمان يأمرك أن تصلى بالناس العصر فقال: اذن لأصلى الاركعتين كما صلى رسول الله (ﷺ) وسلم ، فذهب المؤذن فأخبر عثمان بما قال على (عليه السلام) فقال: اذهب اليه وقل له: انك لست من هذا فى شيء فصل كما تؤمر فقال (عليه السلام) لا والله لأفعل فخرج عثمان فصلى بهم أربعاً فلما كان خلافة معاوية واجتمع الناس عليه ، وقتل امير المؤمنين (عليه السلام) ، حج معاوية ، فصلى بالناس بمنى ركعتين الظهر ثم سلم ، فنظرت بنوا أمية بعضهم الى بعض وثقيف ومن كان من شيعة عثمان ثم قالوا: قد قضى على صاحبكم وخالف وأشمت به عدوه ، فقاموا فدخلوا عليه فقالوا أتدرى ما صنعت ما زدت على ان قضيت على صاحبنا وأشمت به عدوه و رغبت عن صنيعة وستة ، فقال: ويلكم أما تعلمون أن رسول الله (ﷺ) وسلم ، صلى فى هذه المكان ركعتين ، وأبو بكر وعمر وصلى صاحبكم ست سنين كذلك ، فتأمرونى أن أدع سنة رسول الله (ﷺ) وسلم) وما صنع أبو بكر وعمر وعثمان قبل أن يحدث فقالوا: لا والله ما نرضى عنك الا بذلك قال: فاقبلوا فانى مشفعكم و راجع الى سنة صاحبكم ، فصلى العصر اربعاً فلم يزل الخلفاء والامراء على ذلك الى اليوم» أقول: وما اشتمل عليه هذا الخبر من هذه البدعة التى من عثمان مما قدرها

(١) سورة البقرة الاية - ٨٩ .

(٢) الكافى ج ٢ ص ٥١٨ .



القوم أيضاً في كتبهم، وقد نقلنا ذلك في كتاب سلاسل الحديد في تقييد ابن أبي الحديد في بدعه، وقد اعتذر بعض أوليائه أنه إنما صلى تماماً لأنه كانت له يومئذ دار بمكة وفيه أنه كيف صلى قصرأ ست سنين من صدر خلافته وأين كانت تلك الدار وأيضاً فليس الأمر مقصوراً على صلاته وحده، بل على جملة الناس كافة على الصلوة كذلك مع أنهم من أهل الأفاق كما أوضحنا ذلك بما لا مزيد عليه في الكتاب المشار إليه. وعن الحلبي (١) في الصحيح أو الحسن عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: إن أهل مكة إذا خرجوا حجاجاً قصرُوا، وإذا زاروا ورجعوا إلى منازلهم أتموا»

وعن معاوية بن عمار (٢) في الصحيح أو الحسن «قال: إن أهل مكة إذا زاروا البيت ودخلوا منازلهم أتموا، وإذا لم يدخلوا منازلهم قصرُوا»

وعن معاوية بن عمار (٣) في الصحيح «قال: قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): إن أهل مكة يتمون الصلوة بعرفات؟ فقال: ويلهم أو ويحكم وأى سفر أشد منه لا يتم ورواه الشيخ بطرق عديدة والصدوق في الفقيه في الصحيح عن معاوية بن عمار مثله. وروى الشيخ في التهذيب عن إسحاق بن عمار (٤) «قال: قلت لأبي عبد الله (عليه السلام) في كم التقصير؟ فقال: في يريد ويحكم كأنهم لم يحجوا مع رسول الله (ﷺ) فقصرُوا»

وعن معاوية بن عمار (٥) في الموثق «قال: قلت لأبي عبد الله (عليه السلام) في كم يقصر الصلوة؟ فقال: في يريد ألا ترى أن أهل مكة إذا خرجوا إلى عرفة كان عليهم التقصير»

وروى شيخنا المفيد في المقنعة مراسلاً، «قال: قال أبو عبد الله (عليه السلام)

(١) (٢) الكافي ج ٤ ص ٥١٨

(٣) الكافي ج ٤ ص ٥١٩ التهذيب ج ٥ ص ٤٧٨

(٤) التهذيب ج ٣ ص ٢٠٩

(٥) التهذيب ج ٣ ص ٢٠٨

وبل لهؤلاء الذين يتمون الصلوة بعرفات أما يخافون الله ، فقيل له : فهو سفر فقال: وأى سفر أشد منه

أقول : وهذه الروايات مع صحة أسانيدھا واضحة الدلالة ، صريحة المقالة فى إيجاب التقصير على من قصد أربعة فراسخ ، رجع ليومه أولغده ، مالم يقطع سفره بأحد القواطع المعلومة ، وفيهارد ظاهر للقول المشهور من التقييد بالرجوع ليومه ، ورد للقول بالتخيير بين القصر والاتمام بقصد الأربعة كما ذهب إليه فى المدارك ، وما ارتكبه فيها من التأويل ضعيف لا يعول ، وسخيف لا يلتفت إليه ، كما تقدم تحقيق القول فى المسألة فى كتاب الصلوة

الفصل السابع: روى فى الكافى عن على بن حسان عن عمه عبد الرحمن بن كثير (١) عن أبى عبد الله (عليه السلام) «قال: ان آدم (عليه السلام) لما حبط فى الأرض هبط على الصفا ، ولذلك سمي الصفا، لان المصطفى هبط عليه، فقطع للجبل اسم من اسم آدم لقول الله عز وجل (٢) «ان الله اصطفى آدم ونوحاً وآل ابراهيم وآل عمران على العالمين»

وأهبطت حواء على المروة، وانما سميت المروة لان المرأة هبطت عليها فقطعت للجبل اسم من اسم المرأة، وهما جبلان عن يمين الكعبة، وشمالها، فقال آدم حين فرق بينه وبين حواء مافرق بينى وبين زوجتى الا وقد حرمت على ، فاعتزلها وكان يأتيها بالتهار فيتحدث اليها ، فاذا كان الليل خشى أن تغلبه نفسه عليها رجع فبات على الصفا ، ولذلك سمي النساء لانه لم يكن لادم أنس غيرها

فمكث آدم بذلك ماشاء الله ان يمكث ، لا يكلمه الله ولا يرسل اليه رسولا والرب سبحانه يباهى بصبره الملائكة، فلما بلغ الوقت الذى يريد الله عز وجل أن يتوب على آدم فيه أرسل اليه جبرائيل (عَلَيْهِ السَّلَامُ) فقال : السلام عليك يا آدم الصابر بليته التائب عن خطيئته ، ان الله عز وجل بعثنى اليك لاعلمك مناسك التى يريد

(١) الكافى ج٤ ص ١٩١

(٢) آل عمران الآية - ٣٣

أن يتوب عليك بها، فأخذ جبرئيل ؑ بيد آدم ؑ حتى أتى به مكان البيت فنزل غمام من السماء فأظل مكان البيت فقال جبرائيل : يا آدم خط برجلك حيث أظل الغمام فانه قبله لك ولاخر عقبك من ولدك ، فخط آدم برجله حيث أظل الغمام، ثم انطلق به الى منى، فأراه مسجد منى فخط برجله، ومدخطة مسجد الحرام بعد ما خط مكان البيت ، ثم انطلق به من منى الى عرفات ، فأقامه على المعروف ، فقال : اذا غربت الشمس فاعترف بذنبك سبع مرات وسل الله المغفرة والتوبة سبع مرات، ففعل ذلك آدم ؑ ولذلك سمي المعروف لان آدم ؑ اعترف فيه بذنبه وجعل سنة لولده يعترفون بذنوبهم كما اعترف آدم ؑ ويسألون التوبة كما سألها آدم، ثم أمره جبرائيل فأفاض من عرفات فمر على الجبال السبعة فأمره ان يكبر عند كل جبل أربع تكبيرات، ففعل ذلك آدم حتى انتهى الى جمع ثلث الليل جمع فيه بين المغرب والعشاء الاخرة تلك الليلة ثلث الليل فى ذلك الموضع ثم أمره أن ينبطح فى بطحاء جمع فانبطح فى بطحاء جمع حتى انفجر الصبح فأمره أن يصعد على الجبل جبل جمع، وأمره اذا طلعت الشمس أن يعترف بذنبه سبع مرات ، ويسأل الله التوبة والمغفرة سبع مرات ففعل ذلك آدم كما أمره جبرائيل ؑ

وانما جعله اعترافين ليكون سنة فى ولده فمن لم يدرك منهم عرفات وأدرك جمعا فقد وافى حجه، ثم أفاض من جمع الى منى، فبلغ منى ضحى فأمره فصلى ركعتين فى مسجد منى ، ثم أمره أن يقرب لله قربانا ليقبل الله منه و يعرف أن الله عزوجل قد تاب عليه، ويكون سنة فى ولده القربان، فقرب آدم قربانا فقبل الله منه، فأرسل نارا من السماء فقبلت قربان آدم، فقال له جبرائيل : يا آدم ان الله قد أحسن اليك اذ علمك المناسك التى يتوب بها عليك، وقد قبل قربانك فأحلق رأسك تواضعا لله، اذ قبل قربانك فحلق آدم رأسه تواضعا لله عزوجل .

ثم أخذ جبرائيل بيد آدم ؑ فانطلق به الى البيت فعرض له ابليس لعنه الله عند الجمرة فقال له ابليس لعنه الله: يا آدم أين تريد فقال له جبرائيل : يا آدم ارمه بسبع حصيات، وكبر مع كل حصاة تكبيرة، ففعل ذلك آدم فذهب ابليس ثم عرض

له عند الجمرة الثانية فقال له : يا آدم أين تريد ؟ فقال له جبرائيل : ارمه بسبع حصيات ، وكبر مع كل حصاة تكبيرة ففعل ذلك آدم (عليه السلام) فذهب ابليس ، ثم عرض له عند الجمرة الثالثة فقال : يا آدم أين تريد ؟ فقال له جبرائيل (عليه السلام) ارمه بسبع حصيات ، وكبر مع كل حصاة تكبيرة ، ففعل ذلك آدم فذهب ابليس ، فقال له جبرائيل : انك لن تراه بعد مقامك هذا أبداً .

ثم انطلق به الى البيت ، وأمره أن يطوف بالبيت سبع مرات ، ففعل ذلك آدم فقال له جبرائيل (عليه السلام) ان الله قد غفر لك ذنبك ، وقبل توبتك وأحل لك زوجتك . وعن أبي ابراهيم (١) عن أبي عبد الله (عليه السلام) نحواً من الحديث المتقدم الا أن فيه زيادة على المذكور السعي بين الصفا والمروة أسبوعاً يديه بالصفا ويختم بالمروة ، ثم يطوف بعد ذلك اسبوعاً بالبيت وهو طواف النساء ، لا يحل للمحرم أن يباضع حتى يطوف طواف النساء ففعل آدم « الحديث

وعن جميل بن صالح (٢) عن أبي عبد الله (عليه السلام) « قال لما طاف آدم (عليه السلام) بالبيت وانتهى الى الملتزم قال له جبرائيل (عليه السلام) : يا آدم أقر لريك بذنوبك في هذا المكان ، قال : فوق آدم (عليه السلام) فقال : يارب ان لكل عامل أجراً وقد عملت فمأجري ؟ فأوحى الله (عز وجل اليه) يا آدم قد غفرت ذنبك قال : يارب ولولدي أولذريتي ، فأوحى الله اليه يا آدم من جاء من ذريتك الى هذا المكان وأقر بذنوبه وتاب كماتبت ثم استغفر غفرت له »

وعن علي بن محمد العلوي (٣) « قال : سألت أبا جعفر (عليه السلام) حيث حج آدم (عليه السلام) بما خلق رأسه ، فقال : نزل عليه جبرائيل (عليه السلام) بياقوتة من الجنة فأمرها على رأسه فتناثر شعره »

وعن معاوية بن عمار (٤) في الصحيح أو الحسن عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال :

(١) الكافي ج ٤ ص ١٩٤

(٢) (٣) الكافي ج ٤ ص ١٩٤ و ١٩٥

(٤) الكافي ج ٤ ص ١٩٤

لما أفاض آدم (ﷺ) من منى تلقته الملائكة فقالوا : يا آدم برّحجك أما انه قد حججنا هذا البيت قبل ان تحججه بألقى عام» وروى فى الفقيه مرسلًا (١) «قال: قال أبو جعفر (ﷺ): أتى آدم هذا البيت ألف أتية على قدميه ، منها سبعمائة حجة، وثلاثمائة عمرة ، وكان يأتيه من ناحية الشام ، وكان يحج على ثور ، والمكان الذى يبيت فيه (ﷺ) الحطيم وهو ما بين البيت والحجر الاسود وطاف آدم (عليه السلام) قبل أن ينظر الى حواء ( مائة عام ، وقال له جبرائيل (عليه السلام) : حياك الله وبياك » يعنى أصلحك .

أقول : قيل : ان المراد من قوله كان يحج على ثور يعنى زابداً على الالف التى يمشى فيها على قدميه ، ويحتمل على أن المراد أنه حين اشتغاله بالمناسك كان على ثور ، كما أن موسى (عليه السلام) كان على جمل أحمر وكان نبينا (ﷺ) على ناقته ، وحياك الله يعنى أبقاك وبياك ، يعنى أصلحك ، ولعل تفسيرهما هنا بأصلحك تفسير باللازم

وعن أبى بصير (٢) عن أبى عبد الله (عليه السلام) «قال : ان آدم هو الذى بنى البيت ووضع أساسه ، وأول من كساه الشعرو أول من حج اليه ثم كساه تبع بعد آدم (عليه السلام) الانطاع ، ثم كساه ابراهيم (عليه السلام) الخصف ، وأول من كساه الثياب سليمان بن داود (ﷺ) كساه القباطى .

الفصل الثامن: روى فى الكافى بسنده عن كلثوم بن عبد المؤمن الحرانى (٣) عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال: أمر الله عز وجل ابراهيم (عليه السلام) أن يحج ، ويحج اسماعيل معه ويسكنه الحرم ، فحجا على جمل أحمر وما معهما الا جبرائيل (عليه السلام) فلما بلغا الحرم قال له جبرائيل (عليه السلام) : يا ابراهيم أنزلا فاغتسلا قبل أن تدخلوا الحرم فنزلا واغتسلا وأراهما كيف يتهيتان للحرام فعلا ثم أمرهما

(١) الفقيه ج ٢ ص ١٤٧

(٢) الفقيه ج ٢ ص ١٥٢ .

(٣) الكافى ج ٤ ص ٢٠٢

فأهلا بالحج ، وأمرهما بالتلبيات الأربع التى لى بها المرسلون ، ثم صار بهما الى الصفا فنزلا وقام جبرائيل (عليه السلام) بينهما ، واستقبل البيت فكبر الله وكبرا وهلل الله وهللا وحمد الله وحمدا ومجد الله ومجدا وأثنى على الله ففعلا مثل ذلك وتقدم جبرئيل وتقدما يثنيان على الله عز وجل ويمجدانه حتى انتهى بهما الحجر فاستلمه جبرائيل ، وأمرهما أن يستلما فطاف بهما أسبوعاً ثم قام بهما فى موضع مقام ابراهيم (عليه السلام) فصلى ركعتين فصليا ثم أراهما المناسك وما يعملان به ، فلما قضيا مناسكهما أمر الله ابراهيم (عليه السلام) بالانصراف ، وأقام اسماعيل وحده مامعه غير أمه ، فلما كان من قابل أذن الله لابراهيم (عليه السلام) فى الحج وبناء الكعبة ، وكانت العرب تحج اليه وانما كان ردما الان قواعده معروفة فلما صدر الناس جمع اسماعيل الحجارة وطرحها فى جوف الكعبة فلما أذن الله له فى البناء قدم ابراهيم (عليه السلام) فقال : يا بنى قد أمرنا الله ببناء الكعبة ، فكشفا عنها ، فاذا هو حجر واحد أحمر فأوحى الله عز وجل اليه ضع بنائها عليه وانزل الله عز وجل أربعة املاك يجمعون اليه الحجارة ، وكان ابراهيم واسماعيل يضعان الحجارة والملائكة تناولهما حتى تمت اثني عشر ذراعاً وهياً له بايين ، باباً يدخل منه وباباً يخرج منه ، ووضعا عليه عتبا وشرجاً من حديد على أبوابه كانت الكعبة عريانة فصدر ابراهيم (عليه السلام) وقد سوى البيت وأقام اسماعيل فلما ورد عليه الناس نظرالى امرأة من حمير أعجبه جمالها فسأل الله عز وجل ان يزوجه اياه ، وكان لها بعل فقضى الله على بعلها بالموت ، وأقامت بمكة حزناً على بعلها فأسلى الله ذلك منها وزوجه اسماعيل ، وقدم ابراهيم (عليه السلام) للحج وكانت امرأة موقفة وخرج اسماعيل (عليه السلام) الى الطائف يمتار لاهله طعاما فنظرت الى شيخ شعث فسألها عن حالهم ، فأخبرته بحسن حال فسألها عنه خاصة فأخبرته بحسن الدين ، وسألها ممن أنت فقالت امرأة من حمير فسار ابراهيم ، ولم يلق اسماعيل ، وقد كتب ابراهيم كتاباً فقال : ادفعى هذا الى بعلك اذا اتا انشاء الله فقدم عليها اسماعيل (عليه السلام) فدفعته اليه الكتاب فقرأه فقال : اتدرين من ذلك الشيخ ، فقالت لقد رأيته جميلا فيه مشابة

منك ، فقال ذاك ابراهيم عليه السلام فقالت : واسواتاه منه ، فقال : ولم نظر الى شيء من محاسنك ؟ فقالت : لاولكن خفت ان اكون قد قصرت ، فقالت له المرأة وكانت عاقلة : فهلا تعلق على هذين البابين سترين سترأ من ههنا وسترأ من ههنا ، فقال لها: نعم فعملا لهما سترين طولهما اثني عشر ذراعاً ، فعلقاهما على البابين فاعجبهما ذلك فقالت : فهلا أحوك للكعبة ثياباً فتسترها كلها ، فان هذه الحجارة سمجة فقال اسماعيل : (عليه السلام) بلى فاسرعت فى ذلك فبعثت الى قومها بصوف كثير تستغزلهم قال ابو عبد الله عليه السلام : وانما وقع استغزال النساء بعضهن من بعض لذلك ، فأسرعت واستعانت فى ذلك ، فكلما فرغت من شقة علقته فجاء الموسم ، و قد بقى وجه من وجوه الكعبة ، فقالت لاسماعيل : كيف نصنع بهذا الوجه الذى لم تدر كنه الكسوة فكسوة خصفاً فجاء الموسم وجاءته العرب على حال ما كانت تأتية فنظروا الى أمر أعجبهم فقالوا : ينبغى لعامل هذا البيت ان يهدى اليه فممن ثم وقع الهدى : فاتى كل فخذ من العرب بشيء يحمله من ورق ومن اشياء غير ذلك حتى اجتمع شيء كثير فنزعوا ذلك الخصف وأتموا كسوة البيت وعلقوا عليها بايين ، وكانت الكعبة ليست بمسقة فوضع اسماعيل فيها أعمدة مثل هذه الأعمدة التى ترون من خشب ، فسقفها اسماعيل بالجرائد وسواها بالطين ، فجاءت العرب من الحول ، فدخلوا الكعبة ورأوا عمارتها فقالوا : ينبغى لعامل هذا البيت ان يزداد فلما كان من قابل جاء الهدى ، فلم يدر اسماعيل كيف يصنع به ، فواحى الله عز و جل ان انحره واطعمه الحاج ، قال : وشكى اسماعيل (عليه السلام) الى ابراهيم صلى الله عليهما ، فلة الماء فواحى الله عز و جل الى ابراهيم ان احتفر بئراً يكون منها شراب الحاج ، فنزل جبرائيل (عليه السلام) فاحتفر قليبهم ، يعنى زمزم حتى ظهر ماؤها ، ثم قال جبرائيل : انزل يا ابراهيم فنزل بعد جبرائيل فقال يا ابراهيم : اضرب فى اربعة زوايا البئر وقل : بسم الله قال : فضرب ابراهيم (ع) فى زاوية التى تلى البيت ، وقال : بسم الله ، فانفجرت عين ، ثم ضرب فى زاوية الثانية ، وقال : بسم الله ، فانفجرت عين ، ثم ضرب فى الثالثة وقال : بسم الله فانفجرت عين ، ثم صرف فى الرابعة وقال : بسم الله ، فانفجرت عين ، فقال له جبرائيل

اشرب يا ابراهيم وادع لولدك فيها بالبركة ، فخرج ابراهيم وجبرائيل (عليهما السلام) جميعاً من البشر، فقال افض عليك يا ابراهيم ، وطف حول البيت فهذه سقيا سقى الله عز وجل ولداً اسماعيل (ع) فسار ابراهيم وشيعه اسماعيل حتى خرج من الحرم فذهب ابراهيم ورجع اسماعيل الى الحرم .

أقول: قد تقدم في صدر الكتاب في المقدمة الاولى في الفصل الاول صحيح معاوية ابن عمار المنقول من العلل ، وفيه أن زمزم نبعت لما فحص الصبي برجله ، وظهره أنه في أول نزول اسماعيل مع أمه، وهذا الخبر قد اشتمل على حفر ابراهيم زمزم، ويمكن الجمع بأن ما دل عليه ذلك الخبر صحيح ، الا أنه ربما قل الماء بعد ذلك فان هذا الخبر انما اشتمل على شكاية اسماعيل لايه قلة الماء لاعدمه بالكلية، وظاهر الخبرين مضى مدة بين أول ظهورها وحفر ابراهيم ( عليه السلام ) لها فان ظاهر الخبر الاول انه حال طفولية اسماعيل، وهذا الخبر بعد تزويجه، فيمكن حصول القلة في الماء حتى احتيج الى حفر والله العالم .

وعن محمد بن مسلم (١) في الصحيح « قال : سألت أبا جعفر ( عليه السلام ) أين أراد ابراهيم ( عليه السلام ) أن يذبح ابنه فقال : على الجمرة الوسطى ، و سألته عن كبش ابراهيم (عليه السلام) ما كان لونه وأين نزل، فقال : أملح وكان أقرن ، ونزل من السماء على الجبل من مسجد منى، وكان يمشى في سواد ويأكل في سواد، وينظر ويعرو ويبول في سواد .

وروى في الفقيه مرسل ( ٢ ) « قال : سئل الصادق (عليه السلام) أين أراد ابراهيم (عليه السلام) أن يذبح ابنه، فقال: على الجمرة الوسطى» ولما أراد ابراهيم عليه السلام أن يذبح ابنه ( صلى الله عليهما ) قلب جبرائيل (عليه السلام) المدينة جترالكبش من قبل ثبير، واجتر الغلام من تحته ، ووضع الكبش مكان الغلام ، دى من ميسرة مسجد الخيف ( ٣ ) . « أن يا ابراهيم قد صدقت الرؤيا انا كذلك

(١) الكافي ج ٤ ص ٢٠٩

(٢) الفقيه ج ٢ ص ١٤٩ (٣) سورة الصافات الآية - ١٠٥



نجزى المحسنين ، ان هذا لهو البلاء المبين و فديناه بذبح عظيم « يعنى بكبش  
أملح يمشى فى سواد، ويأكل فى سواد ، وينظر فى سواد، ويبول فى سواد، ويبول فى  
سواد أقرن فحل، وكان يرتح فى رياض الجنة أربعين عاماً أقول : قد تقدم الكلام  
فى تفسير كونه يمشى فى سواد الى آخره فى باب الهدى ، وعن عتيبة بن بشير (١)  
عن أحدهما (عليه السلام) قال : ان الله عز وجل أمر ابراهيم (عليه السلام) ببناء الكعبة وأن  
يرفع قواعدها، ويرى الناس مناسكهم. فبنى ابراهيم واسماعيل البيت كل يوم سافاً  
حتى انتهوا الى موضع الحجر الاسود، وقال أبو جعفر (عليه السلام) فنادى أبو قبيس  
ابراهيم (عليه السلام) ان لك عندى ودعة فاعطاه الحجر الاسود ، فوضعه موضعه ،  
ثم ان ابراهيم أذن فى الناس بالحج ، فقال : أيها الناس انى ابراهيم خليل الله ،  
وان الله يأمركم أن تحجوا هذا البيت، فحجوه فأجابه من يحج ، الى يوم القيامة،  
وكان اول من أجابه من أهل اليمن ، قال : وحج ابراهيم هو وأهله و ولده ، فمن  
زعم أن الذبيح هو اسحاق فمن كان هيهنا ذبحه .

وذكر عن أبى بصير (٢) أنه سمع أبا جعفر (عليه السلام) وأبا عبد الله (عليه السلام)  
يزعمان أنه اسحاق، وأما زرارة فزعم انه اسماعيل .

قال فى الوافى : الساف كل عرق من الحائظ ويقال بالفارسية : چينه ، ولعل  
معنى قوله «فمن هيهنا كان ذبحه» أنه لما لم يكن هناك سوى ابراهيم وأهله وولده  
اسماعيل الذى كان يساعده فى بناء البيت دون اسحاق ، فمن كان هيهنا ذبحه ابراهيم  
عليه السلام ، يعنى لم يكن هناك اسحاق ليذبحه ، قوله «فمن زعم الى آخره لعله  
من كلام بعض الرواة»

قال فى الفقيه : اختلف الروايات فى الذبيح ، فهنا ماورد بانه اسماعيل ، و  
منها ماورد بانه اسحاق ولاسبيل الى رد الاخبار متى صبح طرقها ، و كان الذبيح  
اسماعيل ، لكن اسحاق لما ولد بعد ذلك تمنى أن يكون هو الذى أمره أبوه بذبحه  
وكان يصبر لأم الله ويسلم له كصبر أخيه وتسليمه فينال بذلك درجته فى الثواب ،

فعلم الله ذلك من قلبه فسماه بين الملائكة ذبيحاً لثمنه ذلك قال : وقد ذكرت اسناد ذلك في كتاب النبوة متصلاً بالصادق عليه السلام :

و اعترضه في الوافي فقال : أقول : لا يخفى ان خبر أبي بصير الذي مضى في قصة الذبيح من الكافي لا يتحمل هذا التأويل وحمله على التقية أيضاً بعيد ، كانهم (عليهم السلام) كانوا يرون المصلحة في ابهام الذبيح ، كما يظهر من بعض أدعيتهم ولذا جاء فيه الاختلاف عنهم ، وكانا جميعاً ذبيحين أحدهما بمنى والاخر بالمنى انتهى .

أقول بل الوجه في اختلاف الاخبار هو التقية ، فان الذبيح عند العامة هو اسحاق كما صرح رابه ، واستبعاده الحمل على التقية لا أعرف له وجهاً .

وقد روى في الفقيه عن الصادق (عليه السلام) مراسلاً (١) قال: سئل الصادق (عليه السلام) عن الذبيح من كان ، فقال : اسماعيل لان الله تعالى ذكر قصته في كتابه ثم قال (٢) «وبشرناه باسحاق نبيا من الصالحين .

وعن الحسين بن نعمان (٣) «قال : سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عما زادوا في المسجد الحرام ، فقال: ان ابراهيم واسماعيل (عليه السلام) حذا المسجد الحرام ما بين الصفا والمروة» قال في الكافي بعد ذكر هذا الخبر : وفي رواية أخرى عن أبي عبد الله (عليه السلام) خط ابراهيم (عليه السلام) بمكة ما بين الحزورة الى المسعى فذلك الذي خط ابراهيم (عليه السلام) يعني المسجد «

وقال في الفقيه (٤) «روى أن ابراهيم (عليه السلام) خط ما بين الحزورة الى المسعى»

وعن جميل بن دراج (٥) في الصحيح أو الحسن «قال : قال له الطيار و أنا

(١) الفقيه ج ٢ ص ١٤٨ (٢) الصافات - ١١٢

(٣) الكافي ج ٤ ص ٢٠٩

(٤) الفقيه ج ٧ ص ١٤٩

(٥) الكافي ج ٤ ص ٥٢٦

حاضر : هذا الذى زيد هو من المسجد ؟ فقال : نعم ، انهم لم يبلغوا بعد مسجد ابراهيم واسماعيل صلى الله عليهما وروى فى التهذيب عن الحسين بن نعيم (١) وقال سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عما زادوا فى المسجد الحرام عن الصلاة فيه ، فقال ان ابراهيم واسماعيل عليهما السلام حدا المسجد الحرام ما بين الصفا والمروة ، فكان الناس يحجون من المسجد الى الصفا وقال فى الوافى « يحجون من مسجد الى الصفا » يحجون اما بمعنى يطوفون ، أو بمعنى يحرمون ، يعنى كان ذلك داخل فى سعة مطافهم ، أو محل احرامهم

وروى فى الكافى عن أبى بكر الحضرمى (٢) عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال : ان اسماعيل دفن أمه فى الحجر ، وحجر عليها ثلاثاً يوطأ قبر ام اسماعيل فى الحجر»

وعن المفضل بن عمر (٣) عن أبى عبد الله (عليه السلام) «قال الحجر بيت اسماعيل وفيه قبر هاجر وقبر اسماعيل»

وعن معاوية بن عمار (٤) فى الصحيح قال : سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الحجر أمن البيت هو أو فيه شيء من البيت ؟ فقال : لا ولا قلامة ظفر . ولكن اسماعيل دفن فيه أمه فكره أن توطأ فحجر عليه حجراً وفيه قبور الانبياء» وعن زرارة (٥) فى الموثق عن أبى عبد الله (عليه السلام) « قال : سألت عن الحجر هل فيه شيء من البيت ؟ قال : لا ولا قلامة ظفر».

وعن معاوية بن عمار (٦) «قال : قال أبو عبد الله عليه السلام : دفن فى الحجر مما يلي الركن الثالث عذارى بنات اسماعيل»

وعن سعيد الاعرج (٧) فى الصحيح عن أبى عبد الله عليه السلام «قال: ان العرب

(١) التهذيب ج ٥ ص ٤٥٣

(٢) (٣) (٤) الكافى ج ٤ ص ٢١٠

(٥) التهذيب ج ٥ ص ٤٦٩

(٦) (٧) الكافى ج ٤ ص ٢١٠ و ٢١٢

لم يزالوا على شىء من الحنيفية، يصلون الرحم، ويقرون الضيف ويحجون البيت، ويقولون اتقوا مال اليتيم، فان مال اليتيم عقل، ويكفون عن أشياء من المحارم مخافة العقوبة، وكانوا لا يملى لهم اذا انتهكوا المحارم، وكانوا يأخذون من لحاء شجر الحرم فيعلقونه فى أعناق الابل، فلا يجترىء أحد أن يأخذ من تلك الابل حيثما ذهبت ولا يجترىء أحد أن يعلق من غير لحاء شجر الحرم، أيهم فعل ذلك عوقب، وأما اليوم فأملى لهم، ولقد جاء أهل الشام فنصبوا المنجنيق على أبى قبيس، فبعث الله عليهم سحابة كجناح الطير، فامطرت عليهم صاعقة فاحرقت سبعين رجلاً حول المنجنيق».

الفصل التاسع: روى فى الكافى عن على بن عبد الله (١) عن أبى عبد الله عليه السلام، قال: كان على بن الحسين عليه السلام، يقول: يا معشر من لم يحج استبشروا بالحاج اذا قدموا، وصافحوهم وعظموهم، فان ذلك يجب عليكم تشاركوهم فى الاجر» وعن سليمان بن جعفر الجعفرى (٢) عن رواه عن أبى عبد الله عليه السلام قال كان على ابن الحسين يقول بادروا بالسلام على الحاج والمعتمر ومصافحتهم قبل ان تخالطهم الذنوب.

وروى فى الفقيه مرسل (٣) قال «قال أبو جعفر عليه السلام، وقرؤا الحاج والمعتمر فان ذلك واجب عليكم» وروى فيه أيضاً مرسل «قال: قال الصادق عليه السلام: ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يقول للقادى من مكة قبل الله منك وأخلف عليك نفقتك وغفر ذنبك» وروى الشيخ فى التهذيب عن عبد الوهاب بن صباح عن أبيه (٤) «قال: لقى مسلم مولى أبى عبد الله عليه السلام صدقة الاجدب وقد قدم من مكة فقال له مسلم: الحمد لله الذى يسر سبيلك وهدى دليلك، وأقدمك بحال عافية وقد قضى الحج وأعان على السعة، فقبل الله منك وأخلف عليك نفقتك، وجعلها حجة مبرورة ولذنوبك طهوراً،

(١) الكافى ج ٤ ص ٢٦٤

(٢) الفقيه ج ٢ ص ١٤٧

(٤) التهذيب ج ٥ ص ٤٤٤

فيلخ ذلك أبا عبدالله عليه السلام فقال له : كيف قلت بصدقة ؟ فاعاد عليه فقال : من علمك هذا ؟ فقال : جعلت فداك مولاي أبو الحسن (عليه السلام) فقال له : نعم ما تعلمت ، اذا لقيت أخاً من اخوانك فقل له هكذا: فان الهدى بنا هدى، واذا لقيت هؤلاء فقل لهم ما يقولون» قوله (عليه السلام) «فان الهدى بنا هدى» الظاهر أنه فى الموضعين مصدر ويكون من قبيل قوله سبحانه (١) «قل ان الهدى هدى الله»

الفصل العاشر: روى فى الكافى عن على بن أبى حمزة (٢) «قال: قال أبو الحسن (عليه السلام) : ان سفينة نوح كانت مأمورة طافت بالبيت حيث غرقت الارض ثم أتت منى فى أيامها ثم رجعت السفينة ، وكانت مأمورة ، و طافت بالبيت طواف النساء» وعن الحسن بن صالح (٣) عن أبى عبدالله (عليه السلام) «قال : سمعت أبا جعفر (عليه السلام) يحدث عطا قال: كان طول سفينة نوح (عليه السلام) ألف ذراع ومأتى ذراع وعرضها ثمان مائة ذراع ، وطولها فى السماء مائتين ذراعاً، وطافت بالبيت سبعة اشواط، وسعت بين الصفا والمروة سبعة اشواط، ثم استوت على الجودى» وعن أبى بصير (٤) «قال: سمعت أبا جعفر (عليه السلام) يقول: مرمى بن عمران فى سبعين نبياً على فجاج الروحاء عليهم العباء القطوانية، يقول: لبيك عبدك، وابن عبدك لبيك» وقال فى الفقيه (٥)

« روى أن موسى أحرم من رملة مصر وأنه فى سبعين على صفائح الروحاء عليهم القبا القطوانية يقول : لبيك عبدك وابن عبدك لبيك » قيل : والروحاء بالمهملتين موضع بين الحرمين على ثلاثين أو أربعين ميلاً من المدينة ، والفجاج بالجيمن : جمع فجج ، وهو الطريق الواسع بين الجبلين ، و الصفائح حجارة عراض رقاق ، و يقال : أيضاً صفائح كرمان، والقطوان محركة موضع بالكوفة

(١) سورة البقرة الآية - ١٢٠

(٢) الكافى ج ٤ ص ٢١٢

(٣) (٤) الكافى ج ٤ ص ٢١٢

(٥) الفقيه ج ٢ ص ١٥١ .

منه الاكسية .

قال فى الفقيه : (١) مرمى النبى ﷺ بصفائح الروحاء على جمل اأمر خطامه من لىف عليه عباءتان قطوانيتان وهوىقول: لىبك يا كرىم لىبك، ومرىونس بن مئى ﷺ بصفائح الروحاء ، وهوىقول: لىبك كشاف الكرب العظام لىبك، ومرىعسى بن مرىم بصفائح الروحاء ، وهوىقول: لىبك عبدك ابن أمتك لىبك ، ومرمى محمد (صلى الله عليه وآله وسلم) ، بصفائح الروحاء وهوىقول لىبك ذا المعارج لىبك . وروى فى الكافى عن جابر (٢) عن أبى جعفر (عليه السلام)، قال : أأمر موسى (عليه السلام) من رملة مصر قال : ومرمى بصفائح الروحاء مآرمأ يقود ناقتة بآظام من لىف عليه عباءتان قطوانيتان لىبى وتجييه الجبال .

قال فى الفقيه : «وكان موسى (عليه السلام) لىبى ويجييه الجبال وسميت التلبية اجابة، لانه أأاب موسى ربه، وقال : لىبك»

وروى فى الكافى عن عبد الله بن مسكان (٣) عمن رواه عن أبى عبد الله (عليه السلام) «قال: ان داود (عليه السلام) لما وقف الموقف بعرفة نظر الى الناس وكآرتهم فصعد الجبل فأأبل يدعو فلما قضى نسكه أأاه جبرائىل (عليه السلام) فقال له: يا داود يقول لك ربك : لم صعدت الجبل، ظننت أنه يآفى على صوت من صوت، ثم مضى به الى البحر الى جدة فرسب به فى الماء مسيرة أربعىن صباحاً فى البحر فاذا صآرة فقلقها فاذا فيها دودة فقال له : يا داود يقول لك ربك : أنا أسمع صوت هذه فى بطن هذه الصآرة فى قعر هذا البحر، فظننت أنه يآفى على صوت من صوت»

وعن على بن عآبة (٤) عن أبىه عمن رواه عن أبى جعفر (عليه السلام) «قال ان سلىمان بن داود (عليه السلام) حج البيت فى الجن والانس والطىروالرىاح وكسا البيت القباطى»

(١) الفقيه ج ٢ ص ١٥٢

(٢) الكافى ج ٤ ص ٢١٣

(٣) (٤) الكافى ج ٤ ص ٢١٤ و ٢١٣

«وروى في الكافي والتهذيب عن غياث بن ابراهيم (١) عن جعفر (عليه السلام) قال :  
لم يحج النبي ﷺ وسلم ، بعد قدومه المدينة الواحدة ، وقد حج بمكة مع قومه حجات  
وعن عمر بن يزيد (٢) عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال : حج رسول الله ﷺ  
عشرين حجة»

وعنه (٣) «قال : قلت لأبي عبد الله (عليه السلام) : أحج رسول الله ﷺ غير  
حجة الوداع؟ قال : نعم عشرين حجة»

وعن ابن أبي يعفور (٤) عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال : حج رسول الله  
(صلى الله عليه وآله) عشرين حجة مستسراً في كلها يمر بالمأزمين فينزل ويبول قبل :  
المأزمان ويقال : المأزم مضيق بين جمع وعرفة ، وآخرين مكة ومنى ، ويقال : لكل  
مضيق بين الجبال ، قال في الوافي : وأما السبب في استناره أو استساراه على اختلاف  
الروايتين ، فلعلة ما قيل : انه كان لاجل النسيء ، فان قريشاً أخرّوا وقت الحج والقتال  
كما أشير اليه بقوله سبحانه انما النسيء زيادة في الكفر ، فلم يمكن النبي ﷺ أن  
يخالفهم فيستر حجه أو فيستسره .

أقول : فيه ان جميع حجه الذي حجه وهو عشرون سنة كان كله كذلك ،  
ومن البعيد أن يكون جميع ذلك في النسيء ، ويمكن حمل الاستنار على أنه (عليه السلام)  
كان يستتر ببعض الأفعال التي قد غيرها أهل الجاهلية من أحكام الحج الشرعية  
بعقولهم وأهواءهم ، لأن الاستنار في أصل الحج فانهم قد احدثوا بعقولهم وأهوائهم  
في الأحكام والحلال والحرام ما هو مفصل في القرآن المجيد .

وأما البول في المأزمين فقد تقدم وجهه ، وانه لمكان الاصنام في ذلك المكان  
أقول : وقد تقدم حديث حج رسول الله ﷺ عليه وآله وسلم حجة الوداع  
بطوله فلا نعيده

الفصل الحادي عشر : روى في الكافي والفقهاء عن عيسى بن يونس (١) قال :

(١)(٢) (٣) (٤) الكافي ج ٤ ص ٢٤٤ و ٢٤٥ و ٢٥١

(١) الكافي ج ٤ ص ١٩٧ الفقيه ج ٢ ص ١٦٢

كان ابن ابي العوجاء من تلامذة الحسن البصرى فانحرف عن التوحيد ، فقبل له : تركت مذهب صاحبك ودخلت فى مالا أصل له ولا حقيقة ، فقال : ان صاحبى كان مخلطاً كان يقول طوراً بالقدر ، وطوراً بالجبر ، وما أعلمه اعتقد مذهباً دام فيه ، وقدم مكة متمرداً وانكاراً على من يحج ، وكان يكره العلماء مجالسته ومسائلته لخبث لسانه وفساد ضميره ، فأتى أبا عبد الله (عليه السلام) وجلس اليه فى جماعة من نظرائه ، فقال : يا أبا عبد الله ان المجالس أمانات ولا بد لكل من به معال أن يسئل أفتأذن لى أن أتكلم فقال : تكلم بما شئت

فقال : الى كم تدوسون هذا البيدى وتلوذون بهذا الحجر ، وتعبدون هذا البيت المرفوع بالطوب والمدر وتهولون حوله هرولة البعير اذا نفر ، من فكر فى هذا أوقدر ، علم أن هذا فعل أسسه غير حكيم ولاذى نظر .

فقل : فانك رأس هذا الامر وسنامه وأبوك أسسه وتمامه ، فقال . أبو عبد الله (عليه السلام) : ان من أضله الله وأعمى قلبه ، استوخم الحق فلم يستعذبه ، وصار الشيطان وليه وربّه وقرينه ، يورده مناهل الهلكة ، ثم لا يصدره ، وهذا بيت استعبد الله به خلقه ، ليختبر طاعتهم فى اتيانه ، فحنهم على تعظيمه وزيارته ، وجعله محل انبياءه وقبلة للمصلين اليه ، فهو شعبة من رضوانه ، وطريق يؤدى الى غفرانه ، منصوب على استواء الكمال ومجمع العظمة والجلال ، خلقه الله قبل دحو الارض بالقى عام ، فأحق من أطيع فيما أمر وانتهى عما نهى عنه ، وزجر الله المنشئ للارواح والصور « وزاد فى الفقيه فقال : ابن أبى العوجاء ذكرت الله يا أبا عبد الله فأحلت على غائب ، فقال أبو عبد الله (عليه السلام) : : وملك كيف يكون غائباً من هومع خلقه شاهد واليهم أقرب من جبل الوريد ، يسمع كلامهم ويرى أشخاصهم ، ويعلم أسرارهم وانما المخلوق الذى اذا انتقل من مكان اشتغل به مكان ، وخلا منه مكان ، فلا يدري فى المكان الذى صار اليه ما حدث فى المكان الذى كان فيه ، فاما الله العظيم الشأن الملك الديان فانه لا يخلو منه مكان ، ولا يشتغل به مكان ولا يكون الى مكان



ج-١٧ حديث ابن ابي العوجاء مع الصادق (عليه السلام) في الحج - ٣٩١-

أقرب منه الى مكان ، والذي بعثه بالآيات المحكمة والبراهين الواضحة ، وأيده بنصره واختاره لتبليغ رسالاته صدقنا قوله بأن ربه بعثه وكلمه ، فقال ابن ابي العوجاء فقال لاصحابه: من ألقاني في بحر هذا سألتكم أن تلتمسوا الى خمرة، فالقيتموني على جمرة، قالوا له: ما كنت في مجلسه الاحقير أقال : انه ابن من حلق رؤس من ترون» اقول : في كتاب الاحتجاج للطبرسي بعد قوله «ويعلم اسرارهم» فقال ابن ابي العوجاء : فهو في كل مكان اذا كان في السماء كيف يكون في الارض ، واذا كان في الارض كيف يكون في السماء ، فقال أبو عبد الله (عليه السلام) «انما وصفت المخلوق الذي اذا انتقل من مكان» الى آخره وهو الصواب ، ولعل ما بينهما سقط من قلم صاحب الفقيه .

وفي كتاب اعلام الوري بعد قوله «أقرب منه الى مكان، يشهد له بذلك آثاره ويدل عليه أفعاله ، والذي بعثه بالآيات المحكمة والبراهين الواضحة محمد (ﷺ) جاءنا بهذه العبادة» ، وهو الانسب أيضا قيل : لعل المراد بالتماس الخمرة بالخاء المعجمة تحصيل الظل للاستراحة فيه ، قال في النهاية : انطلقت أنا وفلان نلتمس الخمر ، الخمر بالتحريك : كل ما سترك من شجر وبناء أو غيره ، انتهى وأما الالتقاء على الجمرة فهو بالجيم ويحتمل ان يكون التماس الجمرة أيضا بالجيم بمعنى اتخذه قبس من النار، للانتفاع بها ، ويكون الالتقاء على الجمرة كناية عن الاحتراق بها وحلق الرأس كناية عن التذليل والرمي بالهوان والصغار ، لأن العرب كانوا يعدونه عاراً لتكبرهم ونخوتهم من أن يعلى رؤسهم ، وأشار به الى النبي أو الى أمير المؤمنين صلى الله عليه وآلهما وعلى آلهما وروى في الكافي قال : وروى أن أمير المؤمنين قال في خطبة له : ولو أراد الله عز وجل ثناءه بانياءه حيث بعثهم أن يفتح لهم كنوز الذهبان ، و معادن العقيان ومغارس الجنان ، وأن يحشر طير السماء ووحوش الارض معهم لفعل ، ولو فعل لسقط البلاء وبطل الجزاء ، واضمحل الابتلاء ، ولما وجب للقائلين أجور المبتهلين

ولا لحق المؤمنين ثواب المحسنين ، ولالزمت الاسماء أهاليها على معنى مبين ،  
ولذلك لو أنزل الله من السماء آية فظلت أعناقهم لها خاضعين ، ولو فعل لسقط البلوى  
عن الناس أجمعين ، ولكن الله جل ثناءه جعل رسله أولى قوة في عزائم نياتهم ،  
وضعفة في ماترى الاعين من حالاتهم من قناعة تملأ القلوب والعيون غناؤه ، وخصاصة  
تملاء الاسماع والابصار اذاؤه ، ولو كانت الانبياء أهل قوة لانرام ، وعزة لاتضمام ،  
وملك يمدنحوه أعناق الرجال ، ويشد أليه عقد الرجال ، لكان أهون على الخلق في  
الاختبار ، وأبعد لهم من الاستكبار ، ولأمنوا من رهبة قاهرة لهم ، أورغبة مائلة بهم  
فكانت النيات مشتركة ، والحسنات مقسمة ، ولكن الله أراد أن يكون الاتباع لرسله  
والتصديق بكتبه ، والخشوع لوجهه ، والاستكانة لامره ، والاستسلام لطاعته أموراً  
له خاصة ، لاتشوبها من غيرها شائبة ، وكلما كانت البلوى والاختبار أعظم ، كانت  
المثوبة والجزاء أجزل ، ألا ترون أن الله جل ثناؤه اختبر الاولين من لدن آدم الى  
الاخرين من هذا العالم بأحجار لاتضرو ولا تنفع ولا تبصرو لاتسمع .

فجعلها بيته الحرام الذى جعله للناس قياماً ثم جعله بأوعربقاع الارض حجراً  
وأقل نتائج الدنيا مدرأ ، وأضيق بطون الاودية معاشاً ، وأغلظ مجال المسلمين مياهاً ،  
بين جبال خشنة ، ورمال دمة ، وعيون وشلة ، وقرى منقطعة ، وأثر من مواضع قطر  
السماء دائر ، ليس يزكوبه خف ولا ظلف ولا حاضر ، ثم أمر آدم وولده أن يشنوا  
أعطافهم نحوه ، فصار مثابة لمنتجع أسفارهم ، وغاية لملقى رحالهم تهوى اليه ثمار  
الافئدة من مفاوز قفار متصلة ، وجزائر بحار منقطعة ، ومهاوى فجاج عميقة ، حتى  
يهزوا مناكبهم ذللاً يهللون الله حوله ، ويرملون على أقدامهم شعثاً غبرأله ، قد نبذوا  
القعق والسراويل وراء ظهورهم ، وحسروا بالشعور حلقات رؤوسهم ابتلاء عظيم  
واختباراً كبيراً وامتحاناً شديداً وتمحيصاً بليغاً وفتناً مبيناً جعله الله سبباً لرحمته  
ووصلة وسيلة الى جنته ، وعلة لمغفرته ، وابتلاء للخلق برحمته ، ولو كان الله تبارك  
وتعالى وضع بيته الحرام ومشاعره العظام بين جنات وأنهار وسهل وقرار ، جم  
الاشجار ، دانى الثمار ، ملتف النبات ، متصل القرى ، منبرة سمراء ، وروضة خضراء

وارياف محدقة ، وعراض مغدقة ، وزروع ناضرة ، وطرق عامرة ، وحدائق كثيرة  
لكان قد صغر الجزاء ، على حسب ضعف البلاء ، ثم لو كان الأساس المحمول  
عليها أوالاحجار المرفوع بها مابين زمردة خضراء ، وباقوته حمراء ، ونوروضياء  
لخفف ذلك مصارعة الشك في الصدور ، ولوضع مجاهدة إبليس عن القلوب ،  
ولنفى معتلج الريب من الناس ،

ولكن الله عز وجل يختبر عباده بأنواع الشدائد ، ويتعبد بهم بألوان المجاهدة  
ويبتليهم بضروب المكاره ، اخراجاً للتكبر من قلوبهم ، واسكاناً للتذلل في أنفسهم ،  
وليجعل ذلك أبواباً الى فضله ، وأسباباً ذللاً لعفوه وفتنه ، كما قال : (١) « ألم أحسب  
الناس أن يتركوا أن يقولوا آمنا وهم لا يفتنون ، ولقد فتنا الذين من قبلهم فليعلمن  
الذين صدقوا وليعلمن الكاذبين » .

أقول : هذه الخطبة التي أشار إليها في الكافي قد نقلها بتمامها السيد الرضی  
( قدس سره ) في كتاب نهج البلاغة ، بيان لأبأس بايضاح بعض ألفاظها المغلفة ،  
الذهبان : جمع ذهب كخرب بالتحريك لذكر الجباري ، وخربان والعقبان ، قال في  
القاموس : ذهب ينبت وقيل خالص الذهب ، والقائلين : قيل من القبلولة ، يعني لو  
لم يكن ابتلاء لكانوا مسترحين ، فلا ينالون أجور المبطلين ، ولم يكن هناك احسان  
فلا يلحقهم ثواب المحسنين ، ولا يكون مطيع ولا عاص ، ولا محسن ولا مسيء ، بل  
ترتفع هذه الاسماء ، ولا يستبين لها معنى .

وفي كتاب نهج البلاغة واضمحل الابناء أى تلاشت وفنيت الاخبار يعني الوعد  
والوعد ، وفيه غنى وادى مكان غناه واذاه والخصاصة الفقر ، والحاجة ، والروم  
الطلب ، والضيم الظلم . ومد الاعناق نحو الملك ، كناية عن تعظيمه يعني يؤمله  
المؤمنون و يروجوه الراجون وشد الرحال كناية عن مسافرة أرباب الرغبات اليه ،  
بمعنى أنه لو كان الانبياء ملوكاً ذوى بأس وشوكة وقهر ، لم يكن إيمان الخلق لهم  
لله سبحانه ، بل كان لرهبة لهم ، وخوف منهم ، أو لرغبة وطمع فيهم ، فتكون النيات

مشتركة ، و الوعر: ضد السهل ، والتنايق : جمع تنيقة بالنون ثم التاء المشنة من فوق ، فعلية بمعنى مفعولة ، والتنيق : الجذب .

وسميت المدن و البلدان والاماكن المرتفعة تنايق ، لارتفاع نباتها وشهرتها وعلوها عن غيرها من الارض كأنها جذبت ورفعت ، والدمث: اللين ، و الوشل : القليل الماء ، والاثر: بقية رسم الشيء ، و الدائر : الدارس ، ليس يزكوبه : أى ينمو، لان الزكاء النماء ، والخف : كناية عن الابل ، والظلف عن البقر: والغنم، والحافر عن الدابة، بمعنى أنها لاتسمن فيه، لانه ليس فيه مرعى ترعاه فتسمن، وعطفا الرجل : جانباه وناحيتا عنقه ، والثني: العطف ، وهو كناية عن قصده للحج، يقال: ثني عطفه نحوه ، أى توجه اليه ، و المثابة : المرجع ، والمنتجع : اسم مفعول من الانتجاع ، وهو طلب الكلاء، والماء والمراد محل الكلاء، وانتجع فلان فلانا : أتاه طالباً معروفاً وفي قوله تهوى اليه ثمار الاقئدة استعارة لطيفة ، ونظر الى قوله عزوجل حكاية عن خليله عليه السلام (١) و اجعل أفئدة من الناس تهوى اليهم ، وارزقهم من الثمرات» والفقر: من المفاوز مالماء فيه ، ولاكلاء، والفجاج: جمع فج ، وهى الطريق الواسع بين الجبلين، وفي قوله « ومهاوى فجاج عميقة » اشارة الى دفعته وعلوه ، ونظر الى قوله سبحانه (٢) « يأتين من كل فج عميق» وفي النهج من مفاوز قفار سحيقة، ونهاوى فجاج عميقة، وجزائر بحار منقطعة، والنهز بالتحريك: وهو كناية عن الشوق نحوه، والتوجه والسفر اليه ، وفي النهج يهلون لله من الاهلال وهو الاقرب ، والرمل محركة : الهرولة ، والشعث : انتشار الامرواغبرار الرأس و تلبد الشعر ، والنبد : الالقاء . و المراد بالقنع و السراويل مايستر أعالي البدن وأسافله .

وفي النهج قد نبذوا السراويل : وهى القمصان، والحسر: الكشف، وبه يتعلق

(١) سورة ابراهيم الاية ٣٧-

(٢) سورة الحج الاية ٣٧ -

قوله « عن رؤسهم » والمصادر الاربعة متقاربة المعاني ، و الفنون : الخضوع ، والجَم : الكثير ، والدنو : القرب ، والتفاف النبات : اشتباكه .

وفى النهج « ملتف البناء » أى مشتبك العمارة ، والبرة : الواحدة من البر ، وهو الحنطة أو بالفتح اسم جمع ، والريف بالكسر : أرض ذات ذرع وخصب ، وماقارب الماء من أرض العرب ، والمحدقة : المحيطة ، وعراض : جمع عرصه ، وهى الساحة ، والمغدقة كثيرة الماء ، وفى قوله « مصارعة الشك » استعارة لطيفة ، وكذا فى قوله « معتلج الريب » و معناهما متقاربان ، والمعتلج : اسم مفعول من الاعتلاج ، وهو التغالب والاضطراب ، يقال : اعتلجت الامواج ، أى تلاطمت واضطربت .

ومرجع الكلام الى أنه كلما كان الابتلاء والامتحان أشد كان الثواب أجزل وأعظم ، ولو أنه سبحانه جعل العبادة سهلة على المكلفين لما استحقوا عليها الايسر من الجزاء ، وهذا هو وجه الحكمة فى ابتلاء خلقه بأبليس وجنوده ، والنفس الامارة بالسوء والامر بالجهاد ونحو ذلك ، والافهوقادر على دفع ابليس عنهم ، وخلق نفوسهم مطيعة ، و جمع الناس على طاعته ، و لكنه لا يظهر حينئذ وجه استحقاقهم الثواب والجزاء ، كما لا يخفى ، والله العالم .

الفصل الثانى عشر : روى فى الكافى فى الصحيح أو الحسن عن معاوية بن عمار (١) « قال : قلت لابي عبدالله (عليه السلام) : أقوم أصلى بمكة والمرأة بين يدي جالسة أو مارة ؟ فقال : لا بأس انما سميت بمكة لانه تبك فيه الرجال والنساء » أقول : أى يزدحم من بكه اذا زحمه .

وعن معاوية بن وهب (٢) « قال : سألت أبا عبدالله (عليه السلام) عن الحطيم ؟ قال : هو ما بين الحجر الاسود وبين الباب ، وسألته لم سمي الحطيم ؟ قال : لان الناس يحطم بعضهم بعضاً هناك »

وعن أبان (٣) عمن أخبره عن أبى جعفر (عليه السلام) « قال : قلت له : لم سمي

(١) الكافى ج ٤ ص ٥٢٦ و ٥٢٧

(٣) الكافى ج ٤ ص ١٩٨

البيت العتيق ؟ قال : هويت حر ، عتيق من الناس ، لم يملكه أحد .  
 أقول : و فى خبر آخر ، انه اعتق من الغرق ، وروى فى الفقيه عن سليمان  
 بن مهران (١) «قال : قلت لجعفر بن محمد (عليهما السلام) . كم حج رسول الله  
 (ﷺ) فقال : عشرين حجة مستسرا ، فى كل حجة يمر بالمأزمين فينزل فيبول فقلت  
 له : يا بن رسول الله ولم كان ينزل هناك فيبول ؟ قال : لانه موضع عبد فيه الاصنام ،  
 ومنه أخذ الحجر الذى نحت منه هبل الذى رمى به على (عليه السلام) من ظهر الكعبة ،  
 لماعلاظهر رسول الله (صلى الله عليه واله وسلم) فامر به ودفن عند باب بنى شيبه ،  
 فصار الدخول الى المسجد من باب بنى شيبه سنة لاجل ذلك ، قال سليمان : فقلت :  
 فكيف صار التكبير يذهب بالضاغط هناك ؟ قال : لان قول العبد الله اكبر معناه اكبر  
 من أن يكون مثل الاصنام المنحوتة ، والالهة المعبودة دونه ، وأن ابليس فى شياطينه  
 يضيق على الحاج مسلكتهم فى ذلك الموضع ، فاذا سمع التكبير طار مع شياطينه  
 وتبعهم الملائكة حتى يقفوا فى اللجة الخضراء ، قلت : وكيف صار الصرورة  
 يستحب له دخول الكعبة دون من قد حج ؟ فقال : لان الصرورة قاضى فرض مدعو  
 الى حج بيت الله فيجب أن يدخل البيت الذى دعى اليه ، ليكرم فيه ، قلت : وكيف  
 صار الحلق عليه واجبا دون من قد حج ؟ فقال : ليصير بذلك موسما بسمة الامنين ،  
 الانسمع قول الله تعالى (٢) «لتدخلن المسجد الحرام انشاء الله آمنين محلقين رؤوسكم  
 ومقصرين لاتخافون» فقلت : وكيف صار وطء المشعر عليه فريضة ؟ قال : ليستوجب  
 بذلك وطء بجوحة الجنة»

وروى فى الكافى عن السكونى (٣) عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال :  
 سئل أمير المؤمنين (عليه السلام) عن اساف و نائلة وعبادة قريش لهما فقال : نعم  
 كانا شابين صبيحين وكان بأحدهما تأنيث فكانا يطوفان بالبيت فصادفا من البيت

(١) الفقيه ج ٢ ص ١٨٩

(٢) سورة الاية

(٣) الكافى ج ٤ ص ٥٤٦

خلوة فأراد أحدهما صاحبه ففعل فمسخهما الله تعالى فقالت قريش : لولا أن الله رضى أن يعبد هذان معه ما حولهما من حالهما « قال فى الوافى : اساف بالكسر والفتح صنم لقريش، وكذا نائلة وضعهما عمرو بن لحي على الصفا والمروة، وكان يذبح عليهما تجاه القبلة، قيل : كانا من حزبهم اساف بن عمرو نائلة بنت سهل فقجرا فى الكعبة فمسخا حجرين ثم عبدتهما قريش .

وعن على بن اسباط (١) عن رجل من أصحابنا عن أبى عبد الله (عليه السلام) «قال : اذا كان أيام الموسم بعث الله عز وجل ملائكة فى صورة الادميين يشترطون من الحاج والتجار ، قلت : فما يصنعون به ؟ قال : يلقونه فى البحر» ورواه فى الفقيه مرسلًا عن أبى عبد الله (عليه السلام) .

وروى فى التهذيب عن سليمان بن الحسن عن كاتب على بن يقطين (٢) «قال : أحصيت لعلى بن يقطين من وافى عنه فى عام واحد خمسمائة وخمسين رجلا، أقل من أعطاه سبعمائة ، وأكثر من أعطاه عشرة آلاف»

أقول : لا يبعد انه لما كان على بن يقطين من وزراء الخليفة الرشيد المقربين فكان يلى أمر الخراج فتوصل الى دفعه للشيعة ورفدهم به بهذه الحيلة .  
وعن عبد الله بن حماد الأنصارى (٣) عن جعفر بن محمد عن أبيه (عليه السلام) «قال : قال رسول الله ( صلى الله عليه واله ) : يأتى زمان يكون فيه حج الملوك نزهة ، وحج الاغنياء تجارة ، وحج المساكين مسألة .

وروى فى الكافى فى الصحيح عن معاوية بن عمار (٤) عن أبى عبد الله (عليه السلام) فى قول الله عز وجل (٥) «ليلو نكم بشىء من الصيد تناله أيديكم ورماحكم» قال : ماتناله الايدى البيض والفراخ ، وماتناله الرماح فهو ما لاتصل الايدى»

(١) الكافى ج ٤ ص ٣٠٧ الفقيه ج ٢ ص ١٤٨

(٢) (٣) التهذيب ج ٥ ص ٤٦١ و ٤٦٣

(٤) الكافى ج ٤ ص ٣٩٧ لكن عن احمد بن محمد رفعه (٥) البائدة - ٩٤

وعن الشحام (١) عن أبي عبد الله (عليه السلام) في قول الله عز وجل (٢) «ومن عاد فينتقم الله منه» قال: ان رجلا انطلق وهو محرم فأخذ ثعلباً فجعل يقرب النار الى وجهه ، وجعل الثعلب يصيح، ويحدث من استه، وجعل أصحابه ينهونه عما يصنع، ثم ارسله بعد ذلك، فبينما الرجل نائم اذ جائته حية فدخلت في فيه فلم تدعه حتى جعل يحدث كما أحدث الثعلب ثم خلت عنه « وعن الحلبي (٣) في الصحيح أو الحسن «قال : سئلت أبا عبد الله (عليه السلام) عن رجل لبى بحجة أو عمرة وليس يريد الحج قال ليس بشيء ، ولا ينبغي له أن يفعل .

وعن اسحاق بن عمار (٤) عن جعفر عن آبائه (عليه السلام) أن علياً (عليه السلام) كان يكره الحج والعمرة على الابل الجلالات»

وفي الصحيح أو الحسن عن اسماعيل الخثعمي (٥) « قال: قلت لأبي عبد الله (عليه السلام) ، انا اذا قد منا مكة ذهب بعض أصحابنا يطوفون ، ويتركوني أحفظ متاعهم ، قال : أنت أعظم أجرا»

وعن مرزم بن حكيم- (٦) «قال: زاملت محمد بن مصادف فلما دخلنا مكة اعتلت فكان يمضي الى المسجد و يدعني وحدي فشكوت ذلك الى مصادف فاخبره ابا عبد الله (عليه السلام) فأرسل اليه فعودك عنده أفضل من صلاتك في المسجد»

وعن ابان بن تغلب (٧) في الصحيح أو الحسن «قال : كنت مع أبي جعفر (عليه السلام) في ناحية عن المسجد الحرام ، وقوم يلبن حول الكعبة ، فقال أمان ترى هؤلاء الذين يلبن ، والله لا صواتهم أبغض الى الله من أصوات الحمير» وعن عبد الرحمن بن الاشل بياح الانماط (٨) عن أبي عبد الله (عليه السلام) «قال : كانت

(١) الكافي ج٤ ص ٣٩٧

(٢) سورة المائدة الآية ٩٥

(٣) (٤) الكافي ج٤ ص ٥٤١ و ٥٤٣

(٥) (٦) الكافي ج٤ ص ٥٤٥

(٧) (٨) الكافي ج٤ ص ٥٤١ و ٥٤٢



قريش تلتطخ الاصنام التى كانت حول الكعبة بالمسك والعنبر وكان يغوث قبل الباب ، وكان يعوق عن يمين الكعبة وكان نسر عن يسارها ، وكانوا اذا دخلوا اخرها سجداً ليغوث ، ولا يحنون ، ثم يستديرون بحيالهم الى يعوق ثم يستديرون بحيالهم الى نسر ثم يلبون فيقولون : لبيك اللهم لبيك ، لبيك لاشريك الا شريك هو لك ، تملكه وما ملك ، قال فبعث الله ذباباً أخضر له أربعة أجنحة فلم يبق من ذلك المسك والعنبر شيئاً الا أكله ، وانزل الله عز وجل (١) «يا ايها الناس ضرب مثل فاستمعوا له ان الذين تدعون من دون الله لن يخلقوا ذباباً ولو اجتمعوا له وان يسلبهم الذباب شيئاً لا يستنقذوه منه ضعف الطالب والمطلوب»

وعن عمر بن يزيد (٢) عن ابي عبدالله عليه السلام قال لا يلى الموسم مكى وعن معاوية عمار (٣) عن ابي عبدالله (عليه السلام) قال : لا ينبغى لاهل مكة أن يلبسوا القميص ، وأن يتشبهوا بالمحرمين شعاً غيراً ، وقال : ينبغى للسلطان أن يأخذهم بذلك»

قيل : وأن يتشبهوا يعنى ، وينبغى أن يتشبهوا ، ويحتمل أن يكون فى الكلام تقديم وتأخير ، تقديره ينبغى لاهل مكة أن لا يلبسوا القميص ، وأن يتشبهوا بالحرمين وعن هارون بن خارجه (٤) قال سمعت ابا عبدالله عليه السلام يقول من دفن فى الحرم أمن من الفزع الاكبر ، فقلت : من بر الناس وفاجرهم ، فقال : من بر الناس وفاجرهم» ورواه الصدوق مرسل ، ورواه البرقى فى المحاسن ، بسنده عن هارون بن خارجه مثله

وعن على بن سليمان (٥) قال : كتبت اليه أسأله عن الميت يموت بعرفات

(١) سورة الحج الاية - ٣٧

(٢) الكافى ج ٤ ص ٥٤٣

(٣) التهذيب ج ٥ ص ٤٤٧

(٤) الفقيه ج ٢ ص ١٤٧ الكافى ج ٤ ص ٢٥٨

(٥) التهذيب ج ٥ ص ٤٦٥

بدفن بعرفات أو ينقل الى الحرم ، فأيهما أفضل ، فكتب : يحمل الى الحرم ويدفن فهو أفضل»

وعن حفص وهشام بن الحكم (١) أنهما سألا أبا عبد الله (عليه السلام) أيما أفضل الحرم أو عرفة ، فقال الحرم» الحديث

وعن عبد الملك بن عتبة (٢) «قال : سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عما يصلح لنا من ثياب الكعبة هل يصلح ان نلبس منها شيئا قال يصلح للصبيان والمصاحف والمخدة تبتنى بذلك البركة انشاء الله»

وعن مروان بن عبد الملك (٣) «قال : سألت أبا الحسن عن رجل اشترى من كسوة الكعبة شيئا فاقضى بيعه حاجته وبقى بعضه فى يده هل يصلح بيعه ؟ قال يبيع ما اراد ويهب ما لم يرد ويستنفع به ويطلب بركته قلت : أيكف به الميت قال : لا» ورواه الصدوق مرسل عن أبي الحسن موسى عليه السلام

وروى فى الفقيه عن مسمع بن عبد الملك (٤) عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال : لا بأس أن تأخذ من ديباج الكعبة فتجعله غلاف مصحف أو مصلى ، تصلى عليه وروى شيخنا الشهيد فى الدروس قال : روى البزنطى عن ثعلبة بن ميسرة قال : كنا عند أبي جعفر (عليه السلام) فى القسطاط نحواً من خمسين رجلاً فقال : أتدرون أى البقاع أفضل عند الله منزلة ؟ فلم يتكلم أحد فكان هو الراد على نفسه ، فقال تلك مكة الحرام الذى وضعها الله لنفسه حرماً وجعل نبيه فيها ثم قال : أتدرون أى بقعة فى مكة أفضل حرمة ؟ فلم يتكلم أحد فكان هو الراد على نفسه فقال : ذلك المسجد الحرام ، ثم قال : أتدرون أى بقعة فى المسجد أعظم عند الله حرمة ؟ فلم يتكلم أحد فكان هو الراد على نفسه فقال : ذلك بين الحجر الاسود الى باب الكعبة ، ذلك حطيم

(١) الكافى ج٤ ص ٤٦٢ التهذيب ج٥ ص ٧٨

(٢) الكافى ج٤ ص ٢٢٩

(٣) الكافى ج٣ ص ١٤٨

(٤) الوسائل الباب ٢٦ من ابواب مقدمات الطواف

اسماعيل (عليه السلام) الذي كان يذود فيه غنيمته ، ويصلى فيه ، فوالله لو أن عبداً صف رجله في ذلك المقام قائماً بالليل مصلياً حتى يجيئه النهار، وقائماً بالنهار حتى يجيئه الليل ، ولم يعرف حقنا وحرمتنا أهل البيت لم يقبل الله منه شيئاً ابداً، ألا ان أبانا ابراهيم عليه الصلوة وعلى محمد وآله كان مما اشترط على ربه أن قال رب اجعل أئقدة من الناس تهوى اليهم، أما انه لم يعن الناس كلهم، فأنتم أولئك، حكم الله ونظراؤكم وانما مثلكم في الناس مثل الشعرة السوداء في الثور الانور .

### الفصل الثالث عشر

لاريب في استحباب زيارة قبر النبي (ﷺ) استحباباً مؤكداً ويتأكد ذلك زيادة في حق الحاج ويجبر الناس على ذلك لو تركوها كما يجبرون على الاذان، ومنع ابن ادريس كما نقل عنه ضعيف ، قال في المنتهى : « لو ترك الناس زيارة النبي (ﷺ) قال الشيخ ( رحمه الله ) : يجبرهم الامام عليها ، ومنع ابن ادريس من وجوب ذلك ، لانها مستحبة فلا يجب اجبارهم عليها ، ونحن نقول : ان ذلك يدل على الجفاء ، وهو محرم فيجبرهم الامام عليها لذلك انتهى .

روى المشايخ الثلاثة بأسانيدهم الصحيحة المتكثرة عن حفص بن البختري وهشام بن سالم ومعاوية بن عمار ( ١ ) وغيرهم عن أبي عبدالله (عليه السلام) قال : لو أن الناس تركوا الحج لكان على الوالى أن يجبرهم على ذلك ، وعلى المقام عنده، ولو تركوا زيارة النبي (ﷺ) لكان على الوالى أن يجبرهم على ذلك، وعلى المقام عنده ، فان لم يكن لهم أموال أنفق عليهم من بيت مال المسلمين » .

وروى في الكافي عن ابي الحجر الاسلمى (٢) عن أبي عبدالله (عليه السلام) قال : قال رسول الله (ﷺ): من أتى مكة حاجاً ولم يزرني الى المدينة جفوت يوم القيامة، ومن أتاني زائراً وجبت له شفاعتي، ومن وجبت له شفاعتي وجبت له الجنة، ومن مات في أحد الحرمين مكة و المدينة لم يعرض ولم يحاسب ، ومن مات مهاجراً الى الله عز وجل حشروم القيامة مع أصحاب بدر » .

وعن زرارة (١) في الصحيح أو الحسن عن أبي جعفر (عليه السلام) « قال : انما أمر الناس أن يأتوا هذه الاحجار فيطوفوا بهائم يأتونا فيخبرونا بولايتهم، ويعرضوا علينا نصرتهم » .

وعن جابر (٢) عن أبي جعفر (عليه السلام) « قال : تمام الحج لقاء الامام » ورواه في الفقيه عن جابر (٣) .

وروى في الفقيه بسنده الى ذريح (٤) عن أبي عبدالله (عليه السلام) في قول الله عزوجل « ثم ليقضوا تفثهم » قال : « التفث لقاء الامام » وروى في الكافي عن عبدالله بن سنان عن ذريح (٥) « قال : قلت لابي عبدی (عليه السلام) ان الله أمرني في كتابه بأمر فأحب أن أعلمه ، قال : وما ذلك قال : قلت : قول الله عزوجل « ثم ليقضوا تفثهم » وليوفوا نذورهم وليطوفوا بالبيت العتيق » قال : يقضوا تفثهم لقاء الامام، وليوفوا نذورهم تلك المناسك قال عبدالله بن سنان : فأتيت أبا عبدالله (عليه السلام) فقلت : جعلت فداك قوله عزوجل « ثم ليقضوا تفثهم وليوفوا نذورهم » ، قال : أخذ الشارب وقص الاظفار وما أشبه ذلك ، فقال : قلت : جعلت فداك ان ذريح المحاربي حدثني عنك بأنك قلت له : « ليقضوا تفثهم » لقاء الامام ، « وليوفوا نذورهم » تلك المناسك، فقال : صدق ذريح وصدقت ان للقران ظاهراً وباطناً ومن يحتمل ما يحتمل ذريح » .

وروى في الفقيه عن عبدالله بن سنان (٦) قال : أتيت أبا عبدالله (عليه السلام) فقلت جعلني الله فداك « الحديث » .

وعن يحيى بن يسار (٧) قال حججنا فمررنا بأبي عبدالله (عليه السلام) فقال : حجاج

(١) (٢) الكافي ج ٤ ص ٥٤٩

(٣) (٤) الفقيه ج ٢ ص ٢٩١ و ٣٤٥

(٥) الكافي ج ٤ ص ٥٤٩

(٦) الفقيه ج ٢ ص ٢٩١

(٧) الكافي ج ٤ ص ٥٤٩

بيت الله وزوار قبر نبيه (عليه السلام) وشيعة آل محمد (صلوات الله عليهم ، هنينا لكم .  
أقول: وهذه الاخبار وان كان موردها حال حياتهم (عليه السلام) الا أنه لافرق بين  
الحياة والموت بالنسبة اليهم (صلوات الله عليهم) فانهم أحياء عند ربهم يرزقون،  
يشاهدون كل من ورد الى قبورهم.

ويشهد لذلك مارواه الشيخ فى التهذيب عن يزيد بن عبد الملك ( ١ ) عن  
أبيه عن جده «قال: دخلت على فاطمة (عليها السلام) فبدأتني بالسلام، ثم قالت: ما غدا بك  
قلت : طلب البركة قالت : أخبرني أبى وهوذا ، هو أنه من سلم عليه وعلى ثلاثة  
أيام أوجب الله له الجنة ، قلت لها : فى حياته وحياتك ؟ قالت : نعم وبعد موتنا »  
إذا عرفت ذلك فاعلم أنه قد اختلفت الاخبار فى استحباب البدعة بالحج ثم  
زيارة النبی (عليه السلام) أو العكس ، فروى فى الكافى عن على بن محمد بن عبد الله  
البرقى (٢) عن أبيه «قال : سألت أبا جعفر (عليه السلام) أبدأ بالمدينة أو بمكة ، قال:  
ابدأ بمكة واختم بالمدينة، فانه أفضل » ورواه فى الفقيه مرسلًا، ورواه فى التهذيب  
عن غياث بن ابراهيم عن جعفر عن أبيه عليه السلام .

وروى الشيخ فى التهذيب فى الصحيح عن عيص بن القاسم (٣) قال سألت  
إيا عبد الله عليه السلام عن الحاج من الكوفة يبدأ بالمدينة أفضل أو بمكة ؟ قال :  
بالمدينة » ورواه فى الفقيه عن عيص بن القاسم مثله ، وروى الشيخ فى الصحيح  
عن على بن يقطين (٤) قال : سألت أبا الحسن (عليه السلام) عن الممر بالمدينة فى  
البدية أفضل، أو فى الرجعة ، قال : لا بأس بذلك أية كان .

وروى فى الكافى والتهذيب فى الموثق عن سدير (٥) عن أبى جعفر (عليه السلام)  
قال : ابدأ بمكة واختموا بنا .

(١) التهذيب ج ٦ ص ٩

(٢) الكافى ج ٤ ص ٥٥٠ الفقيه ٣٤٤ التهذيب ج ٥ ص ٤٣٩

(٣) (٤) التهذيب ج ٥ ص ٤٣٩ و ٤٤٠

(٥) الكافى ج ٥ ص ٥٥٠

أقول الظاهر في وجه الجمع هو أن الأفضل مع الاختيار والتمكن من الامرين معاً البدأة بالحج ، وعليه تحمل رواية البرقي، وموثقة سدير .  
وأما اذا حج على طريق المدينة فالبدأة بها أفضل ، لثلا يحترم دون ذلك،  
أولايتفق له رجوع على تلك الطريق الاولى ، وبهذا جمع الشيخ وصاحب الفقيه  
(عطر الله مرقديهما)

وأما الاخبار الواردة في ثواب زيارتهم (صلوات الله عليهم) في الحياة أو بعد الموت فهي أكثر من أن تحصى ، ولا بأس بنقل جملة منها تيمنا وتبركا) فمنها  
مارواه في الكافي في الصحيح عن أبان عن السدوسي (١) عن أبي عبد الله (عليه السلام)  
« قال : قال رسول الله (ﷺ) : من أتاني زائر أكننت شفيعه يوم القيامة »  
وعن ابن شهاب (٢) قال : قال الحسين (عليه السلام) لرسول الله (صلى الله عليه  
 وآله) : يا أبتاه ما لمن زارك ؟ فقال رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) : يا بني من  
زارني حياً أوميتاً أوزار أباك أوزار أخاك كان حقاً على أن أزره يوم القيامة وأخلصه  
من ذنوبه .

وروى الشيخ في التهذيب عن ابراهيم بن عبد الله بن حسين بن عثمان  
بن مغلى بن جعفر (٣) « قال : قال الحسن بن علي (عليه السلام) : يا رسول الله (صلى الله  
 عليه وآله) ما لمن زارنا ؟ قال : من زارني حياً أوميتاً أوزار أباك حياً أوميتاً أوزار  
أخاك حياً أوميتاً أوزارك حياً أوميتاً كان حقاً على ان استنقذه يوم القيامة .

وروى في الكافي عن محمد بن علي يرفعه (٤) « قال : قال رسول الله (صلى  
 الله عليه وآله) وفي الفقيه (٥) مرسل « قال : قال رسول الله (عليه السلام) : يا علي  
 من زارني في حياتي أو بعد مماتي أوزارك في حياتك أو بعد مماتك أوزار ابنك في  
حياتهما أو بعد موتهما ضمننت له يوم القيامة ان اخلصه من أهوالها وشدائدها حتى

(١) الكافي ج٥ ص٥٤٨

(٢)(٣) التهذيب ج٦ ص٤٠٤

(٤)(٥) الكافي ج٤ ص٥٧٩ الفقيه ج٢ ص٣٤٠

اصيره معى فى درجتى»

«وعن زيد الشحام (١) قال قلت لابي عبدالله عليه السلام ما لمن زار رسول الله (صلى الله عليه واله وسلم) قال كمن زار الله فوق عرشه» قال : قلت : فما لمن زار واحداً منكم ؟ قال : كمن زار رسول الله ( ﷺ ) »

و روى الشيخ فى التهذيب عن أبى الحسن موسى بن اسماعيل بن موسى بن جعفر بن على بن الحسين ( ٢ ) عليه السلام عن أبيه عن جده جعفر بن محمد عن أبيه عن على بن الحسين ( عليه السلام ) « قال : قال رسول الله ( ﷺ ) : من زار قبرى بعد موتى كان كمن هاجرالى فى حياتى فان لم تستطيعوا فابعثوا الى بالسلام ، فانه يبلغنى»

وعن ابى عامر واعظ الحجاز (٣) عن الصادق (عليه السلام) عن ابيه عن جده ( ﷺ ) «قال : قال رسول الله ( ﷺ ) : لعلى عليه السلام يا ابا الحسن ان الله عزوجل جعل قبرك وقبور ولدك بقاعاً من بقاع الجنة ، وعروسة من عرصاتنا ، وان الله عزوجل جعل قلوب نجباء من خلقه ، و صفوته من عباده ، تحن اليكم و تحتمل الاذى والمذلة فيكم، فيعمرون قبوركم ويكثرون زيارتها تقربا منهم الى الله، ومودة منهم لرسول الله ، اولائك يا على المخصوصون بشفاعتى ، والواردون حوضى ، وهم زوارى غداً فى الجنة ، يا على من عمر قبوركم وتماهدا فكانما اغان سليمان بن داود ( ﷺ ) على بناء بيت المقدس ، ومن زار قبوركم عدل ذلك له ثواب سبعين حجة بعد حجة الاسلام ، و خرج من ذنوبه حتى يرجع من زيارتكم كيوم ولدته أمه ، فأبشر يا على وبشر أوليائك ومحبيك من النعيم وقررة العين بما لآعين رأيت ولا أذن سمعت ، ولا خطر على قلب بشر، ولكن حثالة من الناس يعيرون

(١) التهذيب ج ٦ ص ٤ الكافي ج ٤ ص ٥٧٩

(٢) التهذيب ج ٦ ص ٣

(٣) التهذيب ج ٦ ص ٢٢

زوار قبوركم بزيارتكم كما تعير الزانية بزناها ، أولئك شرار امتي لاتنالهم شفاعتى ولا يردون حوضي الى غير ذلك من الاخبار التى يضيق عن نقلها المقام

## الفصل الرابع عشر

يستحب القاصدى المدينة المشرفة المرور بمسجد القدير ودخوله والصلوة فيه والاكتار من الدعاء ، وهو موضع الذى نص فيه رسول الله ( صلى الله عليه وآله وسلم ) على امامة أمير المؤمنين وخلافته بعده ، ووقع التكليف بها ، وان كانت النصوص قد تكاثرت بها عنه (عليه السلام) قبل ذلك اليوم ، الا ان التكليف الشرعى والايجاب الحتمى انما وقع فى ذلك اليوم ، وكان تلك النصوص المتقدمة كانت من قبيل التوطئة لتوطن النفوس عليها ، وقبولها بعد التكليف بها .

فروى ثقة الاسلام فى الكافى والصدوق فى الفقيه عن أبان (١) عن ابى عبد الله عليه السلام قال: يستحب الصلوة فى مسجد القدير، لان النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) أقام فيه امير المؤمنين (عليه السلام) وهو موضع أظهر الله عز وجل فيه الحق»

وروى المشايخ الثلاثة (نور الله تعالى مضاجعهم) فى الصحيح عن عبد الرحمن بن الحجاج (٧) «قال : سألت أبا ابراهيم (عليه السلام) عن الصلاة فى مسجد غدير خم وأنا مسافر، فقال : صل فيه فان فيه فضلا كثيرا وكان أبى يأمر بذلك»

ويستحب أيضا النزول بالمعرس و صلاة ركعتين فيه ، والتعريس لفة نزول القوم فى السفر آخر الليل، قال فى القاموس: أعرس القوم نزلوا فى آخر الليل للاستراحة، كعرس وليلة التعريس الليلة التى نام فيها النبى (عليه السلام) والمعرس : بضم الميم وفتح العين وتشديد الراء المفتوحة، ويقال : بفتح الميم وسكون العين وتخفيف الراء ، مسجد يقرب مسجد الشجرة بازاءه مما يلى القبلة ، والمراد بالتعريس فى المسجد المذكور هو الاضطجاع فيه، اذا مر به ليلا كان أو نهارا، كما يدل عليه الاخبار الاتية ، وقد أجمع الاصحاب على استحباب النزول فيه والصلوة تأسياً بالنبى



(عليه السلام) ويستحب أيضاً الرجوع اليه لو تجاوزه ، ويدل على ذلك جملة من الاخبار ، ومنها ما رواه ثقة الاسلام في الصحيح أو الحسن عن معاوية بن عمار (١) قال : قال أبو عبد الله (عليه السلام) : اذا انصرفت من مكة الى المدينة وانتهيت الى ذي الحليفة وانت راجع الى المدينة من مكة ، فأنت معرس النبي (صلى الله عليه وآله) فان كنت في وقت صلاة مكتوبة أو نافلة فصل فيه ، وان كان في غير وقت صلاة مكتوبة فانزل فيه قليلاً ، فان رسول الله (صلى الله عليه وآله) كان يعرس فيه ، ويصلي ، ورواه الصدوق أيضاً في الصحيح عن معاوية بن عمار مثله .

وعن الحسن بن علي بن فضل (٢) قال : قال علي بن اسباط لابي الحسن ونحن نسمع : انا لم نكن عرسنا فأخبرنا ابن القاسم بن الفضيل أنه لم يكن عرس وأنه سألك فأمرته بالعود الى المعرس فيعرس فيه ، فقال : نعم ، فقال له : فانا انصرفتنا فعرسنا فأى شيء نصنع ؟ قال : تصلى فيه وتضطجع ، وكان ابو الحسن (عليه السلام) يصلي بعد العتمة فيه ، فقال له محمد : فان مر به في غير وقت صلوة مكتوبة ؟ قال : بعد العصر ، قال : سئل ابو الحسن (عليه السلام) عن ذا فقال (عليه السلام) : ما رخص في هذا الا في ركعتي الطواف ، فان الحسن بن علي (عليه السلام) فعله ، وقال : يقيم حتى يدخل وقت الصلاة ، قال : فقلت له : جعلت فداك فمن مر به بليل أو نهار يعرس فيه ، أو انما التعريس في الليل ؟ فقال : ان مر به بليل او نهار فليعرس فيه

قال في الوافي المستتر في «قال» في قوله «قال بعد العصر» يرجع الى محمد يعني كما اذا مر به بعد العصر ما رخص في هذا يعني ما رخص في النافلة بعد العصر الا في ركعتي طواف النافلة ، وقدم الكلام فيه في كتاب الصلاة ، وانها موضع تقية حتى يدخل وقت الصلاة يعني الوقت الذي يجوز فيه الصلاة من غير كراهة ، كوقت الصلوة المكتوبة . وعن علي بن اسباط عن بعض اصحابنا (٣) «انه لم يعرس فأمره الرضا (عليه السلام) ان ينصرف فيعرس .

و عن محمد بن القاسم (٤) قال : قلت لابي الحسن (عليه السلام) جعلت

(١) الكافي ج ٤ ص ٥٦٥ الفقيه ج ٢ ص ٣٣٥

(٢) الكافي ج ٤ ص ٥٦٦ (٣) الكافي ج ٤ ص ٥٦٥

فذاك ان جمالنا مربنا ولم ينزل المعرس ، فقال : لابد أن ترجعوا اليه فرجعت اليه وروى الشيخ فى التهذيب عن معاوية بن عمار (١) عن أبى عبدالله (عليه السلام) «قال: قال لى فى المعرس - معرس النبى ﷺ -: اذا رجعت الى المدينة فمر به وانزل وانخ به وصل فيه ، ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ( فعل ذلك ، قلت : فان لم يكن وقت صلاة؟ قال: فاقم قلت : لايقيمون اصحابى ؟ قال : فصل ركعتين وامضه ، وقال : انما المعرس اذا رجعت الى المدينة ليس اذا بدأت بها»

وعن ابن اسباط (٢) «قال : قلت لعلى بن موسى (عليه السلام) : ان الفضيل بن يسار روى عنك وأخبرنا عنك بالرجوع الى المعرس ، ولم تكن عرسنا فرجعنا اليه فأى شىء نصنع، قال : تصلى وتضطجع قليلا ، فقد كان أبو الحسن (عليه السلام) يصلى فيه : ويقعد ، فقال محمد بن على بن فضال : فان مررت به فى غير وقت صلوة بعد العصر فقال : فقد سئل أبو الحسن (عليه السلام) عن ذلك فقال : صل فيه ، فقال محمد بن على بن فضال : ان مررت به ليلا أو نهاراً أنعرس ، أو انما التعريس بالليل فقال . نعم ان مررت به ليلا أو نهاراً أنعرس فيه ، فان رسول الله (ﷺ) كان يفعل ذلك»

وروى فى الفقيه (٣) «قال سأل العيص بن القاسم أبا عبدالله (عليه السلام) عن الغسل فى المعرس ، فقال : ليس عليك فيه غسل ، »

ويستفاد من صحيحة معاوية بن عمار التى هى أول الاخبار ومن رواية الاخيرة ان التعريس المستحب انما هو فى الرجوع من مكة الى المدينة دون العكس

### الفصل الخامس عشر

وللمدينة المنورة حرم ، وهو من ظل عاترالى وغير ، لايغضد شجره ، ولا يصاد ما بين الحرمين منه ، وهى حرة لىلى ، وحرة واقم، بكسر القاف اسم لحصن هناك ، أضيفت الحرة اليه ، وهل النهى هنا على جهة الكراهة أو التحريم قولان ،

(١) (٢) التهذيب ج ٦ ص ١٦

(٣) الفقيه ج ٢ ص ٣٣٦ .

وتفصيل هذه الجملة أن الحرم المذكور هو ما بين الجبلين المذكورين ، فان عاتراً  
ووعيراً: اسمان لجبلين مكتنفين للمدينة ، أحدهما من المشرق ، والاخر من المغرب  
ووعير ضبطه الشهيد في الدروس بفتح الواو ، ونقل عن المحقق الشيخ على أنه وجده  
في مواضع متعددة يضم الواو ، وفتح العين المهملة ، والحرّة بالفتح والتشديد أرض  
ذات أحجار سود ، ومنه سميت الحرّتان المذكورتان بذلك ، وهما أدخل في المدينة ،  
وهذا الحرم : يريد في بريد ، ويوضح ذلك ما رواه في الكافي عن محمد بن يحيى  
الخراز (١) عن بعض أصحابنا عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال : بينا نحن جلوس وأبى  
عند وال لبنى أميه على المدينة اذ جاء أبى فجلس فقال : كنت عندهذا قبيل فسألهم  
عن التقصير فقال قائل منهم : في ثلاث وقال قائل منهم : يوماً وليلة ، وقال قائل منهم  
روحة فسألني فقلت له : ان رسول الله (صلى الله عليه وآله) لما انزل عليه جبرائيل (عليه السلام) بالتقصير  
قال له النبي (صلى الله عليه وآله) في كم ذاك ، فقال : في بريد ، قال : وأي شيء البريد : قال  
ما بين ظل عير الى فيء وعير ، قال : ثم عبرنا زماناً ثم رأى بنو أميه يعلمون أعلاماً على  
الطريق ، وأنهم ذكروا ما تكلم به أبو جعفر (عليه السلام) فذرعوا ما بين ظل عير الى فيء  
وعير ثم جزوه على اثني عشر ميلاً الحديث

والقريب فيه أنه دل على أن ما بين الجبلين بريد اثنا عشر ميلاً ، واختلف  
الاصحاب (رضوان الله عليهم) في صيد هذا الحرم ، وقطع شجرة قليل : انه لا يجوز  
قطع شجرة ، ولا قتل صيد ما بين الحرمين ، ونسبه في المدارك الى الأكثر قال :  
به قطع في المنتهى ، وأسندته الى علمائنا مؤذنا بدعوى الاجماع عليه  
وقيل بالكراهة و ، به صرح المحقق في الشرايع ، وذكر في المسالك ان  
هذا القول هو المشهور بين الاصحاب قال : بعد أن ذكر أن في المسألة قولين : أحدهما  
هما التحريم ، وهو اختيار الشيخ والعلامة في المنتهى ، والثاني وهو المشهور بين  
الاصحاب ، بل كثير منهم لم يذكروا فيه خلافاً للكراهة الى أن قال وبعض

الاصحاب قطع بتجريم قطع الشجر، وجعل الخلاف في الصيد، قال وظاهر الاخبار يدل عليه، فانه لم يرد خبر بوجوب قطع الشجر وانما تعارضت الاخبار في الصيد، الا أن الاصحاب نقلوا الكراهة في الجميع واختاروها انتهى .

أقول : وها أنا أسوق لك ما وقفت عليه من أخبار المسألة وأبين ما وضع لي منها بتوفيق الله سبحانه وهدايته

فمنها ما رواه ابن بابويه في الصحيح عن زرارة بن أعين (١) عن أبي جعفر (عليه السلام) قال : حرم رسول الله (ﷺ) المدينة ما بين لابتيها صيدها وحرم ما حولها يريد أن يبريد أن يختلا خلاها أو يعصد شجرها الأعدى الناضح ، قال في الفقيه : وروى عن لابتيها ما أحاطت به الحرار، وروى في خبر آخر أن ما بين لابتيها ما بين الصريرين الى الثنية ، والذي حرمه من شجر ما بين ظل عائر الى فيء وغير، وهو الذي حرم، وليس صيدها كصيد مكة يؤكل هذا ولا يؤكل بذلك

أقول : يوقد، تقدم أن الخلا مقصورة: الرطب من النبات، واحدته خلاه أو كلى بقلة واختلاه جزء ،

وروى الكليني والشيخ في الصحيح عن صفوان عن عبد الله بن مسكان عن الحسن الصبقل (٢) عن أبي عبد الله (عليه السلام) ، قال : كنت جالسا عند زياد بن عبد الله وعنده ربيعة الرأى فقال لزياد: ما الذي حرم رسول الله (ﷺ) ، من المدينة؟ فقال له: يريد في بريد، فقال لربيعة: وكان على عهد رسول الله (ﷺ) أميال فسكت ولم يجبه فاقبل على زياد فقال: يا أبا عبد الله ما تقول أنت؟ قلت: حرم رسول الله (ﷺ) من المدينة من الصيد « ما بين لابتيها ، قال : وما بين لابتيها ؟ قلت : ما أحاطت به «الحرار» (٣) قال : وما حرم من الشجر ؟ قلت : ما بين غير الى وغير - وزاد في الكافي - قال صفوان: قال ابن مسكان: قال الحسن فسأله انسان وأنا جالس ، فقال له وما بين لابتيها؟

(١) الفقيه ج ٢ ص ٣٣٦

(٢) الكافي ج ٤ ص ٥٦٤ التهذيب ج ٦ ص ١٣

(٣) وفي التهذيب «الحرثان»

قال : ما بين الصورين الى الثنية»

أقول : الذى فنى الكافى «حرم رسول الله (ﷺ) من المدينة ما بين لايتها» وليس فيه من الصيد ، وإنما هو فى رواية التهذيب خاصة ، وفى التهذيب ولم يحسن بدل ولم يجبه ثم ،

أقول : والظاهر أن هذه الزيادة المنقولة فى الكافى هى التى اشار إليها الصدوق فيما قدمنا نقله بقوله «وروى فى خبر أخر أن ما بين لايتها» الى آخره قيل : والصورين كانه تشبة الصور ، وهو جماعة من النخل ، ولا واحد له من لفظه ، ويجمع على صيران وفى الخبر أنه خرج الى صور بالمدينة .

أقول : قال فى القاموس : «والصور : النخل الصغار ، أو المجتمع ، الجمع صيران» وقال : فى مجمع البحرين : «والصور : الجماعة من النخل ، ولا واحد لمن لفظه ، والجمع على صيران ، ومنه خرج الى صور بالمدينة ، وحديث بدر أن أبا سفيان بعث الى رجلين من أصحابه فاحرقا صور من صيران العريض وروى فى الفقيه عن ابى بصير (١) عن أبى عبدالله (عليه السلام) قال : حتما حرم رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) من المدينة من ذباب الى واقم والعريض والنقب من قبل مكة

أقول «وذباب» بضم المعجمة جبل قرب المدينة على نحو من يريد منها ، وفى صحيحة زرارة (٢) كان رسول الله (ﷺ) اذا أتى ذباباً أقصر وإنما فعل ذلك لأنه اذا زجع كان سفره يريد ثمانية فراسخ ، وراقم : اسم حصن هناك من حصون المدينة ، وهو الذى أضيفت اليه الحرة ، كما تقدم ، وفى الكافى «فاقم» مكان «واقم» والظاهر أنه غلط وعريض كزبير وادب بالمدينة ، به أموال لاهلها ، قال فى القاموس : ومرجع هذين التحديدين الى التحديد الاول والثقب بالنون : الطريق فى الجبل ، ومنه ألقاب المدينة أى الطرق الداخلة اليها من بين الجبال ،

وروى فى الكافى عن معاوية بن عمار (٣) عن أبى عبدالله (عليه السلام) قال : قال رسول

(١) الفقيه ج ٢ ص ٣٣٧ (٢) الفقيه ج ١ ص ٢٨٧ (٣) الكافى ج ٤ ص ٥٦٤

الله (ﷺ) : مكة حرم الله ، حرما ابراهيم (صلوات الله عليه) وان المدينة حرم ماين لابتها، حرم لايعضد شجرها، وهو ماين ظل عائر الى ظل وعير، وليس صيدها كصيد مكة يؤكل هذا ولا يؤكل ذلك وهو يريد

وروى في التهذيب في الصحيح عن عبدالله بن سنان (١) عن ابي عبدالله (عليه السلام) قال يحرم من الصيد صيد المدينة ماين الحرتين

وروى في الفقيه في الصحيح عن عبدالله بن سنان (٢) عن ابي عبدالله (عليه السلام) قال : يحرم من صيد المدينة ماصيد بين الحرتين

وروى المشايخ الثلاثة عن ابي العباس يعني الفضل بن عبد الملك البقباق (٣) قال: قلت لابي عبدالله (عليه السلام): حرم رسول الله (ﷺ) المدينة؟ قال: نعم حرم يريد افي يريد غضاضها قال : قلت: صيدها؟ قال: لا ، يكذب الناس

أقول: الغضا بالمعجمتين جمع غضاة وهو شجر معروف  
وروى الصدوق في كتاب معاني الاخبار في الصحيح عن معاوية بن عمار (٤) قال: سمعت ابا عبدالله (عليه السلام) يقول : ماين لابتى المدينة ظل عائر الى ظل وعير حرم قلت : طائر كطائر مكة؟ قال: لا، ولا يعضد شجرها - قال : وروى - أنه يحرم من صيد المدينة ماصيد بين الحرتين

وروى الصفار في بصائر الدرجات بسنده عن الفضيل بن يسار (٥) قال: سألته الى أن قال فقال: ان الله أدب نبيه فأحسن تأديبه فلما انتدب فوض اليه ، فحرم الله الخمر وحرم رسول الله (ﷺ) كل مسكر ، فجاز الله لذلك ، وحرم الله مكة ، وحرم رسول الله (ﷺ) المدينة فجاز الله ذلك كله الحديث

وعن عبد الله بن سنان (٦) عن ابي عبدالله (عليه السلام) في حديث « قال : ان الله

(١) (٢) التهذيب ج ٦ ص ١٣ الفقيه ج ٢ ص ٣٣٧

(٣) الفقيه ج ٢ ص ٣٣٧ التهذيب ج ٦ ص ١٣ الكافي ج ٤ ص ٥٦٣

(٤) (٥) الوسائل الباب ١٧ من ابواب المزاد

(٦) الوسائل الباب ١٧ من ابواب المزاد

أدب نبيه (ﷺ) انتدب فقوض اليه، وان الله حرم مكة، وان رسول الله حرم المدينة فأجاز الله له ، وان الله حرم الخمر، وان رسول الله (ﷺ) حرم كل مسكر، فأجاز الله له .

أقول : هذا ماوقفت عليه من أخبار المسألة وكلها متفقة الدلالة فى تحريم قطع الشجر، وانما اختلفت فى الصيد كما تقدمت الاشارة اليه فى كلام شيخنا الشهيد الثانى ، وأكثر الاخبار دال على التحريم خصوصاً فى بعض ، و عموماً فى آخر ، و الذى يدل على عدم التحريم ، منها رواية معاوية بن عمار المنقولة من الكافى ، ونحوها رواية أبى العباس، وكذا صحيحة معاوية بن عمار المنقولة من كتاب معانى الاخبار .

والشيخ رضوان الله عليه بعد نقله الروايتين الاوليين فى التهذيب أجاب عنهما، فقال: ماتضمن هذان الخبران من أن صيد المدينة لا يحرم ، المراد به ما بين البريد الى البريد ، وهو ظل عاثر الى ظل وغير، ويحرم ما بين الحرتين، وبهذا تميز صيد هذا الحرم من حرم مكة ، لان صيد مكة محرم فى جميع الحرم، وليس كذلك فى حرم المدينة ، لان الذى يحرم منها هو الصيد المخصوص انتهى . ثم استدل على ذلك برواية عبد الله بن سنان المذكورة ، نقلاً من التهذيب ، و رواية الحسن الصيقل المتقدمة أيضاً .

أقول: وبذلك صرح من تأخر عنه كالعلامة فى المنتهى وغيره، ومنهم السيد السند فى المدارك، وزاد الطعن فى الخبرين المذكورين بضعف السند، واعترضه المحدث الكاشانى فى الوافى ، فقال بعد نقل كلامه المذكور : ما لفظه أقول : ظاهر خبر ابن عمار ان التحديدين واحد، ولادلالته فيه على عدم تحريم الصيد، ولاعلى تحريمه، وانما يدل على عدم تحريم أكله، وخبر الباقى أيضاً يحتمل معنيين، أحدهما أن لا يكون كلاماً برأسه ، ويكون يكذب الناس كلاماً آخر على حدة من الكذب ، و الثانى أن يكون كلاماً واحداً من التكذيب على سبيل التقية ، فان العامة روت فى التحريم رواية، ثم الخبران الاثنيان انما يدلان على ما ذكره، لو كانا كما رواهما،

أما لو كانا كما روي في الفقيه والكافي فلادلالة لهما على ذلك ، كما ستقف عليه انشاء الله . نعم ما يدل على ما ذكره روايته ، انتهى .

أقول : لا يخفى أن ظاهر صحيحة زرارة وكذا ظاهر رواية الحسن الصيقل هو تغاير التحديدين ، وان الحد الذي يحرم فيه الصيد هو بين لابتها ، والذي يحرم فيه الشجر هو ما بين الجابين ، وهو مسافة البريد ، وحينئذ فلعل ما في رواية معاوية المذكورة وكذا صحيحة المنقولة في كتاب معاني الاخبار من الدلالة على اتحاد الحدين خرج مخرج التجوز ، حيث أنه القدر المتفق عليه ، والمسافة ما اشتملت عليه الحورتان أقل من المسافة التي بين الجيلين كما لا يخفى .

و أما قوله « ولادلالة فيه على عدم تحريم الصيد ولا على تحريمه » ففيه أن الظاهر من عدم التحريم أكله عدم تحريم صيده ، كما ان الظاهر من تحريم الصيد هو تحريم الاكل اذا كان مما يؤكل ، كما لا يخفى على من لاحظ الاخبار المتقدمة في الصيد في باب محرمات الاحرام ، و اتفاق كلمة الاصحاب على ذلك ، وهذا المعنى ظاهر من صحيحة معاوية المروية في كتاب المعاني ، فإن قوله « قلت طائره كطائر مكة » يعني في تحريم صيده ، وما يترتب عليه من تحريم أكله ، « قال : لا » . وبالجمله فالروايتان ظاهرتان في عدم تحريم الصيد ، وحمل الشيخ في هذا المقام جيد كما عرفت ، و أما خبر البقباق فالظاهر ان اجمال متنه يمنع من الاعتماد عليه استدلالا ، أو ايراداً و نقضاً ، فطرحة من البين قريب ، وأما قوله ثم الخبران الايتان الى آخره اشارة الى صحيحة عبد الله بن سنان ، ورواية الحسن الصيقل ، ففيه أن ما ذكره بالنسبة الى رواية الفضيل الصيقل مسلم ، لما عرفت من الاختلاف في وايتين ، لكن الطعن به اتفاقاً يتم لو لم يعتمد على روايات التهذيب ، وليس كذلك ، ينذ فالاعتراض به لا محصل له ، و أما بالنسبة الى صحيحة عبد الله بن سنان فانه لا يخفى أن ما رواه في الفقيه لا ينافي رواية التهذيب كما توهمه ، بل مرجع الروايتين الى معنى واحد كما لا يخفى .



وبالجملة فما ذهب اليه الشيخ من التحريم في كل من الصيد والشجر هو الظاهر من الاخبار، والله العالم .

### الفصل السادس عشر:

قد اتفقت الاخبار وكلمة الاصحاب على أنه يستحب لزائر المدينة بعد الدخول اكثر الصلاة في مسجد الرسول (ﷺ) و لاسيما في الروضة ، وهي ما بين القبر والمنبر الى طرف الظلال ، وأن يأتي المنبر ويمسح معايليه وأن يأتي المساجد الشريفة بالمدينة ، كمسجد قبا ، ومسجد الفتح ، ومسجد الاحزاب ومسجد الفضيل ، وهو الذي ردت فيه الشمس لامير المؤمنين (عليه السلام) ومشربة أم ابراهيم (عليها السلام) وقبور الشهداء بأحدولاسيما قبر حمزة (رضي الله عنه) .

روى ثقة الاسلام في الكافي في الصحيحين عن معاوية بن عمار (١) قال: قال أبو عبد الله (عليه السلام): اذا فرغت من الدعاء عند قبر النبي ﷺ فأت المنبر وامسح بيدك وخذ برمانيته، وهما السفلاوان، وامسح عينيك ووجهك به، فانه يقال: انه شفاء العين، وقم عنده فاحمد الله واثن عليه، واسأل حاجتك، فان رسول الله (ﷺ) قال: ما بين منبري وبين روضة من رياض الجنة، ومنبري على ترعة من ترع الجنة والترعة هي الباب الصغير - ثم تأتي مقام النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) فتصلي فيه ما بدالك، فاذا دخلت المسجد فصل على النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) واذا خرجت فاصنع مثل ذلك، واكثر من الصلاة في مسجد الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) ورواه في الفقيه مقطوعا مرسلا بدون قوله وأكثر الى آخره، وقال ما بين منبري وقبري روضة، وزاد بعد ترع الجنة وقوائم منبري ربت في الجنة.

قال في الوافي: الترعة بضم المثناة فوقانية ثم المهملتين في الاصل: هي الروضة على المكان المرتفع خاصة، فاذا كان في المظمتين فهي روضة، قال القتيبي في معني الحديث ان الصلاة والذكر في هذا الموضع يؤديان الى الجنة، فكانه قطعة منها، وقيل الترعة الدرجة، وقيل الباب كما في هذا الحديث وكان الوجه

فيه ان بالعبادة هناك يتيسر دخول الجنة، كما ان بالباب يتمكن من الدخول، ولا تنافي بين ما في الكافي والفقيه لانه (صلى الله عليه وآله وسلم) دفن في بيته، وربت أى نمت وارتفعت انتهى .

أقول: قال بعض شراح الحديث: وقوله صلى الله عليه وآله وسلم، ما بين قبري ومنبري روضة من رياض الجنة، لان فاطمة (عليها السلام) بين قبره ومنبره (عليه السلام) وقبرها (عليها السلام) روضة من رياض الجنة ، و يحتمل أن يكون ذلك على الحقيقة في المنبر و الروضة بأن يكون حقيقتها كذلك، وان لم يظهر في الصورة بذلك في الدنيا، لان الحقائق تظهر بالصور المختلفة انتهى.

وعن أبي بكر الحضرمي (١) عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم): ما بين بيتي وقبري ومنبري روضة من رياض الجنة ، ومنبري على ترعة من ترع الجنة، وقوائم منبري ربت في الجنة، قال: قلت هي روضة اليوم، قال : نعم لو كشف الغطاء لرأيتم.

أقول: وفي هذا الخبر ما يدل على ما ذكره ذلك البعض المتقدم ، وعن مرآزم (٢) «قال : سألت ابا عبد الله (عليه السلام) عما يقول الناس في الروضة ؟ قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم): في ما بين بيتي ومنبري روضة من رياض الجنة، ومنبري على ترعة من ترع الجنة ، فقلت له : جعلت فداك فما حد الروضة ؟ فقال : بعد اربع اساطين من المنبر الى الظلال : فقلت : جعلت فداك من الصحن فيها شيء؟ قال : لا»

وعن عبد الله بن مسكان (٣) في الصحيح عن ابي عبد الله (عليه السلام) «قال: حد الروضة في مسجد الرسول الى طرف الظلال، وحد المسجد الى الاسطواناتين عن يمين المنبر الى الطريق مما يلي سوق الليل» وعن عبد الأعلى مولى آل سام (٤) «قال : قلت لابي عبد الله (عليه السلام) : كم كان مسجد رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) ؟ قال: كان

(١) (٢) الكافي ج ٤ ص ٥٥٤

(٣) (٤) الكافي ج ٤ ص ٥٥٥

ثلاثة آلاف وستمئة ذراع مكسرا .

قال في المغرب: الذراع المكسرت قبضات، وهو ذراع العامة وانما وصفت بذلك؟ لانها تقصت عن ذراع الملك بقبضة، وهو بعض الاكاسرة، وكانت ذراعه سبع قبضات انتهى .

وعن محمد بن مسلم (١) في الصحيح «قال: سألت عن حد مسجد رسول الله ﷺ؟ فقال: الاسطوانة التي عند رأس القبر الى الاسطوانتين من وراء المنبر عن يمين القبلة، وكان من وراء المنبر طريق تمر فيه الشاة ويمر الرجل منحرفاً و كان ساحة المسجد من البلاط الى الصحن»

قال في الوافي: البلاط بالفتح موضع بالمدينة بين المسجد والسوق، يملط اى مفروش بالحجارة التي تسمى بالبلاط، سمي المكان به اتساعاً، وعن معاوية بن وهب (٢) في الصحيح «قال: قلت لابي عبد الله (عليه السلام): هل قال رسول الله ﷺ، ما بين بيتي ومنبري روضة من رياض الجنة؟ فقال: نعم، وقال: بيت علي وفاطمة (عليهما السلام) ما بين البيت الذي فيه النبي ﷺ الى الباب الذي يحاذي الزقاق الى البقيع، قال: فلو دخلت من ذلك الباب والحائط مكانه اصاب منكبك الايسر، ثم سمي سائر البيوت، وقال: قال رسول الله ﷺ: الصلاة في مسجدى تعدل ألف صلاة في غيره الا المسجد الحرام فهو أفضل» .

وعن جميل بن دراج (٣) «قال سمعت أبا عبد الله (عليه السلام) يقول: قال رسول الله ﷺ: ما بين منبري وبيوتي روضة من رياض الجنة، ومنبري على ترعة من ترع الجنة، وصلاة في مسجدى تعدل ألف صلاة فيما سواه من المساجد الا المسجد الحرام، قال جميل: قلت له: بيوت النبي ﷺ وبيت علي (عليه السلام) منها؟ قال: نعم وأفضل» .

وبهذا المضمون بالنسبة الى فضل الصلوة في مسجده ﷺ أخبار عديدة

(١) (٢) الكافي ج٤ ص ٥٥٤ و ٥٥٥

(٣) الكافي ج٤ ص ٥٥٦

ففي الصحيح وغيره ، وعن أبي الصامت (١) « قال : قال أبو عبدالله (عليه السلام) : صلاة في مسجد النبي (صلى الله عليه وآله) تعدل بعشرة آلاف صلاة » .  
وعن هارون بن خارجه (٢) قال : الصلاة في مسجد الرسول (صلى الله عليه وآله) تعدل عشرة آلاف صلاة » .

وعن يونس بن يعقوب (٣) في الموثق « قال : قلت لأبي عبدالله (عليه السلام) الصلاة في بيت فاطمة (عليها السلام) مثل الصلاة في الروضة ؟ قال : وأفضل » .  
وعن معاوية بن عمار (٤) في الصحيح قال : قال أبو عبدالله (عليه السلام) : لاتدع اتيان المشاهد كلها مسجد قباء فانه المسجد الذي أسس على التقوى من أول يوم ، ومشربة أم إبراهيم (عليها السلام) ومسجد الفضيخ وقبور الشهداء ومسجد الأحزاب وهو مسجد الفتح ، قال : وبلغنا أن النبي (صلى الله عليه وآله) كان اذا أتى قبور الشهداء قال : السلام عليكم بما صبرتم فنعمة عقبى الدار ، و ليكن فيما تقول عند مسجد الفتح يا صريخ المكرويين ، يا مجيب دعوة المضطرين ، اكشف همى وغمى وكربى كما كشفت عن نبيك غمه وهمه وكربه ، وكفيته هول عدوه في هذا المكان » .  
. وهمه وكربه ، وكفيته هول عدوه في هذا المكان » ورواه في الفقيه مرسلًا مقطوعاً على اختلاف في ألفاظه .

قال في الوافى : المشربة بفتح الراء وضمها الغرفة والصفة ، يقال : هو فى مشربته ؛ أى فى غرفته ، وعدّها - فى كتاب مغانم - المطابة : فى معالم طابة - : للفيروز آبادى صاحب القاموس - فى المساجد ، قال : ومنها مسجد أم إبراهيم (عليها السلام) الذى يقال له مشربة أم إبراهيم (عليها السلام) ، وهو مسجد بقبا شمالى مسجد بنى قريضة ، قريب من الحقة الشرقية فى موضع يعرف بالدشت ، قال : وليس عليه بناء ولا جدار ، وانما هو عريضة صغيرة بين نخيل طولها نحو عشرة أذرع ، وعرضها أقل منه ، بنحو

(١) (٢) الكافى ج ٤ ص ٥٥٦

(٣) الكافى ج ٢ ص ٥٥٦ وفيه عن جميل بن دراج

(٤) الكافى ج ٤ ص ٥٦٠ الفقيه ج ٢ ص ٤٣

ذراع وقد حوط عليها برصم لطيف من الحجارة السود .  
قال : ومنها مسجد القضيخ بفتح القاء وكسر الضاد المعجمة بعدها مشاة تحتيه  
وخاء معجمة .

قال : وهذا المسجد يعرف بمسجد الشمس اليوم ، وهو شرقي مسجد قبا  
على شفير الوادي مرصوم بحجارة سود ، وهو مسجد صغير .  
أقول : ويأتي وجه تسميته بمسجد الشمس عن قريب ، قال : ومنها مسجد  
الفتح ، وهو مسجد على قطعة من جبل سلع من جهة الغرب ، وغربية وادي بطحان  
انتهى .

وعن عقبة بن خالد (١) قال : سألت أبا عبد الله (عليه السلام) أنا تأتي المساجد التي  
حول المدينة فأيها أبدء ؟ قال : ابدء بقاء فصل فيه وأكثر ، فانه أول مسجد صلى  
فيه رسول الله (ﷺ) في هذه العرصة ثم أتت مشربة أم إبراهيم (عليها السلام) فصل فيها  
وهي مسكن رسول الله (ﷺ) ومصلاه ، ثم تأتي مسجد القضيخ فتصلي فيه فقد  
صلى فيه نبيك فاذا قضيت هذا الجانب أتيت جانب احد فبدأت بالمسجد الذي دون  
الحرّة فصليت فيه ، ثم مررت بقبر حمزة بن عبد المطلب فسلمت عليه ، ثم مررت  
بقبور الشهداء فممت عندهم فقلت : السلام عليكم يا أهل الديار أنتم لنا فرط وانا  
بكم لاحقون ، ثم تأتي المسجد الذي في المكان الواسع الى جنب الجبل عن يمينك  
حين تدخل احدا فتصلي فيه ، فعنده خرج النبي (ﷺ) الى احد حين لقي المشركين  
فلم يبرحوا حتى حضرت الصلاة فصلي فيه ، ثم مر أيضا حتى ترجع فتصلي عند  
قبور الشهداء ما كتب الله لك ، ثم امض على وجهك حتى تأتي مسجد الاحزاب  
فتصلي فيه ، وتدعوا الله فيه ، فان رسول الله (ﷺ) دعى فيه يوم الاحزاب ، فقال :  
يا بصريخ المكرويين ويا مجيب دعوة المضطرين ويا مغيث الملهوفين اكشف همي  
وكرهى وغمى ترى حالى وحال أصحابى .

وروى في الفقيه مرسلًا (١) قال قال رسول الله (ﷺ) من أتى مسجدى ومسجد قبا فصلى فيه ركعتين رجع بعمره وكان (عليه السلام) يأتيه فيصلى فيه بأذان واقامة .

وروى في الكافي في الصحيح عن الحلبي (٢) « قال: قال أبو عبد الله (عليه السلام) هل أتيتُم مسجد قباء أو مسجد الفضيل أو مشربة أم إبراهيم ؟ قلت : نعم ، قال : أما انه لم يبق من آثار رسول الله (ﷺ) شيء الا وقد غير غير هذا » .

وعن ليث المرادي (٣) « قال : سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن مسجد الفضيل لم سمي مسجد الفضيل ؟ قال : لنخل يسمى الفضيل فلذلك سمي مسجد الفضيل » وعن عمار بن موسى (٤) قال دخلت أنا وأبو عبد الله (عليه السلام) مسجد الفضيل فقال : يا عمار ترى هذه الوهدة ؟ قلت : نعم ، قال : كانت امرأة جعفر التي خلف عليها أمير المؤمنين (عليه السلام) قاعدة في هذا الموضع ، ومعها ابناها من جعفر ، فقال لها ابناها : ما يكيك يا أمه ؟ قالت : بكيت لأمير المؤمنين (عليه السلام) فقالا لها : تبكين لأمير المؤمنين ولا تبكين لابناء ! قالت : ليس هذا هكذا ولكن ذكرت حديثاً حدثني به أمير المؤمنين (عليه السلام) في هذا الموضع ، فأبكاني ، قال : وما هو ؟ قالت : كنت أنا وأمير المؤمنين (عليه السلام) في هذا المسجد ، فقال لي : ترين هذه الوهدة ؟ قلت : نعم قال كنت : أنا ورسول الله (ﷺ) قاعدين فيها ، اذ وضع رأسه في حجرى ثم خفق حتى غطّ وحضرت صلاة العصر فكرهت أن أحرك رأسه عن فخذي ، فأكون قد أذيت رسول الله (ﷺ) ، حتى ذهب الوقت وفانت ، فانتبه رسول الله (ﷺ) صلى الله عليه وآله وسلم فقال يا علي صليت ؟ قلت : لا ، قال : ولم ذلك ؟ قلت : كرهت أن أؤذيك قال : ققام واستقبل القبلة ومد يديه كليهما ، وقال : اللهم رد الشمس الى وقتها حتى يصل على ، فرجعت الشمس الى وقت الصلاة حتى صليت

(١) الفقيه ج ١ ص ١٤٨

(٢) الكافي ج ٤ ص ٥٦١

(٣) (٤) الكافي ج ٤ ص ٥٦١

العصر ثم انقضت انقضاء الكواكب»

## المطلب الثاني في المزار

أقول : وقد قدمنا في المطلب الأول جملة من الاخبار الدالة على فضل زيارة النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) وزيارة الأئمة (عليهم السلام) ولا سيما بعد الحج احياء وأمواتا وينبغي أن يعلم أن للزيارة آداباً وقد ذكر شيخنا الشهيد في الدروس جملة من ذلك لا بأس بنقلها في المقام ، قال (نور الله تعالى مرقد) وللزيارة آداب ، احدها الغسل قبل دخول المشهد ، والكون على طهارة فلو أحدث أعاد الغسل

قال المفيد رحمه الله : واتباعه بخضوع وخشوع في ثياب طاهرة جدد نظيفة وثانيها الوقوف على بابه ، والاستيذان والدعاء بالمأثور ، فان وجد خشوعاً وخضوعاً دخل ، والا فالأفضل له تحرى زمان الرقة ، لان الغرض الاهم حضور القلب لتلقى الرحمة النازلة من الرب ، فاذا دخل قدم رجله اليمنى ، واذا خرج قدم اليسرى ، وثالثها-الوقوف على الضريح ملاصقاً له أو غير ملاصق ، وتوهم أن البعد أدب وهم فقد نص على الاتكاء على الضريح وتقبيله .

ورابعها-استقبال وجه المزور واستدبار القبلة حال الزيارة ، ثم يضع عليه خده الايمن عند الفراغ من الزيارة ، ويدعو متضرعاً ثم يضع خده الايسر ويدعو سائلاً من الله تعالى بحقه وبحق صاحب القبر أن يجعله من أهل شفاعته ، ويبالغ في الدعاء والالاحاح ثم ينصرف الى ما يلي الرأس ثم يستقبل القبلة ويدعو وخامسها- الزيارة بالمأثور ويكفي السلام والحضور

وسادسها - صلاة ركعتي الزيارة عند الفراغ ، فان كان زائراً للنبي (ﷺ) ففي الروضة ، وان كان لاحد الأئمة (عليهم السلام) فعند رأسه ، ولو صلاهما بمسجد المكان جاز ، ورويت رخصة في صلاتهما الى القبر ، ولو استدبر القبر وصلى جاز ، وان كان غير مستحسن ، الأمع البعد

اقول ما ذكره (قدس سره) من الصلاة عند الرأس هو الوارد في أكثر الاخبار

المعمدة وهو المشهور بين الاصحاب ، بل الظاهر أنه لا خلاف فيه ، وأما الصلاة خلف القبر فقل بالتحريم ، والمشهور الكراهة ، وأما التقدم على القبر فالمشهور الجواز على الكراهة ، وقيل : بالتحريم وهو الأصح ، وقد تقدم تحقيق المسألة في كتاب الصلاة ثم قال (قدم سره) : وسابعها - الدعاء بعد الركعتين بما نقل ، والأفبما سنج له في أمور دينه ودينه وليعم الدعاء فانه أقرب الى الإجابة

وثامنها - تلاوة شيء من القرآن عند الضريح واهداه الى المزور والمتنع بذلك الزائر وفيه تعظيم للمزور

وتاسعها - احضار القلب في جميع أحواله ما استطاع ، والتوبة من الذنب ، والاستغفار والاقلاع

و عاشرها - الصدقة على السدنة والحفظة للمشهد وهم القوام واکرامهم واعظامهم ، فان فيه اکرام صاحب المشهد (عليه الصلاة والسلام) وينبغي لهؤلاء أن يكونوا من أهل الخير والصلاح ، والدين والمروة ، والصبر والاحتمال ، وكظم الغيظ خالين من الغلظة على الزائرين ، قاضين لحوائج المحتاجين ، مرشدين ضالين الغرباء الواردين ، و ليتفقد أحوالهم ، الناظر فيه ، فان وجد من أحد منهم تقصيراً نبه عليه ، فان أصر زجره ، فان كان من المحرم جازر دعه بالضرب اذا لم يجد فيه التعفيف من باب النهي عن المنكر

وحادي عشرها - انه اذا انصرف من الزيارة الى منزلة استحب له العود اليها مادام مقيماً ، فاذا حان الخروج ودع ودعاً بالمأثور ، وسأل الله تعالى العود اليه وثاني عشرها - أن يكون الزائر بعد الزيارة خيراً منه قبلها فانها تحط الا وزار اذا صادف القبول .

وثالث عشرها - تعجيل الخروج عند قضاء الوطر من الزيارة ، لتعظيم الحرمة ، ويشد الشوق ، وروى أن الخارج يمشى القهقري حتى يتوارى ورابع عشرها - الصدقة على المحاويع بتلك البقعة ، فان الصدقة مضاعفة هنالك وخصوصاً على الذرية الطاهرة كما تقدم بالمدينة انتهى



## الفصل السابع العشر

فى ذكر سيدنا رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) وهو أبو القاسم محمد بن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف بن قصي بن كلاب بن مرة بن كعب بن لوى بن غالب فهر بن مالك بن النضر وهو قريش بن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان

وروى أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا بلغ نسبى الى عدنان فأمسكوا وكان مولده بمكة فى شعب أبى طالب يوم الجمعة بعد طلوع الفجر سابع عشر شهر ربيع الاول عام الفيل ، وهذا هو المشهور بين أصحابنا (رضوان الله عليهم) وقيل : لاثنى عشر مضت من الشهر ، وقيل اليوم العاشر منه ، وقيل الثانى

وقال شيخنا الطبرسى فى كتاب اعلام الورى : وفى رواية العامة أن مولده (صلى الله عليه وآله وسلم) يوم الاثنين ، ثم اختلفوا فمن قائل يقول : لعشر ليل خلون منه ، الى آخر كلامه ، وبعث (صلى الله عليه وآله وسلم) فى اليوم السابع والعشرين من رجب ، وله أربعون سنة ، و قبض بالمدينة يوم الاثنين لليلتين بقيتا من صفر سنة عشر من الهجرة ، وهو ابن ثلاث وستين سنة ، ونقل فى الدروس قولاً بأنه قبض لاثنتى عشرة مضت من شهر ربيع الاول من السنة المذكورة ، واختاره الشيخ محمد بن يعقوب الكليني فى الكافى ، وقيل : الثامن منه عشر من الشهر ، وقيل : الثانى منه ، وسنه ثلاث وستون سنة ، وأمه آمنة بنت وهب بن عبد مناف بن زهرة بن كلاب بن مرة بن كعب بن لوى بن غالب ، وتزوج خديجة بنت خويلد (رضى الله عنها) وهو ابن خمس وعشرين سنة ، وتوفى عمه أبو طالب (عليه السلام) وعمره ستة وأربعون سنة وثمانية أشهر وأربعة وعشرون يوماً ، وتوفيت خديجة رضى الله عنها بعده بثلاثة أيام فسمى ذلك العام عام الحزن ، وأقام بعد المبعث بمكة ثلاث عشرة سنة ، ثم هاجر الى المدينة بعد أن استتر فى الغار ثلاثة أيام ، ودخل المدينة يوم الاثنين الحادى عشر من شهر ربيع الاول وبقي بها عشر سنين ، وذكر جمع من أصحابنا منهم الشيخ فى التهذيب

والعلامة فى المنتهى انه قبض (صلى الله عليه وآله وسلم مسموما)  
وأما صفة زيارته (عليه السلام) فهو ما رواه الكلينى والشيخ فى الصحيح عن معاوية  
ابن عمار (١) عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال: اذا دخلت المدينة فاغتسل قبل أن تدخلها  
أوحين تدخلها ، ثم تأنى قبر النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) فتسلم على رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) والى  
ثم تقوم عند الاسطوانة المتقدمة من جانب القبر الايمن عند رأس القبر عند زاوية القبر  
وأنت مستقبل القبلة ومنكبك الايسر الى جانب القبر ومنكبك الايمن مما يلى المنبر ،  
فانه موضع رأس رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) وتقول : أشهد أن لا اله الا الله  
وحده لا شريك له ، واشهد أن محمداً عبده ورسوله ، وأشهد أنك رسول الله ، واشهد  
أنك محمد بن عبد الله ، واشهد أنك قد بلغت رسالات ربك ، ونصحت لامتك وجاهدت  
فى سبيل الله ، وعبدت الله مخلصاً حتى أتاك اليقين ، بالحكمة والموعظة الحسنة ،  
وأديت الذى عليك من الحق ، وأنت قد رؤفت بالمؤمنين وغلظت على الكافرين ،  
فبلغ الله بك فضل شرف محل المكرمين ، الحمد لله الذى استنقذنا بك من الشرك  
والضلالة ، اللهم فاجعل صلواتك وصلوات ملائكتك المقربين وعبادك الصالحين  
وأنبيائك المرسلين وأهل السماوات والارضين ومن سبى لك يارب العالمين من  
الاولين والآخرين على محمد عبدك ورسولك ونيبك وأمينك ونجيبك وحبيبك  
وصفيك وخاصتك وصفوتك وخيرتك من خلقك ، اللهم أعطه الدرجة والوسيلة  
من الجنة ، وابعثه مقاماً محموداً يغبطه الاولون والآخرين ، اللهم انك قلت : ولو  
أنهم اذ ظلموا أنفسهم جاؤك فاستغفروا الله واستغفر لهم الرسول لوجدوا الله تواباً  
رحيماً ، وإنى أتيت نبيك تائباً مستغفراً من ذنوبى وإنى أتوجه بك الى الله ربي و  
ربك ليغفر ذنوبى ، وان كانت لك حاجة فاجعل قبر النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) والى  
وسلم) خلف كتفيك واستقبل القبلة وارفع يديك واسأل حاجتك فانها احرقى ان تقضى  
ان شاء الله» ورواه الصدوق مرسلًا مقطوعاً .

وروى في الكافي عن أحمد بن محمد بن أبي نصر البرزطي (١) «قال : قلت لأبي الحسن (عليه السلام) : كيف نسلم على رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) عند قبره ؟ فقال : قل السلام عليك يا رسول الله ، السلام عليك يا حبيب الله ، السلام عليك يا صفوة الله ، السلام عليك يا أمين الله ، أشهد أنك قد نصحت لامتك وجاهدت في سبيل ربك وعبدته حتى أتاك اليقين ، فجزاك الله يا رسول الله أفضل ما جزى نبياً عن أمته ، اللهم صل على محمد وآل محمد أفضل ما صليت على إبراهيم وآل إبراهيم أنك حميد مجيد»

وعن محمد بن مسعود (٢) قال : رأيت أبا عبد الله (عليه السلام) انتهى إلى قبر النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) فوضع يده عليه ، وقال : أسأل الله الذي اجبتاك واختارك وهداك وهدى بك أن يصلي عليك ، ثم قال : ان الله وملائكته يصلون على النبي يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليماً .

وعن علي بن حسان عن بعض أصحابنا (٣) قال : حضرت أبا الحسن الأول (عليه السلام) وهارون الخليفة وعيسى بن جعفر وجعفر بن يحيى بالمدينة فدخلوا إلى قبر النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) فقال : هارون لأبي الحسن تقدم فأبى ، فتقدم هارون فسلم ، وقام ناحية ، وقال عيسى بن جعفر لأبي الحسن (عليه السلام) : تقدم فأبى فتقدم عيسى فسلم ووقف مع هارون ، فقال جعفر لأبي الحسن (عليه السلام) : تقدم فأبى ، فتقدم جعفر فسلم ، ووقف مع هارون ، فتقدم أبو الحسن (عليه السلام) فقال : السلام عليك يا أبتاه أسأل الله الذي اصطفاك واجتباك وهداك وهدى بك أن يصلي عليك ، فقال هارون لعيسى : سمعت ما قال . قال : نعم ، قال هارون أشهد أنه أبوه حقاً

وعن علي بن جعفر (٤) عن أخيه أبي الحسن موسى (عليه السلام) عن أبيه عن جده (عليه السلام) «قال : كان أبي علي بن الحسين (صلوات الله عليه) يقف على قبر

(١) الكافي ج ٤ ص ٥٥٢

(٢) الكافي ج ٤ ص ٥٥٢-٥٣٣

(٣) الكافي ج ٤ ص ٥٥١

النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) فيسلم عليه ، ويشهد له بالبلاغ ويدعو بما حضره  
ثم يسند ظهره الى المروة الخضراء الدقيقة العرض مما يلي القبر ، ويلتزم بالقبر ، ويسند  
ظهره الى القبر ويستقبل القبلة ويقول : اللهم اليك الجأت ظهري والى قبر محمد عبدك  
ورسولك اسندت ظهري ، والقبلة التى رضىت لمحمد (صلى الله عليه وآله وسلم) ،  
استقبلت اللهم انى أصبحت لا أملك لنفسى خيراً ما ارجو ، ولا أدفع عنها شر  
ما أحذر عليها وأصبحت الامور بيدك فلا فقير أفقر منى ، انى لما نزلت الى من خير فقير ،  
اللهم ارددنى منك بخير ، فانه لا اراد لفضلك ، اللهم انى أعوذ بك من ان تبدل اسمى  
أو تغير جسمى أو تزيل نعمتك عنى ، ألهم كرمنى بالتقوى ، وحملنى بالنعم ،  
واعمرنى بالعافية ، وارزقنى شكر العافية»

واما وداعه ( صلى الله عليه وآله وسلم ) بعد ارادة الخروج عن المدينة ،  
فهو مارواه فى الكافى فى الصحيح او الحسن عن معاوية بن عمار (١) قال :  
قال أبو عبد الله (عليه السلام): اذا أردت ان تخرج من المدينة فاغتسل سم اثنت قبر  
النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) بعد ما تفرغ من حوائجك فودعه واصنع مثل ما  
صنعت عند دخولك ، وقل ألهم لا تجعله آخر العهد من زيارة قبر نبيك (صلى الله  
عليه وآله وسلم) فان توفيتنى قبل ذلك فانى أشهد فى مماتى على ما شهدت عليه فى  
حياتى أن لا اله الا انت وأن محمداً عبدك ورسولك»

وعن يونس بن يعقوب (٢) قال : سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن وداع  
قبر النبي (ﷺ) فقال: تقول: صلى الله عليك والسلام عليك ولا جعله الله آخر تسليمى  
عليك» وفى الفقيه أورد ما تضمنه الخبر ان مرسله مقطوعاً من دون ذكر الغسل .

## الفصل الثامن عشر

فى ذكر سيدتنا وسيدة نساء العالمين فاطمة الزهراء (صلوات الله عليها) قال

(١) الكافى ج ٤ ص ٥٦٣

(٢) الكافى ج ٤ ص ٥٦٣ الفقيه ج ٢ ص ٣٤٣

شيخنا الطبرسى فى كتاب اعلام الورى : الاظهر فى روايات أصحابنا أنها ولدت سنة خمس من المبعث بمكة فى العشرين من جمادى الآخرة ، وأن النبى ( ﷺ ) قبض ولها ثمانية عشر سنة وسبعة أشهر .

قال : وروى عن جابر بن يزيد قال : سئل الباقر ( عليه السلام ) كم عاشت فاطمة ( عليها السلام ) بعد رسول الله ( ﷺ ) ؟ قال : أربعة أشهر ، ولها ثلاث وعشرون سنة ، وهذا قريب مما روته العامة أنها ولدت سنة احدى وأربعين من مولد رسول الله ( ﷺ ) فيكون بعد البعث بسنة انتهى .

وقال الكفعمى فى المصباح بعد ذكر جمادى الآخرة وفى عشرين سنة اثنتين من البعث كان مولد فاطمة ( عليها السلام ) و قيل سنة خمس من البعث ، وفى ثالثها كان وفاتها ( صلوات الله عليها )

وفى معرفة قبرها ( عليها السلام ) على الخصوص اشكال ، قال شيخنا الصدوق ( ع ) طر الله مرقده ( فى الفقيه اختلفت الروايات فى موضع قبر فاطمة سيدة نساء العالمين ( عليها السلام ) فمنهم من روى أنها دفنت فى البقيع ، ومنهم من روى أنها دفنت بين القبر والمنبر ، وأن النبى ( ﷺ ) ( ١ ) انما قال : « ما بين قبرى ومنبرى روضة من رياض الجنة » ، لان قبرها بين القبر والمنبر ، ومنهم من روى أنها دفنت فى بيتها ، فلما زادت بنو أمية فى المسجد صارت فى المسجد ، وهذا هو الصحيح عندى انتهى .

وقال الشيخ ( قدس سره ) فى التهذيب بعد أن نقل عن الشيخ المفيد ( رحمه الله ) الامر بزيارتها فى الروضة ، لأنها مقبورة هناك : ماصورته وقد اختلفت أصحابنا فى موضع قبرها فقال : بعضهم أنها دفنت فى البقيع ، وقال بعضهم : أنها دفنت بالروضة ، وقال بعضهم : أنها دفنت فى بيتها فلما زادت بنو أمية فى المسجد صارت من جملة المسجد ، وهاتان الروايتان كالمقاربتين والافضل عنها أن يزور الانسان فى الموضعين جميعاً ، فانه لا يضره ذلك ، ويحوز به أجراً عظيماً ، فأما من قال أنها دفنت بالبقيع

قبعفد من الصواب انهى .

أقول : وروى الشفخ فى التهذفب عن محمد بن أحمء بن ففى عن أحمء بن محمد بن أبى نصر(١) قال : سألت أبا الحسن الرضا (ع) عن قبر فاطمة (ع) قال : دفنت فى بئها ، فلما زادت بنوامى فى المسجء صارت فى المسجء .

ورواه الكلبنى افضا بسنده عن احمء بن محمد بن ففى ( ٢ ) والصءوق باسناءه عن البزنطى (٣)

وروى الصءوق طاب ثراه فى كتاب معانى الاخبار عن محمد بن موسى بن المءكل عن السعء آباءى عن البرقى عن أبفه عن ابن أبى عمفر(٤) عن بعض اصحابنا عن أبى عبء الله (ع) قال : قال رسول الله (ص) : «مافن قبرى ومنبرى روضة من رفاض الجنة ، ومنبرى على ترعه من ترع الجنة » لان قبر فاطمة (ع) ففن قبره ومنبره ، وقبرها روضة من رفاض الجنة ، والفه ترعة من ترع الجنة » قال الصءوق : وقء روى هءا الءفء هكءا والصفىف عنءى فى موضع قبر فاطمة (ع) مارواه البزنطى ، وءكر الءفء المءقم ، وهو رافع الى ما اءاره فى الفقه.

وقال الشفخ (قءس سره) فى التهذفب أما القول عنء زفارتها فقء روى أحمء بن محمد بن ءاوء ثم ساق سنده الى ابراهفم بن محمد بن عفسى بن محمد العرفضى(٥) قال : ءءنا أبو جعفر(ع) ءاء فوم قال : اذا صرت الى قبر ءءك فاطمة (ع) فقل فاممءءنة امءءك الذى ءلقك قبل أن فءلقك فوءءك لما امءءك صابرة ، وزعمنا أنالك أولفاء ومصدقون وصابرون لكل ما آانا به أبوك (ع) وآانا به وصفه (ع) فانا نسالك ان كنا صدقناك الا الءقءنا بءصءفقا لهما بالبشرى لبشر أنفسنا بأنا قءطهرنا بولافك» ثم قال (قءس سره) وهءه الزفارة وءءتها مروفة لفاطمة (ع) .

وأما ما وءءت أصحابنا فءكرونه من القول عنء زفارتها (ع) فهو أن ءقف

(١) (٢) (٣) (٤) الوسائل الباب ١٨ من ابواب المزاء

(٥) التهذفب ج ٦ ص ١٠

على أحد الموضعين اللذين ذكرناهما ، وتقول : « السلام عليك يا بنت رسول الله السلام عليك يا بنت نبي الله ، السلام عليك يا بنت حبيب الله ، السلام عليك يا بنت خليل الله ، السلام عليك يا بنت صفى الله ، السلام عليك يا بنت أمين الله . السلام عليك يا بنت خير خلق الله ، السلام عليك يا بنت أفضل أنبياء الله ورسله وملائكته ، السلام عليك يا بنت خير البرية ، السلام عليك يا سيدة نساء العالمين من الاولين والآخرين ، السلام عليك يا زوجة ولى الله وخير الخلق بعد رسول الله (ﷺ) السلام عليك يا أم الحسن و الحسين سيدى شباب أهل الجنة ، السلام عليك أيتها الصديقة الشهيدة السلام عليك أيتها الرضية المرضية ، السلام عليك أيتها الفاضلة الزكية ، السلام عليك أيتها الحوراء الانسية ، السلام عليك أيتها التقية النقية ، السلام عليك أيتها الزهراء المجددة العليمة ، السلام عليك أيتها المظلومة المنصوبة ، السلام عليك أيتها المضطهدة المقهورة ، السلام عليك يا فاطمة بنت رسول الله (ﷺ) ورحمة الله وبركاته ، صلى الله عليك وعلى روحك وبدنك ، أشهد أنك مضيت على بينة من ربك ، وأن من سرك فقد سر رسول الله (ﷺ) ومن جفاك فقد جفا رسول الله ، ومن أذاك فقد أذى رسول الله (ﷺ) ومن وصلك فقد وصل رسول الله (ﷺ) ومن قطعك فقد قطع رسول الله (ﷺ) لأنك بضعة منه وروحه التى بين جنبيه ، كما قال (ﷺ) أشهد الله ورسله وملائكته أنى راض عمن رضيت عنه ، وساخط على من سخطت عليه ، ومتبرىء ممن تبرأت منه ، موال لمن واليت معاد لمن عاديت ، ميقض لمن ابغضت محب لمن أحببت ، وكفى بالله شهيداً وحسياً وجازياً ومثياً ، ثم تصلى على النبي (ﷺ) والائمة (عليهم السلام) انشاء الله تعالى انتهى .

وقال شيخنا الصدوق (عطر الله مرقده) فى الفقيه (١) وانى لما حججت بيت الله الحرام كان رجوعى على المدينة بتوفيق الله تعالى ذكره ، فلما فرغت من زيارة رسول الله (ﷺ) ، قصدت بيت فاطمة (عليها السلام) وهومن عند الاسطوانة التى تدخل

اليها من باب جبرائيل (عليه السلام) الى مؤخر الحفيرة التي فيها النبي (صلى الله عليه وآله) فقامت عند الحفيرة ويسارى اليها ، وجعلت ظهرى الى القبلة واستقبلتها بوجهى وانا على غسل وقلت : السلام عليك يا بنت رسول الله (صلى الله عليه وآله) ، السلام عليك يا بنت نبي الله ، السلام عليك يا بنت حبيب الله ، السلام عليك يا بنت خليل الله ، ثم ساق الزيارة المتقدمة الى آخرها ، الى ان قال : ثم قلت : اللهم صل وسلم على عبدك ورسولك محمد بن عبد الله خاتم النبيين وخير الخلائق اجمعين ، وصل على وصيه على بن أبى طالب أمير المؤمنين وامام المسلمين وخير الوصيين ، وصل على فاطمة بنت محمد سيدة نساء العالمين وصل على سيدى شباب أهل الجنة الحسن والحسين ، وصل على زين العابدين على بن الحسين ، وصل على محمد بن على باقر العلم ، وصل على الصادق جعفر بن محمد ، وصل على الكاظم موسى بن جعفر ، وصل على الرضا على بن موسى ، وصل على التقي محمد بن على ، وصل على النقى على بن محمد ، وصل على الزكى الحسن بن على ، وصل على الحجة القائم بن الحسن بن على ، اللهم احى به العدل ، وأمت به الجور ، وزين بطول بقائه الارض وأظهره دينك وسنة نبيك ، حتى لا يستخفى بشيء من الحق مخافة أحد من الخلق ، واجعلنا من أعوانه وأشياعه والمقتولين فى زمرة أوليائه يارب العالمين ، اللهم صل على محمد وآل بيته الذين أذهب عنهم الرجس وطهرتهم تطهيراً ، ثم قال (قدس سره) : قال مصنف هذا الكتاب (رضى الله عنه) : لم أجد فى الاخبار شيئاً موطئاً محدوداً لزيارة الصديقة (عليها السلام) فرضيت لمن نظرفى كتابى هذا من زيارتها ما رضيت لنفسى ، والله الموفق للصواب انتهى .

## الفصل التاسع عشر

فى ذكر زيارة ائمة البقيع روى الشيخ فى التهذيب بسنده عن عمر بن يزيد (١) رفعه « قال : كان محمد بن الحنفية يأتى قبر الحسن بن على (عليه السلام) فيقول :



السلام عليك يا بقية المؤمنين وابن أول المسلمين، وكيف لا تكون كذلك، وأنت سليل الهدى، حليف التقى، وخامس أصحاب الكساء غدتك يد الرحمة، وريت فى حجر الاسلام، ورضعت من ثدى الايمان، فطبت حياً وطبت ميتاً، غير ان الانفس غير طيبة لفراقك، ولا شاكاة فى الجنان لك، ثم يلتفت الى الحسين (صلوات الله عليه واله) ويقول السلام عليك يا أبا عبد الله وعلى ابي محمد السلام

قال فى الوافى : و الجنان ان كان بكسر الجيم فالمعنى أنها كانت متألمة بفراقك، ولكنها راضية لك بأن تكون فى الجنان، وان كان بفتح الجيم فالمعنى أنها غير طيبة بالفراق، ولا شاكاة من الله فى القلب بترك الصبر و اظهار الجزع، و اخفاء المسخط فى القلب انتهى.

وقال المشايخ الثلاثة ( نور الله تعالى مراقدهم ) ( ١ ) : اذا أتيت قبور الائمة بالبقيع فاجعله بين يديك «ثم تقول : وأنت على غسل السلام عليكم يا ائمة الهدى السلام عليكم يا أهل التقوى، السلام عليكم يا حجج الله على أهل الدنيا، السلام عليكم أيها القوامون فى البرية بالقسط، السلام عليكم يا أهل الصفوة، السلام عليكم يا أهل النجوى، أشهد أنكم قد بلغت نصحتكم وصبرتم فى ذات الله تعالى، وكذبتكم وأسبىء اليكم فغفرتم، وأشهد أنكم الائمة الراشدون المهديون، وأن طاعتكم مفترضة، وأن قولكم الصدق، وأنكم دعوتكم فلم تجابوا وأمرتم فلم تطاعوا، وأنكم دعائم الدين، وأركان الارض، ولم تزالوا بعين الله ينسلخكم فى أصلاب المطهرين، وينقلكم من أرحام المطهرات لم تدنسكم الجاهلية الجاهلاء ولم تشترك فيكم فتن الاهواء، طبت وطاب منبتكم أنتم الذين من علينا بكم ديان الدين، فجعلكم فى بيوت أذن الله ان ترفع ويذكر فيها اسمه، وجعل صلواتنا عليكم رحمة لنا وكفارة لذنوبنا، اذا اختاركم لنا، وطيب خلقنا بما من به علينا من ولايتكم وكنا عنده مسلمين بفضلكم، ومعروفين بتصديقنا اياكم

وفي الفقيه وكناعندكم بفضلكم معترفين ، وبتصديقنا اياكم مقرين وهذا مقام من أسرف واخطأ واستكان وأقربما جنى ، ورجا بمقامه الخلاص ، وأن يستنقذ بكم مستنقذ الهلكى من النار ، فكونوا الى شفعاء ، فقد و قدت اليكم اذ رغب عنكم أهل الدنيا واتخذوا آيات الله هزوا ، واستكبروا عنها ، يامن هوقائم لايسهو ، ودائم لايلهو ، ومحيط بكل شىء ، لك المن بما وفتنتى ، وعرفتني بما ائتمنتى عليه ، اذ صدعته عبادك ، و جهلوا معرفتهم ، واستخفوا بحقهم ، وما لوا الى سواهم فكانت المنة منك على مع أقوام خصصتهم بما خصصتني به ، فلك الحمد اذ كنت عندك فى مقامى مكتوباً فلا تحرمنى ما رجوت ، ولا تخيبينى فيما دعوت» وادع لنفسك بما أحبيت ، ثم صل ثمانى ركعات فى المسجد الذى هناك ، وتقرأ فيهما بما أحبيت ، وتسلم فى كل ركعتين ، ويقال أنه مكان صلت فيه فاطمة »

وقال فى التهذيب: «فاذا اردت الانصراف فقف على قبورهم وقل: السلام عليكم أئمة الهدى، ورحمة الله وبركاته، أستودعكم الله وأقرأ عليكم السلام آمناً بالله وبالرسول وبما جئتم به ودلتم عليه ، ألهم فاكتمنا مع الشاهدين ، ثم ادع الله كثيراً واسأله أن لا يجعله آخر العهد من زيارتهم»

أقول : الظاهر أن الثمان ركعات المذكورة لان الائمة (عليه السلام) هناك أربعة فتجعل لكل واحد ركعتين

## الفصل العشرون

فى ذكر الائمة الاثنى عشر (صلوات الله عليهم ) اجمالاً وذكر زياراتهم قد وكلناه الى كتب أصحابنا (رضوان الله عليهم) المصنفة فى هذا الباب

الاول - مولانا أمير المؤمنين ووصى رسول رب العالمين ، وسيد الخلق بعده أجمعين ، على بن ابى طالب بن عبدالمطلب بن هاشم بن عبدمناف ، ولد بمكة فى البيت الحرام ، ولم يولد فيه أحد قبله ولا بعده ، وهى فضيلة خص بها (عليه الصلوة

والسلام) وكان ذلك يوم الجمعة لثلاث عشر ليلة خلت من رجب، وروى سابع شعبان بعد عام الفيل الذي تقدم أنه ولذفيه (رسول الله ﷺ) بثلاثين سنة، وقبض (عليه السلام) بالكوفة قتيلاً ليلة الجمعة لتسع ليال بقين من شهر رمضان سنة أربعين من الهجرة، وله يومئذ ثلاث وستون سنة، وأمه فاطمة بنت أسد بن هاشم بن عبد مناف، وهو واخوانه أول هاشمي ولدين هاشميين، وقبره بالغري من نجف بالكوفة، والاخبار في فضل زيارته (عليه السلام) أكثر من أن يأتي عليها قلم الأخصاء في هذا المقام،

### الثاني

الامام الزكي الحسن المجتبي سيد شباب أهل الجنة ولد بالمدينة يوم الثلاثاء منتصف شهر رمضان، سنة ثلاثين من الهجرة، ونقل عن شيخنا المفيد رحمه الله ثلاث، وقبض بها مسموماً يوم الخميس سابع عشرين من شهر صفر سنة تسع وأربعين أو سنة خمسين من الهجرة، وله سبع أو ثمان وأربعون سنة، وفي حديث (١) «أنه قال (عليه السلام): يا رسول الله (ﷺ) ما لمن زارنا؟ قال: يا بني من زارني حياً أو ميتاً أو زار أخاك حياً أو ميتاً كان حقاً على أن استنقذه من النار،» وفي الخبر (٢) «أنه قيل للصادق (عليه السلام) ما لمن زار واحداً منكم؟ قال: كمن زار رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)

وعن الرضا (عليه السلام) (٣) «ان لكل امام عهداً في عنق أوليائه و شيعته، وأن من تمام الوفاء بالعهد وحسن الاداء زيارة قبورهم فمن زارهم رغبة في زيارتهم وتصديقا لمن رغبوا فيه كان ائمتهم شفعاؤهم يوم القيامة»

### الثالث

الامام الحسين سيد الشهداء وسيد شباب أهل الجنة ولد (عليه السلام) بالمدينة

(١) التهذيب ج. ٤ ص ٤٠

(٢) الكافي ج ٤ ص ٥٧٩

(٣) التهذيب ج ٦ ص ٩٣

ثالث شهر شعبان ، وقيل : آخر شهر ربيع الاول ، سنة ثلاث من الهجرة ، وقيل : يوم الخميس ثالث عشر رمضان ، وقال الشيخ المفيد رحمه الله : لخمس خلون من شعبان ، سنة أربع ، وأمه وأم أخيه الحسن فاطمة سيدة نساء العالمين ، وقتل عليه السلام بطف كربلاء يوم السبت ، وقيل : يوم الاثنين ، وقيل : يوم الجمعة ، عاشر شهر المحرم سنة إحدى وستين من الهجرة ،

والاخبار في فضل زيارته (عليه السلام) مستفيضة (١) والظاهر في كثير منها الوجوب ، واليه يميل كلام بعض أصحابنا ، (رضوان الله عليهم) وليس بذلك البعيد فمنها ما يدل على أنها فرض على كل مؤمن ، وأن من تركها ترك حق الله ورسوله وأن تركها عقوبت لرسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) ، ونقص في الإيمان والدين ، وأنه حق على الغنى زيارته في السنة مرتين ، والفقر في السنة مرة ، وأنه من أتى عليه حول ولم يأت قبره نقص من عمره حولا ، وأنها تطيل العمر ، وأن أيام زيارته لاتعد من الاجل ، وتفرج الهم ، وتمحص الذنوب ، وله بكل خطوة حجة مبرورة ، وله بزيارته أجر عتق ألف نسمة ، وحمل على ألف فرس في سبيل الله ، وله بكل درهم انفقة عشرة آلاف درهم ، وأن من أتى قبره عارفاً بحقه غفر الله له ما تقدم من ذنبه وما تأخر ، وأن زيارته يوم عرفة بعشرين حجة ، وعشرين عمرة مبرورة ، وعشرين غزوة مع النبي (ﷺ) والامام ، بل روى أن مطلق زيارته خير من عشرين حجة ، وأن زيارته يوم عرفة مع المعرفة بحقه بألف ألف حجة ، وألف ألف عمرة متقبلات ، وألف ألف غزوة مع نبي أو امام ، وزيارة أول رجب مغفرة للذنوب البتة ، ونصف شعبان يضافه مائة ألف بنى ، وليلة القدر مغفرة للذنوب ، وأن الجمع في سنة واحدة بين زيارته ليلة عرفة والفطر و ليلة النصف من شعبان بثواب ألف حجة مبرورة ، وألف عمرة متقبلة ، وقضاء ألف حاجة للدنيا والاخرة ، وزيارته يوم عاشوراء مع معرفة حقه كمن زار الله فوق عرشه ، وهو كناية من علو المرتبة ، وكثرة الثواب بمنزلة من رفعه الله الى سماءه ، وأدناه من عرشه الذي هو موضع عظمته ، وزيارته في العشرين من

صفر من علامات المؤمن ، وزيارته فى كل شهر ثوابها ثواب مائة ألف شهيد من شهداء بدر ، ومن بعد عنه وصعد على سطحه ثم رفع رأسه الى السماء ثم توجه الى قبره وقال: السلام عليك يا أبا عبد الله ورحمة الله وبركاته، كتب الله له زورة، والزورة حجة وعمرة واذا زاره (عليه السلام) فليزر ابنه على بن الحسين (عليه السلام) من طرف رجله، وقد اختلف أصحابنا فى أنه الاكبر أو الاصغر ، فنقل عن الشيخ المفيد فى كتاب الارشاد أن المقتول مع أبيه هو الاصغر ، قال ابن ادریس فى السرائر: وقد ذهب شيخنا المفيد فى كتاب الارشاد الى أن المقتول بالطف هو على الاصغر ، وهو ابن الثقفية ، وأن على الاكبر هو الامام زين العابدين ، أمه أم ولد، وهى شاه زنان بنت كسرى يزددرد قال محمد بن ادریس: والاولى الرجوع الى أهل هذه الصناعة ، وهم النسابون و أصحاب السير ، وال اخبار والتواريخ، مثل الزبير بن بكار فى كتاب أنساب قريش وأبى الفرج الاصفهاني فى مقاتل الطالبين ، والبلاذرى و المزنى صاحب كتاب اللباب فى أخبار الخلفاء ، والعمرى النسابة حقق ذلك فى كتاب المجدى ، فانه قال : وزعم من لا بصيرة له أن عليا الاصغر هو المقتول بالطف ، وهذا خطأ ووهم

والى هذا ذهب صاحب كتاب الزواجر والمواظ ، وابن قتيبة فى المعارف وابن جرير الطبرى المحقق لهذا الشأن وابن ابى الازهري فى تاريخه ، وأبو خنيفة الدينورى فى الاخبار الطوال ، وصاحب كتاب المفاخر مصنف من أصحابنا الامامية ذكره شيخنا أبو جعفر فى فهرست المصنفين ، وأبو على بن همام فى كتاب الانوار فى تواريخ أهل البيت ومواليهم، وهو من جملة أصحابنا المصنفين المحققين، وهؤلاء جميعاً أطبقوا على هذا القول ، و هم أبصر بهذا النوع انتهى. كلامه فى السرائر أقول : والى هذا القول مال شيخنا الشهيد فى الدروس

### الرابع

الامام أبو محمد على بن الحسين (عليه السلام) زين العابدين ، ولد بالمدينة يوم الاحد خامس شهر شعبان ، سنة ثمان وثلاثين ، وقبض بها يوم السبت ، ثانى عشر المحرم ، سنة خمس وتسعين، عن سبع وخمسين سنة، وأمّه شاه زنان بنت شيروية

بن كسرى بن يزدجرد ، وقيل : ابنة يزدجرد .

### الخامس

الامام أبو جعفر محمد بن علي الباقر (عليه السلام) ولد بالمدينة يوم الاثنين ثالث عشر شهر صفر ، سنة سبع وخمسين ، و قبض بها يوم الاثنين سابع ذي الحجة سنة أربعة عشر ومائة ، وروى ست عشرة ، وأمه أم عبدالله بنت الحسن بن علي (عليه السلام).

### السادس

الامام أبو عبدالله جعفر بن محمد الصادق (عليه السلام) ولد بالمدينة يوم الاثنين سابع عشر شهر ربيع الاول ، سنة ثلاث و ثمانين ، و قبض بها في شوال ، وقيل : منتصف شهر رجب ، سنة ثمان وأربعين ومائة ، عن خمس وستين سنة ، وأمه أم فروة بنت القاسم بن محمد بن أبي بكر ، وقال الجعفي : اسمها فاطمة ، وكنيتها أم فروة ، وقبره وقبر أبيه وجده وعمه الحسن (عليه السلام) بالقيع في مكان واحد ، وفي بعض الروايات أن جدتهم فاطمة بنت أسد معهم في تربتهم ، وعن أبي الحسن بن علي العسكري (١) (عليه السلام) من زار جعفرأ وأباه لم يشك عينه ، ولم يصبه سقم ، ولم يمت مبتلى ، وعن الصادق (عليه السلام) (٢) من زراني غفرت له ذنوبه ، ولم يمت فقيراً .

### السابع

الامام أبو ابراهيم ويكنى أيضا بابي الحسن الاول ، ويكنى أيضا أبا علي موسى بن جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب (عليه السلام) ولد بالابواء بين مكة والمدينة ، سنة ثمان وعشرين ومائة ، يوم الاحد رابع صفر ، وقبض قتيلا بالسهم ببغداد ، في حبس السندی بن شاهك ، لست بقين من رجب ، سنة ثلاث وثمانين ومائة من الهجرة ، وقيل : يوم الجمعة لخمس خلون من رجب ، سنة ثلاث وثمانين ومائة ، وسنه يومئذ خمس وخمسون سنة ، وأمه أم ولد ، يقال لها : حميدة

البربرية ، فقبره بالكرخ من بغداد ، وعن الرضا (عليه السلام) (١) قال : من زار قبر أبى ببغداد كان كمن زار قبر رسول الله (صلى الله عليه وآله) وقبر امير المؤمنين (عليه السلام) « وسأله الحسن بن على الوشا (٢) عن زيارة أبيه أبى الحسن (عليه السلام) أهى مثل زيارة الحسين (عليه السلام) ؟ قال : نعم » وعنه (عليه السلام) « قال : ان الله نجى بغداد لمكان قبره بها ، وان لمن زاره الجنة » .

### الثامن

الامام أبو الحسن على بن موسى الرضا (عليه السلام) أمه أم ولد ، ويقال لها : أم البنين ، ولد بالمدينة سنة ثمان وأربعين ومائة ، وقيل : يوم الخميس حادى عشر ذى القعدة ، وقبض بطوس فى آخر صفر سنة ثلاث ومائتين ، وهو ابن خمس وخمسين سنة ، وقيل : سابع شهر رمضان ، وقيل : ثالث عشر ذى القعدة ، وبعض الاخبار يدل على أنه قبض مسموماً سمه المأمون العباسى ، واليه ذهب الصدوق (رحمه الله) وأكثر أصحابنا لم يذكروه ، وعن الكاظم (عليه السلام) (٣) « قال : من زار قبر ولدى على كان عند الله كسبعين حجة مبرورة ، فقال له يحيى المازنى : سبعين حجة ؟ قال : نعم ، وسبعين ألف حجة » وقيل لابی جعفر محمد بن على الجواد (٤) زيارة الرضا أفضل أم زيارة الحسين (عليه السلام) ؟ قال : زيارة أبى أفضل لانه لا يزوره الا الخواص من الشيعة ، وعنه (عليه السلام) أنها أفضل من الحج ، و أفضلها فى رجب ، وروى البزنطى (٥) « قال : قرأت كتاب أبى الحسن الرضا (عليه السلام) بخطه : أبلغ شيعتى ان زيارتى تعدل عند الله ألف حجة وألف عمرة متقبلة كلها ، قال : قلت لابی جعفر (عليه السلام) ألف حجة ؟ قال : اى والله وألف حجة لمن يزوره عارفاً بحقه » وقال الرضا (عليه السلام) (٦) « من زارنى على بعد دارى ومزارى أتيت يوم القيامة فى ثلاثة مواطن ، حتى أخلصه من اهلها اذا تطايرت الكتب يميناً وشمالاً ، وعند الصراط والميزان

## التاسع

الامام الجواد أبو جعفر محمد بن على (عليه السلام) ولد بالمدينة فى شهر رمضان فى سابق عشر أو خمس عشر منه ، أو تسع عشر على خلاف فيه ، وقيل : كان مولده فى عاشور شهر رجب ، سنة خمسين وتسعين ومائة ، وقبض ببغداد فى آخر ذى القعدة ، وقيل : يوم الثلاثاء حادى عشر ذى القعدة ، سنة عشرين ومائتين ، وهو ابن خمس وعشرين سنة ، ودفن فى ظهر جده الكاظم (عليه السلام) وأمه الخيزران أم ولد ، وكانت من أهل بيت مارية القبطية أم ابراهيم (عليه السلام) ، ابن النبى (عليه السلام) وقيل : اسمها سبيكة نوبية ويقال : درة لكن سماها الرضا (عليه السلام) خيزران ، وقد تقدم ما يدل على فضل زيارته عموماً .

## العاشر

الامام الهادى أبو الحسن على بن محمد ، ولد بالمدينة منتصف ذى الحجة ، سنة اثني عشر ومائتين ، وقيل : فى السابع من الشهر ، وروى مولده فى خامس رجب ، سنة اربع ومائتين ، وقبض بسر من رأى يوم الاثنين ثالث رجب ، سنة أربع وخمسين ومائتين ، ودفن فى داره بها ، وسنه يومئذ احدى واربعون سنة وسبعة أشهر ، وأمه أم ولد ، يقال لها : سمانة ،

## الحادى عشر

الامام أبو محمد الحسن بن على العسكرى ، ولد بالمدينة فى شهر ربيع الاول وقيل : يوم الاثنين رابعته ، سنة اثنتين وثلاثين ومائتين ، وقبض بسر من رأى يوم الاحد ، وقال شيخنا المفيد : يوم الجمعة ، ثامن شهر ربيع الاول ، سنة ستين ومائتين ، ودفن الى جانب أبيه (عليه السلام) وأمه أم ولد ، يقال لها : حديثة .

أقول : وقد تقدمت الاخبار الدالة على فضل زيارته وزيارة أبيه (عليه السلام) عموماً ، قال شيخنا الشهيد فى الدروس : وقال المفيد رحمه الله : يزاران من ظاهر



الشباك ، و منع من دخول الدار ، قال الشيخ ابو جعفر : و هو الاحوط ، لانها ملك الغير ، فلا يجوز التصرف فيها بغير اذن المالك ، و قال : لو أن أحداً دخلها لم يكن مأثوماً ، وخاصة اذا تأول فى ذلك ماروى عنهم (عليهم السلام) أنهم جعلوا شيعتهم فى حل من أموالهم انتهى .

واقصنا رشيخنا المذكور على نقل كلام الشيخين من غير أن يرجح شيئاً فى البين ربما اشعر بتوقفه ،

والظاهر عندى هو ما ذكره الشيخ اخيراً من البناء على الاخبار المشار اليها ، ويؤيده أنه من المعلوم والمجزم به انهم (صلوات الله عليهم) فى ايام حياتهم لا يحجبون أحداً من شيعتهم ومواليهم عن الدخول الى بيوتهم وزيارتهم الا اذا كان ثمة تقية ، والافهم يسرون بقدمهم ويفرحون برؤيتهم ويشنون عليهم بذلك ، غاية الثناء واحوالهم فى الممات كذلك ، بل أكد ويزيد ذلك تأييداً مارواه الشيخ فى كتاب الامالى عن الفحام (١) قال : حدثنى أبو الطيب أحمد بن محمد بن بطة ، و كان لا يدخل المشهد يزور من وراء الشباك ، فقال : ذهبت يوم عاشوراء نصف النهار ظهيراً والشمس تعلى ، والطريق خال من أحد ، وأنا فزع من الدعاء بين أهل البلد الجفأة ، الى أن بلغت الحائط الذى اسعى منه الى الشباك ، فمددت عيني فاذا برجل جالس على الباب ، ظهره الى كانه ينظر فى دفتر ، فقال لى : الى أين يا أبا الطيب بصوت يشبه صوت حسين بن على بن ابي جعفر بن الرضا (عليه السلام) فقلت : هذا حسين قد جاء يزور أخاه ، قلت : ياسيدى أمضى أزور من الشباك و أجيئك فاقضى حقك ، قال ولم لا تدخل يا أبا الطيب ، فقلت له : الدار لها مالك ، لا أدخلها من غير اذنه ، فقال يا ابا الطيب تكون مولانا رقا وتوالينا حقاً و نمعنك تدخل الدار؟ ادخل يا ابا الطيب ، فقلت : أمضى أسلم عليه ، ولا قبل منه فجئت الى الباب ، وليس عليه أحد فيشعربى فتبادرت الى عند البصرى خادم الموضع ،

ففتح الباب فدخلت : فكنا نقول : اليس كنت لاتدخل الدار؟ فقال : أما انا اذنوا لى بقيتم أنتم .

أقول لا يخفى ان قوله (عليه السلام) ، تكون مولانا رقا وتواليناحقا ونمنعك تدخل الدار ، اذن لكل من كان كذلك ، وهم جميع شيعتهم ومواليهم القائلين بامامتهم ، فانهم مقرون أو مدعون بالعبودية والرقية لهم منها ، والكون على قبول ذلك منهم لا اختصاص له بذلك الرجل كما توهم رحمه الله

### الثانى عشر

الامام المهدي بن الحسن (عجل الله تعالى فرجه وسهل مخرجه) وجعلنا من أنصاره وأعوانه ولد بسر من رأى قيل: ليلة الجمعة من شهر رمضان سنة أربع وخمسين ومأتين من الهجرة ، وقتل ضحى خامس عشر شهر شعبان سنة خمس وخمسين ومأتين وقيل: لثمان خلون من شعبان للسنة المذكورة ، وهو الذى اختاره الشيخ فى كتاب الغيبة وأمه ريحانة ، ويقال : لها صيقل ، ويقال : سوسن ، وقيل : مريم ، بنت زيد العلوية ، كما اختاره شيخنا المجلسى عطر الله مرقده ، أن اسمها مليكة ، ولقبها نرجس ، بنت يشوعا بن قيصر ملك الروم ، وأما بنت شمعون ، الصفا وصى عيسى (عليه السلام) ونقل حديثا طويلا عن الشيخ الصدوق يتضمن ارسال الهادى (عليه السلام) لبعض أصحابه فاشتراها له ، وأعطاه ابنه الحسن (عليه السلام) فأولدها الامام القائم (عليه السلام) ثم ذكر أن القول بكونها مريم بنت زيد العلوية فى نهاية الضعف

أقول: ويؤيده تاييدا مارواه الصدوق فى كتاب عيون الاخبار فى الخبر الذى فيه اللوح ، قال فيه : ان أمه جارية اسمها نرجس ، وكان سنه عند وفاة ابيه (عليه السلام) خمس سنين أنه الله العلم والحكم صبيا كما أتى يحيى وعيسى (عليه السلام)

وكان له غيبتان صغرى وهى التى كان فيها السفراء (رضى الله عنهم) ويقرب من خمس ومبعين سنة ، وكان أولهم عثمان بن سعيد ، اوصى الى ابي جعفر محمد

بن عثمان وأوصى أبو جعفر الى أبي القاسم الحسين بن روح وأوصى أبو القاسم الى أبي الحسن علي بن محمد السمرى رحمه الله ، فلما حضرت السمرى الوفاة اجتمعت عنده الشيعة ، وسألوه أن يوصى الى أحد فقال : لله أمر هو بالغه فوقعت القبية الكبرى .

ولنختم الكتاب بسامى أسماء هؤلاء الاعلام الذين هم نواب الملك العلم ، وأساس الاسلام ، وأبواب دار السلام ومن بهم الملاذ والاعتصام ، فى هذه الدار وفى يوم القيامة ، ليكون ختامه بالمسك الاذفر (صلوات الله عليهم وسلامه ) ما عبد الله عابد ، وكبروا أناب اليه منيب وأستغفر وأسأل الله تعالى بحقهم ، و أتوسل اليه بفضلهم ان يكون هذا الكتاب عنده وعندهم فى درجة القبول ووسيلة لنيل كل مسؤل ومأمول ، وكان الفوز باتمامه والتوفيق لسعادة ختامه فى مشهد الحسين (عليه السلام) من أرض كربلاء المعلى على مشرقها وآبائه وابنائهم أشرف صلوات الله ذى العلا باليوم الثالث والعشرين من شهر جمادى الاخرى من السنة الثامنة والسبعين بعد المائة والالف من الهجرة النبوية على مهاجرها وآله أفضل صلاة و تحية ، و كتب مؤلفه بيمينه الدائرة ، اعطاه الله تعالى كتابه بها فى الاخرة الفقير الى ربه الكريم يوسف بن احمد بن ابراهيم حامداً مصلياً مسلماً مستغفراً آمين آمين بحرمة السادة الميامين الى هنا تم الجزء السابع عشر على حسب تجزئتنا وبه يكتمل أحكام الحجج ويتلوه الجزء الثامن عشر بأحكام المكاسب انشاء الله تعالى ونسأل الله التوفيق على طبع بقيه الاجزاء والله ولى التوفيق ، والحمد لله رب العالمين وصلى الله على محمد وآله الطاهرين

على الاخوندى

## فهرس الجزء السابع عشر من كتاب جواهر الكلام

صفحه	عنوان
٣	فى نزول منى وما بها من المناسك
٤	تحديد وقت الافاضة من المشعر
٥	استحباب السعى والدعاء فى وادى محسره
٧	هل الرمى واجب أمسنون
١١	وجوب الرمى بسبع حصيات
١٣	لزوم اصابة الحصيات الجمرة
١٥	استحباب كون الرامى على طهر
١٧	استحباب استقبال الجمرة حين رميها
١٩	استحباب البعد عن الجمرة حين الرمى
٢٠	استحباب الرمى ماشياً
٢١	الروايات الواردة فى الرمى راكباً
٢٢	الروايات الواردة فى الرمى ماشياً
٢٣	استحباب الخذف بحصى الجمار
٢٥	وجوب الهدى على المتمتع
٢٧	عدم لزوم الهدى على المفرد والقارن
٢٩	هل يجب الهدى على المكى لو تمتع
٣١	تخير المولى بين الهدى عن مملوكه أو أمره بالصوم

ج-١٧	الفهرس	٤٤٣
عنوان	صفحه	
اعتبار النية فى الذبح	٣٤	
الاقوال فى اجزاء الهدى عن الاكثر من واحد وعدمه	٣٥	
كفاية هدى التطوع عن اكثر من واحد	٤٠	
بيان موضع ذبح الكفارات	٤١	
بيان موضع ذبح الهدى	٤٣	
حكم ما لوضل هديه وذبحه غيره	٤٧	
هل يجب تعريف الهدى الضال على واجده	٤٩	
هل يجب الاكل من الهدى الضال على واجده	٥٠	
كيفية تقسيم الهدى وانه واجب أو مستحب	٥١	
بيان الادلة فى وجوب تقسيم الهدى	٥٤	
الروايات الواردة فى تقسيم الهدى	٥٥	
هل الاكل من الهدى واجب أو مستحب	٥٩	
بيان المراد ممن يجب اطعامه	٦٠	
اعتبار الايمان فى الفقير الذى يجب الدفع اليه	٦١	
عدم جواز الاكل مما وجب عليه من الكفارات	٦٢	
التحقيق عن الروايات الواردة فى جواز الاكل من الكفارات	٦٤	
عدم جواز اخراج لحم الهدى الواجب من منى	٦٧	
استحباب التصديق بجلد الهدى ونحوه	٧٢	
بيان اليوم الذى يجب فيه الذبح او النحر	٧٦	
هل يجوز تاخير الذبح الى تمام ذى الحجة	٧٧	
الروايات الواردة فى تأخير الذبح عن يوم النحر	٧٩	
هل يجوز الذبح فى الليالى المتخللة لايام النحر	٨٢	

٤٤٤	الحداثق الناضرة	ج-١٧
عنوان	صفحه	
جواز الذبح فى ليلة النحر للعدر	٨٣	
عدم وجوب بيع التجمال لشراء الهدى	٨٤	
وجوب كون الهدى من احد النعم الثلاثة	٨٦	
السن المعتبر فى الهدى	٨٨	
اجزاء الجماء والصمحاء فى الهدى	٩٩	
عدم كفاية الاعور والاعرج فى الهدى	٩١	
هل يجرى الهدى النافص لو ظهر النقصان بعد الشراء	٩٤	
عدم اجزاء مكسور القرن الداخلى فى الهدى	٩٧	
عدم اجزاء مقطوعة الاذن فى الهدى	٩٨	
عدم اجزاء الخصى فى الهدى	١٠٠	
عدم اجزاء المهزولة فى الهدى	١٠٢	
هل يجرى فاقد الشرائط او ينتقل الى الصوم	١٠٥	
بيان الفرد الافضل من النعم الثلاثة فى الهدى	١٠٧	
اعتبار كون الهدى سمينا	١٠٩	
استحباب كون الهدى مما عرف به	١١١	
الكيفية المستحبة فى نحر الابل	١١٣	
استحباب تولى الانسان الذبح بنفسه	١١٥	
لزوم ايداع الثمن امانة لو لم يجد الهدى	١١٧	
الايام التى يجب صومها فى الحج عند فقدان الهدى	١٢٤	
حكم من فاته الصوم قبل يوم التروية	١٢٨	
تأخير الصوم لمن لم يتمكن منه يومى التروية وعرفة	١٣١	
الموارد التى لا يلزم فيها التتابع فى صوم الثلاثة	١٣٥	

ج-١٧	الفهرس	-٤٤٥-
عنوان	صفحه	
بيان المراد من يوم الحصة	١٣٦	
جواز تقديم صوم الثلاثة على التروية	١٣٧	
جواز صوم الثلاثة طول ذى الحجة	١٤٠	
عدم وجوب الهدى لو وجد بعد صوم الثلاثة	١٤١	
حكم من لم يتمكن من صوم الثلاثة فى وقتها الموظف	١٤٥	
لزوم الفصل بين الثلاثة والسبعة فى الصيام	١٤٨	
لزوم انتظار مدة وصوله الى اهله لصيام السبعة فى مكة	١٤٩	
هل يجزى مضى الشهر فى الإقامة بغير مكة	١٥١	
جواز تأخير صوم الثلاثة الى الرجوع الى اهله	١٥٢	
عدم لزوم الفصل بين الثلاثة والسبعة لو صامها فى بلده	١٥٣	
عدم اعتبار الموالاة فى السبعة	١٥٤	
جواز صوم الثلاثة فى بلده	١٥٦	
وجوب صوم بدل الهدى على الولى لومات الحاج	١٥٧	
لزوم اخراج الهدى من التركة لو استقر فى ذمته	١٥٩	
بيان اقسام الهدى	١٦١	
تعيب الهدى بالتعيب	١٦٢	
عدم خروج هدى القران عن ملك سائقه	١٦٤	
عن وجوب البذل لو هلك هدى القران	١٦٨	
ذبح هدى السياق واعلام كونه صدقة لو عطب	١٧١	
لو عطب الهدى وجب بيعه والتصدق بثمنه واقامة بدله	١٧٣	
هل يجب التصديق بثمن الهدى لو عطب	١٧٤	
اختصاص التصديق بثمن هدى السياق عند العطيب بالواجب	١٧٥	

٤٤٦	الحدائق الناضرة	ج-١٧
عنوان	صفحة	
وجوب الاعلام بكون الهدى صدقة يختص بغير المضمون	١٧٦	
مايجوز الاكل منه وما لايجوز من اقسام الهدى	١٧٧	
عدم الضمان لو تلف هدى السياق بغير تفريط	١٧٨	
عدم براءة الذمة لو تلف الهدى المضمون قبل ذبحه	١٧٩	
وجوب ذبح هدى السياق بعد بلوغه المحل	١٨٣	
بيان مصرف الهدى المضمون	١٨٥	
حكم الاكل من هدى السياق	١٨٥	
هل يجب ذبح هدى السياق لو ضاع فوجد بعد ذبح البديل	١٨٧	
جواز ركوب الهدى وشرب لبنه	١٩٣	
ثبوت الضمان لو أضر بالهدى بر كوبه او بشرب لبنه	١٩٧	
حكم النماءات الحاصلة للهدى	١٩٨	
تفسير الاضحية	١٩٩	
استحباب الاضحية	٢٠٠	
هل الاضحية واجبة او مستحبة	٢٠٤	
استحباب التضحية عن الغير	٢٠٦	
استحباب تقسيم الاضحية اثلاثا	٢٠٧	
الصفات المعبرة فى الاضحية	٢٠٨	
بيان وقت الاضحية بمنى وسائر الامصار	٢٠٩	
اجزاء الهدى الواجب عن الاضحية	٢١١	
استحباب التصديق بثمن الاضحية لو لم يجدها	٢١٢	
كرامة التضحية بما يريه	٢١٣	
تعين الشاة للاضحية لو اشترها بئنيها	٢١٤	



٤٤٧	الفهرس	ج-١٧
صفحة	عنوان	
٢١٦	تبعيه ولد الاضحية لها	
٢١٧	جواز اكل لحوم الاضاحى بعد ثلاثة ايام	
٢٢٣	بيان من يجب عليه الحلق	
٢٢٤	بيان من يجب عليه التقصير	
٢٢٥	وجوب الحلق على الصرورة	
٢٢٦	تعين التقصير على النساء	
٢٢٧	الحلق أو التقصير واجب	
٢٢٨	هل امرار موسى لمن لاشعر على رأسه واجب أو مستحب	
٢٣٠	وجوب امرار موسى على من لاشعر له	
٢٣٢	وجوب كون الحلق أو التقصير بمنى	
٢٣٣	حكم ما لو تعذر من الرجوع الى منى للحلق أو التقصير	
٢٣٤	وجوب رد الشعر الى منى لو حلق بغيرها	
٢٣٦	استحباب دفن الشعر بمنى	
٢٣٧	جواز الحلق بمجرد شراء الهدى وربطه في منزله	
٢٣٨	ما يستحب في كيفية الحلق والدعاء فيه	
٢٣٩	بيان المراد من القرن	
٢٤٠	استحباب قلم الاظفار واخذ الشارب بعد الحلق	
٢٤١	هل الترتيب بين المناسك يوم النحر واجب أو مستحب	
٢٤٢	أدلة القول بوجوب الترتيب في مناسك يوم النحر	
٢٤٤	ادلة القول باستحباب الترتيب في مناسك يوم النحر	
٢٤٦	حكم الاخلال بالترتيب في مناسك يوم النحر	
٢٤٧	وجوب تقديم الحلق أو التقصير على زيارة البيت	

٤٤٨	الحدائق الناضرة	ج-١٧
عنوان	صفحة	
بيان مواطن التحلل	٢٥٠	
هل حل الطيب للقارن والمفرد مشروط أم لا	٢٥٨	
بيان ما يتحلل به من الصيد	٢٥٩	
هل التحلل الثانى يتوقف على السعى أم يحصل بالطواف	٢٦١	
هل يحصل التحلل بالطواف والسعى المتقدمين	٢٦٢	
الصبي فى حكم الرجل فى التحلل بطواف النساء	٢٦٤	
عدم حلية الرجال للنساء الا بعد طواف النساء	٢٦٥	
كراهة لبس المخيط وتغطيته الرأس بعد الحلق حتى يطوف ويسعى	٢٦٩	
كراهة الطيب للمتمتع الا بعد طواف النساء	٢٧١	
استحباب زيارة البيت يوم النحر	٢٧٢	
جواز تأخير زيارة البيت الى يوم النحر	٤٧٤	
بيان ما يستحب فعله لزيارة البيت	٢٧٩	
وجوب طواف النساء	٢٨١	
بيان مورد طواف النساء	٢٨٤	
جواز تقديم طواف النساء للضرورة	٢٨٥	
وجوب تدارك طواف النساء ولو تركه نسيانا	٢٨٦	
جواز الاستنابه لتدارك طواف النساء لو تركه نسيانا	٢٨٨	
حكم ما لوحاضت المرأة ولم تتمكن من طواف النساء	٢٨٩	
حكم ما لو نسي طواف النساء بعد تجاوز النصف	٢٩٠	
عدم لزوم الكفارة بنسيان طواف النساء	٢٩١	
لزوم البيوتة بمنى ليالى التشريق	٢٩٢	
لزوم الدم على من بات بغير منى ليالى التشريق	٢٩٨	

ج-١٧	الفهرس	-٤٤٩-
عنوان	صفحه	
حكم من بات لىالى التشريق بمكة مشغلا بالعبادة	٢٩٩	
لزوم الدم لكل ليلة من لىالى التشريق بات بغيرمنى	٣٠١	
جوازكون زيارة البيت فى أيام التشريق	٣٠٢	
بيان من رخص له فى ترك المبيت بمنى	٣٠٣	
وجوب الرمى فى أيام التشريق	٣٠٤	
احكام رمى الجمار	٣٠٥	
وجوب الترتيب بين الجمار الثلاث	٣١٠	
أحكام النفرمن المنى	٣١٩	
فى ان النفرالاول لا يكون الا بعد الزوال	٣٢٦	
فى أنه متى يحل الصيد	٣٢٨	
فى انه يستحب الصلاة فى مسجد الخيف	٣٣١	
استحباب التحصيب	٣٣٣	
استحباب وداع البيت	٣٣٥	
استحباب الصلاة فى الكعبة	٣٣٧	
استحباب طواف النساء	٣٣٩	
استحباب شرب ماء زمزم	٣٤١	
فى النوادر والزيارات	٣٤٣	
حكم من جنى فى الحرم	٣٤٥	
فى أنه لم يكن لدورمكة ابواب	٣٤٩	
احكام لقطة الحرم	٣٥١	
حكم الهدى للحرم	٣٦٣	
حكم ما هدى للحرم	٣٦٩	

٤٥٠	الحقائق الناضرة	ج-١٧
عنوان	صفحة	
فى الانصار كانوا من قوم تبع	٣٧١	
حكم الصلاة فى المنى	٣٧٥	
حج آدم عليه السلام	٣٧٧	
فى حج ابراهيم عليه السلام	٣٨٨	
فى ان الله امر ابراهيم ببناء الكعبة	٣٨٣	
فى حرم مسجد الحرام	٣٨٥	
استحباب توقيف الحاج	٣٨٧	
فى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم حج عشرين حجة	٣٨٩	
حديث ابن ابي العوجاء مع الصادق عليه السلام فى الحج	٣٩١	
خطبة أمير المؤمنين عليه السلام فى الحج	٣٩٣	
بيان أن مكة لم سميت بمكة	٣٩٥	
فى نواذر الحج	٣٩٧	
استحباب زيارة النبى صلى الله عليه وسلم	٤٠١	
فى ان تمام الحج لقاء الامام	٤٠٣	
تواب زيارة النبى والائمة عليهم السلام	٤٠٥	
استحباب الصلاة فى مسجد القدير	٤٠٧	
حكم صيد حرم المدينة	٤٠٩	
فى ان حرم المدينة ما بين لابتها	٤١١	
احكام حرم المدينة	٤١٣	
استحباب الصلاة فى مسجد الرسول صلى الله عليه وسلم	٤١٥	
فضل الصلاة فى مسجد النبى صلى الله عليه وسلم	٤١٧	
استحباب الصلاة فى مساجد حول المدينة	٤١٩	

٤٥١	الفهرس	ج-١٧
صفحة	عنوان	
٤٢٢	فى آداب زيارة النبى والائمة <small>عليه السلام</small>	
٤٢٥	فى زيارة النبى <small>عليه السلام</small>	
٤٢٧	فى ذكر سيدتنا فاطمة <small>عليها السلام</small>	
٤٢٩	فى زيارة الزهراء <small>عليها السلام</small>	
٤٣١	فى زيارة أئمة البقيع عليهم السلام	



## منشورات دار الكتب ببيروت - لبنان

اسم الكتاب	المؤلف	اسم الكتاب	المؤلف
جوامع الجامع في تفسير القرآن	عبد المحسن فضل الله	ضياء الصالحين	الجوهري
مصادر وأساليب نهج البلاغة	عبد الزهراء الخطيب	عمار بن ياسر صدر الدين شرف الدين	الإسلام وأسس التشريع
شرائع الاسلام ١-٤ العلامة الحلي	جامع الرواة	مقتل الحسين	عبد الرزاق المقرم
معالم التوحيد	العلامة الشيخ جعفر سبحاني	حجر بن عدي	عبد الله البيهقي
معالم الحكومة الاسلامية	جعفر سبحاني	سلمان الفارسي	عبد الله البيهقي
معالم النبوة	جعفر سبحاني	عمار بن ياسر	عبد الله البيهقي
مفاتيح الجنان	عباس القمي	مذهب أهل البيت	محمد الحيدري
الباقيات الصالحات	عباس القمي	كيف تكسب الأصدقاء	محمد الحيدري
الأنوار البهية	عباس القمي	النكت الاعتقادية	جعفر النقيدي
فرق الشيعة	النوحي	علي الأكبر	محمد علي عابدين
حق اليقين	العلامة عبد الله شير	من ذا وذاك	محمد جواد مغنية
تذكرة الخواص	سبط بن الجوزي	شبهات الملحدين	محمد جواد مغنية
ثواب الأعمال وعقابها	علي دجيل	مصدر الوجود	جعفر سبحاني
مناقب الإمام علي	ان المغازي الشافعي	فلسفات إسلامية	بسام مرتضى
أدعية وأعمال شهر رمضان	إعداد الدار	طب الإمام الصادق	محمد الخليلي
١٠٠ شاهد وشاهد	عبد الزهراء الخطيب	الأخلاق عند الإمام الصادق	محمد أمين زين الدين
الاستنصار	الكراجكي	الحياة الجنسية في الإسلام	صباح السعدي
الوصية الخالدة	عباس الموسوي	كشف الغمة في معرفة الأئمة	الأربلي
تلخيص المحصل	نصير الدين الطوسي	سعد السعود	ابن طاووس
معالم العلماء	ابن شهر آشوب	مناقب آل أبي طالب	ابن شهر آشوب
		الفصول المختارة	الشيخ المفيد
		الانتصار	الشراف المرتضى
		مبادئ الوصول إلى علم الأصول	العلامة الحلي











